الاتجاهات النحوية لدى القدماء

دراسة تحليلية

في ضوء المناهج المعاصرة

الدكتورة

حليمة أحمد عمايرة

قسم اللغة العربية التطبيقية - جامعة البلقاء التطبيقية



وائل

وزارة الثقافة

الاتجاهات النحوية لدى القدماء

دراسة تحليلية

في ضوء المناهج المعاصرة

الدكتورة

حليمة أحمد محمد عمايرة

قسم اللغة العربية التطبيقية - جامعة البلقاء التطبيقية

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : (٢٠٠٥/٩/٢٢١٣)
٤١٥
عمايرة ، حليمة
الاتجاهات النحوية لدى القدماء: دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة/ حليمة احمد عمايرة. – عمان، دار وائل ، ٢٠٠٥.
(٣٥٢) ص
ر.إ. : (٢٠٠٥/٩/٢٢١٣)
الواصفات: قواعد اللغة / اللغة العربية

* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

ISBN 9957-11-628-2 (ردمك)

* الاتجاهات النحوية لدى القدماء – دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة
* الدكتورة حليمة أحمد عمايرة
* الطبعـــة الأولى ٢٠٠٦

دار وائـل للنشر والتوزيع
* الأردن – عمان – [illegible]

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	١١

الفصل الأول
المناهج اللغوية والدرس النحويّ عند المعاصرين

تقديم	٢١
المبحث الأول: المنهج التاريخيّ المقارن	٢٣
– جهود المستشرقين في درس العربية	٢٥
– المنهج التاريخيّ التطوريّ	٢٨
– الباحثون العرب المتأثرون بالمنهج التاريخيّ	٣١
– مآخذ على المنهج التاريخيّ	٣٢
المبحث الثاني: المنهج الوصفيّ	٣٤
– أهم أسس المنهج الوصفيّ	٣٤
– مدرسة براغ	٣٧
– الوصفية الأمريكية	٣٩
أ– الشكلية	٣٩
ب– التوزيعية	٤٠
– أبرز الباحثين العرب المتأثرين بالوصفية الأمريكيّة	٤٢
– المنهج الوصفي السياقي	٤٢
– أبرز الباحثين العرب المتأثرين بهذا المنهج	٤٤
– المنهج الوصفي الإحصائي	٤٧
– أبرز الباحثين العرب المتأثرين بهذا المنهج	٤٩
المبحث الثالث: المنهج التوليدي التحويليّ، ويشمل:	٥١
١– أهم الأسس التي قام عليها هذا المنهج	٥١
٢– أبرز التعديلات التي أجريت عليه	٥٥

الموضوع	الصفحة

٣- أبرز الباحثين العرب المتأثرين به ٥٦

الفصل الثاني
الاتجاهات النحوية عند النحاة العرب القدماء

تقديم ٧١

المبحث الأول: الاتجاه الوصفيّ ٧٤

١- وصف الكلمة المفردة ٧٤

٢- وضع المصطلحات وتعريفها ٧٦

٣- القياس الوصفيّ ٧٩

٤- التعليل الوصفيّ ٨٤

٥- الاتجاه الوصفي الإحصائي ٨٨

٦- اللهجات ٩٠

٧- عناصر الموقف الكلامي ٩٥

أ- التنغيم ٩٥

ب- البعد الاجتماعي ٩٨

المبحث الثاني: الاتجاه العقليّ ١٠٢

١- الاتجاه العقليّ الفلسفيّ ١٠٢

أ- أثر الفلسفة الإغريقية في التفكير النحويّ ١٠٢

ب- بعض الأمثلة الدالة على التفكير الفلسفي عند النحاة ١٠٥

٢- الاتجاه العقلي المنطقيّ ١٠٨

أ- القياس المنطقيّ ١٠٨

ب- التعليل المنطقيّ ١١٤

٣- الاتجاه العقليّ المعياريّ ١١٩

- المعيارية ومستويات اللغة ١١٩

- المعيارية والشواهد ١٢١

- المعيارية والأمثلة المصنوعة ١٢٣

الموضوع	الصفحة

- المعيارية والجوانب التعليمية ١٢٤
- المعيارية بين الشكل والمضمون ١٣٠

المبحث الثالث: الاتجاه التاريخي ١٤١

١- الملمح التاريخي المقارن ١٤١

٢- الملمح التاريخي التطوري ١٤٨

الفصل الثالث

موازنة بين الاتجاهات المنهجية عند القدماء والمحدثين

تقديم ١٥٥

المبحث الأول: المنهج الوصفي ١٥٦

١- التفريق بين اللغة والكلام ١٥٦

٢- العلاقة بين الدال والمدلول ١٥٧

٣- اللغة نظام ١٦١

٤- مبدأ المكونات المباشرة ١٦٣

٥- التوزيعية ١٧٠

٦- المُعلم وغير المُعلّم ١٧٥

٧- النظْم ١٧٨

٨- القياس الوصفي ١٨١

٩- التعليل الوصفي ١٨٤

١٠- الاتجاه الوصفي الاجتماعي ١٩٠

- السياق اللغوي ١٩١
- السياق العاطفي ١٩٣
- السياق الثقافي ١٩٥
- التنغيم ١٩٨
- مآخذ على المنهج الوصفي ٢٠١

المبحث الثاني: المنهج التحويلي ٢٠٣

الموضوع	الصفحة
١- العلاقة بين الفكر واللغة	٢٠٣
٢- ثنائية (الكفاية – والاداء)	٢٠٥
٣- السليقة	٢٠٦
٤- الدلالة	٢٠٧
٥- التعليق	٢١٠
٦- الجملة البسيطة والمركبة	٢١٣
٧- الجُمَلُ الملتبِسة	٢١٤
٨- توحّد المعنى وتعدّد المبنى	٢١٧
٩- عناصر التحويل	٢٢٠
- التقديم والتأخير	٢٢٠
- قواعد الحذف	٢٢٣
- التضييق	٢٢٨
- الزيادة	٢٢٩
- التوسعة	٢٣٦
- الإحلال	٢٣٨
المبحث الثالث: المنهج المعياري	٢٤٠
١- أمثلة على مفهوم المعيارية في المناهج اللغوية الحديثة	٢٤٠
أ- المعيارية في المنهج الوصفيّ	٢٤٠
ب- المعيارية في المنهج التحويلي	٢٤٣
مآخذ على المعيارية التحويلية	٢٤٤
٢- تقويم المعيارية في التراث النحوي العربي	٢٤٨
المبحث الرابع: المنهج التاريخي	٢٥٣
١- تأصيل ليس	٢٥٣
٢- تأصيل الاسم الموصول	٢٥٤

الموضوع	الصفحة
٣- تأصيل مُذ ومنذ	٢٥٥
٤- تأصيل لفظ الجلالة (الله)	٢٥٦
٥- تأصيل أداء النداء (هيا)	٢٥٨
٦- تحديد معيار للحكم على الدخيل	٢٥٩
٧- تأصيل علامة الجمع	٢٥٩
٨- تأصيل تاء التأنيث	٢٦٠
٩- الإعراب والبناء	٢٦٢
١٠- مزايا المنهج التاريخي	٢٦٢
الفصل الرابع	
تعدد تقويم الظاهرة اللغوية بتعدد النظرة المنهجية إليها	
تقديم	٢٧٣
- أسلوب التنازع	٢٧٤
- اسلوب الشرط	٢٨٢
- أسلوب الاستثناء	٢٩٦
- أسلوب التوكيد	٣٠٢
- لغة (يتعاقبون فيكم)	٣٠٨
- لا النافية للجنس	٣١١
- تقدم الاسم على الفعل	٣١٨
- كان - بين الفعلية والحرفية	٣٢٢
الخاتمة	٣٢٥
المصادر والمراجع العربية	٣٣١
الدوريات	٣٤٥
المراجع الأجنبية	٣٤٧
ثبت المصطلحات الإنجليزية	٣٤٩

مقدمـــة

يواجه منهج النحاة القدماء في دراسة الظاهرة اللغوية وتقعيدها نقداً كبيراً في أوساط الباحثين المحدثين، فمنهم مَنْ يرى أنّ البحثَ اللغويّ عند العرب "خليطٌ من ألوان التفكير، ومزيجٌ من طرائق البحث، بالإضافة إلى ما يبدو في هذا الأسلوب من قصور، وما يظهر فيه من ضعف يقْعُده عن الوصول إلى هدفه الحقيقي.. وأنهم وقعوا في أخطاء منهجية لا يُقرها البحثُ الحديث" (١).

ومنهم مَنْ يرى أن الدراسات اللغوية القديمة اتسمت بسمة "الاتجاه إلى المبنى أساساً، ولم يكن قَصْدها المعنى إلا تبَعاً وعلى استحياء" (٢). وعلى هذا فإنّ المعطيات النحويّة العربيّة القديمة ناقصة، ولا تعالجُ كلّ صور الكلام، وهي تنتحل تراكيب مصطنعة للدلالة على قواعد النحاة.

ومنهم من نقد النحاة لاهتمامهم بالحركات، ووصف جهودهم النحوية بأنها اقتصرت على دراسة أحوال أواخر الكلمات من حيث الإعراب والبناء، يقول إبراهيم أنيس: "النحو العربي قَصَر نفسهُ على تعرّف أحوال أواخر الكلمات إعراباً وبناءً، فبحثهم قاصر على الحرف الأخير من الكلمة، بل على خاصّة من خواصه، وهي الإعراب والبناء" (٣)، وقد ذهب إبراهيم أنيس إلى أبعد من ذلك فشكّك في القيمة الدلالية لهذه الحركات.

وقد طرح هؤلاء الباحثون وغيرهم في سبيل إصلاح الاتجاه القديم لدراسة اللغة آراء تقوم في مجملها على تأثر واضح بالمناهج الغربية المعاصرة، حتى بلغت هذه الحلول بين بعض الباحثين المحدثين من المنتمين إلى المنهج الواحد، حد التعارض وذلك نحو دعوة تمّام حسان لدراسة اللغة دراسة تبرز المعنى وتؤكده متأثراً بالمنهج الوصفي: في أحد امتداداته المتمثلة بالمدرسة الإنجليزية، وعلى رأسها فيرث **Firth** ودعوة حسن

---

(١) كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١م، ص٢٥.

(٢) تمّام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣م، ص١٢.

(٣) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ص ٢٢٦ .

عون إلى دراسة اللغة من خلال التركيز على الشكل، متأثراً بالمنهج الوصفي في امتداد آخر له متمثل في مدرسة بلومفيلد Bloomfield .

لا شكّ أن هذه النظرات النقدية للمحدثين، تمثّل ثمرة ما أملته عليهم مناهجهم المتعددة، وهي نظرات تستهدف تقويم جهد منهجي عند النحاة القدماء. وهذا ما أكّد في النفس إحساساً بأن النظرة المنهجية من أهم ما ينبغي أن تتوجه إليه الأنظار.

إن الآراء السابقة في مجال تعارض الآراء بين العلماء، ليست سوى نماذج يسيرة للآراء المتعددة التي تثبت أن الظاهرة اللغوية كيان معقد، يحتاج لاكتشافه مزيداً من الأضواء، أو قل مزيداً من المناهج، التي تحيط باللغة، وتكشف النقاب عن أسرارها، وقد سعت هذه الدراسة إلى طرح تساؤلات منها:

– هل التزم النحاة القدماء بخيط منهجي واحد، صنعوا منه نسيج تفكيرهم النحوي؟ أو كانت لهم توجهات فكريّة متعددة أسهمت هي الأخرى في صنع هذا النسيج؟

– ما الملامح المنهجيّة المتنوعة؟ وما مدى استثمارهم لها؟ وكيف وفقوا بين الاتجاهات المنهجية التي اختطوها؟ وإذا ما حدث تعارض بين الاتجاهات فكيف كان تصرفهم؟ وكم كان انعكاس ذلك على تفكيرهم اللغوي سلباً وإيجاباً؟ وإلى أي مدى يمكن أن تُعد الاتجاهات التراثية مقدمات تلتقي مع الاتجاهات المنهجية المعاصرة؟ هل تعدد النظرة المنهجية للظاهرة اللغوية سمة إيجابية أو سلبية؟

وهل وفق المحدثون في الإلمام بصورة متكاملة للنسيج المنهجيّ عند القدماء؟ أو أن هؤلاء اهتدوا إلى بعض الخيوط المنهجيّة وفاتهم أن يكونوا الصورة المتكاملة التي ألفّت منهج التراث اللغويّ النحويّ .

هذه الأسئلة كانت تمثل نوعاً من الهاجس الذي كان يشغل الباحثة ويدفعها نحو محاولة الإجابة عن مواطن الاستفهام هذه.

وعلى هذا فالبحث يرمي إلى تتبع الخيوط المنهجية المتعددة التي وردت في الفكر النحوي التراثي، إذ بدت بعض الاتجاهات على نحو من النضج والتكامل، وبدا بعضها خطوطاً عريضة، وخيوطاً متناثرة، لا تشكل نسيجاً منهجياً واضحاً، ولكنها تصلح إرهاصات ومقدمات لما آلت إليه في مسيرة تكاملها في العصور اللاحقة.

ولا شك أن هذا الإحساس بأهمية المنهج ساور بعض الباحثين المحدثين، ومن ثم فإنه ينبغي للباحث في الدراسات الإنسانية – بوجه خاص– أن يستعين بما يمكن أن يكون دراسات سابقة، وفرت إضاءات على طريق البحث، حتى يعرف الباحث من أين يبدأ؟ وماذا ينبغي أن يحقق؟ وانطلاقاً من هذا المبدأ، فقد أفدت من أقرب المؤلفات التي تمسّ موضوع بحثي من ذلك:

دراسة "تقويم الفكر النحوي" لعلي أبو المكارم، وهي دراسة تُعنى عناية جيدة خاصة بالجوانب المعياريّة التقليدية، ولكنها لا تكاد تستفيد شيئاً يُذكر من مناهج البحث اللغوي الحديث في تقويم الفكر النحوي.

ومن الدراسات التي وقفت عليها مؤلفات تمام حسّان نحو "اللغة العربية مبناها ومعناها" و "مقالات في اللغة والأدب" وغيرها. وهي مفيدة بلا شك في تقديم تصور للدرس اللغوي الحديث، إلا أنها لا تعنى كثيراً بإظهار المنطلقات المنهجية التراثية.

ومن الدراسات التي أفدت منها دراسة نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء النظر اللغوي الحديث، وقد حاول من خلالها أن يربط بين نظرية النحو العربي، والمناهج المعاصرة، وهي محاولة قيّمة أضاءت أمام الباحثة هذا المسعى نحو تقويم الدرس اللغوي القديم من منظور معاصر. ومن ذلك أيضاً مؤلفات مازن الوعر نحو "دراسات لسانية تطبيقية" فقد حاول من خلالها أن يقدم دراسة تطبيقية، لبعض أبواب النحو وفقاً لمنهج لغويّ معاصر هو النظرية التوليديّة التحويليّة. وقد مثلت هذه الدراسة نوعاً من الربط بين القدماء والمحدثين من خلال التماس أوجه الشبه بينهم في إطار هذه النظرية.

أما منهج هذه الدراسة، فإنه يقوم على محاولة الإلمام بالمحاور المنهجية ومحاولة استكشافها من بين تراكمات الفكر النحوي فليست الغاية في المعلومات والجزئيات، ولكن في كيفية تأثير هذه الأسس، تبعاً لاختلاف النظرية المنهجية في إعادة ترتيب المادة النحوية على نحو أو آخر بحسب المنهج وطرائق العرض. ولذا فإن استقراء النصوص النحوية من خلال التتبع المنهجي الذي يُظهر فلسفة التبويب، وكيفية المعالجة بقصد استخلاص الصور المنهجية، سيكون المنهج المتبع في هذه الدراسة. ولا شك في أن

الاستعانة بتطور الدرس اللغوي الحديث، وإيضاح المناهج في صورتها الحديثة سيكون عوناً في سبيل تحقيق هذا الغرض، ولذا كان لزاماً أن نُلمّ هذه الدراسة بهذه المناهج، مع التنبه إلى ما بين وجْهي المقابلة من فروق زمنية أو منطلقات فكرية، فالقدماء شقّوا طريق المناهج بأمثلة محدودة وخطوات ابتدائية. أما المحدثون فجلّوا هذه الخطوات ورسموا معالمها بدقة نسبية، وأما منطلقات القدماء فكانت ترسمها أهداف فكريّة وتعليميّة محددة، تمخضت عن إنضاج النظرة المعيارية التي تسعى إلى تأطير اللغة في سبيل التأصيل الذي يرمي إلى حفظها من الضياع، وعلى سبيل التعليم الذي يسهّل على الناشئة من أهلها، والمقبلين عليها من غيرهم، أن يُلمّوا بها، على أن تكون هذه المعايير منوطة بالنمط القرآني، ساعية إلى تثبيته والحفاظ عليه.

وقد وقعت هذه الدراسة في أربعة فصول:

الفصل الأول: المناهج اللغوية والدرس النحويّ عند المعاصرين، وقد عرضت في هذا الفصل لأهم الأسس المنهجية التي قامت عليها أبرز المناهج المعاصرة، في المباحث الآتية:

المبحث الأول: المنهج التاريخي The Historical Linguistics

غلب هذا المنهج بشقّيه التطوريّ والمقارن على البحوث اللغوية في أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ويسعى المنهج التاريخيّ التطوريّ إلى تتبع الظاهرة اللغوية في اللغة الواحدة، لبيان ما يطرأ عليها من تغيرات صوتية وصرفية ودلالية، عَبْرَ رحلة استعمالها زماناً ومكاناً.

ويركز المنهج التاريخيّ المقارن على بحث الظاهرة اللغوية في أكثر من لغة وذلك بهدف تأصيلها، وقد عرضت لأبرز الباحثين المحدثين العرب، الذين تأثروا بهذا المنهج، وحاولوا الإفادة منه في دراسة اللغة العربية.

وكان من دواعي البحث في هذا المنهج، ما قد يجده المرء من إرهاصات له عند القدماء، على شكل إشارات عابرة، سعينا إلى إبراز أمثلة منها في هذه الدراسة.

المبحث الثاني: المنهج الوصفي Descriptive Linguistics :

ويتناول هذا المنهج دراسة لغة واحدة، أو لهجة واحدة في زمن بعينه، ومكان بعينه. وقد عرضت للأفكار الرئيسة التي قام عليها هذا المنهج، مُمثّلة في آراء "دي سوسير" .de saussure الذي يُعدُّ مؤسس علم اللغة المعاصر، وذلك لما قدمه من أفكار متميزة، كتعريفه للغة، وتمييزه بين اللسان والكلام، وبيانه للعلاقة بين الدال والمدلول وغيرها.

ومن ثمّ عرضت لأهم الاتجاهات التي تفرعت ضمن حدود المنهج الوصفي وهي:

١- مدرسة براغ وأبرز أعلامها تروبتسكوي.

٢- المدرسة السلوكيةُ وأبرز أعلامها بلومفيلد.

٣- المدرسة التوزيعية، وأبرز أعلامها، هلمسليف.

٤- الاتجاه الوصفي السياقي (مدرسة فيرث).

٥- الاتجاه الوصفي الإحصائي.

إن تناول المنهج الوصفيّ يعد من متطلبات النظر في أصوله الأولى عند القدماء وهو أمر أغرى بعض الباحثين المحدثين بوصف بعض الجهود اللغويّة التراثية بأنها جهود وصفيّة. (١)

المبحث الثالث: المنهج التحويلي

The Transformational Generative Linguistics

وقد عرضت لأبرز الأسس التي قام عليها هذا المنهج، وذلك نحو انطلاقه في تفسير الظاهرة اللغوية بوصفها تمثل قدرة فعّالة، مختصة بالإنسان، ومن ثم فإنه منهج يهتم بالتمييز بين الكفاية اللغوية التي هي ملكة ذاتية تتمثل في القدرة على إنتاج الجمل وتفهمها في عملية تكلم اللغة، وتمثل البنية العميقة للكلام.

---

(١) فولف ديتريش فيشر، انظر: المراحل الزمنية للعربيّة الفصحى، ترجمة إسماعيل عمايرة، المجلة الثقافية، الجامعة الأردنية، العدد (١٢/١٣) ١٩٨٧ .

والأداء اللغوي وهو الاستعمال الآني للغة ضمن سياق معين وتمثّل البنية السطحية للكلام.

ومن ثمّ عرضت لأبرز التعديلات التي طرأت على هذا المنهج مما أغرى بعض الباحثين المحدثين بإجراء بعض الدراسات التطبيقية لهذا المنهج على اللغة العربية، والموازنة بينه وبين بعض ملامحه عند القدماء.

الفصل الثاني: الاتجاهات النحوية عند القدماء، وقد عرضت فيه لأهم الاتجاهات المنهجية في التفكير النحوي عند النحاة العرب القدماء، وقد تركز الحديث على المباحث الآتية:

المبحث الأول: الاتجاه الوصفيّ، والوصفيّ الإحصائيّ .

المبحث الثاني: الاتجاه العقليّ متمثلاً في:

أ- الاتجاه العقليّ الفلسفيّ .

ب- الاتجاه العقليّ المنطقيّ .

ج- الاتجاه المعياريّ .

المبحث الثالث: الاتجاه التاريخي ممثلاً في:

أ- الاتجاه التاريخيّ المقارن.

ب- الاتجاه التاريخيّ التطوريّ .

الفصل الثالث: موازنة بين الاتجاهات المنهجية عند القدماء والمحدثين.

وقد وازنتُ في هذا الفصل بين الاتجاهات النحوية القديمة والمناهج اللغوية المعاصرة، وذلك من خلال إجراء موازنات في المباحث الآتية:

المبحث الأول: المنهج الوصفيّ.

المبحث الثاني: المنهج التحويليّ.

المبحث الثالث: المنهج المعياريّ .

المبحث الرابع: المنهج التاريخيّ .

الفصل الرابع: اختلاف تقويم الظاهرة اللغوية باختلاف النظرة المنهجية إليها.

وقد عرضت في هذا الفصل لنماذج من أساليب البحث اللغوي حتّى يتسنّى بيان تعدد تفسير الظاهرة من خلال المناهج المختلفة في نظرة تكامليّة تسعى إلى الإحاطة بالظاهرة اللغوية، وتسخير المناهج لتعميقها والوقوف على جوهرها.

وقد تطلبت مني هذه الدراسة أن أعود إلى عدد كبير من المصادر التي يمكن قسمتها إلى الأقسام الآتية:

١- المصادر النحوية.

٢- كتب تفسير القرآن ومعانيه وإعرابه.

٣- الدراسات اللغوية المعاصرة سواء أكانت تلك التي تشرح أصول المناهج المعاصرة أم الكتب المترجمة، أو تلك الدراسات التي اشتملت على تطبيقات لأي من هذه المناهج على اللغة العربية.

ولا ريب أن الطريق شاقة وطويلة إلى توحيد الدراسات اللغوية بمفهومها المنهجي، والله نسأل أن يسدد الخطى وأن يوفق في حشد كل الطاقات من أجل خدمة لغتنا الخالدة.

حليمة عمايرة

الفصل الأول

المناهج اللغويّة والدرس النحويّ عند المعاصرين

تقديم

يهدف هذا الفصل إلى التعريف بالمناهج اللغوية الحديثة، وذلك بعرض الأسس المنهجية التي قامت عليها هذه المناهج في الغرب، ومن ثم عرضٌ لأبرز الباحثين العرب المتأثرين بتلك المناهج، والذين اتّسمت عروضهم النظرية بتطبيقات واسعة على اللغة العربية، وأهم هذه المناهج:

١- المنهج التاريخيّ والتاريخيّ المقارن.

٢- المنهج الوصفيّ والوصفيّ الإحصائي.

٣- المنهج التحويليّ .

ويجدر بنا قبل التفصيل في هذا البحث أن نحدد المقصود بمصطلحي الصرف والنحو عند القدماء والمحدثين.

يُدْرس علم اللغة [١] حديثاً على أنه نظام مستقل، شأنه في ذلك شأن سائر الأنظمة التي تسهم في تكوين النشاط الإنساني، وهي مكونة من مجموعة من المستويات المتداخلة لا يُفصل بينها إلا لأغراض البحث، وهي: [٢]

١- المستوى الصوتيّ Phonetics

٢- المستوى الصرفيّ (علم بناء الكلمة) Morphology

٣- المستوى النحويّ (علم التراكيب أو علم بناء الجملة) Syntax

٤- المستوى المعجميّ Lexicology

٥- المستوى الدلاليّ Semantics

ولا نجد تمايزاً واضحاً بين هذه المستويات عند القدماء وبخاصة، المستوى الصرفي والمستوى النحوي اللذين انضويا تحت لواء علم النحو.

فقد عرّف ابن جني النحو بأنه: "انتحاء سَمْت كلام العرب في تصرفه، من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة والنسب والتركيب وغير

---

(١) يطلق على علم اللغة تسميات، علم اللسان واللسانيات (في جامعة الجزائر) والألسنية (في الجامعة التونسية، واللسانيات، واللغويات ترجمة لمصطلح Linguistics وتتداخل هذه المصطلحات تداخلاً يدعو إلى ضرورة توحيد المصطلح.

(٢) انظر على سبيل المثال محمود فهمي حجازي أسس علم اللغة العربية، القاهرة، ١٩٧٩، ص٣٠.

ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رُدَّ به إليها" (١)

وربما كان هذا أكثر وضوحاً في تعريف أبي حيان حيث قال: علم النحو مشتمل على أحكام الكلمة، والأحكام على قسمين:

قسم يلحقها حالة التركيب، وقسم يلحقها حالة الإفراد، فالأول قسمان: قسم إعرابي، وقسم غير إعرابي وسُمي هذان القسمان علم الإعراب تغليباً لأحد القسمين، والثاني أيضاً قسمان: قسم تتغير فيه الصيغ لاختلاف المعاني، نحو: ضَرَبَ، وضارَبَ، وتضارب واضطراب كالتصغير والتكسير، وبناء الآلات، وأسماء المصادر وغير ذلك.. وقسم تتغير فيه الكلمة لاختلاف المعاني، كالنقص، والإبداع والقلب، والنقل، وغير ذلك. (٢)

وكذلك الحال عند الباحثين المحدثين فهم يرون أن علم النحو يشمل: (٣)

١- المورروفولوجيا Morphology وهو يقابل المستوى الصرفي (علم بناء الكلمة)

٢- السنتاكس Syntax وهو ما يقابل علم التراكيب أو علم بناء الجملة .

ومع أن المستوى النحوي يشمل نظرياً المستويين السابقين (الصرفي، والتركيبي)، غير أن أذهان الباحثين قديماً وحديثاً تنصرف في الغالب إلى المستوى التركيبي عند ذكر المستوى النحوي، وربما عاد ذلك إلى ظهور مؤلفات مستقلة في المستوى الصرفي للغة.

وسوف يستند هذا البحث في موازنته وأمثلته إلى المستوى النحوي بمعنى (معرفة أحكام تركيب الكلمات في الجُمل)، وقد يستعين ببعض الأمثلة الأخرى إن كان ذلك ضرورياً لخدمة أغراض البحث.

---

(١) ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد النجار، دار للكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٦، ج١، ص٤٣.

(٢) السيوطي، الهمع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٨٠م، ج٦، ٢٢٨ .

(٣) انظر : Leonard Bloomfield: Language. George ALLen and Unwin, London, P.184.

المبحث الأول
المنهج التاريخي المقارن
Comparative Linguistics

اتسمت دراسة اللغة في أوروبا، قبل عصر النهضة بالتوجه إلى خدمة النص من خلال الوقوف على جملة المعايير والقواعد التي تُعين على فهمه، ولا يخلو ذلك من اتكاء على النظر العقلي المجرد، والفلسفي أحياناً، في إيجاد العلل والأقيسة التي كانوا يرونها لازمة لتعليل معاييرهم، ولا أدل على ذلك من عودتهم إلى الأطر الفلسفية لدى أرسطو وأفلاطون. (١)

ولما بدأ عصر النهضة، واتصل الغربيون بالأمم الأخرى، بدوافع أبرزها: الاستيلاء على خيرات تلك الأمم، ونشر مبادئهم الثقافية، كان لابد من دراسة لغات تلك الأمم، وقد وضعوا لها قواعد ومعاجم. (٢)

وصادف ذلك تأثر مناهج دراسة اللغة بنظرية "دارون" في التطور التي شكلت منهجاً في دراسة العلوم الطبيعية، حيث نظر اللغويون إلى اللغات واللهجات، على أنها كائنات يمكن تصنيفها بحسب أنواعها، فقسموا اللغات – على ذلك – إلى أسر، كأسرة اللغات الهندية الأوروبية واللغات السامية، ولغات الأورال كما هي الحال في التاريخ الطبيعي (٣).

وأصبح وُكْدُ الباحث اللغويّ التاريخيّ أن يدرس اللغة دراسة طولية، بمعنى أن يتتبع الظاهرة اللغوية في عصور وأماكن متعددة ليرى ما أصابها من التطور، محاولاً

---

(١) نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٧، ص(٩٥-١٠٠).

انظر (أ) ماريو باي، لغات البشر، ترجمة صلاح العربي، قسم النشر بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، ١٩٧٠م، ص١٥.

(ب) David Crystal: Linguistics Penguin Books. 1974, P. 40

(٢) عبد الواحد وافي، علم اللغة، ط٦، القاهرة، د.ت، ص٤٨.

(٣) كارل بروكلمان، فقه اللغات السامية ترجمة رمضان عبد التواب، مطبعة جامعة الرياض، الرياض، ١٩٧٧، ص(٦-٩).

الوقوف على سرّه، وقوانينه المختلفة[1]، كاشفاً عن أصلها التاريخي وواقعها متنبئاً بمستقبلها، وحتى يصل إلى هذا التصور، فإنه يحاول "توفير أقدم المصادر التي استعملت في هذه الظاهرة اللغوية المدروسة، كالنقوش المكتوبة أو الدواوين الشعرية، ثم يبدأ في وصف الكلمة صوتاً وصرفاً ومعنى، ويهتم بما طرأ عليها من تغيرات عَبْرَ رحلة استعمالها، مكاناً وزماناً" [2] انطلاقاً من أن اللغات يغلب – في سيرة حياتها– أن تتحور تاركة آثارها في خليفاتها، "فاللغة اللاتينية لم تمت في الحقيقة من الناحية التاريخية، بل أصابها تغيرات عميقة انتجتْ أشكالاً حديثة لها، أبرزها البرتغالية، والقشتالية، ولغة بروفانس، والفرنسية، والإيطالية، ولغة رومانيا، والإسبانية. وقد بلغ من شدة هذه التغيرات وعمقها، أنّا نحس إذا نظرنا إلى الأشكال الحديثة للاتينية بأنها لغات مختلفة" [3]

وقد كان لكشف "السير وليام جونز" الانجليزي عام ١٧٨٦م للغة السنسكريتية أثر في التقدم الحقيقي لعلم اللغة التاريخي المقارن [4]. إذ اكتشف شيئاً من العلاقة بين اللغة السنسكرينية واللغات الأوروبية القديمة من الجوانب الصوتية والصرفية والنحوية، وتابعه في ذلك شليجل F.Flügel الذي دعا إلى دراسة اللغة السنسكرينية بوصفها منطلقاً للمقارنات اللغوية، ثم جاء فرانتس بوب F.Bopp ، الذي ألفَّ أول كتاب في علم اللغة المقارن سنة (١٨٣٣–١٨٥١)، وقد حاول أن يستخرج ملامح اللغة الهندية– الأوروبية الأولى، اعتماداً على مقارنة اللغات الأوروبية المختلفة، في محاولة التعرف على اللغة الأقدم التي خرجت عنها هذه اللغات، ثم أخذ الاتجاه المقارن منحى أكثر دقة، محاولاً الاستفادة من البحث في اللغات، بوصفه أداة توضح جوانب من التاريخ اللغوي القديم، ويضعون من خلالها مجموعة من القوانين التي تفسر التغير التاريخي، ولعل من أبرز العلماء في هذا المجال شلايشر A. Schleicher الذي ألف كتاباً في النحو المقارن للغات

---

(١) رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، القاهرة، ١٩٨٠م، ص١٨٨.

(٢) إسماعيل عمايرة، المستشرقون والمناهج اللغوية، عمان، ١٩٩٢، ص٢٦.

(٣) محمود السعران، اللغة والمجتمع ط٢ دار المعارف بالاسكندرية ١٩٦٣، ص١٦٧.

(٤) انظر: محمود حجازي، أسس علم اللغة العربية، ص١٢٩. وانظر: عبد الغفار هلال علم اللغة بين القديم والحديث، القاهرة، ط٢، ١٩٨٦، ص٩٦.

الهندية- الأوروبية، وتابعه في ذلك لسكين Leskien ، ونولدكه Noldoko وبروكلمان C. Brockelmann . [١]

جهود المستشرقين في درس العربية

لم يقتصر اهتمام الأوروبيين على اللغات الهندية- الأوروبية، بل تعداها إلى ما عُرف باللغات السامية وكان شلوتسر Schlotzer (١٧٩٨م) أول من أطلق هذه التسمية على اللغات: العبرية والعربية والآرامية والحبشية. [٢] منطلقاً في ذلك من التوراة، التي تقسم الشعوب وفق أبناء نوح، إلى ثلاثة أقسام: سام وحام ويافث، وقد خطّأ بعض المستشرقين أنفسهم هذه التسمية، لأن الانتماء إلى اللغة ليس انتماء عرقياً. [٣] ولذا اختار بعضهم أن يسميها اللغات الجزرية أو الجزيرية (نسبة إلى جزيرة العرب) وسماها بعضهم اللغات العروبيّة. ولا مشاحة في التسمية، وقد شاع بين العلماء اسم اللغات الساميّة علماً عليها.

وكان من أبرز أهداف بحث اللغات السامية قراءة العهدين القديم والجديد في نصوصهما القديمة، بالاستفادة من اللغة العربية التي كانت معروفة لدى بعض الباحثين الأوروبيين، ومحاولين اختبار صدق المقولة الواردة في التوراة (العهد القديم): بأن العبرية أصل اللغات.

ومن ثمّ اتسعت أهداف الدراسة المقارنة ودوافعها [٤] ووافق ذلك اكتشاف كثير من النقوش في أنحاء مختلفة من الشرق. ومما يذكر أن ليتمان E.Littman جمع من منطقة الصفاة قرب دمشق نقوشاً كثيرة، واستطاع من خلالها أن يحلّ حروف الأبجدية الصفوية، وألف في ذلك كتاباً سنة ١٩٠١م. [٥]

---

(١) محمود حجازي، أسس علم اللغة العربية، ص١٢٩-١٣١.

(٢) محمود حجازي، أسس علم اللغة العربية، ص١٣٥ وانظر: هاشم الطعان، مساهمة العرب في دراسة اللغات السامية، منشورات وزارة الثقافة العراقية ١٩٨٧، ص٣ .

(٣) كارل بروكلمان، فقه اللغات السامية، ترجمة رمضان عبد التواب . وانظر سمير استيتية، اللسانيات، عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٥، ص ٥٧٦-٥٨٠ .

(٤) انظر : إسماعيل عمايرة المستشرقون والمناهج اللغوية، عمان ١٩٩٢، ص٤٣-٤٦.

(٥) رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، القاهرة، ١٩٨٣، ص٥١.

وقد لوحظ أن خطوط النقوش الثمودية واللحيانية والصفوية، تشبه خطوط اللغة العربية الجنوبية القديمة، ومن ثم فقد اتسعت دائرة اللغات السامية، فأصبحت تشمل الأكادية والكنعانية والآرامية، واليمنية، والحبشية، والثمودية واللحيانية، والصفوية[١]، ثم عثر المستشرقون على أربعة نقوش قديمة قريبة إلى العربية، في منطقة قريبة من الصفاة من حيث المادة اللغوية والأسلوب، أكثر من قرب النقوش الثمودية والصفوية إليها، وهذه النقوش هي: نقش النمارة، ونقش زَبَد، ونقش حرّان ونقش أم الجمال. [٢]

وقد صنفت اللغات السامية إلى ثلاثة أصناف:

الأول: لغات مندثرة، لا يُعرف منها إلا مفردات وعبارات وذلك كالكنعانية القديمة.

الثاني: لغات لها نصوص مكتوبة، إلا أننا لا نجد متكلماً بها الآن كالأكادية والسبئية.

الثالث: لغات ما تزال تعيش على ألسنة المتحدثين كالعربية ولهجاتها، وما يزال نفر قليل من الناس يتحدثون السريانية والحبشية. [٣]

وقد توالت جهود المستشرقين في دراسة العربية من ذلك دراسة شلوتسر Schlozer التي قام فيها بمقارنة العبرية بالعربية، وجاء بعده كل من إيفالد Ewald وفلهاوزن Willhauwsen ، فألفا في اللغة العربية مستخدمين المقارنة، كما حاول مثل ذلك نولدكه Nöldeke في السريانية، وفي عام ١٨٩٠ ألف وليم رايت W. Wright كتابه "محاضرات في النحو المقارن للغات السامية".

كما ألف بعده بعام كل من (لاجارد وبارث) كتابهما "بحوث في أبنية الأسماء السامية" كما ألف تسمرن Zimmern ، كتاباً بعنوان "النحو المقارن للغات السامية".

وجاء بعد هؤلاء المستشرق "كارل بروكلمان C. Brockelmann " فألف كتابه "الأساس في النحو المقارن للغات السامية" الذي نشره عام ١٩١٣م. وفي عام ١٩٢٨ نشر المستشرق بيراجشترسر Bergsträsser كتاباً بعنوان "المدخل إلى اللغات السامية" [٤]

---

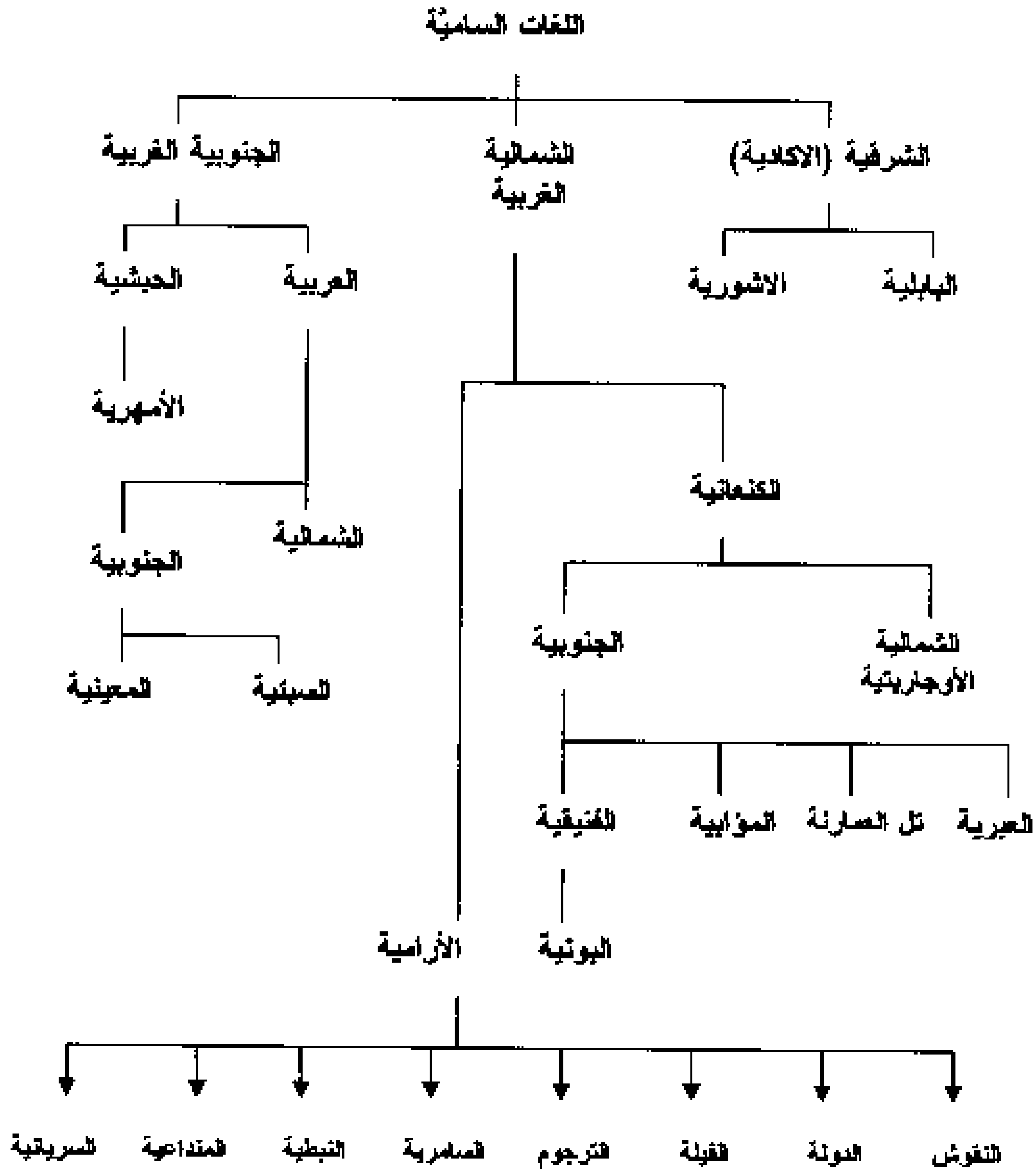
(١) نولدكه، اللغات السامية، ترجمة رمضان عبد التواب ، مطبعة الكمالية، القاهرة، ١٩٦٣م، ص٨.

(٢) إسرائيل ولفنسون، تاريخ اللغات السامية، القاهرة ١٩٢٩، ص١٩٤.

(٣) رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص٥٥.

(٤) إسماعيل عمايرة المستشرقون والمناهج اللغوية، ص (٥٠-٦٠) وانظر: محمود السعران، علم اللغة، بيـــروت، د.ت، ص ٢٥٠ .

ويمكن ملاحظة موقع اللغة العربية في هذا التخطيط العام للغات السامية[1]



(١) رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص٣٦ .

ومما يلاحظ أن التوافق الكبير بين لغتين في المفردات لا يعدُّ دليلاً قوياً على انحدارهما من أصل واحد، فالمفردات التركية تشكل نسبة عالية في اللغة اليونانية الحديثة مقارنة مع عدد المفردات اليونانية القديمة فيها، ومع ذلك فاللغة اليونانية الحديثة مشتقة من اليونانية القديمة وليست من التركية(١).

والمفردات العربية في اللغة التركية تشكل نسبة كبيرة ومع ذلك تظل التركية في أسرة اللغات الهندية- الأوروبية. (٢)

المنهج التاريخيّ التطوريّ

أما المنهج التاريخي التطوري Historical Linguistics فهو فرع على التاريخي المقارن ويهدف إلى دراسة اللغة الواحدة في مستوياتها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، بقصد تتبع الظاهرة اللغوية في عصور مختلفة، وأماكن محددة ليرى ما أصابها من تطور، محاولاً الوقوف على سر هذا التطور وقوانينه المختلفة، مثال ذلك، دراسة أصوات العربية الفصحى دراسة تبدأ من وصف القدماء لها، أمثال الخليل بن أحمد وسيبويه، وتتبع تاريخها، منذ ذلك الزمن حتى العصر الحاضر، ومن هذا المنظور يمكن أن تُدرس أية ظاهرة صرفية أو نحوية.

وقد بدأ هذا الفرع عند علماء اللغة الغربيين بدراستهم لمجموعة اللغات الهندية الأوروبية، يدرسون كل لغة على انفراد ثم انتقل ذلك إلى اللغات الأخرى في العالم.

وقد حظي المنهج التاريخي بوجه عام بمكانة مرموقة في علم اللغة (٣)، بيد أن إفراط الأوروبيين في تطبيق المنهج المقارن أدى بهم إلى محاولة بناء الصورة الأم لبعض اللغات كالهندية- الأوروبية والسامية.

ويؤكد نولدكه Nölodeke صعوبة بناء أية لغة أمّ غير معروفة، وذلك بقوله: وإننا نريد أن نوجه سؤالاً لمن يظن أن إعادة البناء الكامل للغة السامية الأولى، ولو بالقريب، أمر ممكن، والسؤال هو: هل يستطيع أحسن العارفين باللهجات الرومانية كلها

---

(١) محمود السعران علم اللغة ٢٥٣.

(٢) إسماعيل عمايرة، المستشرقون والمناهج اللغوية، ص٥٠ .

(٣) ماريو باي، لغات البشر ، ترجمة صلاح العربي، القاهرة، ١٩٧٠، ص٧٤.

(الإيطالية، والفرنسية، والإسبانية) أن يعيد بناء الأصل القديم لهذه اللهجات، وهو اللغة اللاتينية، لو فرض أنها غير معروفة الآن" (١)

ولا شك أن دراسات المستشرقين للغة العربية من منظور تاريخي كانت نافعة لها، فقد أدت إلى "تصحيح كثير من اجتهادات النحويين الخاطئة، وفصلت في كثير من خلافهم، الذي كانوا يدورون به أو يدور بهم، في إطار جدل عقيم بعيد عن طبيعة اللغة"(٢)، وذلك عن طريق التأصيل لهذه الظواهر، مثال ذلك تأصيلهم لظاهرة الإعراب، فقد أثبتت الدراسات التاريخية أنّ الإعراب كان موجوداً في اللغات السامية، يقول المستشرق براجستريسر G. Bergsträsser "إن الإعراب ساميّ الأصل، تشترك فيه اللغة الأكادية، وفي بعضه الحبشية، ونجد آثاراً منه في غيرها أيضاً" (٣)

وقال المستشرق يوهان فك J. Fück "احتفظت العربية الفصحى في ظاهرة التصرف الإعرابي، بسمة من أقدم السمات اللغوية، التي فقدتها جميع اللغات السامية- باستثناء البابلية القديمة قبل عصر نموها وازدهارها الأدبي"(٤).

فاللغة الأكادية بفرعيها: البابلية والآشورية، كانت تشتمل على الإعراب كاملاً، كما هو في اللغة العربية الفصحى تماماً، فالفاعل مرفوع والمفعول منصوب، وعلامة الرفع الضمة، وعلامة النصب الفتحة وعلامة الجر الكسرة، مثال ذلك ما ورد في قانون حمورابي (١٧٩٢-١٧٥٠ق.م)

Summa awelum awelam Ubbirma بمعنى "إذا اتّهم إنسان إنساناً"

إذ نجد awelum الأولى بمعنى: "إنسان في حالة الرفع، وهي مرفوعة بالضمة أما الميم الأخيرة فهي تقابل التنوين في اللغة العربية و awelam الثانية في حال المفعول به وهي

---

(١) اللغات السامية، ص١١ .

(٢) نهاد الموسى، في تاريخ العربية، عمان ١٩٧٦، ص١٩٩.

(٣) التطور النحوي أخرجه وصححه وعلق عليه، رمضان عبد التواب، القاهرة، ١٩٨٢م، ص١١٦.

(٤) يوهان فك، العربية، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ترجمة رمضان عبد التواب القاهرة، ١٩٨٠م، ١٥.

منصوبة بالفتحة وبعدها التمييم كذلك [1] فالإعراب إذن، ساميّ ذو دلالة في العربية، وفي غيرها من شقيقاتها الساميات، كاللغة الأوغاريتية والأكاديّة.

وهذا يؤكد أن قطرباً من القدماء، وإبراهيم أنيس من المحدثين قد جانبهما الصواب في تصورهما للإعراب في العربية، فقد ذهب قطرب إلى أن الحركات جيء بها للتخلص من التقاء الساكنين، يقول: "وإنما أعربت العرب كلامها، لأن الاسم في حالة الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً، لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنَهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للإسكان، ليعتدل الكلام" [2].

وتابع قطرباً في رأيه هذا إبراهيم أنيس ناقلاً إياه عن إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو" بل إن إبراهيم أنيس ذهب إلى أبعد مما جاء عند قطرب، فهو يرى أن النحاة اخترعوا قواعد الإعراب على نظام النحو في اللغات الأخرى كاليونانية - مثلاً- ففيها فرق بين حالات الأسماء التي تسمى Cases ويرمز لها في نهاية الأسماء برموز معينة، وكأنما قد عزّ على النحاة ألا يكون في العربية أيضاً مثل هذه ال Cases فحين وافقت الحركة ما استنبطوه من أصول إعرابية قالوا عنها: إنها حركة إعراب، وفي غير ذلك سموها حركة أيضاً أتي بها للتخلص من التقاء الساكنين. [3]

وهذا لا يعني أن الردّ عليهم كان عسيراً، فقد ردّ عليهم مجموعة من الباحثين بردود عقلية مقنعة [4]، ولكن ما أسفرت عنه الدراسات التاريخية يُعدُّ وثيقة تشكل حجة

---

(١) رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص٣٨٢.

(٢) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، القاهرة، ١٩٥٩م، ص٧٠.

(٣) إبراهيم أنيس، من أسرار العربية ط٣ الانجلوالمصرية، القاهرة ١٩٦٦، ٢٩.

(٤) انظر من هذه الردود:

أ- مصطفى صادق الرافعي، تاريخ آداب العرب، مطبعة الأخبار ١٩١١م، ص٢٣٩-٢٥٤.

ب- صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ط بيروت ١٩٦٢م، ص١٢٩-١٣١.

ج- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ط مصطفى الحلبي، ١٩٥٨م، ص ٢٤٧.

دامغة على أصالة الظاهرة الإعرابية، ولذا جاء ردُّ الباحثين الذين ارتكزوا على أسس تاريخية أكثر علمية واقناعاً. (١)

الباحثون العرب المتأثرون بالمنهج التاريخي

تأثر بالمنهج التاريخي كوكبة من الباحثين العرب، برز منهم محمد عطية الأبراشي في كتابه (المفصل في قواعد السريانية) (٢)، ومن ثم أسهم عبد المجيد عابدين في كتابه (المدخل إلى دراسة النحو العربي)، وقد عرض في كتابه لفكرة مهمة وهي أن المنهج التاريخي يسهم في تصحيح بعض المسائل الخلافية التي كانت محتدمة بين النحاة القدماء، ولم يسعفهم فيها المنهج التاريخي وذلك لعدم معرفتهم باللغات السامية. (٣)

ثم أسهم خليل نامي في كتابه (دراسات في اللغة العربية) وقد تنوع إنتاج بعض الباحثين، وذلك نحو رمضان عبد التواب الذي ترجم كتاباً لنولدكه بعنوان (اللغات السامية) عام ١٩٦٣م، وكتاباً لكارل بروكلمان، هو فقه اللغات السامية. وألف كتاباً بعنوان (التذكير والتأنيث في اللغة)، إضافة إلى النظرات التاريخية في كتابه (دراسات في فقه اللغة المقارن) عام ١٩٦٩م، حاول فيها إلقاء ضوء تاريخي على بعض القضايا الخلافية بين النحاة.

ثم يسهم إبراهيم السامرائي ببحوث تاريخية أبرزها (فقه اللغة المقارن)، عام ١٩٦٨م.

ويسهم محمود فهمي حجازي في بحوثه مبيناً أهمية المنهج التاريخي، ومن أبرز كتبه علم اللغة، ويسهم إسماعيل عمايرة (٤) بإنتاج متنوع، فقد بين في كتابيه (المستشرقون

---

(١) انظر: عبد الواحد وافي، فقه اللغة، ص٢٠٤-٢١٠. رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ٣٧٦. إبراهيم السامرائي، دراسات في اللغة، ص١٦.

(٢) انظر طبعة بولاق، ١٩٣٥م.

(٣) عبد المجيد عابدين، المدخل إلى دراسة النحو العربي الحديث في ضوء اللغات السامية، ط١، مصر، ١٩٥١م، ص٩٣.

(٤) يصدر إسماعيل عمايرة سلسلة بحوث لغوية تاريخية عن دار حنين للنشر، عمان، صدر منها:

أ- ظاهرة التأنيث بين العربية واللغات السامية.

ب- معالم دارسة في الصرف الأبنية الفعلية المهجورة.

ج- المستشرقون وتاريخ صلتهم بالعربية بحث في الجذور التاريخية للظاهرة الاستشراقية.

والمناهج اللغوية) أهمية المنهج التاريخي في دراسة الظاهرة اللغوية، وأبرز جهود المستشرقين في دراسة العربية، ثم درس بعض الظواهر في العربية دراسة تأصيلية، وذلك نحو (معالم دارسة في الصرف)، و (ظاهرة التأنيث) في اللغات السامية، والعدد، ومناهج التأصيل في التراث اللغويّ، وقد عرّف بظاهرة (بِجدْ كفتْ) وهي ظاهرة مطردة في اللغات السامية، وهي ليست كذلك في العربية، وبيّن ما يمكن أن يترتب على اطّراد هذه الظاهرة في الساميات على العربية، مما ساعده في تفسير ظاهرة الترادف ومن أهم دراساته المقارنة كتابة: دراسات لغوية مقارنة. وسوف نستأنس ببعض آراء هؤلاء الباحثين في ثنايا البحث إن شاء الله.

مآخذ على المنهج التاريخي:

ويظل المنهج التاريخي مع إضاءاته النافعة يعاني من عقبات تجعل الحقيقة مستمرة في اختفائها أحياناً، من ذلك ما يأتي:

١- هذا المنهج يتعامل – وبخاصة المقارن – مع نصوص قديمة في شكلها المكتوب، وليس في صورتها المنطوقة المفقودة مما يثير تساؤلاً: فهل يحتمل أن تكون لغة الكتابة المدونة تختلف اختلافاً بيناً عن لغة الكلام في العصور التي كُتِبَت فيها؟[١]

٢- قلة النقوش التي عُثِرَ عليها في اللغات السامية بعامة إضافة إلى حداثتها نسبياً، فأقدم نصٌ وصل إلى أيدي الدارسين هو نقش النمارة الذي يعود إلى عام ٣٢٨م[٢]، إضافة إلى بقايا نقوش متفرقة على الحجارة، تعود إلى القبائل العربية البائدة كالثمودية، واللحيانية، والصفوية، مما يشير إلى أن حقباً في تاريخ اللغة العربية ما زالت مجهولة.

وانظر: د- ظاهرة بجد كفت بين العربية واللغات السامية، إسماعيل عمايرة مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عدد ٤٣، ١٩٩٢.

وانظر: هـ- خصائص العربية في الأسماء والأفعال- دراسة مقارنة في ضوء اللغات السامية، ط٢ ، ١٩٩٢م.

(١) انظر: ماريو باي، لغات البشر، ص٧١-٧٢ .

انظر: رمضان عبد التواب، فقه اللغة السامية، ص٥٥ .

انظر: إسماعيل عمايرة، المستشرقون والمناهج اللغوية، ص٥٢.

(٢) انظر: إسماعيل عمايرة، المستشرقون والمناهج اللغوية، ص٥٣.

٣- الكشوف الأثرية لم تنته بعد، وهذا يعني أن الأحكام التي يُسفر عنها المنهج التاريخي غير ثابتة، فقبل مائة عام مثلاً، كان يشيع بين الدارسين أن الشعر الجاهلي يُمثل ما وصل إلينا من العربية، ثم أسفرت الكشوف الأثرية عن أنماط من العربية مُمثّلة في العربية النبطية، والنقوش اللحيانية، والثمودية، والصفوية، وهي قبائل عربية شمالية تمازج لهجاتها عناصر عربية جنوبية وآرامية. (١)

إلا أن هذا المنهج يبقى نافعاً، ولا بأس في إعادة الصياغة في أحوال معينة، كلما جدّ في الأمر جديد. (٢)

---

(١) انظر: ماريو باي،لغات البشر، ص٧٢. محمود السعران، علم اللغة، ص٣٤١.

(٢) مصطفى لطفي، اللغة العربية في إطارها الاجتماعي، لبنان ١٩٨١م، ص١٩ .

وانظر: عبد الغفار هلال، علم اللغة بين القديم والحديث، ص٨٠ .

المبحث الثاني
المنهج الوصفي
Descriptive Linguistics

في أوائل القرن العشرين انحسر ربط الظواهر اللغوية بما يحدث في العالم الطبيعي، ونظر إلى اللغة على أنها بنية أو نظام System "عناصره المختلفة يعتمد بعضها على بعض، ووجود هذا النظام مهم بالنسبة لفهم كل من التغير اللغوي، واللغة من حيث هي لغة" (١)

وقد أضفت محاضرات فرديناند دي سوسير التي نُشرت عام ١٩١٦م، صفة العلمية على منهج دراسة اللغة، وأصبحت أساساً لعلم اللغة الحديث، وأبعدت الأمور الميتافيزيقية التي تبتعد بالظواهر اللغوية عن الوصف الدقيق لها، ومن ثمّ نُحّيَ المنهج التاريخي المقارن (Diachronic) الذي كان سائداً، وأصبح البحث اللغوي الوصفي الذي يسميه (synchronic) ذا أولوية عليه. (٢)

أهم أسس المنهج الوصفي

لعل أهم الأسس التي استند إليها الوصفيون والتي استمدوها من دي سوسير تتمثل في النقاط الآتية:

١- تتكون اللغة من اللسان والكلام، واللسان يمثل ثروة باطنة وخفيّة، لا يفصح عنها إلا الكلام، واللسان نسق نحوي، أي نظام من العلاقات والقواعد والأشكال، موجود بالقوة الاعتباطية لا بالفعل الذي يتسم بالتروي والتفكير ، ومعنى ذلك أنه موضوع مجرد غير قابل للإدراك بشكل مباشر، إذ لا ينقاد للملاحظة بسهولة، ولا يتأتى إلا بواسطة التفكير، فاللسان "ظاهرة جماعية يتوحد عليها الناطقون بها، وتمثل نموذجاً كلياً ومعياراً لتجليات اللغة وهي ظاهرة نفسية غير مدركة ولا محسوسة، تشكل نسقاً من العلاقات والقواعد والأشكال النحوية" (٣)

---

(١) محمود السعران، علم اللغة، ص٣٤١.

(٢) دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، تعريب صالح القرمادي وآخرين، ص٣٥٧.

(٣) السابق ، ص٢٦٨.

أما الكلام فهو الإنجاز اللفظي المتنوع، الذي انتقل من مرحلة الغموض والكمون في العقل الباطن، ليصبح رموزاً مستحضرة واضحة، تعبر عن مدلولاتها، وعلى هذا فإنه يترتب بالمنهج الوصفي أن لا يتركز البحث في اللغة على استقصاء أصولها التاريخية البعيدة، وإنما يتركز في دراسة تراكيبها، وأصواتها، وخصائص مفرداتها، على النحو الذي تداوله الناس تداولاً حياً لا من خلال النصوص المكتوبة.

٢- تعدّ العلاقة بين الألفاظ والمعاني، علاقة اعتباطية وهو ما عُرف بنظرية (الدليل) [١] فالدالُّ هو اللفظ المصوت أو الصورة الصوتية، والمدلول هو المعنى الذهني، والعلاقة بينهما هي الدلالة، والاعتباطية لا تعني أن الدالَّ خاضع للاختيار الحُر للذات المتكلّمة وإنما تعني أنه غير معلل، أي أنه اعتباطي بالنظر إلى المدلول الذي لا يربطه به أي رابط طبيعي في الواقع، أي أننا حين نقول: "رجل" فلا علاقة عقلية بين (ر ج ل) هذه الأصوات الثلاثة ومفهوم "رجل" في الواقع الخارجي. [٢]

ويشير دي سوسير إلى أن الكلمات المناسبة للطبيعة (المحاكية لها)، ربما دفعتنا إلى الاعتقاد بأن اختيار الدالّ ليس دائماً اعتباطياً، ولكنه يشير إلى أن هذه الكلمات محدودة العدد، وأنها فقدت شيئاً من طابعها.

٣- إن مهمة الباحث اللغوي، أن يدرس اللغة المنطوقة في جميع مستوياتها، الفصيحة والعامية، فأي حالة من حالات اللغة، تكون نتاجاً لعوامل تاريخية، بمعنى أن الزمن ضامن لاستمرارية اللسان، ومغيّرٌ له في الآن نفسه [٣] على أن يُفصلَ بين هذين المنهجين، فإما أن يُدرس وفق المنهج الوصفي (حالة اللغة في وضع الثبوت، في فترة زمنية محددة)، أو وفق المنهج التاريخي الذي يتتبع الظاهرة في مراحل زمانية مختلفة، وقد يتجاوز ذلك بحثها في اللغة الواحدة إلى بحثها في لغات متقاربة، وذلك كأن يشرح الانتقال في فعل الكينونة من المفرد إلى الجمع (est-sonti) في اللغة

---

(١) دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، ص ٢٦٨ . وانظر: حنون مبارك، مدخل للسانيات سوسير، ص٤٤ .

(٢) انظر المرجعين السابقين، الأول ص ٣٥٣ والثاني ص٤٩ .

(٣) رشيد العبيدي، الألسنية بين عبد القاهر والمحدثين، مقالة منشورة بمجلة المورد، العراق، المجلد١٨، العـدد٣، ١٩٨٩، ص ٨ .

الهندية الأوروبية إلى (ist-sind) في الألمانية إلى (est-sunt) في اللاتينية إلى (est-sont) في الفرنسية.. الخ. [١]

ويرى الوصفيون أن تحديد المنهج من شأنه أن يجنّب اللسانيّ السقوط في المزالق التي وقعت فيها اللسانيات التاريخية، ووقع فيها النحو التقليدي، فانشغال النحوي التقليدي– عند الوصفيين– بتثبيت المعايير، حال دون الإحاطة بالظاهرة اللغوية من جميع جوانبها، واللسانيات التاريخية لم يسعفها منهجها الخاص في فهم طبيعة اللسان وكشف نسقيته" [٢]

وعلى هذا فالوصفيون ينادون بأن تُدرس اللغة دراسة وصفية، فاللغة الحقيقية هي التي يستخدمها الناس فعلاً، لا اللغة التي يعتقد البعض أن على الناس أن يستخدموها.[٣]

٤– التفريق بين اللغة ظاهرة ذهنية إنسانية متكاملة، ذات قواعد وأصول قائمة في أذهان الناطقين بها، واللغة كأداة يستعملها الإنسان في مجرى حياته اليومية وهي مستوحاة من الأسس الذهنية ومبنية عليها [٤] وقد اهتم دي سوسير بدراسة اللغة، كأداة وظيفية، ولم يهتم بدراستها كظاهرة ذهنية، إلا أن مجرد التفريق بين هذين المستويين للغة فتح أفاقاً منهجية جديدة كما سنوضح فيما بعد.

٥– الدراسة الوصفية للغة هي النظر في علاقة كل عنصر من العناصر اللغوية الداخلية بغيره من العناصر الأخرى المكونة للنظام اللغوي، وذلك لأنه لا قيمة للمفردة إلا من خلال السياق، وقد شبه ذلك دي سوسير بلعبة الشطرنج، يقول: (إن القطعة اللسانية بمفردها ليست عنصراً من عناصر لعبة اللسان، لأن هذه القطعة في مادتها الصِّرفة

---

(١) جورج مونان، علم اللغة، ترجمة نجيب غزاوي، دمشق د.ت ، ص ٥٠ .
وانظر: دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، ص٤٠ .
(٢) حنون مبارك، مدخل للسانيات دي سوسير، ص٦٢.
(٣) ماريو باي لغات البشر، ص١٠ .
(٤) مصطفى لطفي ، اللغة العربية في إطارها الاجتماعي، ص ٢٠ .
وانظر: حنون مبارك، مدخل للسانيات سوسير، ص٨٢.

وخارج موقعها، وباقي شروط لعبة اللسان، لا تمثل أي شي بالنسبة للمتكلم) [١]، ومن هنا يرى أن تقسيم اللغة التقليدي إلى فروع كالأدوات والصرف، والنحو، تقسيمات وَهمية [٢]، وإن كانت ذات نفع عملي، ذلك أن مجموعة أشكال اسم ما لا تصبح وحدة استبدالية، إعرابية، إلا بالمقارنة مع الوظائف المرتبطة بمختلف الأشكال، وبالعكس فإن هذه الوظائف لا تكون قابلة لأن تُدْرج ضمن الصرف، إلا إذا ناسب دليل صوتي محدد كل وظيفة من تلك الوظائف، فالصرف الإعرابي المعين ليس جدولاً من الأشكال، ولا فئة من التجريدات المنطقية وإنما هو تأليف بين جدول الأشكال والتجريدات المنطقيّة فالأشكال والوظائف متعلقة بعضها ببعض، ومن الصعب، أن نفصل بينها، ومن وجهة النظر اللسانية، ليس للصرف موضوع واقعي يمكنه من تشكيل مجال معرفي متميز عن التركيب.

وقد ترك دي سوسير بصمات على البحث اللساني، وتأثيراً متفاوت الوقع من اتجاه إلى آخر، وإن كانت غالبية الاتجاهات ظلت قائمة على المرتكزات النظرية والمنهجية عنده، مع ما ورد فيها من تطوير أو تصحيح لبعض المفاهيم، وأهم هذه الاتجاهات:

١– مدرسة براغ:

وهو اسم لجماعة من اللغويين، منهم[٣] (جاكوبسون، وروس براغ، ونيكولاي تروبتزكوي Troybestzkoy)، طبقت هذه المدرسة مبادئ النظرية البنيوية، غير أنها وبخاصة تروبتزكوي، خالف دي سوسير في عدّه الدراسة التاريخية الفونولوجية تلحظ الوقائع المعزولة فقط، وذهب إلى أن الفونولوجيا التاريخية ينبغي أن تدرس النظام

---

(١) حنون مبارك، مدخل للسانيات سوسير، ص٨٤ .

(٢) دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، تعريب صالح القرمادي وآخرين، ص٣٥٨.

وانظر: رشيد العبيدي الألسنية بين عبد القاهر والمحدثين، مجلة المورد، ص ١٢ .

(٣) محمود السعران، علم اللغة، ص٣٤٤ .

وانظر : حنون مبارك، مدخل للسانيات، سوسير، ص١٦٥ .

الفونولوجي على أنه كيان عضوي في حالة تطور، وذلك حتى يصبح للتغيرات الفونولوجية معنى ومبرر للوجود [١].

وقد ميزت هذه المدرسة بين الأصوات الوظيفية والأصوات غير الوظيفية، ورأت أن على الباحث الفونولوجي، ألا يهتم إلا بالأحداث ذات القيمة الوظيفية، وعلى هذا تُعدُّ هذه المدرسة مجددة لمفهوم الفونيم بأنه (الصوت الذي يقوم بوظيفة محددة في اللغة) [٢] أي أنها أعطته مدلولاً وظيفياً، وقد كان دي سوسير من قبل يركز على الجانب العضوي والجانب السمعي للفونيم يقول [٣] "الفونيم: مجموع التأثيرات السمعية والحركات النطقية، كل منهما يشترط الآخر" وقد حددت هذه المدرسة طرق تحديد الفونيمات، وتمييز متغيراتها، وذلك بإعداد طرق لتصنيف التعارضات التي تقوم بينها، أثنائية هي أم متعددة أم متفرقة أم سالبة أم متكافئة؟ وهكذا أصبح من الممكن تعريف الفونيم على أنه مجموعة من الخصائص الفونولوجية المميزة التي تجعله يتعارض مع كل الفونيمات الأخرى. [٤]

إضافة إلى اهتمام هذه المدرسة بأسس تحليل الظواهر المصاحبة للكلام مثل اللهجة والنبرة، وذلك من خلال دراسة وظائف النبرة التي تحدد قيمة وحدة صوتية، والنبرة التي تحدد مناطق التركيز في نطق الكلمات. [٥]

وميزت هذه المدرسة الخصائص التي تعرض للفونيمات [٦] إذ قد تشترك كلمتان في (الفونيمات) المكونة لكلتيهما، ولكنْ إحداهما تنطق بلحن أو تنغيم، وتُنطق الثانية بتنغيم آخر، وهذا ما أطلق عليه تروبتزكوي اسم (كرونيم chronem)، بمعنى (فونيم النغمة وقد يكون الاختلاف في مدة استمرار الصوت، أي كمية الصوت الواحد هي التي تؤدي إلى اختلاف في المعنى، وهذا ما أطلق عليه تونيم (Tonem) بمعنى "الفونيم الكمي" .

---

(١) جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ت نجيب غزاوي، ص ١٠٨.

(٢) السابق ص ١٠٥ .

(٣) عبد الصبور شاهين، في علم اللغة العام، بيروت ١٩٨٤، ص ١١٩ .

(٤) جورج مونان علم اللغة، ترجمة نجيب غزاوي، ص١٠٧ .

(٥) السابق، ص ١٠٨ .

(٦) محمود السعران، علم اللغة، ص١٩٨.

كما أسهمت هذه المدرسة في تحديد مفهوم علمي للفرق بين الدراسة التاريخية والدراسة الوصفية، الذي ذكره دي سوسير من قبل، فبينت أن الدراسة التاريخية للظواهر اللغوية يجب أن تكون تابعة للدراسة الوصفية للنظام اللغوي المحدد بفترة زمنية معينة، وذلك انطلاقاً من أن معرفة النظام اللغوي يجب أن تسبق معرفة التغيرات التي طرأت عليه.

ومن أبرز توجهات هذه المدرسة على المستوى اللغوي التركيبي، أنها نظرت إلى اللغة في إطار عوامل رئيسة ثلاثة ينتظمها الموقف الكلامي، هي: المتكلم والمستمع والأشياء، أي عناصر الموقف المختة وأوضاعها التي هي موضوع الكلام، ويقوم الرمز اللغوي على التواؤم وهذه العوامل [1] وكذلك فأنها تنظر إلى الجملة من منظور وظيفي Functional sentence prespective في مستوياتها الثلاثة: المستوى النحويّ، والمستوى الدلاليّ، والمستويا الكلاميّ، الذي يتفاعل فيه المستويان الأولان في عملية التواصل اللغوي. [2]

وبذلك فإن هذه المدرسة تلتقي في بعض توجهاتها الوظيفية مع المدرسة السياقية الوصفية، حتى شكلت معها بُعداً منهجياً أكثر اتساعاً، هو البعد الوظيفيّ لدراسة اللغة، غير ان هذا البعد يظلُّ في إطار المنهج الوصفي بوجه عام[3].

٢- **الوصفية الأمريكية:**

أ- الشكلية ومن أبرز أعلامها: سابير (Edward Sapir) الذي يُعَد مؤسساً لعلم اللغة الشكلي [4] (Formaliste)، وصاحب كتاب (اللغة) Language ، وينطلق سابير من فكرة الفصل بين الشكل والوظيفة، فهو يرى أن المتكلم يعمد إلى توظيف الشكل

---

(١) انظر: نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص٨٤.

(٢) يحيى أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، مجلة عالم الفكر، المجلد العشرون، العدد (٣) الكويت، ١٩٨٩م، ص ٧٣.

(٣) حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص١٣٥ . وانظر: نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص ٨١- ٩٧ .

(٤) جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين ، ص ٨٨ .

وانظر: خليل عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، جدة ١٩٨٤م، ص٤٢.

(الكلام المنطوق) لنقل فكرة معينة يقول "إن نظام الأشكال شيء، واستعمال هذا النظام (لتحديد الوظائف) شيء آخر" (١)

ويقول: "إننا مضطرون للاستنتاج بأنه من الممكن والواجب أن يدرس الشكل اللغوي باعتباره نظاماً، بغض النظر عن الوظائف التي ترتبط به"(٢)

ويرى جورج مونان أن "عدم التوازن المنهجي أو التقليل من قيمة العلاقة العميقة بين الشكل والوظيفة في النظام اللغوي، لا يؤثر تأثيراً خطيراً في فكر سابير، لأن مفهوم الوظيفة لم يغب عملياً من ذهنه لحظة واحدة" (٣) ومن المفاهيم التي برزت عند سابير أيضاً التطور الداخلي المثالي يقول : "تظهر اللغات جميعاً ميلاً غريباً نحو تطوير وسيلة أو عدة وسائل قواعدية خاصة على حساب وسائل أخرى".

ويقول: "لقد رأينا أن في كل لغة نظاماً صوتياً داخلياً ذا مخطط محدد، ونعرف الآن أن في اللغة ميلاً واضحاً نحو نظام الشكل القواعدي، ويتوجه هذان الاتجاهان الغامضان والقويان نحو شكل محدد دون أي عائق" (٤)

ب- التوزيعية Distributionalism : ومن أبرز أعلامها بلومفيلد، الذي يرى أن اللغة نتاج آلي، واستجابة كلامية بوصفه حافزاً سلوكياً ظاهراً، محاولاً تجنب العودة إلى المعنى في الدراسة اللغوية، يقول: "لا يجوز الاعتقاد بأنه من الممكن تفسير وقائع لغوية غامضة من خلال فرضيات فلسفية أو سيكولوجية أكثر غموضاً منها"(٥)

ويرى أن "اكتشافات عالم اللغة الذي يدرس الرمز اللغوي هي ذات قيمة أكبر بالنسبة لعالم النفس، إذا هو لم يشوهها، بتصورات سيكولوجية مسبقة"(٦)

---

(١) جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين ، ص٨٨ .

(٢) السابق، ص١٨٩ .

(٣) السابق، ص٨٩ .

(٤) السابق، ص٨٩.

(٥) جورج مونان، ترجمة نجيب غزاوي، علم اللغة، ص١١٥.

(٦) السابق، ص١١٦ .

ولبلومفيلد نظرية تقوم على توزيع المكونات الأساسية للجملة بطريقة الاستبدال[1] (Lacommutation) بمعنى أن تحلَّ كلمة محل أخرى في القسم القواعدي أو المعنوي نفسه وذلك نحو أن تقول (أكل عمرو أو أكل زيد) حيث يتبادل عمرو وزيد الموقع ذاته.

وضرب بلومفيلد المثال التالي:

المكونات الأساسية في جملة Poor john Ran away

هي Poor john + ran away

وأن المكونات الأساسية لــ poor john هي Poor و john والمكونات الأساسية لــ Ran away هي الكلمة Ran والتركيب away المؤلف من way+a .

ولعل أبرز نقد وجه للمنهج السلوكيّ بوجه عام هو التركيز على دراسة الشكل اللغويّ ومحاولة الوصول إلى المعنى بطرق خارجية، يقول "ليش" Leech "إن مشكلة اتجاهات أوجدن وريتشاردز وبلومفيلد في دراسة المعنى أن كلاً منهم حاول شرح السيمانتك على ضوء متطلبات علميّة أخرى" [2]

وقد طور هاريس هذه الفكرة (المكونات الأساسية) في كتابه الذي يعد المؤلف الرئيس في علم اللغة التوزيعي [3] Distributional Linguistics وهو بعنوان Methods in structural Linguistics .

فاعتمد على توزيع الفونيمات في المباني الصرفية لإبراز القيمة الخلافية بينها[4]، ولتُعدّ المميز الذي يؤدي الدور الرئيس في بناء الكلمة، فلكي نعرف مثلاً ما إذا كان (L) و (r) يكونان فونيمين بالإنجليزية، يكفي أن نلاحظ أنهما يميزان بين كلمتين Life و Rife ، فهذا التمييز يقوم على معنى هاتين الكلمتين غير أن هاريس، وكما يشير جورج مونان، لجأ إلى المعنى لجوءاً عفوياً غير منظم، وكان عليه "أن يجعل الطريقة التوزيعية

---

(١) نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، عمان ١٩٨٠م ص٣٢.

وانظر: جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين ص١١٧.

(٢) G. Leech. Semantics, Penguin Books,1974, P.71

(٣) محمود السعران، علم اللغة، ص ٣٠٩ . وانظر: مصطفى لطفي، اللغة العربية في إطارها الاجتماعي ، ص ٢٥ .

(٤) خليل عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ٤٧.

وسيلة تحليل فريدة وشمولية وبدل اعتبار المعنى آليه منهجية مساعدة وبسيطة واختيارية، فإن كل شيء يجري وكأن اللجوء إلى المعنى وسيلة لا مناص منها، وعلى ارتباط وثيق بطبيعة القضايا اللغوية نفسها، فيما تعتبر الآليات التوزيعية إحدى الإمكانيات المتاحة للغويّ، من بين إمكانات أخرى، لحل بعض المشكلات وليس كلها، وعلى هذا الأساس، فقد كان كل اللغويين، ومنذ زمن بعيد توزيعين" [1].

وقد استفاد من ذلك تشومسكي في بنائه للنظرية التوليدية التحويلية.

أبرز الباحثين العرب المتأثرين بالوصفية الأمريكية

تأثر عبد الرحمن أيوب بهذا المنهج، ودعا إلى دراسة اللغة العربية من خلاله وذلك بقوله: "وازدهرت اليوم مدرسة تسمى بالمدرسة التحليلية الشكلية (school of formal analysis) وتنوعت نظرياتها، وأصبحت الدراسة اللغوية في بعض صورها أشبه بالمعادلات الرياضية" [2].

ويرى أن هذه المدرسة تتسم بأساسين مهمين في التفكير اللغوي العلمي هما:

١- الموضوعية: ويقصد بها ألا تطبق على لغة قواعد لغة أخرى.

٢- الوصفية: ويقصد بها أن يكتفي الباحث اللغوي بوصف اللغة، شأنه في ذلك شأن البناء الذي يتبين بناءه حجراً حجراً دون أن يحرّك أي حجر عن موضعه.

وقد اتجه عبد الرحمن أيوب إلى نقد التفكير النحوي من خلال دعوته إلى الالتزام بهذه المدرسة بوصفها جزءاً من الثقافة العربية، التي أسماها تقليدية قائلاً "فالنحو العربي شأنه في ذلك شأن ثقافتنا التقليدية في عمومها، تقوم على نوع من التفكير الجزئي" [3]

وسوف نعرض لبعض آراء عبد الرحمن أيوف في الفصل الثالث إن شاء الله.

٣- المنهج الوصفي السياقي Contexual Approach

أبرز علماء هذا المنهج "فيرث " Firth " الذي تأثر بالعالم البولندي مالينوفسكي، الذي استعمل "سياق الحال" context of situation بدلالة خاصة تشير إلى جملة

---

(١) جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص١٨٥ .

(٢) دراسات نقدية في النحو العربي، ج١، مكتبة الانجلوالمصرية، ١٩٥٧، ص هـ-و من المقدمة.

(٣) دراسات نقدية في النحو العربي، ص هـ-و.

العناصر المكونة للموقف الكلامي، مثل شخصية المتكلم والسامع والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة بالسلوك اللغويّ كحالة الجو وأثر النص الكلاميّ في المشتركين، كالامتناع أو الألم) [١].

وقد حدد فيرث المعنى بأنه كل مركب من مجموعة من الوظائف اللغوية، وأهم عناصر هذا الكل هو الوظيفة الصوتية ثم المورفولوجية والنحوية والقاموسية والوظيفية والدلالية لـــ (سياق الحال) [٢].

وحتى يصل الباحث إلى معنى نص لغوي، فلابد من أن يدرس هذه العناصر مجتمعة.

ويشترط فيرث على الباحث جملة من الوصايا أهمها: [٣]

١- ينبغي أن يحدد الباحث معاني الأشكال النحوية على المستوى النحوي والمعجمي بالنسبة لنظام اللغة موضوع البحث.

٢- ينبغي على الباحث أن يصف اللغة من داخلها، دون الاتكاء على تصنيفات مسبقة في الذهن، وعليه أن يحدد قائمة بعناصر هذه اللغة، وأن يوزعها، ويحدد وظائفها ومعناها على المستوى النحوي بمصطلحات خاصة بالنظام النحوي الذي تتبعه اللغة وأن يبين مدى استعمال هذه الأقسام في اللغة.

٣- على الباحث أن يقيم هذه الأقسام على أسس شكلية لا تصورية فلسفية.

٤- على الباحث أن يدخل في اعتباره عناصر (سياق الحال) [٤]

ويتميز هذا المنهج بأنه يجعل المعنى سهل الانقياد للملاحظة والتحليل الموضوعي، وأنه يعالج الكلمات بوصفها أحداثاً وأفعالاً وعادات تقبل الموضوعية والملاحظة في حياة الجماعة المحيطة بنا. [٥]

---

(١) محمود السعران، علم اللغة، ص ٢٣٨ .

(٢) أحمد مختار عمر، علم الدلالة ، الكويت، ١٩٨٢م، ص٧٢ .

(٣) محمود السعران، علم اللغة، ص ٢٣٨ .

(٤) محمود السعران، اللغة والمجتمع، رأي ومنهج، بنغازي، ليبيا ١٩٥٨، ص١١ .

(٥) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص٧٢.

ومن مزاياه أيضاً أنه لم يخرج في تحليله اللغوي عن دائرة اللغة يقول 'ليش' Leech "إن البحث عن تفسير الظاهرة اللغوية خارج إطار اللغة يشبه البحث عن منفذ للخروج من حجرة ليس لها نوافذ ولا أبواب، المطلوب منا أن نقنع بتقصي ما هو موجود داخل الحجرة أي أن ندرس العلاقات داخل اللغة" (١)

وأخذ على هذا المنهج، أنه لم يقدم نظرية شاملة للتركيب اللغوي، واكتفى بتقديم نظرية لعلم الدلالة "Semantic" (٢) مع أن المعنى ينبغي أن يكون مركباً من الأصوات والنحو والمعجم والدلالة وأخذ عليه أيضاً أنه بالغ في فكرة السياق، إضافة إلى أنه لم يُعرِّف مصطلح السياق Context تعريفاً واضحاً تماماً.

أبرز الباحثين العرب المتأثرين بالمنهج الوصفيّ السياقيّ

ومن أبرز الباحثين المحدثين الذين تأثروا بنظرية السياق تمّام حسان في كتابه (اللغة بين المعيارية والوصفية ١٩٥٨م)، الذي راوح فيه بين نقد التفكير اللغوي العربي القديم الذي وصفه بالمعيارية وبين طرحه للمنهج الجديد يقول: "فكرتُ في أمر الدراسات العربية القديمة من حيث المنهج، لا من حيث التفاصيل، وجعلت تفكيري في أمرها، مستضيئاً بمناهج الدراسات اللغوية الحديث". (٣)

ثم بدأ بطرح مفهوم مدرسة فيرث عن اجتماعية اللغة، من حيث هي عنصر من عناصر النشاط الاجتماعي والفردي، وعدّ خطرها في حياة الفرد لا يقل عن خطرها في حياة المجتمع، وهي الأداة الوحيدة التي تمكن الفرد من الدخول في نطاق المجتمع الذي يعيش فيه، وإذا كان العُرف هو الذي يحدد المقاييس الاجتماعية، فإن العُرف أيضاً هو الذي يحدد معايير الاستعمال اللغوي، فالمتكلم الذي يستعمل لغة المجتمع الذي نشأ فيه، إنما يستعمل أصواتها وصيغها، ومفرداتها وتراكيبها حسب أصول استعمالية معينة. (٤)

---

(١) أحمد مختار عمر، علم الدلالة ، ص ٧٣.

(٢) السابق، ص٧٣.

(٣) اللغة بين المعيارية والوصفية مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٨، ص١.

(٤) السابق، ص ٥-٩ .

ومن ثمَّ فإن إغفال هذا العنصر الاجتماعي في اللغة، يحرم الدراسة اللغوية من أقوى خصائصها، وإذا كان كل نشاط اجتماعي تتم دراسته عن طريق الملاحظة والوصف، فاللغة من حيث هي نشاط اجتماعي يجب أن تُدرس كذلك بالملاحظة والوصف[1]، وبهذا نرى أن تمّام حسان أمام وصفية تعطي أهمية باللغة للمعنى، وهي بذلك تختلف عن وصفية عبد الرحمن أيوب، التي تحتكم إلى الشكل دون المعنى كما مرّ بنا، وقد طبق تمّام نظريته على اللغة العربية في كتابه "اللغة العربية مبناها ومعناها"، ١٩٧٣م.

وهو يوضح الهدف من دراسته ابتداء بقوله: "والغاية التي أسعى وراءها بهذا البحث، أن ألقي ضوءاً كاشفاً على التراث اللغوي العربي كله، منبعثاً من المنهج الوصفي في دراسة اللغة" [2]

أما عن مادة الكتاب ونظريته، فيقول: "وإذا كان مجال هذا الكتاب هو الفروع المختلفة لدراسة اللغة العربية الفصحى، فلابد أن يكون المعنى هو الموضوع الأخص لهذا الكتاب، لأن كل دراسة لغوية لا في الفصحى فقط، بل في كل لغة من لغات العالم، لابد أن يكون موضوعها الأول، والأخير هو المعنى، وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة، فالارتباط بين الشكل والوظيفة هو اللغة هو العُرف وهو صلة المبنى بالمعنى، وهذا النوع من النظر إلى المشكلة يمتد من الأصوات إلى الصرف إلى النحو إلى المعجم إلى الدلالة. [3]

ومن ثّم نرى أن تمّام حسّان يعطي اهتماماً كبيراً للمعنى، انطلاقاً من المنهج الوصفي، وليس استناداً إلى ما صدر عنه القدماء، ذلك لأنه يرى دراسة القدماء اتسمت بسمة "الاتجاه إلى المبنى أساساً، ولم يكن قصدها المعنى إلا تبعاً وعلى استحياء" [4]

---

(١) السابق، ص١٤-١٥ .

(٢) اللغة العربية مبناها ومعناها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣، ص١٠.

(٣) اللغة العربية مبناها ومعناها، ص٩ .

(٤) السابق، ص ٢٨-٢٩ .

ويوضح تمام حسان المقصود بالمعنى بقوله: "إنه المعنى الوظيفي، وهو وظيفة الجزء التحليلي في النظام، أو في السياق على حد سواء، والثاني المعنى المعجمي للكلمة، وكلاهما متعدد ومحتمل خارج السياق، وواحد فقط، في السياق، والثالث المعنى الاجتماعي، وهو معنى المقام، وهو أشمل من سابقيه لأنه يشملها ليكون بهما وبالمقام معنى السياق في إطار الحياة الاجتماعية وهذا التشقيق للمعنى، هو ما أسهمت به الدراسات اللغوية الحديثة في محاولة الكشف عن المعنى اللغوي، وسنحاول في هذا الكتاب أن نطبقه على اللغة العربية الفصحى" (١) ويَعُدُّ محاولته التطبيقية هذه تجديداً يجعل منها أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية تجري بعد سيبوية وعبد القاهر. (٢) وسوف أقف على بعض آرائه في ثنايا البحث إن شاء الله

ومن الباحثين الذين تأثروا بنظرية السياق أيضا، محمود السعران فقد مثّلتْ عنده آخر المدارس اللغوية التي اهتمت بالمعنى، وقد وقف عندها بالتفصيل عارضاً لآراء مالينوفسكي الذي أقام عليها فيرث نظرية سياق الحال، ويرى السعران أن هذه المدرسة تنظر إلى المعنى على أنه وحدة مركبة من مجموعة من الوظائف اللغوية الصوتية والفونولوجية والنحوية والمعجمية.

ولكي نصل إلى حقيقة المعنى لابد من تحليل هذه الوحدة على هذه المستويات اللغوية، مع بيان العوامل الخارجية والسياق الاجتماعي، أو بعبارة أخرى المعنى المقالي، والمعنى المقامي للكلام (٣)، غير أن تأثر السعران بقي نظرياً، يمكن تلمسه من خلال تأمل الكتاب، وإنما قصد إلى التعريف بالأصول العامة للمناهج المختلفة، وبأهم المؤلفات فيها، وذلك مساعدة منه للقارئ كي يكون على بيّنة من المذاهب اللغوية المختلفة. (٤)

---

(١) السابق، ص٢٨-٢٩ .

(٢) تمام حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها، ص ٩ .

(٣) علم اللغة ص ٣٣٧ وما بعدها.

(٤) السابق، ص٣ .

المنهج الوصفي الإحصائي :

يعد المنهج الإحصائي ثمرة من ثمار المنهج الوصفي، حيث اتجهت اللسانيات إلى دراسة اللغة دراسة علمية بصورة منتظمة مبنية على الملاحظات المدروسة دراسة إحصائية، وكان من أبرز روادها في الغرب بلومفيلد "Bloomfield" ، الذي دعا إلى تجديد القواعد التي يجب أن تتبع حتى يكون كلام المستعمل للغة صحيحاً نحويا [١] والعالم الألماني "بوزيمان A.Busemann " الذي اقترح أن يكون المنهج الإحصائي أساساً في تمييز الأساليب، وذلك كتمييز لغة الأدب من لغة العلم وتمييز لغة الشعر من لغة النثر، وتمييز اللغات المستخدمة في الأجناس الأدبية [٢]، وخلاصة الفرض الذي وضعه بوزيمان أنه من الممكن تمييز النص الأدبي، بواسطة تحديد النسبة بين مظهرين من مظاهر التعبير:

أولهما: التعبير بالحدث Active Aspect أي الكلمات التي تعبر عن حدث أو فعل.

وثانيهما: التعبير بالوصف Qualitative Aspect أي الكلمات التي تعبر عن صفة مميزة لشيء ما .

ويتم حساب هذه النسبة بإحصاء عدد الكلمات التي تنتمي إلى النوع الأول، وعدد كلمات النوع الثاني، ثم إيجاد حاصل قسمة المجموعة الأولى على المجموعة الثانية، ويعطينا حاصل القسمة، قيمة عددية تزيد وتنقص تبعاً لزيادة ونقص عدد الكلمات المجموعة الأولى على المجموعة الثانية، وتستخدم هذه القيمة باعتبارها دالّة على أدبية الأسلوب، فكلما زادت كان طابع اللغة أقرب إلى الأسلوب الأدبي، وكلما نقصت كان أقرب إلى الأسلوب العلمي. [٣]

وقد انعكس الاهتمام بالمنهج الإحصائي في الغرب على المستشرقين حيث أفادوا منه في دراسة العربية، وبخاصة في مجال المفردات، وذلك نحو العمل الذي قام به (هانزفير) في معجمه (معجم اللغة العربية المعاصرة، عربي- ألماني) [٤] وقد تُرجم إلى

---

(١) مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية، دار طلاس، دمشق ١٩٨٩م، ص١٢٦.

(٢) سعد مصلوح، الأسلوب، دراسة لغوية إحصائية ط٢ دار الفكر العربي، ١٩٨٤م، ص٣٨ .

(٣) السابق، ٦٠.

(٤) إسماعيل عمايرة، المستشرقون والمناهج اللغوية، ص١٢٣.

الإنجليزية، والدراسة التي قام بها "لانداو"، والتي تناول فيها المفردات الشائعة في الصحافة والمفردات الأساسية للنثر الأدبي. (١)

Jakob M. Landau. Aword count of modern Arabic prose, NewYork. 1959

وكذلك الدراسة التي أعدها المستشرق الألماني هارتموت بوبتسين (H. Bobzin)، ضمن دراسات في النحو العربي- الألماني المقارن، وقد تُرجمت إلى العربية بعنوان(٢) "الأفعال الشائعة في العربية المعاصرة".

وقد استفاد الباحثون الغربيون من دراستهم الإحصائية في مجالات عديدة منها:(٣)

١- في مجال المعجمات: قام الباحثون الغربيون بتوزيع نتائج دراساتهم الاحصائية على معجماتهم اللغوية، مما أسفر عن وجود معجمات متخصصة حسب المستوى الثقافي أو العلمي أو مستوى العمر إلى غير ذلك من أهداف كقيام بعض الموسوعات اللغوية.

٢- في مجال التعليم: حيث ساعدهم ذلك في اختيار الكتب التعليمية وفق المراحل المختلفة.

٣- في مجال الثقافة: إذ ساعدتهم الدراسة الإحصائية في معرفة المستوى الذي يتناسب مع هذه الفئة من الناس أو تلك، وفقاً لاختلاف السن أو الثقافة أو المهنة أو البيئة.

٤- في المستوى التاريخي: وذلك انطلاقاً من أن الدراسة الإحصائية ينبغي أن تكون متجددة، لأن اللغة متطورة من حيث المفردات والأساليب.

ولهذا المنهج بعض المحاذير أهمها: (٤)

١- عدم الثبوت والانسجام "Consistency"

بمعنى أن نتائج دراسة العينة التي قد يطمأن إلى أنها تمثل الواقع اللغوي في أواسط البلاد قد تختلف إلى حد ما عن نتائج العينة المختارة من أقصى البلاد.

---

(١) السابق، ص ١٢٤.

(٢) هارتمون بوبتسين ، الأفعال الشائعة في العربية المعاصرة، ترجمة إسماعيل عمايرة، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض ١٤٠٥هـ.

(٣) مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية، ص ١٢٦-٢٣٠.

(٤) مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية، ص ١٧٨. وانظر: إسماعيل عمايرة، المستشرقون والمناهج اللغوية، ص ١٣١.

٢- الدراسة الإحصائية تغفل بعض الحقائق المتعلقة بمؤلف النص المدروس، والمتلقي والسياق النفسي والاجتماعي.

أبرز الباحثين العرب المتأثرين بهذا المنهج

ومن الباحثين العرب الذين تأثروا بالاتجاه الوصفي الإحصائي سعد مصلوح في كتابه (دراسات إحصائية استطلاعية في العربية المعاصرة)[١]، طبق فيه دراسات إحصائية على عناوين الصحافة العربية في كل من مصر وليبيا والسودان، وكذلك نبيل علي في كتابه (اللغة العربية والحاسوب) [٢] وقد أورد المؤلف في ختامه قائمة ثرية ببحوث مقترحة في مجال اللسانيات الإحصائية.

وكذلك فقد دعا نهاد الموسى إلى ضرورة الاستفادة من الدراسة الإحصائية، بوصفها حلاً علمياً، يعالج ظاهرة التنوع اللغوي على نحو علمي منضبط، وذلك لأنها تسهم في إيضاح ما هو مستعمل في الواقع اللغوي، بالقياس إلى غيره، بالإضافة إلى أنها تبين - على وجه التحديد- القواعد الصوتية والصرفية والنحوية والمفردات التي بها تتقوم الفصحى، وبمعرفتها تتحقق المعرفة بالفصحى، خالصة بلا حشو ولا عامية، مما يلقي ضوءاً على القواعد ذات السيرورة في الاستعمال اللغوي، وهذا يسهم بلا شك في تيسير تعلم العربية وتعليمها بما يتناسب مع المراحل التعليمية المختلفة.

وقد قدم دراسة إحصائية قيمة، درس من خلالها "باب الاستثناء بين النظرية والتطبيق" [٣] وذلك بإحصاء قواعد الاستثناء الموجودة في ستة من الكتب الأصول، ثم إحصاء لدوران هذه القواعد في نصوص عديدة متنوعة تقع ضمن زمن الاحتجاج اللغوي، وقد أسفر البحث - فيما أرى- عن نتائج مهمة، تفتح المجال أمام الباحثين لمراجعة ظاهرة تعدد القواعد النحوية في الباب الواحد، كما أنها تهيئ الفرصة أمام التربويين لانتقاء القواعد الأكثر تداولاً بما يتناسب مع مراحل التعليم المختلفة.

---

(١) منشورات الخرطوم، ١٩٨٥، ص١-٣٣ .

وانظر : الدراسة الاحصائية للأسلوب (بحث في المفهوم والإجراء والوظيفة) منشورات عالم الفكر، المجلد العشرون، العدد الثالث، ١٩٨٩، ص١٢٠-١٤٠.

(٢) منشورات القاهرة، دار تعريب ١٩٨٨م، ص ٥٣٦-٥٥٠ .

(٣) مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد السادس، العدد الثاني ١٩٧٩م، ص١٠-٩٨ .

وعلى هذا فإنه يمكن الإفادة من هذا الاتجاه في الأمور الآتية:

١- إنجاز وصف دقيق للعربية الفصحى، كما هي من خلال واقع الاستعمال وليس كما هي في كتب النحو.

٢- إنجاز وصف دقيق للعربية المعاصرة على اختلاف تنوعاتها الإقليمية والاجتماعية.

٣- إتاحة الفرصة أمام التربويين للإفادة من نتائج هذه الدراسات الإحصائية في وضع المناهج وفقاً للمراحل المختلفة ووفقاً لدوران القاعدة في الاستعمال وليس وفقاً لما هي موجودة عليه في كتب النحو.

٤- تعد الدراسات الإحصائية حلقة مكملة للجهود النحوية القديمة.

المبحث الثالث

المنهج التوليديّ التحويليّ

Transformational and Generative Linguistics

منهج حديث نشأ في الخمسينات بعد أن وضع تشومسكي كتابه "التراكيب النحوية" Syntactic structure . [1]

يعُدّ تشومسكي اللغة قدرة فعالة فطرية مختصة بالإنسان، ومن هنا رأى أن التحليل اللساني ينبغي أن يشرح اللغة من الداخل، وليس من الخارج، وعدّ شرح الظاهرة اللغوية بمصطلح سلوكي إنما هو غضٌ للخَلْق اللغوي اللامتناهي [2]، وهذه تشكل نقطة خلاف رئيسة مع النظرية النحوية الوصفية Descriptive Grammer [3] ، ومن هنا فالمنهج التوليدي التحويلي، منهج ذهنيّ يهتم بالحقيقة الكامنة، أي أنه يركز على التمييز بين الكفاية اللغوية وهي "ملَكَة" ذاتية تتمثل في القدرة على إنتاج للجمل وتفهمها في عملية تكلم اللغة وتمثل البنية العميقة للكلام[4]، وبين الأداء اللغوي وهو "الاستعمال الآني للغة ضمن سياق معين" [5]، وتمثل البنية السطحية للكلام، ومن ثم ركز المنهج على بناء نماذج فرضية استنباطية للغات، تنطلق من وجود "تركيب باطني" أو "بنية عميقة" لكل جملة

---

(١) للتوسع في التعرف على الإطار النظري لهذه النظرية. انظر:

أ- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس، دمشق ١٩٨٧ .

ب- مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٨م.

ج- الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة) المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت ١٩٨٢م.

د- ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، المؤسسة الجامعية للدراسات بيروت ١٩٨٣.

هـ- جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، تحقيق حلمي خليل، دار المعرفة، الاسكندرية، ١٩٨٥م.

و- سمير ستيتية، اللسانيات، عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٥م .

(٢) مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص١١٥.

(٣) عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٥م.

(٤) ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، ص٧ .

(٥) ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية، ١٩٨٣، ص٧ .

وهذا التركيب هو الذي يعطي المعنى المقصود للجملة، أما ما ينطلق بالفعل أو يرسم بالكتابة، فيسمى بالتركيب الظاهري أو البنية السطحية [1]، والعلاقة بين البنية العميقة "Deep structure" والبنية السطحية "Sturface structure" تتم بواسطة ما أسماه تحويلاً "Transfarmation" .

وقد مر هذا المنهج في مراحل عدة ، وكان من أبرز الأسباب المؤدية إلى ذلك ما وجه إليه من نقد يتعلق بدراسة التراكيب على حساب الدلالة، فقد اعتبر (تشومسكي) العملية النحوية مستقلة عن العملية الدلالية أو المعنى، فما هو نحويّ، يختلف عما هو دلاليّ، بالرغم من أن العلاقة بين النحو والمعنى علاقة نسبية، يمكن أن تكون لها جوانب إيجابية، وقد ذكر تشومسكي في المنهج الذي وضعه سنه (١٩٥٧)، في كتابه السابق الذكر، ثلاثة مستويات لدراسة اللغة لم يكن من بينها المستوى الدلالي ، هي:

١- **المكون التوليدي:** وهدف هذا المكون اللغوي، هدف توليدي تنظيمي، فهو توليدي لأنه ينتج عدداً غير محدود من الجمل، وتنظيمي لأنه يعطي معاني نحوية منظمة ومنسقة.

ويمكن تعريف الجملة التوليدية بأنها أقل عدد من الكلمات، يؤدي غرضاً في جملة مفيدة، بشرط أن تكون جملاً خبرية، لا إنشائية، مثبتة لا منفية، مبنية للمعلوم لا للمجهول، ويعمل هذا المستوى من خلال نوعين من القواعد التوليدية. [2]

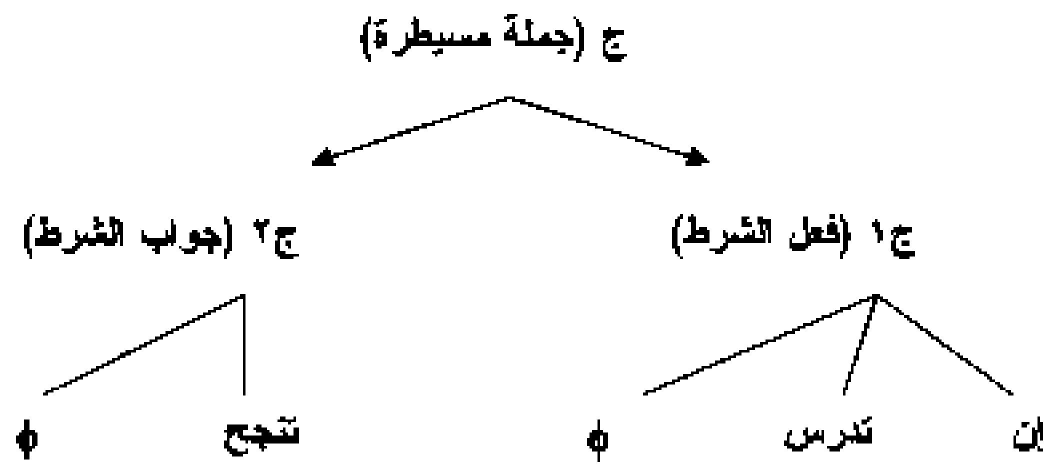
أ- التفريع: وأراد تشومسكي من خلاله أن يصور العملية العقلية التي تتم عند الكلام، وذلك كأن نقول: "القلم" فالقلم وحدة قائمة بذاتها، وهي مكونة من (أل+قلم)، ومن هنا فهو يرى أنه لابد من تفريع الجملة إلى أصغر وحدة ممكنة فيها، مع الانتباه إلى ما بين الجملة ومكوناتها من تحكم مباشر، وذلك كتحكم الجملة بمكونات فعل الشرط، وجوب الشرط.[3] ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي في الجملة الشرطية (إن تدرسْ تنجحْ) .

---

(١) مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص١٨٤.

(٢) مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة، ص٥٣.

(٣) سمير ستيتية، أنظمة التراكيب في جملة الشرط العربية، منشورات مجلة كلية الآداب، الجامعة الجزائرية.



ب- المعجم: وهو مسؤول عن إعطاء المفردات على أساس دلالتها الصحيحة وهذا يعني أن المفردة الواحدة لا تكون في التركيب إلا بناء على وظائفها الاجتماعية، إذ إن المعجم يتأثر بالأغراض الاجتماعية.

٢- **المكون التحويلي** : وهذا المكون قادر على تحويل الجملة التوليدية إلى جملة تحويلية وهناك نوعان من التحويلات[١]

أ- التحويل الوجوبي: وهو الذي يتم بنطق الجملة التوليدية، وبذلك تكون قد نُقلت من البنية العميقة إلى البنية السطحية، وقد كان وجوبياً، لأنه الوسيلة التي يتم بها الكلام.

ب- التحويل الجوازي: ويمكن أن يتم هذا النوع من التحويل أو لا يتم، وذلك كالتحويل الى جملة الشرط، والاستفهام، والنداء، والتعجب، وغيرها وتعتمد التحويلات على عدد من العمليات النحوية أهمها [٢]:

---

(١) مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية ، ص ٥٣.

وانظر: محمود نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٨م، ص٥٥ .

(٢) الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية، مجلة المورد، مجلد ١٨ عدد (١) ١٩٨٩م ص(٤٣–٥٥)

وانظر : محمود نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص٥٥ .

١- الزيادة Addition وتتمثل في زيادة عنصر جديد لم يكن له وجود في التركيب ويعبر عنه رياضياً :

أ ← أ + ب : ب ⊄ أ

أي أن (أ) تتحول إلى (أ) + (ب)، بحيث (ب) غير متضمنة في (أ) .

٢- التوسعة : Expansion وتتمثل في جعل مجال عنصر من عناصر الجملة، أكثر اتساعاً مما كان عليه قبل التحويل ويُعبّرُ عنه رياضياً بـــ

أ ← أ + ب : ب ⊂ أ (١)

أي أن (أ) تتحول إلى (أ) + (ب) ، حيث (ب) متضمنة في (أ) .

٣- الحذف Deletion : ويتمثل في حذف عنصر من عناصر التركيب، دون أن يكون متضمناً في عنصر موجود، ويعبر عنه رياضيا بـــ

أ + ب ← أ : ب ⊄ أ

٤- التضييق Reduction : ويتمثل في حذف عنصر من عناصر التركيب مع كونه متضمناً في عنصر موجود.

ويعبر عنها رياضياً بـــ

أ + ب ← أ : ب ⊂ أ (٢)

أي يتحول التركيب المكون من العنصرين " أ و ب" إلى "أ" ، فلا يكون العنصر "ب" متضمناً في العنصر "أ" (٣)

---

(١) السابق، ص٤٣ .

(٢) سمير ستيتية، الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية، ص٤٣.

(٣) السابق، ص ٤٣ .

٥- الإحلال "Replacement" : ويتمثل في إحلال عنصر جديد بدل التركيب الأساسي للجملة، بحيث يكون دالاً على وروده في الذهن وذلك نحو التصديق في جملة الاستفهام بنعم أو لا ، ويعبر عنه رياضياً بـــ أ ← ب

٦- التقديم والتأخير Permutation : ويتمثل في إعادة ترتيب عناصر الجملة ويمثل رياضياً بالمعادلة : أ + ب ← ب + أ

٣- المكون الصوتي الصرفي: وهو مجموعة القواعد الصوتية والصرفية التي تعمل على صياغة التركيب الأساسي أو التركيب المشتق في شكله النهائي(١).

أبرز التعديلات التي أجريت على النمهج التوليديّ التحويليّ

كان من أبرز العلماء الذين أخذوا على تشومسكي عدم اهتمامه بالجانب الدلالي، كاتز (katz) ، وفودور "Fodor" ، وبوستيل "Postal" ، الذين قاموا بدراسات أوضحوا فيها ضرورة التركيز على الجانب الدلالي في دراسة اللغة، (٢) فكما أن التحويل يتم على المستوى التركيبي، فإنه يمكن أن يتم على المستوى الدلالي، وقرْنُ هؤلاء العلماء التحويلات الدلالية بالتحويلات التركيبية جعلهم يعرفون بأصحاب المدرسة التوليدية الدلالية، وربما كان كتاب بوستيل "On Raising' من أهم الكتب التي ألفت فيها.

ومن ثم فقد طور تشومسكي منهجه مستفيداً من جهود هؤلاء وغيرهم سنة ١٩٦٥م، بما أسماه بالمنهج المعياري، وقد جعله مشتملاً على المستوى الدلالي إلى جانب المستويات السابقة، وهذا المستوى يعطي البنى أهمية التقديرات الدلالية، من خلال القواعد الدلالية التي تضم معاني الأركان اللغوية المختلفة، من أجل إنتاج التمثيل الدلالي المركبي.(٣)

---

(١) مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة، ص٥٣.

(٢) مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص١٠٢.

(٣) السابق، ص٥٦ .

ثم طور منهجه سنة ١٩٧٧ بأعمال، "من أجل ضبط القواعد التوليدية والتحويلية المتمثلة في منهج الضوابط على القواعد، وما زال يطور في منهجه مستفيداً من الجهود اللغوية بعامة، مكوناً إطاراً لنظرية تُعرف بنظرية العامل والربط الإحالي" "Government and Binding Theory" [١] ركز فيها على ربط التمثيل الدلالي بالبنية العميقة، والبنية السطحية، من خلال تقديمه لنوعين من القواعد التفسيرية والدلالية[٢] :

١- قاعدة تفسيرية دلالية أولى للبنية العميقة.

٢- قاعدة تفسيرية دلالية ثانية للبنية السطحية.

وربما دفع هذا الربط بين التركيب والدلالة، بعض الباحثين العرب للمقارنة بين هذه النظرية والنحو العربي القديم، كما سنوضح في فصل قادم إن شاء الله.

الباحثون العرب المتأثرون بهذا المنهج

ويمكن تصنيف تأثر الباحثين العرب المحدثين بالنظرية التوليدية التحويلية الى فريقين:

الأول: مجموعة من الباحثين حاول كل منهم المقارنة والربط بين جهود اللغويين العرب القدماء، والأسس التي قامت عليها النظرية التوليدية التحويلية، محاولين توضيح أوجه الاتفاق بينهما، وبخاصة أنهما يصدران عن أساس عقلي في تفسير الظاهرة اللغوية.

وما ترتب على ذلك من قضايا كالحذف والتقدير والأصلية والفرعية والعامل، تلك القضايا التي ما زال الوصفيون يعدونها من نقاط الضعف عند النحاة من العرب ومن أبرز هؤلاء الباحثين:

---

(١) قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ٨٨ .

وانظر: جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ت حلمي خليل، ص٥٠ .

(٢) مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة، ص ٦٤.

عبد الرحمن الحاج صالح في مقالاته في مجلة اللسانيات [1]، وعبده الراجحي في كتابه "النحو العربي والدرس الحديث" [2]، ونهاد الموسى في كتابه "نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث" [3]، وسوف أعرض لبعض من آرائهم في ثنايا البحث.

الثاني: مجموعة من الباحثين حاولوا تطبيق النظرية التوليدية التحويلية على بعض أبواب اللغة العربية، ولعل أبرز هذه المحاولات:

محاولة محمد الخولي التي طبق فيها نظرية فيلمور (Charles Filmore)

وهي نظرية طوّرها فيلمور في نهاية الستينات، وعرفت بـ (قواعد الحالة الإعرابية) Case Grammar ، ومن ثم فإن الخولي رآها هي الأنسب لدراسة العربية ويقصد فيلمور بالحالة الإعرابية مجموعة المفاهيم التي تمكِّن الإنسان من إصدار بعض الأحكام المختلفة، عما يدور حوله من أحداث كمعرفة من يقوم بعمل ما ومن يقع عليه حدث ما وما الذي حدث، ومتى وقع هذا الحدث.. الخ

ويوضح الخولي رؤية فيلمور هذه بالأمثلة الآتية:

١- فتح محمدٌ البابَ.

٢- فتح المفتاحُ الباب.

٣- انفتح البابُ على يديّ محمد.

في الجملة الأولى الفاعل الظاهري هو محمد، ولكنه المفتاح في الجملة الثانية والباب في الجملة الثالثة، إلا أن العلاقة الحقيقية لكل من هذه الأسماء الثلاثة بالفعل، تختلف من كل جملة إلى الأخرى. ففي الجملة الأولى نرى أن محمداً هو الفاعل الحقيقي، وفي الجملة الثانية (المفتاح) هو الأداة التي فُتح بها الباب، أما في الجملة الثالثة، فإن الباب هو الذي

---

(١) مدخل إلى علم اللسان الحديث (١، ٢، ٣) اللسانيات.

المجلد الأول. الجزء الأول. ١٩٧١م.

والمجلد الأول. الجزء الثاني. ١٩٧١م.

والمجلد الثاني. الجزء الأول. ١٩٧٢م.

(٢) منشورات بيروت ١٩٧٩م.

(٣) منشورات بيروت ١٩٨٠م.

وقع عليه الحدث بالفعل، وفيلمور (Filmore)، يرى أن الأشكال الخارجية للجمل لم تؤثر على العلاقات المعنوية بين الأسماء الثلاثة المختلفة، فالأمر الجدير بالاهتمام إذن هو العلاقات المعنوية الأساسية في الجمل، ولذلك يجب أن تصبح هذه العلاقات هي النقطة المركزية التي يجب أن يعالجها التحليل اللغوي ويحاول تفسيرها. [1]

ومن التعديلات التي أدخلها فيلمور (Filmore) على نظرية تشومسكي، أنه أثبت أن العبارة الاسمية والجار والمجرور في مستوى التركيب العميق واحد، أما القوانين الأساسية التي اعتمدها فيلمور فهي:

١- الجملة ← (مشروطية) + مساعد + جوهر [2]

٢- أما المشروطية فهي

- الروابط الخارجية
- ظروف الزمان
- أدوات الاستفهام
- أدوات النفي

٣- أما الجوهر ← فعل + (محور) [3] + مفعول به غير مباشر [4] + (مكان)[5] + (أداة)[6] + فاعل [7] وقد أجرى الخولي على الجوهر تعديلاً فأصبح :

الجوهر ← عبارة فعلية + (محور) + (مفعول غير مباشر) + (مكان) + (أداة) + (فاعل) .

---

(١) محمد الخولي، قواعد تحويلية، ٦٩ .

وانظر : نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ٣١٠ .

(٢) محمد الخولي، قواعد تحويلية، ص ٦٩ .

(٣) المحور Ergative : هي الكلمة محور التركيز في الجملة.

(٤) مفعول غير مباشرة Indirect object : يشير إلى المفعول به الأول للأفعال التي تأخذ مفعولين وذلك نحو "أعطيت سميراً كتاباً".

(٥) مكان: مكان وقوع الفعل ويطابق ظروف المكان في العربية.

(٦) الأداة: ما يستعان به لتنفيذ الفعل نحو: كتبت بالقلم.

(٧) الفاعل: يقصد به الفاعل الحقيقي، فالفاعل في فتح المفتاح الباب الشخص المنفذ وليس المفتاح.

٤- { المحور
مفعول غير مباشر
مكان
أداة
فاعل } ← العبارة الاسمية

٥- العبارة الاسمية ← حرف جر + معرّف [١] + جملة + اسم

وقد عدّل الخولي العبارة الاسمية بأن قدّم الاسم على الجملة، فأصبح القانون

العبارة الاسمية ← جار + معرّف + اسم + جملة [٢]

وعلى هذا فإن جملة مثل:

في البيت طفل يلعب (كما هو في قانون فيلمور)، تصبح (في البيت يلعب طفل) على القانون المعدّل، وهو المقصود على مستوى الإخبار في العربية.

أما في الجملة الأولى فإن (يلعب) تعد صفة.

ثم وضح الخولي القوانين المفرداتية Lexical Rules : وهي تشمل كل المعلومات الترتيبية، والمعلومات الصوتية التي تطلبها القواعد الخاصة بكل مفردة، ومعظم المعلومات التي تقدمها قوانين المفردات تأتي على صورة خواص موجبة (+) أو سالبة (−) .

ووضح القوانين التحويلية: وهي مجموعة القوانين التي تنقل الجملة من البنية العميقة Deep structure إلى البنية السطحية Surface structure ، وقد صاغ ستة وثلاثين قانوناً طبقها على عينة مختارة مكونة من اثنين وخمسين جملة، تمثل أبواباً متنوعة في العربية.

ومثال ذلك: تحليل الخولي لجملة فعلية فعلها متعد إلى مفعولين.

---

(١) المُعرِّف Determiner : مثل ال التعريف وضمائر الإضافة نحو كتابي.

(٢) انظر هذا التعديل في: محمد الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، ٦٧ .

أعطى الولدُ علياً كتاباً .

الجملة ← مساعد + فعلية + [جار + اسم] + [جار + اسم] + (جار + معرف + اسم)

بالقانون الأساسي ← أعطى + لــ + كتاب + ل + علي + من + أل + ولد

بالقانون التحويلي (قانون تبادل المفعول به والفاعل)

← أعطى + من + أل + ولد + لــ + كتاب + لــ + علي

بالقانون التحويلي (حذف جار الفاعل أو المبتدأ) ← أعطى + ∴ + أل + ولد + ل + علي + ل + كتاب

بالقانون التحويلي (قانون الحركات) :

← أعطى + ∴ + أل + ولد + ∴ + علياً + ∴ + كتاباً .

بالقوانين المورفيمية الصوتية ← أعطى الولدُ علياً كتاباً

ثم أشار الخولي إلى أن هناك قانوناً يُدعى قانون تحويل الأفعال الخاصة، ووظيفته أنه يجيز حذف أو تعويض بعض الأفعال المتعدية، مثل أفعال الإغراء والتحذير والاستثناء وذلك مع إبقاء المفعول به منصوباً بتأثير الفعل المحذوف.

والوصف التركيبي لهذا القانون (١)

الزم احذر ينادي	+ س(٢) + اسم

ويرى الخولي أنه يمكن تحليل خمسة تراكيب من خلال هذا القانون هي: الإغراء، والتحذير، والاستثناء، والمفعول معه، والنداء. (٣)

إن المتأمل لمحاولة الخولي يرى أن:

(١) محمد الخولي ، قواعد تحويلية، ص ١٤٧ .

(٢) س: يمثل رمزاً لتغطيته اي عنصر محتمل الوجود.

(٣) محمد الخولي. قواعد تحويلية، ص ١٤٨ .

١- هناك كثرة واضحة في القوانين، التي استعملها الخولي إلى درجة يحس معها القارئ أنه أمام قواعد رياضية صارمة.

٢- ذهب الخولي إلى أن القوانين المعجمية هي التي تزودنا بصفات الأسماء المستعملة، وقد كان الأولى أن تستخلص هذه القوانين من واقع الاستعمال اللغوي.

٣- جعل الجملة التي يتقدم فيها المفعول به على الفاعل جملة أساسية وذلك نحو (أكرم الولدُ زيداً) و (أكرم زيداً الولدُ) بينما هي جملة محولة عنها.

وقد حاول مازن الوعر الإفادة من جهود اللغويين العرب القدماء، ومن أنظار النظرية التوليدية التحويلية ممثلة في فرضية العالم الأمريكي "ولتركوك" (١٩٧٠-١٩٧٨م)، وذلك رغبة منه في تفسير الظاهرة اللغوية تفسيراً تركيبياً دلالياً وبخاصة أنه أخذ على النحاة العرب إغفالهم لبعض وجوه الدلالة.

ولهذا فهو يرى أن التراكيب الأساسية في العربية يمكن أن تمثلها المعادلة التالية:

ك (التركيب) ← (أداة) أد – إسناد (إس) [1]

والإسناد (إس) ← (مسند (م) – مسند إليه م إ – فضله (ف)

ويمكن أن يكون المسند م	
	جملة
	فعل
	اسم فاعل
	ركن اسمي
	صفة
	جار ومجرور
	ظرف
	...

---

(١) نحو نظرية لسانية عربية حديثة ، ص ٩٨ .

ويمكن أن يكون المسند إليه

م إ ← | جملة
| اسم فاعل
| ركن اسمي
| ...

ويمكن أن تكون الفضلة ف ← | جملة
| ركن اسمي
| موصوف صفة
| جار ومجرور
| ظرف

أما الأداة، فهي إضافة أضافها مازن الوعر على البنية العميقة، وذلك لأنها تُسهم في تحويل التركيب الأساسي إلى تراكيب مشتقة جديدة وقد تكون

أ د ← | + نفي
| + استفهام
| + شرط

وكذلك فقد أضاف (الحركات الإعرابية)، إلى البنية العميقة لأثرها في التعبير عن الدلالة في اللغة العربية.

وقد انطلق من معطيات النحو العربي في تقسيم تركيب الجملة الى [١]:

أ- تركيب اسمي، يتكون من (مبتدأ + خبر) نحو: زيدٌ شاعر.

ب- تركيب فعلي، يتكون من (فعل + فاعل) نحو: جاء زيد أو ضارب هو عمراً.

ج- تركيب ظرفي يتكون من (مبتدأ وخبر شبه جملة) مثل: زيد في الدار.

د- تركيب شرطي يتكون من (تركيبين اثنين يعملان كتركيب واحد) وذلك نحو إذا أنت أكرمت الكريم ملكته.

---

(١) نحو نظرية لسانية عربية حديثة، ص٣٠-٣٢.

وعلى هذا فقد بدأ بالتطبيق على التراكيب العربية الأساسية معتمداً على الأدوار الدلالية التي اقترحها العالم "ولتركوك" والذي يعتمد فيه على المصطلحات التالية: [1]

١- فاعل = فا

٢- مجرب = مج

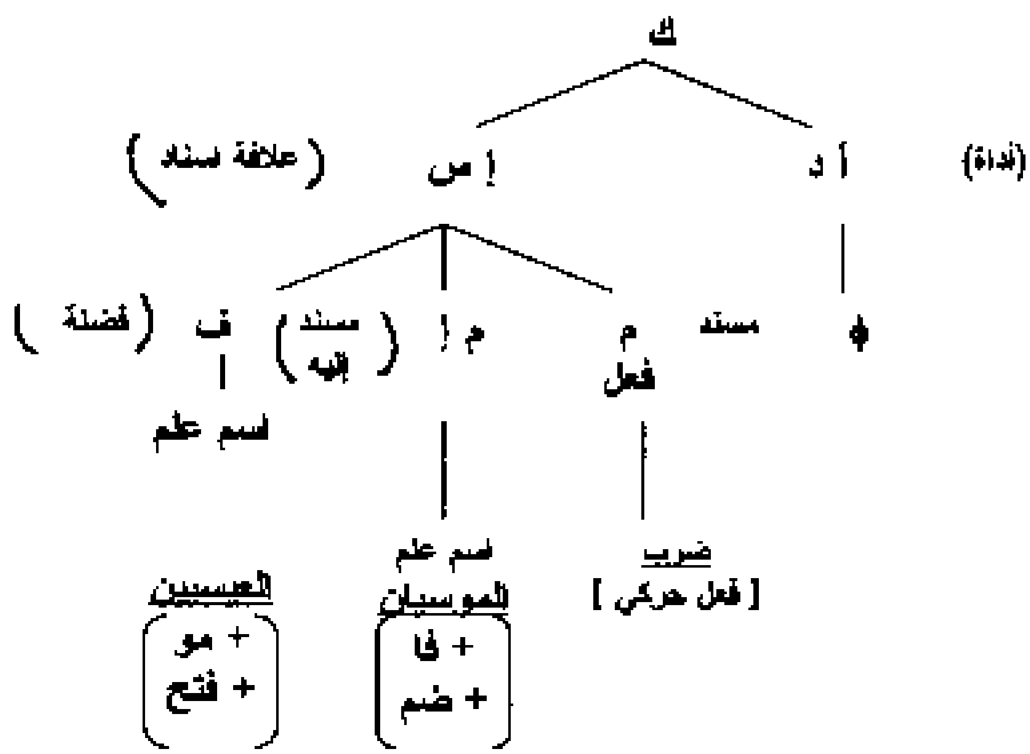
٣- مستفيد = مس

٤- مكان = مك

٥- موضوع = مو

مثال ذلك تحليله لامكانية أن يحل اسم الفاعل محل الفعل، ويعمل عمله النحوي والدلالي، وذلك من خلال المثالين :

١- ضرب الموسيان العيسيين [2]

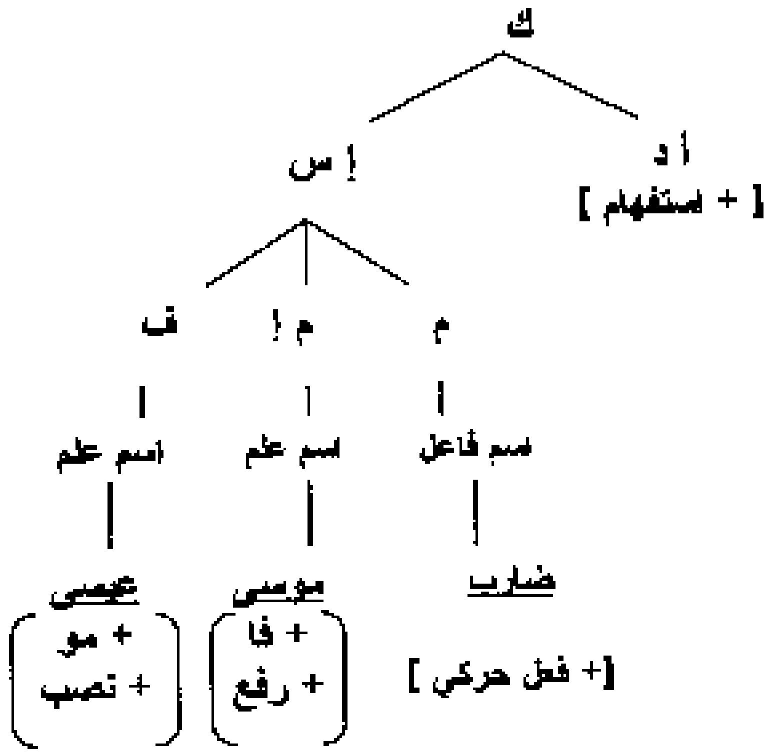


---

(١) نحو نظرية لسانية عربية حديثة، ص٩٤.

(٢) السابق، ص٩٥ .

٢- أضارب موسى عيسى (١)



وبالطريقة نفسها يمكن تحليل التراكيب التي تشتمل على مشتقات تعمل عمل الفعل، كاسم المفعول، والصفة المشبه باسم الفاعل .

ثم يجري الوعر تطبيقات متنوعة على باب الاستفهام، وسأعرض لبعض منها في ثنايا الفصل الثالث.

وأرى أن الوعر كان موضوعياً في ارتكازه على معطيات النحو العربي القديم، يبدو ذلك من خلال تحليله تركيباً، مثل "تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه" على أنه تركيب اسمي مكون من :



وكأنه بذلك يقدر بدلاً من (تسمع بالمعيدي) (سماعك) (بالمعيدي)

(١) انظر نحو نظرية لسانية عربية حديثة، ص ٩٥ .

وكذلك فقد أعاد التركيب الظرفي، إلى التركيب الاسمي بعد أن حاول تحليله تحليلاً يفسر فكرة النحاة القدماء، بتعلق الظرف أو الجار والمجرور، قال ابن يعيش: "اعلم أن الخبر إذا وقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو (زيدٌ في الدار)، و (عمروٌ عندك) ليس الظرف بالخبر على الحقيقة، لأن الدار ليست من زيد في شيء، وإنما الظرف معمول للخبر ونائب عنه، والتقدير (زيدٌ استقر عندك)، أو (حدث أو وقع) فهذه هي الأخبار، في الحقيقة، بلا خلاف بين البصريين، وإنما حذفتها وأقمت الظرف مقامها إيجازاً لما في الظرف من الدلالة عليها " [1] وعلى هذا فقد عدّ البنية العميقة للجملة[2]:

زيـــــد في الدار هي :

م إ م

زيـــــد (يكون هو) في الدار

م إ م

زيـــــد (كان هو) في الدار

م إ م

غير أن تطبيقات الوعر على اللغة ما زالت محدودة.

وكذلك عرّف ميشال زكريا بالنظرية التحويلية موضحاً أنها تسعف في تعميق دراسة اللغة[3]، ووضح التعديلات التي طرأت على النظرية، وبخاصة ما عرف بـ (النموذجية

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج١ ، ص٩٠ .

(٢) انظر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة: ص ٣٠ .

(٣) الألسنية التوليدية والتحويلية، وقواعد اللغة العربية ، ٧ .

وانظر: الجملة التوليدية والتحويلية (الجملة البسيطة) ص ٢٦ .

الموسعة) ويقضي هذا التعديل ببقاء تحديد الدلالة موكولاً بصورة أساسية إلى البنية العميقة، ففيها يتم تحديد معاني المفردات وتكتسب العلاقات النحوية التي تتشكل فيها، ومنها الفاعل والمفعول الدلالات الخاصة بها. (١)

ومن هؤلاء الباحثين أيضاً: عبد القادر الفاسي الفهري الذي حاول تطبيق النظرية التحويلية، مختاراً فرضية العالمة الأمريكية برزنان (١٩٧٨) .

وتتسم محاولة الفهري بأنه لا يستند فيها إلى معطيات النحو القديم، وربما كان ذلك بسبب اعتقاده أن اللغة التي وصفها سيبويه ليست هي الموجودة حالياً، بالنظر إلى كثير من خصائصها التركيبية والصرفية والصوتية، وعلى هذا فلابد من إعادة درس العربية من جديد. (٢)

وربما أسهم تصور الفهري هذا في استخدامه لمصطلحات جديدة إضافة إلى اتكائه على اللهجة المغربية في بعض أمثلته. (٣)

ولا يخفى أن تصور الفهري ليس موضوعياً بالنسبة إلى اللغة العربية، وهي ذات خصوصية جعلت منها ثابتة نسبياً على مدى العصور، ألا وهي ارتباطها بالقرآن الكريم، ولا أظن أن هذه الحقيقة بحاجة إلى تأكيد، فقد شهد بها علماء العربية وغيرهم.

على أن هذا لا يعني أن لا تُدرَس الظاهرة اللغوية من جديد، لأن في هذا دعوة إلى وَصْل الجديد بالحديث، حتى تظل صورة العربية ناصعة، وتظل مناهجها مواكبة للتطور.

ومن الباحثين الذين تأثروا بالمنهج التحويلي من حيث المصطلح خليل عمايرة، وذلك في كتابه (في نحو اللغة وتركيبها)، أما من حيث المنهج، فمنهجه وصفي، حاول فيه أن يفيد من معطيات النحو القديم ليصل إلى تصور أفضل يجمع بين إدراك بُعْدَيّ المبنى والمعنى معاً .

---

(١) انظر: بكري محمد الحاج، التراث وجذور الألسنية، مؤتمر النقد الأدبي الثاني، اربد، جامعة اليرموك ١٩٨٨، ص٩ .

(٢) اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال، الدار البيضاء، ١٩٨٥م، ج١ ، ص٨١ .

(٣) اللسانيات واللغة العربية، ج١ ، ص١١٧، ١١٨ .

وهو ينطلق من تعريف للجملة النواة (التوليدية) على أنها تقع في الأطر الآتية: [1]

١- توليدية اسمية ويمكن أن تكون على أي نمط من الأنماط الآتية:

أ- اسم معرفة + اسم نكرة .

ب- اسم استفهام + اسم معرفة .

ج- شبه جملة + اسم نكرة .

٢- توليدية فعلية .

أ- فعل + اسم مرفوع .

ب- فعل + اسم مرفوع + اسم + اسم + اسم .

وهذه الجمل تفيد في وضعها التوليدي معنى إخبارياً، إلا أنها قد تفيد معاني أخرى وذلك بتعرضها لعناصر التحويل الآتية:

١- الترتيب .

٢- الزيادة .

٣- الحذف .

٤- الحركة الإعرابية.

٥- التنغيم .

وقد أدرك استعماله لمصطلحات المنهج التحويلي، فألحق فروقاً وتوضيحات على دلالة المصطلحات كما يراها هو، وكما يراها التحويليون، وأسمى محاولته ب (النظرية التوليدية التحويلية المعدلة)، ثم أتبع آراءه هذه بتطبيقات صدرت في كتابين[2] وسوف أقف على بعض من آرائه في ثنايا البحث.

---

(١) خليل عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص ٨٠ .

وانظر : خليل عمايرة ، في التحليل النحوي، الزرقاء، الأردن ١٩٨٧، ص٨٨-٩٠ .

(٢) كتاب في التحليل اللغوي، وكتاب آراء في الضمير العائد، ولغة أكلوني البراغيث، دار البشير، عمان، ١٩٨٩م.

الفصل الثاني

الاتجاهات النحويّة عند النحاة العرب القدماء

تقديم

دراسة اللغة ظاهرة قديمة، فقد كان للهنود دراستهم اللغوية المتميزة بالوصف، ومن أشهر نحاتهم : (بانيني) الذي عاش في القرن الرابع قبل الميلاد، ويعد خير النحويين الوصفيين القدماء [١] .

وكان لليونان دراسات لغوية ، في أصوات اللغة وتراكيبها ، فدرسوا العلاقة بين الألفاظ والمعاني ، إلا أن دراستهم اعتمدت على الفلسفة والمنطق . وللرومان كذلك دراسات في اللغة اللاتينية (بدأت منذ القرن الثاني قبل الميلاد)، نهجوا فيها منهج اليونانيين في لغتهم ، ولكنهم لم يبلغوا شأوهم ، أو شأو الهنود في دراستهم، مع خطئهم في قياس لغتهم، على لغة تخالفها منهجاً واتجاهاً وطبيعة [٢] .

وقد أولى العرب العربية – باعتبارها لغة القرآن الكريم – أكبر قسط من العناية والاهتمام، وازدهرت العلوم اللغوية عندهم ازدهاراً كبيراً ، ووصل إلينا كثير من تلك الدراسات، عن طريق المخطوطات التي كُتب لها البقاء ، ولا شك أن " الكتاب " لسيبويه، يُعدُّ من الآثار التي تشهد بفضل النحاة السابقين قبله، كما أنه ظل يمثل منارة للنحاة التالين له ، وإن بدت بينهم بعض الخلافات في الرأي ، وقد أخذت هذه الخلافات تتضح شيئاً فشيئاً بين البصريين والكوفيين .

وما الخلافات التي نجدها بين البيئات الجغرافية كالبصرة والكوفة، إلا تشعبات يسيرة ، تبقى مشدودة – فيما أرى – إلى أصول عامة تقوم عليها أركان المدرسة الواحدة، ولا مانع بعدئذ من أن يختلف نحويّ مع نحويّ في إطار هذه المدرسة، إذ نجد أن البصريين فيما بينهم أو (الكوفيين) ، يختلفون في المسألة الواحدة ، فربما وجدنا رأياً للمبرد يخالف فيه رأي سيبويه ، بل لقد ألف المبرد كتاباً في الرد عليه ، بعنوان (الرد على سيبويه) ، وقد ذكر ابن جني أن المبرد أسماه (مسائل الغلط) [٣] .

---

(١) عبد الغفار هلال ، علم اللغة بين القديم و الحديث ، ص ١٢ .

(٢) محمود السعران ، علم اللغة ، ص ٣٥٢ .

(٣) أحمد مختار عمر ، البحث اللغوي عند العرب ، دار المعارف ، مصر ١٩٧١م ، ص ٩٥ .

والكسائيّ والفرّاء من الكوفيين، ومع ذلك نجد بينهما خلافات في مسائل كثيرة[1]، ومظهر الاختلاف في الرأي مظهر طبيعي ، يحدث في إطار أي تفكير إنساني ، لغوياً وغير لغوي .

بل إن ما قيل من تفريعات سُمّيت بالمدرسة البغدادية والمصرية والأندلسية، لا تتجاوز ما يمكن أن تتفرع عنه المدرسة الواحدة . وتبقى الأُطر المنهجية العريضة أسرة كبرى تجمع ما تفرق منها في أصول ثابتة [2] ، وأرى أن هذه النظرة إلى الجهود النحوية مجتمعة، يجعلها تشكل قاعدة متينة للموازنة بينها وبين الجهود اللغوية المعاصرة، على أن هذا لا يقلل من أهمية تقسيم التراث النحوي إلى مدارس، لخدمة أغراض تعليمية في مراحل معينة [3] .

وقد تميزت المراحل الأولى ، من الدراسة النحوية، على يد النحاة الأوّل باتجاه البحث إلى استقراء المأثور عن العرب، وهذا ملمح وصفي، وإعمال الفكر لاستخراج القواعد ، بقصد معياري ، وبعد ذلك حدث تمايز بين دراسة الصرف والنحو ، وكتاب "التصريف " لأبي عثمان المازني من أوائل الكتب التي ألفت في الصرف ، [4] وكان هذا التمايز بين النحو و الصرف لأسباب تعليمية .

ونجد أن كثيراً من الباحثين المحدثين، عندما يبحثون في منهج النحاة تكون غايتهم – في الغالب – تصنيف هؤلاء النحاة ضمن مدرسة الكوفة أو البصرة، دون الالتفات إلى السمات المنهجية عندهم ، وذلك كأن يقال ، لا يتطلب الباحث عناء كبيراً

---

(١) انظر : أ – ابن الأنباري الإنصاف في مسائل الخلاف تحقيق محي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي د.ت ، ج١ ، ص ١١٩ ، ج١ ، ص ٦٦ .

ب– الأشموني ، شرح الأشموني على الألفية ، نشر محي الدين عبد الحميد ط١ ، النهضة المصرية ١٩٥٥م، ج٣ ، ص ٣٠٠ .

ج– الرضي الأستراباذي ، شرح الكافية ١٢٧٥هـ ج٢ ، ص٢٢٤ ، ج٢ ، ص ٢٩٣ .

د– الفراء ، معاني القرآن تحقيق محمد علي النجار ، القاهرة ١٩٧٢ص٤٥ .

(٢) علي أبو المكارم تقويم الفكر النحوي ، بيروت ، ص ٨٤ .

(٣) أنظر : محمود حسني ، المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي ، ط١ ، دار عمار ، الأردن ١٩٨٦م ص ٤٤٤ .

(٤) أحمد حسن حامد دراسات في أسرار العربية ، نابلس ، ١٩٨٦ ، ص٥٠ .

لكشف ميل ابن الأنباريّ إلى مذهب البصريين ، بل يذهب إلى أبعد من ذلك فيوهن آراء الكوفيين ، ويفسد أدلتهم على كثير من قضايا النحو ، من ذلك ميله إلى فعلية نعم وبئس ، خلافاً للكوفيين الذين يرون أن (نعم وبئس) اسمان ، ويعدُّ رأي الكوفيين فاسداً .

وما يعنينا في هذا المقام، أن نبحث عن الجوانب المنهجية التي تُشَكِّلُ الأسس التي انطلق منها النحاة القدماء، ولا يهمنا بعدئذ أن ننشغل بالفروق الجزئية التي تُميّز بصرياً من كوفي أو بغدادي ، إلا بالقدر الذي يلقي الضوء على الاتجاه المنهجي عند هؤلاء .

فما هي الاتجاهات التي رسمت التفكير النحوي في دراسة الظواهر اللغوية ؟

يمكن تصنيف هذه الاتجاهات إلى المباحث الآتية :

المبحث الأول : الاتجاه الوصفي .

المبحث الثاني : الاتجاه العقلي .

ويمكن دراسته من خلال الاتجاهات الثلاثة الآتية :

أ- الاتجاه العقلي الفلسفي .

ب- الاتجاه العقلي المنطقي .

ج- الاتجاه العقلي المعياري .

المبحث الثالث : الاتجاه التاريخي .

ويمكن دراسته من خلال ملمحين :

أ- الملمح التاريخي المقارن .

ب- الملمح التاريخي التطوري .

المبحث الأول
الاتجاه الوصفي

يقوم المنهج الوصفي على أساس وصف اللغة في مستوياتها المختلفة، أي في أصواتها وأبنيتها الصرفية ، وتراكيبها النحوية ، ودلالتها المعجمية والبلاغية . ولما كان النحاة يهدفون من دراستهم اللغوية إلى " انتحاء سَمْت كلام العرب " [١] ، كان لابد من إجراء وصف لهذه اللغة، وذلك من خلال استقراء كلام العرب المطّرد الفصيح المنقول نقلاً صحيحاً ، وقياس ما لم ينقل على ما نقل إذا كان في معناه [٢] .

ولعل أبرز ملامح الاتجاه الوصفي عند النحاة يبرز في الآتي :

١-وصف الكلمة المفردة :

لّما راقب النحاة الكلمة المفردة في أثناء استقرائهم، كان من اليسير عليهم بالملاحظة التصويرية ، رصد بعض الظواهر وتصنيفها :

أ- ربطوا بعض أصوات الكلمات بالأصوات المشابهة لها، عند الإنسان وذلك نحو القهقهة، والتمطق (حكاية صوت المتذوق إذا صوت باللسان)، والدندنة (كلام تسمع نغمته ولا تفهمه)، والصراخ والهمهمة والرنين [٣]، أو الكلمات الدالة على أصوات الحيوان، وذلك نحو ... رغاء الناقة ، وهدير الجمل ، وصهيل الفرس ، وخوار البقر، وثغاء الغنم، ونقيق الضفدع ، وطنين الذباب ... الخ .

أو الكلمات الدالّة على أصوات الأشياء ، وذلك نحو خرير الماء، والقَرقرة (صوت الآنية إذا استخرج منها الشراب) ، والنشيش (صوت غليان الشراب)، والشُخْب (صوت اللبن عند حلبه)، أو الكلمات الدالة على الأفعال التي يحدثها الإنسان أو غيره كالدقّ والكسر والقرع والهدم ، إلى غير ذلك [٤] .

---

(١) ابن جني ، الخصائص ، ص ٣٤ .

(٢) انظر : ابن الأنباري ، الإغراب في جدل الإعراب تحقيق سعيد الأفغاني ، سوريا ، ص ٢٩٠ .

(٣) أبو منصور الثعالبي ، فقه اللغة وأسرار العربية ، مطبعة السعادة ١٩٢٣ م ، ص ٢٠٢ .

(٤) أنظر : السابق ، ص ٢٠٣-٢١٦ .

ب- ملاحظة العلاقة الاشتقاقية في الألفاظ، وذلك من مثل ، (كَتَبَ ، يَكْتُبُ ، اكْتُبْ، كاتب، مكْتُوب ، كِتَاب ، مُستَكْتَب) ، فنسبوا هذه الكلمات إلى حروف مشتركة هي (ك،ت،ب)، ومن ثم كان من الطبيعي تصنيف الكلمات إلى مشتقة وغير مشتقة [(١)] .

وقد لاحظوا أن العرب تشتق أحياناً من أسماء الأعيان، وذلك كالاشتقاق من أسماء الذهب والفضة، وكذلك من المصدر الصناعي .

وقد فطن الخليل بن أحمد إلى ملاحظة ظاهرة أخرى، وهي ارتباط بعض مجموعات ثلاثية من الأصوات، ببعض المعاني ارتباطاً غير مقيد بترتيب ، فتدلُّ كل مجموعة منها على المعنى المرتبط بها كيفما اختلق ترتيب أصواتها ، واستفاد من هذه الملاحظة في معجمه (العين) دون أن يسميها ، نلاحظ ذلك من خلال منهجه في المعجم، حيث اعتمد فيه على شرح ما تفرع من المادة على طريق الاشتقاق العام، وماتفرع منها على طريق الاشتقاق الكبير ، فتكلم مثلاً عن (ضَأْم وضَمَي ، وَضَم ، وأمضى) في موضع واحد [(٢)] ، وقد سلك ابن فارس في معجمه (مقاييس اللغة) نهجاً يوجه فيه عنايته إلى هذه الصلة، وأوضح ذلك في كتابه الصاحبي [(٣)]، وقد وجدت هذه الظاهرة توسعاً عند ابن جني ، حيث أكثر من ضَرْبِ الأمثلة عليها ، وذلك نحو قوله : (أصوات ق،س،و) تدل على القوة والاجتماع كيفما اختلف ترتيبها ، فيوجد هذا المعنى في تراكيبها الخمسة المستعملة ، وهي قَسْوَ (ومنه القسوة وهي شدة القلب واجتماعه) ، وقَوْس (ومنه القوس لشدتها واجتماع طرفيها)، ووَقَسَ (ومنه الوقس ، وهو ابتداء الجرب ، لأنه يجمع الجلد، ويُقحله) ، ووسق ومنه استوسق الأمر أي اجتمع ، (والَّليْلُ وما وَسَقَ) أي جمع ، وسَوَقَ

---

(١) جلال الدين السيوطي المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق محمد جاد المولى وعلي البجاوي ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، دون تاريخ ، الجزء الأول ، ص١٦٤-١٦٥ .

(٢) الخليل بن أحمد ، معجم العين، تحقيق عبد الله درويش ١٩٦٧م مطبعة العاني ، بغداد ، ص ١٧٢-١٧٤ .

المصدر الصناعي : هو ما يتكون بزيادة ياء النسب والتاء على اللفظ للتعبير عن المعنى الحاصل بالمصدر .

(٣) أنظر : الصاحبي، في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها – مطبعة المؤيد – المكتبة السلفية ، القاهرة ١٩١٠ ، ص ٩٨-٩٩ .

(ومنه السوق لأنه استحثاث وجمع المسوق بعضه إلى بعض ، ومنه كذلك السوق لما فيه من جمع واختلاط وشدة) [١].

وقد انتقد السيوطي مبالغة ابن جني وذلك بقوله عن هذا الاشتقاق " ليس معتمداً في اللغة ولا يصح أن يستنبط به اشتقاق في لغة العرب .... فلو خصوا كل معنى بحروف معينة، فلم يدلوا مثلاً على معنى الإكرام و التعظيم إلا بما ليس فيه شيء من حروف الإيلام والضرب لمنافاتها لهما ، لضاق نطاق الأمر، ولاحتاجوا إلى ألوف حروف لا يجدونها ... ولا ينكر مع ذلك أن يكون بين التراكيب المتحدة معنى مشترك بينها، هو جنس لأنواع موضوعاتها ، ولكن التحيل على ذلك في جميع مواد التركيبات كطلب لعنقاء مغْرِب، ولم تحمل الأوضاع البشرية إلا على فهوم قريبة، غير غامضة على البديهة فذلك أن الاشتقاقات البعيدة جداً لا يقبلها المحققون " [٢] ، وشبيه بهذا مبالغة ابن فارس في وصف ظاهرة النحت إلى درجة التحايل والتعسف [٣] .

٢- وضع المصطلحات وتعريفها :

ولاشك أن التفكير في المصطلح النحوي، يشير إلى أن النحاة بدأوا بذهن علمي متفتح ، فجردوا ظواهر لغوية واسعة، بأسماء اصطلاحية وصفية ذات دلالة قوية على معانيها ، وذلك نحو : الفاعل ، والمفاعيل بأنواعها ، والاستثناء والتمييز ، والاسم والفعل والمبني والمعرب .... الخ .

ولعل كتاب سيبويه، يشير إلى مرحلة غير مستقرة في المصطلح ، تشير إلى الملمح الوصفي عندهم بوضوح ، وذلك نحو تعبيره عن المصدر المنصوب بمفعولٍ مطلقٍ مع حذف فعله ، بقوله : " هذا باب ما ينتصب فيه المصدر ، كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه ، على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، لأنه يصير في الإخبار والاستفهام بدلاً من اللفظ بالفعل ، كما كان الحذر بدلاً من احذر في الأمر " [٤] .

---

(١) ابن جني ، الخصائص ، تحقيق محمد النجار ، ج٢ ، ص ١٣٨ .

(٢) السيوطي ، المزهر ، تحقيق محمد جاد المولى و علي البجاوي ، دار إحياء الكتب ، القاهرة ، ج١ ، ص ٣٤٧.

(٣) السابق ، ج١ ، ص ٢٣٢ .

وانظر : ابن فارس ، الصاحبي ص ٢٢٧ .

(٤) سيبويه، الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٣م-ج١ص ٣٩٣ .

وكذلك في وصفه لـــ(كان وأخواتها)، بطريقة يخاطب فيها أبسط الناس بطريقة تعليمية موضحة ، يقول : " هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل الى اسم المفعول، واسم الفاعل و المفعول فيه لشيء واحد ، فمن ثَمَّ ذكر على حدته ، ولم يذكر مع الأول، ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل ، كما لم يجز في (ظننت) الاقتصار على المفعول الأول ، لأن حالك في الاحتياج إلى الآخر ، كحالك في الاحتياج إليه ثمة " [١] .

وقد اختُصرت كثير من عناوين الكتاب – فيما بعد – بطريقة موجزة ، ولكنها ظلت تحمل في الكتاب سمة الوصفية . من ذلك ، وضع النحاة لمصطلح التنازع بدلاً من وصف سيبويه له بقوله :

" هذا باب الفاعلَيْن اللذَيْن كلّ واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به ، وما كان نحو ذلك " [٢] .

وباب الاشتغال بدلاً من قوله :" هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قُدِّمَ أو أُخِّر ، وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم " [٣] .

وقد حرص النحاة على وضع تعريفات لهذه المصطلحات ، يلاحظ أنها تناولت الوظيفة كما تناولت الشكل ، يقول الزجاجي محدداً الاسم تحديداً وظيفياً : " فالاسم ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً ، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض [٤] ، ويتبع ذلك بتحديد شكلي ، فيميز الاسم بانفراده، بقبول الجر والتنوين، ودخول الألف واللام عليه، وصلاحيَّته لأن يكون موصوفاً ومصغراً ومنادى [٥] .

وكذلك أبو علي الفارسي ، حدد الاسم وظيفياً بأنه: "ما جاز الإخبار عنه، وأدرج المصادر في طائفة الأسماء ، فقال : " والاسم الدالُّ على معنى غير عين نحو العلم والجهل في هذا الاعتبار كالاسم الدالّ على عين " [٦] .

---

(١) سيبويه ، الكتاب ، ج١/٤٥ .

(٢) السابق ، ج١ ، ص ٧٣ .

(٣) السابق ، ج١ ، ص ٨١ .

(٤) الجمل ، تحقيق علي الحمد ، الأردن ، دار الأمل ، ١٩٨٤ ، ص ١٧ .

(٥) السابق ، ص ١٨ .

(٦) أبو علي الفارسي ، الإيضاح العضدي ، تحقيق حسن الشاذلي ، القاهرة ١٩٦٩،ص٦ .

ثم ذكر له علامات شكلية يعرف بها، هي: جواز دخول الألف واللازم عليه ، ولحاق التنوين له، وقد مثّل لذلك بالغلام والفرس[1] وعرّف الكسائي الاسم بأنه "ما وُصِفَ" [2].

ولاقت تعريفات النحاة القدماء نقداً من بعضهم، مثل: ابن فارس، والبطليوسي، فقد حاول أحمد بن فارس أن ينقد جلَّ تعريفات النحاة للأسم ، من ذلك نقده لتعريف الكسائي السابق ، ذاكراً بأنَّ هناك كلمات اعتبرها النحاة أسماء ، ولكنها لا توصف، مثل (كيف، وأين) .

وذكر رأي الفرّاء في تحديد الاسم بأنه " ما احتمل التنوين أو الإضافة أو الألف واللام " ثم نقده ذاكراً أن " كيف ، وأين " عُدّتْ من الأسماء، وهي لاتنوّن ولا تُضاف، ولا يضاف إليها ، ولا يدخلها الألف واللام [3] .

غير أن أحمد بن فارس لم يذكر تحديداً مختلفاً عن رأي النحاة في الاسم ، وكذلك البطليوسي ، ذكر كثيراً من آراء النحاة وعقب عليها بقوله : " وجميع ما ذكروه من هذه الأقوال لا يصحُّ أن يكون حداً للأسم ، إنما هو رسم وتقريب لأن شرط الحَدّ أن يستغرق المحدود ، وهذه الأقوال كلها لا تستغرقه، إلا أن بعضها أقرب إلى التحديد من بعض"[4]، ثم ذكر تحديداً للأسم بقوله :" الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها مفرد غير مقترن بزمان محصل يمكن أن يفهم بنفسه " [5] .... ويعقب على ذلك بقوله :" فقولنا " كلمة " لفظ تجمع الاسم والفعل والحرف ، فهي كالجنس لهما وقولنا : تدل على معنى في نفسها – فصل يخلص الاسم من الحرف ، وقولنا على معنى غير مقترن بزمان – فصل يخلص الاسم من الفعل ، واشتَرطَ فيها الإفراد لئلا يلتبس بالجمل" [6] .

---

(١) أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي ، ص٦ .

(٢) أحمد بن فارس ، الصاحبي ، ص٤٩ .

(٣) السابق ، ص٥٠ .

(٤) انظر : أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي ، في كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي ، بغداد ١٩٧٢م ، ص ٥٦-٥٧ .

(٥) السابق ، ص ٦٦ .

(٦) البطليوسي ، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ص١٦٧ .

غير أننا نجد تعريفاً للزمخشري، شبيهاً بالتعريف الذي ارتضاه البطليوسي، وهو "الاسم مادل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران" [١] والتجرد عن الاقتران يعني أن هذه الدلالة مجردة عن الاقتران، يعني أن هذه الدلالة مجردة عن اقتران بما يفيد المعنى الزمني ، فالاسم لايدل على الزمن بصيغته .

وربما كان سبباً في تعدد تعريفات الاسم عند النحاة ، أن سيبويه لم يضع تحديداً واضحاً للأسم ، واكتفى بالتمثيل له وذلك بقوله : " فالاسم رجل وفرس وحائط "[٢]، وربما عاد ذلك أيضاً إلى أن الاسم يشمل عينة لغوية واسعة، وهذا ما دعا بعض الباحثين المحدثين لإعادة النظر في تعريف الاسم ثانية، وبعض المصطلحات القديمة، وذلك ما سنوضحه في فصل قادم إن شاء الله .

٣- القياس الوصفي :

للقياس الوصفي أكثر من وجه منهجي ، وسوف أقف في هذا المقام على الجوانب التي تظهر الوجه الوصفي فيه ، فالنحاة يرون أن العربي نطق بالعربية سليقة، وقد فُسِّرَت السليقة بالطبيعة والسجية، أي " الخلق أو الصفة الراسخة أو المهارة اللغوية، يقال: فلان يتكلم بالسليقة ، أي ينطق بالكلام صحيحاً من غير تعلم " [٣] ، والنطق السليقي مَطْلَب مهم يسعى الوصفيون للنظر إلى اللغة من خلاله .

ولما كانت تربية ملكة لغوية عند الناس هدفاً من أهداف النحاة ، تحفظ ألسنتهم من اللحن، وتجعلهم يستعملون صيغاً قياسية صحيحة ، تتسم بالدقة في التعبير ، واستعمال التراكيب لشتى أنواعها ، في مقاماتها، محكمة مضبوطة دقيقة الدلالة، بل تجعلهم قادرين على ابتكار الألفاظ والعبارات لمعان جديدة أو قديمة ، كان لابد من استنباط قواعد (معايير) نتيجة لاستقرائهم لكلام العرب ، مراعين في ذلك اطراد الظاهرة اللغوية في النصوص المروية أو المسموعة ، إذ إن أهم المصادر للمادة اللغوية هي الرواية ، يقول محمد بن التيميّ (ت. سنة ١٣٠هـ)، " ما كُنّا ندعو الرواية إلا رواية الشعر "[٤]، والسماع

(١) المفصل ، ص٦ .

(٢) الكتاب ، ١٢/١ .

(٣) ابن خلدون ، المقدمة ، تحقيق علي عبد الواحد وافي ، دار نهضة مصر ص ١٢٦٤ .

(٤) ابن عبد البر ، مختصر جامع بيان العلم وفضله ، دار الطباعة المنيرية ، ١٣٢٠ هـ ، ج٢ ، ص ٤٧ .

إذ كثيراً ما كان النحاة يخرجون إلى البادية بقصد سماع اللغة وتدوينها ، ومن طريف ما قيل في ذلك من روايات لا تخلو من دلالة وصفية ، بغض النظر عن مدى صدقها ، أن الخليل بن أحمد دوّن ما سمعه في عشرين رطلاً [1]، والكسائي أنفد خمسَ عشرةَ قنينة حبر في التدوين [2] ، وأبا عمرو بن العلاء مُلأت كتبه عن العرب الفصحاء بيتاً له إلى قريب من السقف [3] .

وقد أرسى دعائم هذا المنهج النحاة الأوُل كأبي عمرو بن العلاء الذي أجاب عن سؤال وجه له " قال ابن نوفل سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء : أخبرني عما وضعت مما سميته عربية ، أيدخل فيها كلام العرب كله ؟ ، فقال : لا ، فقلت : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟ قال أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات"[4] .

وكذلك ابن أبي اسحاق الذي قيل إنه : " أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرَحَ العلل " [5] ، وخير ما يمثل منهجه الوصفي في القياس جوابه حين سأله يونس : " هل يقول أحد الصويق ؟ بمعنى السويق قال : نعم ، عمرو بن تميم تقولها ، وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطّرد وينقاس " [6] .

حتى أصبح النحو يُعرف بأنه: "علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب"، قال الكسائي : " إنما النحو قياس يتبع " [7] .

---

(١) ابن حجر العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، دائرة المعارف النظامية بحيدر أباد ، ١٢٣٥،ج٣ ، ص١٦٤ .

(٢) ابن الأنباري ، نزهة الألباء ، طبع حجر ، ١٢٩٤هـ ، ص ٢٩ .

(٣) ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، النهضة المصرية ، ١٩٤٨م ، ج٣ ، ص ١٣٧ .

وانظر : محمود حسني ، قراءة أبي عمرو بن العلاء ، دراسة علمية ونقدية ، مجله " دراسات الجامعة الأردنية ، المجلد ١٢ العدد الثالث ، ١٩٨٥م ، ص ٨٦ .

(٤) الزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، القاهرة ، ١٩٥٤م ، ص٣٤ .

(٥) السيوطي ، بغية الوعاة ، ص٢٨٢ .

(٦) السيرافي ، أخبار النحوين البصريين، تحقيق عبد المنعم خفاجة وآخر ، ط الحلبي ، ص١٤ .

(٧) القفطي ، إنباه الرواة تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ج٢/٣٦٧ .

وهذا يشير إلى أن هدف القياس الوصفي، كان يركز على مدى اطراد الظاهرة، فالاطراد هو ما يشيع في النصوص، فيفرضَ باطّراده مراعاته والتزامه، ويصبح بذلك مقياساً للصحة و الخطأ ، أما ما لا يطْرد ، فإنه يُحفَظ ولا يُقاسُ عليه .

وقد اتبع الخليل وسيبويه هذا المنهج في القياس ، مما يجعلنا نفهم قصد سيبويه من تكراره لعبارات نحو: " سمعنا من العرب " [١] ، " سمعنا من يُوثَق به من العرب "[٢]. و " هذه حجج سُمعت عن العرب " [٣] ، و " هذا عربي كثير " [٤] .

وقد بلغ هذا القياس الوصفيُ مرحلة متطورة عند الخليل ، يبدو ذلك في تنوع ألوانه[٥] ، إذ نراه أحياناً لا يشترط تشابه المقيس والمقيس عليه تشابهاً تاماً، في جميع النواحي ، لأن من كلام العرب أن يشبّهوا الشيء بالشيء ، وإن كان ليس مثله في جميع الأشياء ، مثال ذلك ، قياسه للنصب في حالة المنادى المضاف نحو : ياعبدَ الله ، ونداء النكرة نحو : يا رجلاً صالحاً ، حين طال الكلام ، بنصبهم لـــ (قبلك وبعدك) عند إضافتهما ، يوضح ذلك سيبويه بقوله :" إنما جعل الخليل رحمه الله المنادى بمنزلة قبل وبعدُ ، وشبهه بهما مفردين إذا كان مفرداً فإذا طال وأضيف شبهه بهما مضافين إذا كان مضافاً ، لأن المفرد في النداء في موضع نصب ، كما أن قبل وبعد قد يكونان في موضع نصب وجر ولفظهما مرفوع ، فإذا أضفتهما رددتهما إلى الأصل ، وكذلك نداء النكرة، لما لحقها التنوين وطالت ، صارت بمنزلة المضاف " [٦] .

وقد لاحظ الخليل أن تشابهاً في أصل التركيب بين النداء وهذه الظروف، فالأصل فيها النصب ، لأنهم افترضوا أن الأداة (يا) سدّت مسدَّ فعل محذوف وجوباً تقديره " أدعو

---

(١) الكتاب ، ج١ ، الصفحات ١٢٤ ، ١٥٥ ، ٢٣٠ ، ٢٥٢ ، ٣١٣ ، ٣١٩ .

(٢) الكتاب ، ج١ ، الصفحات ٧٠ ، ٧٣، ٢٤٩،٢٧٠ ، ٢٩٣ .

(٣) الكتاب ج١ ، الصفحات ١٨٤ ، ٢٥٥ .

(٤) الكتاب ج١ ، الصفحات ٤٨، ٢١٧ ، ٢٣١ .

(٥) انظر : جعفر عبابنة ، مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي ، عمان ، ١٩٨٤ ، ص ٦١-٦٢ .

(٦) الكتاب ، ١٩٩/٢ .

" أو أنادي [١] ، إلا أن هناك خروجاً عن هذا الأصل ، في (قبل وبعد) إذا انقطعا عن الإضافة ، وكذلك المنادى إذا كان مفرداً علماً أو نكرة مقصودة .

وقاس الخليل الفصل بين اسم (إنّ) وخبرها بالمبتدأ المحذوف والخبر، الذي هو نعت منقطع ، نحو : إنه المسكينُ أحمقُ ، على الفصل بين اسم إنّ وخبرها بالاختصاص، نحو : إنّا تميماً ذاهبون ، فالهاء في إنّ الأولى اسمها ، وأحمق خبرها ، وقد فُصِل بينهما بالمبتدأ و الخبر ، إذ التقدير : إنه هو المسكين أحمق ، والضمير المتصل بـــ(إنّ) الثانية اسمها ، و (ذاهبون) خبرها ، وقد فُصِل بينهما بالاختصاص ، وهو قولنا تميماً، ووجه الشبه بينهما، أنّ جملة المبتدأ والخبر في المثال الأول أفادت اختصاصاً لأسم (إنّ)، مثلما أفادته كلمة (تميماً) في المثال الثاني ، ومن هنا فقد جاز حمل الأول على الثاني للنسبة في المعنى [٢] .

وتجده أحياناً أخرى يقيم قياساً، لا يخرج منه بحكم يكتسبه المقيس من المقيس عليه، كما هي الحال في القياس السابق ، ولكنه يقصد منه الاستئناس بأمثلة توضح الفكرة التي يرجحها ، من ذلك أنه دعم رأيه في تفسير الاسم المكرر في حالة المنادى المضاف، بحالات أخرى وردت في اللغة، من شأن إيرادها أن يقنع برؤيته لها ، فكان رأيه في نحو الشاهد " يا زيدَ زيدَ اليعملات الذُبّلِ " أن " زيداً " الأول هو المضاف إلى (اليعملات)، وأن زيداً الثاني توكيد للأول، ولا تأثير له في المضاف إليه ، يقول : " وذلك قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصباً ، فلما كرروا الاسم توكيداً تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا"[٣].

وقد مثّل لذلك دعماً لرأيه بقوله على لسان سيبويه : " وقال الخليل (رحمه الله): هو مثل لا أبالك ، قد علِمَ أنه لو لم يجئ بحرف الإضافة قال : أباك ، فتركه على حاله الأولى ، واللام ها هنا بمنزلة الاسم الثاني في قوله : يا تيم تيم عدي" ، وذكر مثالاً آخر من شأنه أن يوضح رأيه وذلك بقوله: " وكذلك قول الشاعر إذا اضطر : (يابؤسَ للحربِ)

---

(١) الكتاب ، ٣٠٣/١ .

(٢) الكتاب ، ج٢ ، ص ٧٦ .

(٣) الكتاب ،ج٢ ، ص ٢٠٦ .

إنما يريد : (يا بؤسَ الحربِ) فهو يريد أن يربط بين إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه ، إذ الأصل : (يا بؤسَ الحربِ) للتوكيد ، كما هو إقحام (زيد) الثانية في جملة النداء ". (١)

وأحياناً ثالثة، نجده يقيم الدليل لإثبات رأيه في الوجه الذي يراه راجحاً في القياس، مما يوحي بشيء من الجدل ، من ذلك رأيه في عدم جواز إلحاق ألف الندبة على صفة المندوب ، خلافاً ليونس كما يذكر سيبويه (٢) ، فقد حاول الخليل أن يقيم الدليل على ذلك قائلاً : " إن الظريفَ ليس بمنادى ، ولو جاز ذا ، لقلت : – وازيدُ أنت الفارس البطلاه ، لأن هذا غيرُ منادى ، كما أن ذلك غيرُ نداء " (٣) ، فقاس الصفة على الخبر وكلاهما خارجٌ على النداء ، وإنما الندبة للمنادى فما كان خارجاً على النداء ، فلا تدخله الندبة، ونلاحظ أنه قاس الصفة على الخبر، لأنهما يتفقان في خروجهما عن النداء ، وإن كانا مختلفين، من جهة أن الخبر منقطع عن المندوب ، وأن الصفة من تمامه، فليس من شرط المقيس و المقيس عليه عنده، أن يتشابها في جميع أحوالها .

و نرى أن سيبويه تأثر بأستاذه في قياسه ، ولا يعني هذا أنه جامعاً فقط لآراء الذين سبقوه ، كما قيل قديماً وحديثاً (٤) ، بل نجده في أحيان كثيرة، يوازن بين آراء العلماء الذين سبقوه في مسألة ما ، ثم يحكم بالترجيح ، ففي باب تحقير بنات الياء والواو عند الكلام على تصغير أحوى قال : (وأما عيسى فكان يقول أُحيٍّ ويصرف وهذا خطأ ... وأما أبو عمرو فكان يقول أحيّ ، .... وأما يونس فيقول : هذا أُحيُّ كما ترى وهو القياس والصواب) (٥) .

وهكذا رأينا أن القياس يتكئ على جانب الوصف، أو إيجاد وجه الشبه في المماثلة بين ظاهرة لغوية وما يماثلها .

---

(١) السابق ، ج٢ ، ص ٢٠٦ .

(٢) السابق ،ج٢ ، ص٢٢٦ .

(٣) السابق ، ج٢ ، ص٢٢٥-٢٢٦ .

(٤) الكتاب ،ج٢ ، ص ٤١٢ .

انظر تفنيد هذه الآراء في : علي النجدي ، سيبويه إمام النحاة ، مطبعة لجنة البيان العربي ١٩٥٣ .

(٥) الكتاب ، ج٣ ، ص ٤٧٢ .

٤– التعليل الوصفي :

يعدُّ التعليل في بعض أشكاله ملمحاً من ملامح التفكير الوصفي عند النحاة، إذ من الطبيعي أن يتساءل النحاة عن سبب يقف وراء الظواهر اللغوية التي يدرسونها، ولا سيما أن التفكير في السبب ، سمة إنسانية فُطر الإنسان عليها ، بل حثه الله على النظر والعلم والتدبر والبحث عن الأسباب [١] ، ثم إن الانتهاء إلى أسباب مقنعة، من شأنه أن يجعلها ترتكز على دعائم محددة من الأهداف، التي توخت اللغة تحقيقها من وجهة نظرهم.

ومن أبرز مظاهر الوصفية في التعليل ما يلي :

أ – **بدأ التعليل عند النحاة** منذ نشأته على يد عبد الله بن أبي إسحاق، الذي قيل إنه أول من بعج النحو، ومدّ القياس والعلل ، بهدف التعرف إلى الأسباب التي تقف وراء الظواهر اللغوية ، وفي هذا يلتقي مع المعنى المعجمي للعلة ، فمن معاني مادة (علّل) : السبب، ومنه: المعلّل على وزن محدّث : دافع جابي الخراج بالعلل ، أي بما يُنتحل لذلك من أسباب ، وفلان [٢] عليل ومعتل : مرض بسبب العلة ، وقد اعتل ، وهذه علته: أي سببه.

ب– **التوافق مع القواعد** : من الملاحظ أن أسئلة النحاة وتعليلاتهم، كانت تتضح عندما يجدون ما يخالف القواعد النحوية، التي تشكل ظواهر عامة ، وهذا يعكس كيف مثّل اطراد القواعد النحوية ، مطلّباً حاضراً في ذهن النحاة . مثال ذلك ما رواه الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء ، أنه قال : " سمعت أعرابياً يقول : فلان لغوب – أحمق – جاءته كتابي فاحتقرها ، قال : فقلت له : أتقول جاءته كتابي ؟ فقال : أليس بصحيفة ؟ فحمله على المعنى ، وقد جاء ذلك كثيراً في كلامهم " [٣] ، من الواضح أن سؤال أبي عمرو بن العلاء كان مبعثه خروج الأعرابي عن قاعدة التذكير والتأنيث المعروفة .

ج– **فهم المعنى** : من الملاحظ المهمة على التعليل في هذه المرحلة، انبثاقه من الاحساس بضرورة فهم المعنى ، يتضح ذلك من تفسير ابن جني، لعبارة الفرزدق التي ردّ فيها – متذمراً – على سؤال ابن إسحاق له عندما أنشد :

---

(١) استخدام القرآن الكريم مادة (نظر) ، ١٢٦ مرة ، ومادة (عرف) ٧١ مرة ،و مادة (علم) ٨٥٢ مرة .
انظر : المعجم المفهرس لألفاظ للقرآن الكريم الصفحات (٧٠٥–٧٠٧ ، ٤٥٨–٤٥٩ ، ٤٦٩ – ٤٨١) .

(٢) ابن سلام ، طبقات فحول الشعراء ، محمود شاكر ، القاهرة ، ج١/١٤ .

(٣) نزهة الألباء ، ص ٢٣ .

وعَيْـنانِ قالَ اللهُ : كونـا فكانَتا   فَعولانِ بالألـبابِ مـا تَفعل الخمرُ

حيث سأل ابن أبي إسحاق : " لِمَ تنصب (فعولان) " فقال الفرزدق : " لو شئت أن أسبِّحَ لسبَّحْتُ ، فلم يفهم أحد مُرادهُ " ، ثم علق ابن جني موضحاً ردَ الفرزدق بقوله: "لو نصب لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما ان تفعلا ذلك ، وإنما أراد: هما تفعلان، (وكان) هنا تامة غير محتاجة إلى خبر ، فكأنه قال : وعينان قال الله : احدُثا فحدثتا) " [(١)] .

ويظهر الصدور عن المعنى كذلك، في تعليل الخليل، لعدم جواز ندبة النكرة وذلك نحو (وارجلاه) ويا رجلاه بقوله : " إنما قَبُح لأنك أبهمت ، ألا ترى أنك لو قلت: وا هذه، كان قبيحاً ، لأنك إذا ندبت فإنما ينبغي لك أن تفجّع بأعرف الأسماء ، وأن تخص ولا تبهم ....، لأن الندبة على البيان ، ولو جاز هذا (أي ندبة المبهم) لجاز: (يا رجلاً ظريفاً)، فكنت نادباً نكرة ، وإنما كرهوا ذلك أنه تفاحش عندهم أن يحتلطوا ، وأن يتفجعوا على غير معروف ، فكذلك تفاحش عندهم في المبهم لإبهامه ، لأنك إذا ندبت تخبر أنك قد وقعت في عظيم ، وأصابك جسيم من الأمر ، فلا ينبغي لك أن تبهم " [(٢)] ، في حين أنه علل لندبة المشهور لشهرته ، وإنْ حملَ سمة النكرة ، يقول سيبويه : " وزعم أنه لا يستقبح : وا مَنْ حفر زمزماه، لأن هذا معروف بعينه ، كأن التبيين في الندبة عذر للتفجع، فعلى هذا جرت الندبة في كلام العرب " [(٣)] .

د- **الجزئية** : نلحظ أن التعليل الوصفي بدأ جزئياً ، بمعنى أنه كان يصدر عن موقف، أو حالة بعينها ، ولم ينسحب على ظواهر عامة ، كما رأينا في المثالين السابقين، إلا أنه اتسع عند الخليل ،[(٤)] فنراه يحاول ربط الحالة الجزئية بما يماثلها، مما ساعده في وصف ظواهر لغوية عامة ، من ذلك ما ورد في الكتاب : " وسألته – أي الخليل – عن أيِّهم لِمَ يقولوا أيُّهم مررن به ؟ فقال : لأن أيّهم هو حرف الاستفهام لا تدخل عليه الألف ، وإنما تُرِكَتْ الألف استغناء فصارت بمنزلة الابتداء ، ألا ترى أنّ حدّ الكلام أن تؤخر الفعل

---

(١) نزهة الألباء ص٢٠ .

وانظر : الاقتراح ، ص ٥٩ .

(٢) الكتاب ، ج٢ ، ص ٢٢٧ .

(٣) السابق ، ج٢ ، ص ٢٢٧ .

(٤) طبقات النحويين واللغويين ، ص ٤٣ .

فتقول : أيُّهم رأيتَ ، كما تفعل ذلك بالألف ، فهي نفسها بمنزلة الابتداء ، وإن قلت : أيُّهم زيداً ضرب ، قَبُحَ كما قَبُحَ في متى ونحوها ، وصار أن يليها الفعل هو الأصل، لأنهما من حروف الاستفهام ، ولا يُحتاج إلى الألف فصارت كأين وأين ، وكذلك من وما لأنهما يجريان معها ولا يفارقانها ، تقول : من أمَةَ الله ضربها ؟ نصب في كل ذا ، لأنه أن يلي هذه الحروف الفعل أولى " (١) .

من الواضح أن الخليل استحضر جلَّ أسماء الاستفهام؛ لأنها تشترك مع أي التي ابتدأ الحديث بها، فأثبت الصدارة لأسماء الاستفهام، فهي بذلك تتقدم الأفعال ، وثم ربط تقدمها بمفهوم الابتداء .

ونرى سيبويه أيضاً يحاول تعليل ظواهر لغوية عامة ، رابطاً بعضها ببعض فهو، يعلل رفع المثنى بالألف ونصبه وجره بالياء ، قائلاً : " يكون في الرفع ألفاً، ولم يكن واواً ليُفْصَلَ بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون في الجر ياءً مفتوحاً ما قبلها، ولم يكسر ليفصل بين التثنية والجمع، الذي على حد التثنية ، ويكون في النصب كذلك ، ولم يجعلوا النصب ألفاً ليكون مثله في الجمع ، وكان مع هذا أن يكون تابعاً لما الجر منه أولى ، لأن الجر للاسم لا يتجاوزه ، والرفع قد ينتقل إلى الفعل ، فكان هذا أغلب وأقوى " (٢) .

وكأن سيبويه يشير إلى أن اللغة أرادت أن تفرق بين الظواهر المتقاربة، فاصطنعت لذلك أساليب محددة للتفرقة بين هذه الظواهر ، **من ذلك :**

١- جعلوا علامة رفع المثنى الألف ، وليست الواو ، حتى لا تلتبس مع جمع المذكر السالم المرفوع ، مع أن الرفع من جنس الواو .

٢- جعلوا علامة جر المثنى ياء مفتوحاً ما قبلها ولم يكن ما قبلها مكسوراً، حتى لا يلتبس المثنى المجرور بجمع المذكر السالم .

٣- جعلوا نصب المثنى بالياء ولم يكن بالألف ، مع أن الفتحة من جنس الألف؛ لأن نصبه بالياء، يجعله نظيراً لجمع المذكر السالم الذي يُنْصب أيضاً بالياء .

---

(١) الكتاب ، ج١ ، ص ١٢٦-١٢٧ .

(٢) الكتاب ، ج١ ، ص ١٧ .

٤- الجر يختص بالاسم ، فلا يتجاوزه إلى الفعل ، فهو ألصق به . وأما الرفع فيكون للأسماء كما يكون للأفعال المضارعة، فلما كان الجر ألصق بالأسماء ، أنضم النصبُ إليه واستعار الياء التي هي سمته .

د- من سمات الوصفية في تعليل هذه المرحلة، المنهج الذي كانوا ينطلقون منه في الوصف، حيث كانوا يصدرون في تعليلهم عن روح اللغة، ويلتزمون بتعليل ما هو موجود في اللغة ، وما هو مقنن في القواعد معاً ، غير مغالين ولا مدّعين أن تعليلاتهم قطعية، سُئل الخليل عن منهجه في التعليل فقال: " إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما علّلته منه ، فإن أكن أصبت العلة ، فهو الذي التمست ، وإن تكن هناك علة له ، فمثلي في ذلك مثل رجلٍ حكيم دخل داراً محكمة البناء ، عجيبة النظْم و الأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق، أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا ، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك ، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة، التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك ، فإن سنح لغيري علّة لما علّلته من النحو، هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها " [(١)] .

لا يرغب الوصفيون في الإغراق في مبدأ التعليل ، وأحسب أن الخليل في نصه المهم، هذا لا ينأى عن المنهج الوصفي، الذي يرى في التعليل اليسير تمكيناً لربط الظواهر في صورة تجسد ملامحها، حتى تبدو صورة مترابطة غير مفككة أو متكلفة .

وقد عبّر الزجاجي عن هذا النوع من العلل ، فيما بعد بالعلل التعليمية، وذلك بقوله: " فهي التي يُتوصل بها إلى معرفة كلام العرب، ومثال هذا النوع من العلل في (إنّ زيداً قائمٌ) ، إن قيل لِمَ نصبتم زيداً ؟ قلنا (بإنّ) لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر، لأنّا كذلك علمناه ونعلّمه ، فهذا ونحوه من نوع التعليم ، وبه ضبط كلام العرب " [(٢)] .

---

(١) الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق مازن المبارك ، القاهرة ١٩٥٩م ، ص ٦٦ .

(٢) الإيضاح في علل النحو ، تحقيق مازن المبارك ، ص٦٤ – ٦٥ .

٥- الاتجاه الوصفي الإحصائي :

استعمل النحاة تعبيرات تحمل مضموناً إحصائياً وذلك نحو :

١- **مستفيض في كلامهم وأشعارهم** ، جاء في الكشاف في قوله تعالى : " (لا أقسم بيوم القيامة) : إدخال لا النافية على فعل القسم، مستفيض في كلامهم وأشعارهم ، وفائدتها توكيد القسم " [١] .

٢- **الكثير** : ذكر ابن هشام في التفريق بين كم الخبرية والاستفهامية،أن تمييز الخبرية واجب الخفض ، وتمييز الاستفهامية منصوب ، ولا يجوز جره مطلقاً خلافاً للفراء والزجاج ، وابن السراج وآخرين ، بل يشترط أن تُجز (كم) بحرف جر ، فحينئذ ، يجوز في التمييز وجهان ، النصب وهو الكثير ، والجر خلافاً لبعضهم ، وهو (بمن) مضمرة وجوباً لا بالإضافة، خلافاً للزجاج [٢] .

وذكر أيضاً أنه يكثر حذف المفعول بعد " لو شئت "، نحو [٣] قوله تعالى : (فلو شاء الله لهداكم أجمعين) ، أي فلو شاء هدايتكم .

٣- **كثير جداً** : وذلك " حذف جملة القسم كثير جداً " [٤] .

٤- **مطّرد** : وذلك نحو : " حذف أن الناصبة ، وهو مطّرد في مواضع معروفة " [٥] .

٥- **الغالب** : وذلك نحو :" يمتاز مميز (كأي) ، بأنه مجرور بمن غالباً ، حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك " [٦] .

٦- **القليل** : من ذلك أن " قد الاسمية تستعمل على وجهين ، مبنية وهو الغالب لشبهها بـــ(قد) الحرفية في لفظها ، ولكثير من الحروف .... ومُعْربة وهو قليل " [٧] .

---

(١) الزمخشري ، الكشاف ، دار الكتاب العربي ، ١٩٨٦،ج٤ ، ص ٦٥٨ .

(٢) مغني اللبيب ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، مطبعة المدني ، د.ت.ج١ ، ص١٨٥ .

(٣) السابق ، ج٢ ، ص ٦٣٣ .

(٤) السابق ،ج٢ ، ص ٦٤٥ .

(٥) السابق ، ج٢ ، ص ٦٤٥ .

(٦) المغني ، ج١ ، ص١٨٦ .

(٧) السابق ، ج١ ، ص ١٧٠ .

٧- **غريب جداً** : وذلك نحو ما ورد في المغني " من معاني الكاف : المبادرة وذلك إذا اتصلت بـــ (ما) في نحو : سلّم كما تدخل ، وصلّ كما يدخل الوقت ، ذكره ابن الخباز في النهاية ، وأبو سعيد السيرافي وغيرهما ، وهو غريب جداً " [١] .

٨- **الشاذ** ، وذلك نحو " حذف أن الناصبة ، وهو مطّرد في مواضع معروفة، وشاذ في غيرها" [٢] .

ولا يخفي أن استعمال هذه التعبيرات ، يشير إلى حضور فكرة الإحصاء في أذهان النحاة ، بيد أن الإحصاء لا يشكل بُعداً منهجياً عندهم ، وذلك لملاحظات أهمها ما يأتي :

١- عدم استقرار النحاة في تعريف محدد لهذه الألفاظ، إذ لم يوضحوا مُرادهم بـــ(الكثرة)، أهي الكثرة العددية بين أفراد القبيلة الواحدة أم القبائل جمعاء ؟ ، أهي الكثرة النسبية القائمة على الاستقراء التام و العد واستخراج النسبة ؟ فإذا كان الأول، فما حدُّها؟ أهي ثلاثة أم خمسة أم عشرة أم ماذا؟ وإذا كانت الثانية فما نسبة الكثير؟ وهل يمكن إجراء النسبة في كل ظاهرة لغوية ؟ لقد ظلت هذه الألفاظ موضع غموض عند النحاة ، وما نظنُّ تفسير ابن هشام ، فيما نقله عنه السيوطي يمثل اتفاقاً بين النحاة، وإنما هو مجرد اجتهاد منه لتفسير تعبيرات غامضة يكثر ترددها ، يقول ابن هشام : "أعلم أنهم يستعملون غالباً وكثيراً ونادراً وقليلاً ومطرداً، فالمطّرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف، دون الكثير دونه، والقليل دونه، والنادر أقل من القليل ، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرون غالب، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير ، لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر " [٣] .

---

(١) السيوطي ، المزهر ج١/٢٧٥ وانظر : مغني اللبيب ، ج١ ، ص١٧٩ .

(٢) السيوطي ، المزهر ، ج١/٢٧٥ .

وانظر : مغني اللبيب ، ج٢ ، ص ٦٤٥ .

(٣) السيوطي ، المزهر ، ٤٣٤ .

وذكر بعض النحاة أن " الفرقَ بين الغالب والكثير أنّ ما ليس بكثير نادر ، وكل ما ليس بغالب ليس نادراً " [1] .

ومن النحاة من ساوى بين مصطلحات الأصل والمطَّرد والكثير والأكثر والغالب، وهناك من ساوى بين الشاذّ والقليل والأقل والنادر .

٢- عدم اعتماد إشاراتهم الإحصائية أساساً يستند إليه قياسهم ، ذلك أن البصريين قاسوا على المثال الواحد كنسبتهم إلى فَعُولة على فَعَلي، مع أن ذلك لم يرد عن العرب، إلا في مثال واحد هو شنوءة وشَنَئيّ ، مع أن النحاة يدركون أن هذا القياس محصور في مثال واحد، فقد عقّب ابن جني على هذا النوع من القياس بقوله : " .... إن الذي جاء في (فعولة) ، هو هذا الحرف ، والقياس قابله ، ولم يأت فيه شيء ينقضه ، فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء ، وكان أيضاً صحيحاً في القياس مقبولاً ، فلا غرو ولا ملام " [2] في حين أنهم يعترفون بأن (فعيل) بمعنى (مفعول) كثير في لسان العرب، إلا أنهم لا يجيزون القياس عليه .

وهكذا نرى أن هذا النوع من الحصر عند القدماء، يقوم على أساس انطباعيّ تغليبيّ، أكثر من قيامه على أساس رقمي ، كما يفهم في العادة من المنهج الإحصائي، وهذا التغليب، قد يتجه أحياناً إلى التعبير الرقميّ ، ولكنه في الغالب يستند إلى خبرتهم باللغة .

اللهجات :

شكل اهتمام النحاة باللهجات العربية خيطاً منهجياً وصفياً، تناسب مع وعيهم للمستوى اللغوي الفصيح الذي يدرسون ، ومن ثم جاءت دراستهم للهجات رافداً من روافد فهم هذا المستوى ، وقد تمثلت دراسة النحاة للهجات في ملامح وصفية أهمها :

١- محاولة الإلمام بالظواهر اللهجية، ووسمها بسمة بارزة فيها ، وذلك نحو قولهم كسكسة بكر، وعمعمة قُضاعة ، وطمطمانية حِمْيَر ، يروي الجاحظ أن أول مَنْ لقّب اللجهات بألقاب مميزة رجل من (جَرْم) ، كان يجلس في مجلس معاوية بن أبي

---

(١) السيوطي ، المزهر ، ج١/٢٣٤ .

(٢) الخصائص ، ج١ ، ص ١١٦ .

سفيان، " وقال معاوية يوماً : من أفصح الناس ؟ فقال قائل: قوم ارتفعوا عن لخلخانية الفرات ، وتيامنوا عن كسكسة بكر ، ليست لهم غمغمة قضاعة ، ولا طمطمانية حمير، قال: من هم ؟ قال : قريش ، قال: فمن أنت ؟ قال : من جرم، قال:اجلس "[1].

٢- تعريف هذه الظواهر اللهجية، نحو تعريفهم لظاهرة الاستنطاء، مع ذكر الشواهد عليها[2] ، وهي عبارة عن جعل العين الساكنة نوناً إذا جاورت الطاء ، ومن الشواهد القرآنية لهذه الظاهرة ، (إنا أنطيناك الكوثر) [3] وجاء في الشعر ، قول الأعشى [4].

جيادُك فــي القــيظ في نعمةٍ تُصـــان الجــلال وتُنطى الشّعيرا

وتعريفهم للتلتلة ، على أنها كسر حرف المضارعة ، وعزاها صاحب لسان العرب إلى كثير من القبائل فقال : "وتِعلم بالكسر ، لغة قيس وتميم ، وأسد ، وربيعة، وعامة العرب ، وأما أهل الحجاز ، وقوم من أعجاز هوازن ، وأزد السراة ، وبعض هذيل فيقولون : تَعلم و القرآن عليها ، وزعم الأخفش، أن كل من ورد علينا من الأعراب لم يقل إلا (تِعلم) ، بالكسر" [5].

على أننا نلاحظ أن وقوف النحاة على ظاهرة اللهجات، لم يكن وقوفاً متخصصاً، وإن كان ينديّ بخيط منهجي وصفيّ ، ولعل سببَ ذلك، أن النحاة كانوا معنيين بالتقعيد للمستوى اللغوي الذي نزل به القرآن الكريم ، والذي يعد المستوى الأمثل للفصحى ، وقد شاع على لسان قريش التي عُدّت أفصح العرب ، يقول ابن فارس : " أجمع علماؤنا بكلام العرب والرواة لأشعارهم، والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحلّهم ، أن قريشاً أفصحُ العرب ألسنة وأصفاهم لغة ، وذلك أن الله جل ثناؤه اختارهم من جميع العرب ، واصطفاهم واختار منهم نبيَّ الرحمة، محمد صلى الله عليه وسلم، فجعل قريشاً قطّان حرمه، وجيرانَ

---

(١) الجاحظ ، البيان و التبين ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط٢ ، مطبعة لجنة التأليف والنشر ، القــاهرة ، ١٩٦١ ، ج٣ ، ص٢١٢ .

(٢) السيوطي ، الاقتراح تحقيق أحمد قاسم ، مطبعة السعادة ، ١٩٨٦ ، ص٨٣ ، وانظر : المزهر ،ج١ /٢٢٢ .

(٣) سورة الكوثر ، وهي قراءة الحسن وطلحة بن مــصرف ، انظــر : تفــسير القرطبــي ، القــاهرة ، ٦٧-١م ، ج٢،ص٢١٦ .

(٤) ديوان الأعشى ، بيروت ، ١٩٦٠ م ، ص ٩٩ .

(٥) ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (علم) .

بيته الحرام وولاته ، فكانت وفود العرب من حجّاجها وغيرهم ، يفدون إلى مكة للحجّ، يتحاكمون إلى قريش في أمورهم ، وكانت قريش تعلمهم مناسكهم ، وتحكم بينهم، وكانت قريش مع فصاحتها، وحسن لغتها ورقّةِ ألسنتها ، إذا أتتهم الوفود من العرب، تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم ، وأصفى كلامهم فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلائقهم التي طبعوا عليها ، فصاروا بذلك أفصح العرب " (١) .

ويقول السيوطي : " ارتفعت قريش في الفصاحة عن عنعنة تميم ، وقلقلة بهراء وكسكسة ربيعة ، وكشكشة هوزان ، وتضجيع قيس وعجرفية ضبّة " (٢) .

ومن ثم كان اهتمام النحاة باللهجات بقدر حاجتهم لفهم الظواهر اللغوية الموجودة في المستوى القرآني الذي يدرسون ، ومن ذلك :

١- خرّجوا بعض الشواهد التي جاءت مُغايرة لما عليه الفصحي ، من خلال تعرفهم إلى اللهجات ، وذلك نحو ظاهرة إلزام بعض القبائل المثنى علامة واحدة، في حالات الرفع والنصب والجر، وقد أُثِرَت هذه اللهجة عن قبيلة بلحارث بن كعب، وأُثِرَت عن كنانة وقيل "إنها أثرت عنهما (٣) وعن خثعم وزبيد " (٤) ، ومن هذه الشواهد ، قراءة (إنّ هذان لساحران) (٥)، وخُرِّجت عليها بعض أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، نحو : (لا وِتْران في ليلة)(٦)، و بعض الشواهد الشعرية نحو :

إن أبـــاهـــا وأبـــا أباهـــا ... قـــد بلغـــا في المـــجد غايتاها (٧)

---

(١) ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة ، ص ٢٣ .

(٢) السيوطي ، المزهر في علوم اللغة ، ج١ ، ١٢٨ .

(٣)ابن هشام ، مغني اللبيب ، ج١ ، ص٣٧ .

(٤)شرح شذور الذهب ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ط٤ ، ١٩٤٨ ، ص٤٧ .

(٥)قال ابن يعيش في شرح المفصل ، بيروت ، ج٣ ، عالم الكتب ، ١٣٠ ، فأما قوله تعالى : " إنّ هذان لساحران ، فأمثل الأقوال فيها أن تكون لغة بني الحارث في جعلهم المثنى بالألف على كل حال .....

(٦)السيوطي ، الهمع ج١ ، ص ٤٠ .

(٧)السابق ج١/٤٠ .

وانظر: شرح الكافية ، ج٢ ، ص ١٦١ .

وكذلك أشاروا في باب الممنوع من الصرف، إلى أن قبيلة أسد كانت (تصرف الوصف على وزن فَعْلان) [1] ، وهي بذلك تعرب أمثال سكران وغضبان وعطشان وحيران) ، بالحركات الثلاث وذلك نحو : [2]

النجم حيرانٌ

ظننتُ النجمَ حيراناً

وإذا كان العلم المؤنث على وزن (فَعال) ، نحو حذام ورَقاش فقد كان بنو تميم يمنعونه من الصرف فيقولون :

كتبت حَذامُ

صدَّقوا حَذامَ

أرسلت لحذامَ

بينما كان الحجازيون يبنونه على الكسر ، فيقولون :

كتبتْ حذامِ

صدّقوا حذامِ

أرسلت في طلب حذامِ

وجاء على لغتهم في البناء على الكسر

إذا قالــت حذامِ فصــدّقوها فإن القــولَ ما قــالت حذامِ [3]

وأشاروا إلى أنَّ قبيلة هُذيل تعرب الاسم الموصول ، إعراب جمع المذكر السالم، يُرفع بالواو ، ويُنصب ويُجَرُّ بالياء ، من ذلك قولهم :

---

(١)ابن يعيش ، شرح المفصل ج١/٦٦ .

وانظر : ابن السكيت اصلاح المنطق ص٣٥٨ .

(٢) أنظر : نهاد الموسى في تاريخ العربية ص١١٥ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ج٢ ، ص ٤٠ .

وانظر : المبرد المقتضب ج٣ ، ص٤٩، و البيت للُجَيم بن صعب والد حنيفة ، وعجل بن بكر ، وحذام هي زوجته .

وبنــو نُويجــيَة الذون هــم مُغشطٌ مخذمــة مــن الخزّان [١]

نحن الذوّن صبّحوا الصباحا يــوم النخيل غــارة ملحاحا [٢]

٢-أسهمت معرفتهم باللهجات، في تفسير بعض الظواهر اللغوية كالتضاد والترادف، فرأوا أن ظاهرة الترادف قد تكون نتيجة "لأن تضع إحدى القبيلتين أحد الاسمين، والأخرى الاسم الآخر للمسمّى الواحد ، من غير أن تشعر إحداهما بالأخرى، ثم يشتهر الوضعان"[٣] .

وقد يكون نتيجة نطق القبائل للكلمة الواحدة مُبْدلة صوتاً مكان صوت آخر ، ومن ثم "تتقارب اللفظتان في اللغتين لمعنى واحد ، حتى لا تختلف إلا في حرف واحد ، ومن أمثلة الإبدال الأيم والأين للحيّة ، وفناء الدار وثناء الدار ، ومن أمثلة القلب، ربَض ورضَب وصاعقة ، وصاقعة ، وعميق ، ومعيق " [٤] .

وروى ابن جنيّ عن الأصمعي ، قال : " اختلف رجلان في الصقر فقال أحدهما: الصقْر بالصّاد ، وقال الآخر : السَقْر (بالسين) فتراضيا بأول وارد عليهما ، فحكيا له ما هما فيه ، فقال : لا أقول كما قلتما : إنما هو الزقر " [٥] .

ويلتقي النحاة في هذا التصور الذي يؤول إلى أن يكون سبباً من أسباب ظاهرة الترادف، مع رأي دار مستتر " Darmesteter " بقوله :"إن بعض الألفاظ مع تكونها ودورانها على الألسنة تأخذ شكلين مختلفين ، يصبحان مع الاستعمال مترادفين " [٦] .

وتقليب النحاة لمثل هذه الظاهرة، يدل دلالة واضحة على فهمهم للخطّ المنهجي الذي يسيرون على هديه ، فقد أشاروا إلى أن الترادف الحقيقي ينبغي أن يكون في بيئة لغوية محددة زماناً ومكاناً، وهم بذلك أرسوا مَعْلَماً مهماً من معالم المنهج الوصفي .

---

(١) ابن خالوية ، إعراب ثلاثين سورة ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٣٦٠ هـ ، ص٣٠ .

(٢) السيوطي الهمع ج١،ص٨٣ .

وانظر : ابن هشام ، أوضح المسالك ج١٠١/١ .

(٣) السيوطي ، المزهر ج١ ، ص ٤٠٥ -٤٠٦ .

(٤) السابق ، ج٢٧٣/١ .

(٥) الخصائص ٣٧٤/١ .

(٦) حسن ظاظا ، كلام العرب دار المعارف ، ١٩٧١ ، ص ١٠٣ .

وذكر ابن جنّي : " وما اجتمعت فيه لغتان أو ثلاث أكثر من أن يُحاط به، فإذا ورد شيء من ذلك كأن يجتمع في لغة رجل واحد لغتان فصيحتان .... فإن كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في استعمال كثرتهما واحدة .... ، فان أخلق الأمر به أن تكون لغته في الأصل إحداهما ، ثم إنه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى ، فلحقت لطول المُدّة واتصال استعمالها بلغته الأولى " [١] ، واضح أن ابن جنّي يبحث الترادف من زاوية وقوعه في قبيلة واحدة ، ثم يضع الموازين أو الاحتمالات التي كانت سبباً في وجود هذه المترادفات في هذه البيئة ، وضمن هذه اللهجة ، وبذلك فقد تكون رؤيته أكثر دقة وحصراً والتزاماً بالمنهج الوصفي .

عناصر الموقف الكلامي :

أ – التنغيم :

من مظاهر الوصفية استحضار النحاة لعناصر الموقف الكلامي، من سامع ومتكلم وظروف عامة ، فقد اعتنى النحاة بطريقة نطق المتكلم، بما قد يكون فيها من تلوينات صوتية، سواء في ذلك ما كان مركزاً على الكلمة ، وهو ما عرف بالنّبر، وَعُدَّ من وظائف الميزان الصرفي ، أو ما كان مركزاً على الجُمل، وهو مرتبط بالمعنى العام المراد إيصاله إلى السامع بهدف إبراز معلومة جديدة أو تأكيدها ، في الجملة ، وهذا ما عُرِف بالتنغيم .

والذي يعنينا هنا هو بيان دور القدماء في الإشارة إلى التنغيم ، فقد أدركوا تماماً دقائق التلوينات الصوتية التي تظهر في نُطق الجملة ، وهي تنقل المعنى أو الدلالة من مستوى دلالي إلى مستوى آخر ، وقد عدّها النحاة أحياناً مسوغاً لحذف في الجملة، وهذا ما عبر عنه ابن جنّي بجلاء ، فقد تحذف الصفة أحياناً ، ويدل عليها الحال ، وذلك فيما حكاه سيبويه [٢] من قولهم : سير عليه ليلٌ ، وهم يريدون : ليل طويل ، قال ابن جني: "وكأن هذا إنما حُذفتْ فيه الصفة لما دلَّ من الحال على موضعها ، وذلك أنك تحسُّ في كلام القائل ، لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله : طويل أو

---

(١) الخصائص ، ج١ ، ص ٣٧٢ .

(٢) الكتاب ج١، ص١١٥ .

نحو ذلك ، وأنت تحسُّ هذا من نفسك إذا تأملته ، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول : كان والله رجلاً ! فتزيد في قوة اللفظ بـ (الله) ، وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها (وعليها) أي رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك، وكذلك تقول : سألناه فوجدناه إنساناً ! وتمكن الصوت بـ (إنسان) وتفخيمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك :إنساناً سمحاً أو جواداً أو نحو ذلك ، وكذلك إن ذممته ووصفته بالضيق قلت : سألناه وكان إنساناً ! وتزوي وجهك وتُقطِّبُهُ ، فيغني ذلك عن قولك : إنساناً لئيماً أو لحِزاً أو مبخَّلاً أو نحو ذلك "[1] .

إن ملاحظة الأمثلة التي ذكرها ابن جنّي للاعتماد على ما وصفه بالتطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم وزيادة قوة اللفظ ، والتمكين من التمطيط وإطالة الصوت بالحرف المُعيَّن عليه يكشف أنه لا يعني بكل هذه الصفات إلا ما يعنيه المحدثون بالتنغيم Intunation ، الذي يؤدي وظيفة نحوية ودلالية في الجملة [2] .

وقد عبر ابن جنّي في نصٍّ آخر عن التنغيم ، وإن لم يَذكره بلفظه وإنما ذكره بإجراءاته ، فتضام الاستفهام والتعجب لا وسيلة لحدوثه إلا بصورة تنغيمية ، وشواهد هذا الأسلوب كثيرة في استعمالنا، فأحياناً نعبر عن تعجبنا ودهشتنا بصيغة سؤال لا نريد به الاستفسار ، أي نخرج العبارة في صورة تنغيمية هابطة كقولنا : لا أدري كيف يختلف العرب وهم أخوة في الدين واللغة ؟! فنحن لا نريد بذلك الاستفسار ، وإنما نريد إنكار الأمر بصيغة منغّمة يختلط فيها الاستفهام والتعجب ، وهذا التلوين الصوتي هو الذي يُفهم السامع المقصود فلا يبادر في الإجابة ، يقول ابن جنّي : " لفظ الاستفهام إذا ضامّه معنى التعجب استحال خبراً وذلك نحو قولك : مَررت برجل أي رجل، فأنت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل ، ولست مستفهماً ، وكذلك مررت برجل أيّما رجل ، لأن ما زائدة،

---

(١) الخصائص ، ج٢ ، (ص ٣٧٠-٣٧١) .

(٢) عبد الكريم مجاهد ، الدلالة اللغوية عند العرب مطبعة النور عمان ، ١٩٨٥ م ص ١٨٠ .

وانظر : محمد حماسة ، النحو و الدلالة ، القاهرة ، ١٩٨٣م ، ١٣٤ .

.... وكقول الله سبحانه : (أأنتَ قُلْتَ للناس) [1] إذا لحقته همزة التقرير عاد نفياً ، أي ما قلت لهم " [2] .

وعلى أساس من التنغيم، كان للبلاغيين أن يميّزوا بين ألوان من الاستفهام والشرط والتعجب والقسم .

ويلتقي ابن سينا مع ابن جنّي، في التعبير عن التنغيم وأثره الدلالي ، فبينْ " أن الكلام مزدوج تركيبه من الحروف، ومما يقترن به إلى جانب الحروف من هيئة ونغمة"[3].

وقد عدَّ نغم الجملة، ذا وظيفة تمييزية من حيث الدلالة الإبلاغيّة، ويؤدي أحياناً دوراً وظيفياً على صعيد البنية النحوية ، ولا سيما (في أقسام اللفظ المركب) ، فيجب أن لا تتخلل هذه الأقاويل الطويلة، إلا النبرات التي لا ينغم فيها ، وإنما يراد بها الإمهال فقط، وربما احتيج أن تخلّل الألفاظ المفردة ، إذا كانت في حكم القضايا ، خصوصاً حيث تكون سبيل الشرط والجزاء.

ويضيف ابن سينا موضحاً دلالة النّبر والتنغيم بشكل أكثر جلاءً بقوله : " بالنبرة يتحدد طابع الجملة، إن كان نداءً أو تعجُّباً أو سؤالاً " [4] .

ويلاحظ أن هناك تداخلاً في فهم ابن سينا للنّبر على مستوى الكلمة ، والنغم على مستوى الجملة ، فهو يجعل النبر ، مكوناً من مكونات النغم، الذي يقسمه إلى ثلاث هي (الحدة ، والثّقل ، والنّبرات) [5] ، ولكنه عندما يدقق في النبرات يعبر عنها تعبيراً دقيقاً بقوله " ومن أحوال النغم : النَّبْرات ، وهي هيئات في النغم مدّية، غير حرفيّة يبتدئ بها تارة ، وتخلل الكلام تارة ، وتعقب النهاية تارة ، وربما تكثر في الكلام، وربما تقلّل، ويكون فيها إشارات نحو الأغراض ، وربما كانت مطلقة للإشباع، ولتعريف القطع ولإمهال السّامع ليتصور ، ولتفخيم الكلام ، وربما أُعطيت هذه النبرات ، بالحدّة و الثقل،

---

(١) سورة المائدة ، الآية ١١٦ .

(٢) الخصائص ، ج٣ ، ص ٢٦٩ .

(٣) انظر رأي ابن سينا هذا لدى : عبد السلام المسدي ، التفكير اللساني في الحضارة العربية ، ص٢٦٤-٢٦٥ .

(٤) انظر : عبد السلام المسدي التفكير اللساني في الحضارة العربية ص٢٦٥ .

(٥) السابق ص ٢٦٥ .

هيئات تصيّر بها دالّة على أحوال أخرى من أحوال القائل ، أنه متحيّر أو غضبانُ، أو تَصير به مستدرجة للمقول معه بتهديد أو تضرع أو غير ذلك ، وربما صارت المعاني مختلفة باختلافها ، مثل أن النّبرة قد تجعل الخبر استفهاماً ، والاستفهام تعجباً وغير ذلك"[1] .

ب- البعد الاجتماعي :

شكلت الدلالة الاجتماعية خيطاً منهجياً وصفياً عند نحاة العربية، أي تلك الدلالة المترتبة على سياق الحال " context of situation " الذي يحدد الإطار والبيئة للحدث، ويحيط بالظروف و الملابسات التي صاحبته .

يقول ابن جِنّي : " و الذي يدلُّ على أنهم قد أحسوا ما أحسسنا، وأرادوا وقصدوا ما نسبنا إليهم من إرادته وقصده ، شيئان : أحدهما حاضر معنا ، والآخر غائب عنا ، إلا أنه مع أدنى تأمل في حكم الحاضر معنا ، فالغائب ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب، ووجوهها، وتضطر إلى معرفته من أغراضها وقصورها، من استخفافها شيئاً أو استثقاله، وتقبله أو إنكاره والأنس به و الاستيحاش منه ، والرضا به أو التعجب من قائله، وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقصود ، بل الحالفة على ما في النفوس " [2] .

فهو يستعين في بيانه لما قصدته العرب، بما يشاهده من أحوال المتكلمين ووجوههم ، ممن أتيحت له رؤيتهم في أثناء حديثهم، أو يستعين بما نقله العلماء عن أحوال المتكلمين وسجلُوه عمن لم يحضر حديثهم ، وبذلك تكون الدلالة الاجتماعية رافداً من الروافد المهمة في درس الظاهرة اللغوية ، إذ لم تعتمد اعتماداً تاماً منقطعاً على ملاحظة الشكل الكلامي.

وكذلك فقد أشار ابن جِنّي إلى أهمية الحدث غير الكلامي، إضافة إلى الحدث الكلامي، في إدراك المعنى، فهو يرى أن التصرُّفات التي تبدر، والملامح التي تتشكل على الوجه تَصورُ ما في النّفس تصويراً يقسم على صدق القول ، ويوضح ذلك بقوله: " ألا ترى إلى قوله:

تقول – وصكّت وجهها – بيمينها أبعليَ هذا بالرُّحى المتقاعس ؟

---

(١) السابق ، ص ٢٦٦ .

(٢) الخصائص، ٢٤٥/١ .

فالذي سمع كلامها مباشرةً ، أي قولها (أبعليَّ هذا بالرحى المتقاعس)، وشاهدها تصك وجهها بيدها في الوقت نفسه، سيكون أشدّ تأثراً، وبحالها أكثر معرفة بفعل هذين الحدثين[1].

بل يذهب ابن جنّي إلى أبعد من ذلك ، فيرى أن الحال المشاهدة (الحدث غير الكلامي)، يمكن أن ينوب عن اللفظ، ويكون له تأثيره في بيان المعاني النحوية ، التي تترتب عليها المعاني الدلالية ، يقول : " ومن ذلك ما أقيم من الأحوال المشاهدة مقام الأفعال الناصبة، من ذلك أن ترى رجلاً، قد سدّد سهماً نحو الغرض ، ثم أرسله فتسمع صوتاً فتقول: "القرطاسَ والله ، أي أصاب القرطاسَ ، وأصاب في حكم الملفوظ به البتّة، وإن لم يوجد في اللفظ ، غيرّ أن دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به ، وكذلك قولهُمْ لرجل مُهوٍ بسيفٍ في يده : زيداً ، أي أضرب زيداً ، فصارت شهادة الحال بالفعل بدلاً من اللفظ به " [2] .

" وعلى هذا يتخرج عندهم ، حذف فعل القسم، وذلك أن للقسم أدوات توصل الحلْف إلى المقسم به ، لأن الحلف مضمر لعلم السامع به " [3] .

بل لعل ظاهرة الحذف، من أكثر الظواهر التي استبطن النحاة فيها النصوص اللغوية، وجمعوا في تفسيرها بين التفسير اللغوي وملاحظة السياق ، من ذلك تقديرهم للحذف في قول العرب : " أتميماً مرة وقيسياً أخرى " بما يتناسب مع خروج صيغة الاستفهام إلى معنى التوبيخ ، قال سيبويه : " وإنما هذا أنك رأيت رجلاً في حال تلون وتنقل، فقلت: أتميمياً مرة وقيسياً أخرى ، كأنك قلت: أتحول تميمياً مرة وقيسياً أخرى، فإنك في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلوُّن وتنقُّل ، وليس يسأله مسترشداً عن أمر هو جاهل به ليُفْهِمَهُ إياه ويُخبِرَهُ عنه ، ولكنه وبّخه بذلك " [4] .

وكذلك قدّروا ناصباً، إذا ورد اللفظ منصوباً، دون ذكر ناصب بناءً على قرينة

---

(١) الخصائص ٢٤٥/١ و الشاعر هو نعيم بن الحارث بن يزيد السعدي

والمتقاعس : للذي يدفع صدره إلى الأمام و الخلف بصورة متوالية .

(٢) السابق ، وأنظر : المبرد المقتضب ج٢ ، ص ٨١ .

(٣) المبرد ، المقتضب ج٢ ، ص ٣٠٨ .

(٤) الكتاب ج٣٤/١ .

لفظية أو حالية : كما في قولهم أهلاً وسهلاً ومرحباً، تقديره: وجدت أهلاً، وسلكت سهلاً، وصادفت رحباً ، وقد حذف الفعل لكثرة الاستعمال ، والدلالة القرينة عليه"(١) .

وأشار ابن جنّي إلى ضرورة الإحاطة بالأشياء الوثيقة الصلة بالموقف الكلامي ، وضرب مثالاً لذلك بقوله : " وكذلك قول الآخر : قلنا لها قفي لنا ــ قالت : قاف ، لو نُقل إلينا هذا الشعر شيئاً آخر من جملة الحال ، فقال مع قوله : " قالت : قاف (وأمسكت بزمام بعيرها) ...، لكان أبْيَن لما كانوا عليه ، وأدلّ على أنها أرادت : وقفت أو توقفت ، دون أن يظن أنها أرادت : قفي لنا ! يقول لي : قفي لنا ! متعجبة منه ، وهو إذا شاهدها وقد وقفت، علم أن قولها (قاف) إجابة له ، لا ردّ لقوله وتَعَجُبٌ منه في قوله : (قفي لنا) " (٢) .

وكذلك فقد أدرك ابن السرّاج قيمة الموقف الكلامي في فهم الظاهرة اللغوية ، من ذلك ذكره لقيمة السياق في فهم دلالة بعض الأمثال نحو قولنا : 'رفع عقيرته : إذا رفع صوته، فلو ذهبنا نشتق لقولهم (ع ، ق ، ر) من معنى الصوت لبعد الأمر جداً ، وإنما هو أن رجلاً قطعت إحدى رجليه ، فرفعها ووضعها على الأخرى ، ثم نادى وصرخ بأعلى صوته ، فقال الناس : رفع عقيرته ، أي رجله المعقورة " (٣) .

ومن الأدلة على أن اللغة لا تنفك عن السياق الاجتماعي، إضافة إلى بنائها الداخلي، أن سيبويه اعتبر موقف الاستعمال فيصلاً لصحة التراكيب النحوية وخطئها ، فقد يكون التركيب صحيحاً في موقف ، وربما لا يكون كذلك في موقف آخر ، مثال ذلك قول سيبويه : " .... وذلك أن رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر ، فقال : أنا عبدُ الله منطلقاً ، وهو زيدٌ منطلقاً كان مُحالاً ، لأنه إنما أراد أن يُخبرك بالانطلاق ، ولم يقل هو ، ولا أنا ، حتى استغنيت أنت عن التسمية ، لأن هو، وأنا، علامتان للمُضمر ، وإنما يُضمرُ إذا عَلِمَ أنك قد عرفت من يعني ، إلا أن رجلاً لو كان خلْف حائط أو في موضع تجهله فيه قلت : من أنت ؟ فقال : أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك ، كان حسناً " (٤) .

---

(١) الكتاب ج١/٢٩٥ .

(٢) الخصائص ج١/٢٤٦ .

(٣) السابق ١/٢٤٨ .

(٤) الكتاب ج٢/٨٠ ، ٨١ .

ومن الأدلة التي تشير إلى إدراك النحاة لاندغام اللغة في نظامها الداخلي الخاص، بالحياة في مجالها الخارجي العام، أنهم احتفوا بالمواضع المتفقة بين النظام اللساني، ونظام الوجود الخارجي ، فاعتبروا أن المؤنث الحقيقي أقوى من المؤنث المجازي، لأنه اجتمع له التأنيث من وجهين، داخلي لغوي، وخارجي وجودي، يقول الزمخشري: "والتأنيث على ضربين: حقيقي كتأنيث المرأة والناقة ونحوهما مما بإزائه ذكرٌ من الحيوان، وغيرُ حقيقي كتأنيث الظُلْمة والنعل ونحوهما، مما يتعلق بالوضع والاصطلاح، والحقيقي أقوى ..." [١].

بل إن النحاة التفتوا إلى "حال الطقس"، وما يكون له من أثر في فهم التراكيب اللغوية، من ذلك ما قاله الزمخشري: "ولا تستعمل " إن " إلا في المعاني المحتملة المشكوك في كونها؛ ولذلك قَبُح .. إن طلَعتْ الشمسُ ، آتك ، إلا في اليوم المُغيم " [٢] .

وقد عدُّوا علم السامع مسوغاً للحذف ، فهو يُسوِّغ عندهم حذف المبتدأ ، واسم لا النافية للجنس ، وخبر (إنّ وأخواتها) ، وصلة الموصول و المعطوف ، والمفعول ... يقول ابن السراج ، " والمحذوفات في كلامهم كثيرة ، والاختصار في كلام الفصحاء كثير ، موجود إذا أنسوا بعلم المخاطب ما يعنون " [٣] .

وقد أدركوا أهمية اللقاء بين المتكلم والسامع في الموقف الكلامي، وما قد يصدر عن المتكلم من إشارات، ربما كانت أبلغ في الدلالة من الكلام نفسه ، يقول ابن جنّي: " فلو كان استماع الأذن مغنياً عن مقابلة العين مجزئاً عنه ، لما تكلّف القائلُ، ولا كلّف صاحبه الإقبال عليه ، والإصغاء إليه ... وعلى ذلك قالوا : رُبَّ إشارة أبلغُ من عبارة ؛ وقال لي بعض مشايخنا (رحمه الله) : أنا لا أحسنُ أن أكلم إنساناً في الظُلْمة " [٤] ومن ثمّ نستطيع القول، إن الالتفاتَ إلى البعد الاجتماعي في دراسة الظاهرة اللغوية، حاضرةٌ في أذهان النحاة، وهو يشكل خيطاً منهجياً وصفياً، استعانوا به في دراسة الظاهرة اللغوية، وأنه ليس من مستحدثات هذا العصر .

---

(١) المفصل ، ص ٨٢ .

(٢) الزمخشري المفصل ، ص ١٥٠ .

(٣) ابن السراج الأصول في علم النحو ، تحقيق عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة ، بيروت ج٢ ، ص ٣٤١ .

(٤) ابن جنيّ الخصائص ، ج١ ، ص ٢٤٧ .

المبحث الثاني
الاتجاه العقلي

يستمد هذا الاتجاه تكوينه من ثلاثة روافد هي :

١- الاتجاه العقلي الفلسفيّ .

٢- الاتجاه العقلي المنطقيّ .

٣- الاتجاه العقليّ المعياريّ .

١- الاتجاه العقلي الفلسفيّ :

أ - أثر الفلسفة الإغريقية في التفكير النحويّ : ربما كان تأثر النحاة القدماء بالفلسفة الإغريقية، من أوائل القضايا التي تواجه الدارس عند تحليل هذا الاتجاه ، وهي قضية خلافية بين الباحثين قديماً وحديثاً ، فمنهم من يُنكر هذا التأثر كالزجاجيّ حيث قال عندما تحدّث عن حد الاسم . " الاسمُ في كلام العرب ما كان فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو واقعاً في حيز الفاعل والمفعول به ، هذا الحدّ داخل في مقاييس النحو وأوضاعه ، وليس يخرج عنه اسم البتّة ، ولا يدخل فيه ما ليس باسم ، وإنما قلنا في كلام العرب؛ لأنه له نقصد، وعليه نتكلم؛ ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حدّهُ حداً خارجاً عن أوضاع النحو، فقالوا: الاسم صوت موضوع دالّ باتفاق على معنى غير مقرون بزمان ، وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم ، وإنما هو من كلام المنطقيين ، وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين ، وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم ، لأن غرضَهم غير غرضنا، ومغزاهم غير مغزانا ، هو عندنا على أوضاع النحو غيرُ صحيح؛ لأنه يلزم منه أن يكون كثيرٌ من الحروف أسماء؛ لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقرونة بزمان نحو : إنّ ولكنّ وما أشبه ذلك "[1] .

---

(١) الإيضاح في علل النحو ، تحقيق مازن المبارك ، ص ٤٨ .

ومن المحدثين من ينكر تأثر النحاة بمنطق اليونان ، فقد ذهب علي النشّار إلى أن منطق النحاة اليونان يُعدُّ تعبيراً عن الروح اليونانية في نظرتها إلى الكون، وفي محاولتها إقامة مذاهب في الوجود، " وقد رفض الإسلام، علوم اليونان الفكرية رفضاً قاسياً، وحاربها أشد محاربة، وكانت الروح الإسلامية تستمد مقوماتها من بيئة مخالفة وجنس مخالف، وتصور حضاريّ جديد ، فكان من المُحتّم أن يكون لها منهج في البحث مختلف أشد الاختلاف عن منهج اليونان ، يستمد مقوماته من حضارتها العلمية المقدسة [١] .

ومن الباحثين من يرى أنك " إذا درست فلسفة النحو العربي، وجدت أنه لا يخرج بجوهره عن فلسفة أرسطو في اللغة " [٢] ، وأرى أن التأثر والتأثير، يُعدُّ سمة إنسانية في المجالات الحياتية المتنوعة ، وعلى هذا ، فمن الطبيعي ، أن ينتفع علماء نذروا أنفسهم ليخدموا لغة عقيدتهم بجميع المعارف والمناهج، التي انصهرت في بوتقة المجتمع البصري بوجه خاص، إذ كان مزدحماً بشتى العلوم ، ولا يخفى من تراث تلك الفترة أنهم أخضعوا بحوثهم للعقل ، ولاسيما أن فرقاً إسلامية جديدة ظهرت ، كالخوارج والشيعة والمعتزلة، الذين أطلقوا للعقل العنان في بحث المسائل ، وكذلك فقد قامت مجادلات حادّة ، بين هذه الفرق، وغيرها كالمرجئة ، والدهرية و القدرية ، ومن ثم فقد كان التفكير المنطقي ، سمة بارزة – ربما كانت معارف الأمم السابقة رافداً من روافدها – إلا أنها بلا شك ظلّت تحمل بصمات فكرية خاصة، تحفظ لعلماء العربية بشكل عام دورهم المهم في بناء قاعدة المعارف المختلفة، ومن ثم فإني لا أجد مسوّغاً لهذه الحدّة، في الخلاف الذي شاع بين الباحثين، في هذه المسألة فجعلهم على طرفي نقيض، وقد كان لبعضهم نظرة تتسم بالموضوعية، وتتناسب مع الغموض التاريخي الذي يحيط بمسألة التأثر هذه، يقول بروكلمان : " إن أوائل علم اللغة العربي ستبقى محوطة بالغموض والظلام ، لأنه لا يَكادُ يُنتَظر أن يُكشَف النقاب بعد عن مصادر جديدة تعين على بحثها ومعرفتها ، ومن ثَمّ لا

---

(١) علي النشار ، مناهج البحث عند مفكري الإسلام ، دار المعارف بمصر ١٩٦٢ ص٤ .

(٢) أنيس فريحة ، نحو عربية ميسرة ، دار الثقافة ، بيروت ، ص ٢٣ .

وانظر من المؤيدين :

أ – حسن عون ، اللغة و النحو ط١ ، ١٩٥٢ م .

ب– أحمد مختار عمر ، البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب .

يمكن إصدار حكم قطعي مبني على مصادر ثابتة للحسم برأي، في إمكان تأثر علماء اللغة الأولين بنماذج أجنبية ... والرأي الذي يتكرر دوماً عند علماء العرب ، وهو أن علم النحو انبثق من العقلية العربية المحضة ، بغض النظر عن الروابط بين اصطلاحات هذا العلم ومنطق أرسطو ، وفيما عدا ذلك لا يمكن إثبات وجوه أخرى ، من التأثير الأجنبي، لا من القواعد اللاتينية ولا من الهندية " (١) .

ويقف ليتمان موقفاً وسطاً قائلاً : " ونحن نذهب في هذه المسألة مذهباً وسطاً، وهو أنه أبدع العرب علم النحو في الابتداء ، وأنه لا يوجد في كتاب سيبويه، إلا ما اخترعه هو والذين تقدموه ، ولكن لَمّا تعلم العرب الفلسفة اليونانية من السريان في بلاد العراق، تعلموا أيضاً شيئاً من النحو .... وبرهان هذا أن تقسيم الكلمة مختلف قال سيبويه : فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ، وهذا تقسيم أصلي ، أما الفلسفة فينقسم فيها الكلام إلى اسم وفعل ورباط ، وهذه الكلمات تُرْجمت من اليونانية إلى السريانية ومنها إلى العربية، فسميت هكذا في كتب الفلسفة لا في كتب النحو ، أما كلمات اسم وفعل وحرف، فإنها اصطلاحات عربية ما تُرجِمتْ ولا نُقِلتْ " (٢) .

وأرى أن هذا الرأي يتسم بالموضوعية ، ذلك أنه لم يُغفِل المناخ العام الذي نشأ فيه النحو، حيث تأثر تأثراً واضحاً بالفكر الإسلامي، ولا سيما في مراحله الأولى (٣)، ويبدو ذلك من مظاهر متعددة لعل أبرزها :

١- الاهتمام بالنصوص ، وقد مرّ بنا بعض ظواهر عناية النحاة بجمعها والإلمام بها، وكذلك حرصهم على مراعاتها عندما يضعون القواعد النحوية ، وبذلك كانت القواعد تمثل الواقع اللغوي وتصفه ، وهذا يتفق مع واقع القياس الأصولي ، الذي قام على تقسيم الأدلة الشرعية إلى :

أ – ما يرجع إلى النقل المحض .

ب- ما يمتد عن الرأي المحض .

---

(١) بروكلمان ، تاريخ الأدب العربي ، ترجمة عبد الحليم النجار ، دار المعارف ١٩٦٨ ج٢ ، ص١٢٣ .

(٢) أحمد أمين ، ضحى الاسلام ط٥ مكتبة النهضة المصرية ج٢ ، ص ٢٩٢ .

(٣) أنظر : اسماعيل عمايرة ، نظريات المستشرقين في نشأة الدراسات اللغوية ص٤٥-٥٠ .

ثم بعد ذلك قرروا أن كلا الضربين لا ينفصل عن الآخر ، لأن " كل واحد من الضربين مفتقر إلى الآخر ؛ لأن الاستدلال بالمنقولات لابد فيه من النظر ، كما أن الرأي لا يعتبر شرعاً إلا إذا استند إلى النقل " (١) .

بينما نجد أن القياس النحوي في مرحلة تالية ، أصبح ينطلق من الفكرة العقلية أو الصورة الذهنية وليس "النقل الذي ينسخ كل فكرة تنبثق منه، ويدحض كل صورة لا تمتد عنه "(٢).

٢- وقوف التعليل النحوي عند ما هو موجود بالفعل من الظواهر ، ومقنن في القواعد النحوية ، أي أن هدف التعليل مجرد إيجاد مبرّر للمتعلمين لاستيعاب القواعد ، دون أن يكون لها أثر في صياغة القواعد ، وذلك نحو تقسيم العلة إلى " بسيطة ومركبة "(٣)، وتحديد مسالك العلّة في الإجماع والنص والشّبه والطّرْد وغيرها .

وكذلك في استعمال بعض المصطلحات الأصولية في جوانب مختلفة من الحكم النحوي، وذلك نحو : واجب وممتنع ، وحسن وقبيح (٤) ، وأما بعد ذلك فقد تعقدت العلة لدرجة وصلت معها إلى محاولة النحاة لاكتشاف العلة المؤثرة في الظواهر ، ثم بناء القواعد عليها ، يبدو ذلك من قول السيوطي : " إذا استقريتَ أصولَ هذه الصناعة ، علِمتَ أنها في غاية الوثاقة ، وإذا تأملتَ عللها ، عرفت أنها غيرَ مدخوله ، ولا مُتَسَمح فيها ، وأما ما ذهب إليه غَفَلَةُ العوام من أن عِللَ النحو تكون واهية ومتمحلة ، واستدلالهم على ذلك بأنها أبداً تكون هي تابعة للوجود لا الوجود تابعاً فبمعزل عن الحق " (٥) .

ب- بعض الأمثلة الدالة على التفكير الفلسفي عند النحاة .

ومن أمثلة الاتجاه الفلسفي ، عند النحاة ، تعليلهم لإعراب الفعل المضارع، وذلك لشبهه بالاسم، فقد سُمِّي مضارعاً لمضارعته للاسم " يبنى مع النونين لمعارضتها سبب إعرابه، أي شبهه بالاسم" (٦)، وهذا ربما يلتقي مع ما تمثلوه ، من ثقافتهم أن الذات أهم

---

(١) الشاطبي ، الموافقات في أصول الأحكام ، المطبعة السلفية القاهرة ١٣٤١ ج٣/٢١-٢٢ .

(٢) علي أبو المكارم ، أصول التفكير النحوي ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٧٣ ص ٨٩-٩٤ .

(٣) السيوطي، الاقتراح ، ص٥٢ .

(٤) السابق ص ١٠-١١ .

(٥) السيوطي، الاقتراح ، ص ٤٥ .

(٦) ابن الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف ، ج١/٢٣٥ .

الموجودات، وأن الأحداث تليها في الأهمية ، ومن ثم كانت الأسماء ، وهي تدل على ذوات أقوى الكلمات ، ويليها الأفعال في قوتها ، أما الحروف فهي أضعف الثلاثة ، ولما شبّهوا الفعل المضارع، باسم الفاعل في المعنى والعمل ، فقد اكتسب قوة الاسم ، ولكن عندما لحقت به نون التوكيد ونون الإناث بَعُدَ عن هذا الشبه بالاسم ، ذلك لأنهما لا تدخلان على الأسماء ، ولما بَعُدَ عن هذا الشبه فقد ميزةَ الإعراب التي اكتسبها من شبهه به .

ويبدو التفكير الفلسفي ، في جدلهم حول أولية المصدر والفعل ، فيرى البصريون ؛ أن المصدر أصل للفعل ، ويرى الكوفيون أن الفعل أصل للمصدر .

ويذهب البصريون إلى إثبات رأيهم مذهباً فلسفياً ، إذ يرون أن الفعل يدل على مصدر وزمان ، والمصدر يدل على نفسه فقط ، وقد علمنا أن المصدر أحد الشيئين اللذين يدل عليها الفعل ، وقد صحَّ في الترتيب أن الواحد قبل الاثنين . ويرون أيضاً أن الفعل يُصاغ منه صيغ تدل على أزمنة مختلفة نحو (كَتَبَ ، يكتبُ ، أكتبْ) ، في حين أن المصدر في جميع ذلك واحد .

ويفترضون أن الفعل أثقل من الاسم ، وهو فرع عليه ، والفرع لا بُدَّ له من أصل يؤخذ منه ، على أن يكون ذلك الفرع محاكياً للأصل قائماً بنفسه ، غير محتاج إلى سواه .

ثم إنهم يستدلون بالمعنى المعجمي ، فَيرونَ أن المصدر هو الأصل وذلك لتسميته مصدراً، ذلك أن المصدرَ هو الموضع الذي يُصْدَرُ عنه ، ولهذا قيل للموضع الذي تصدرُ عنه الإبل (مَصْدَر) ، فلما سُمِّي مصدراً دل على أن الفعل قد صدر عنه [1] .

ويبدو التفكير الفلسفي عند النحاة أيضاً، من خلال اعتمادهم على فكرة الحلول والتوحيد، وهي فكرة فلسفية ، كانت أساساً في خلاف الكوفيين في العامل في المفعول به ، فقد ذهب بعضهم إلى أن عامل النصب هو الفعل والفاعل جميعاً ، وذهب بعضهم إلى أن العامل معنى المفعولية، وحجة الذين ذهبوا إلى أنه الفعل والفاعل ، هي الفكرة الفلسفية التي تنص

---

(١) ابن الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف ، ج١ ، المسألة الثامنة و العشرون (٢٨) ، ص ٢٣٥ .

وانظر : محمد عبد المطلب البكاء ، منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٩٠ ،ص ٧٩ .

على أنه لا يوجد فعل بدون فاعل ، لأن أحدهما يدور في الآخر ، بمعنى أن أحدهما حلّ في الآخر وتوحّد معه (١) .

ومن ذلك أيضاً استعارة النحاة لنظرية الفيض، من الفلسفة لتطبيقها على بعض العوامل، ففي مثل ! (إن أمامك زيداً) ، يقول الكوفيون! " إنّ المحل عندنا اجتمع فيه نصبان، نصبُ المحلّ في نفسه ، ونصب العامل ، ففاض أحدهُماإلى زيد فنصبه " (٢) .

ويمكن ردُ أقسام القياس من حيث الاطراد، والشذوذ إلى فكرة فلسفية، ذلك أن غاية الفيلسوف هي اتخاذ موقف محدد وشامل ، ومتسم بالاتساق مع مشكلات الفكر والواقع معاً، وبذلك فإن الحكم الفلسفي يتسم بأمرين :

أولهما : أنه يمتد من الصور الذهنية للواقع ، وليس من الأحداث الواقعية .

وثانيهما: أنه يتصف بالاطّراد النظري، بحكم امتداده عن الصور الذهنية المتّسقة في الفكر (٣) .

ومن هنا فقد صحّ عند ابن جني أن يجعل نوعاً من أنواع القياس "المُطّرِد في السماع والشاذ في القياس " وكذلك " المُطّرِد في القياس ، والشاذّ في السماع " (٤) .

وهذا يشير إلى تفاوت كبير في الحكم بين السماع والقياس ، وهذا دليل على أن الإدراك العقلي للنصوص اللغوية أغنى ، إلى حد بعيد ، عن المسموع والمروي .

وقد أسهمت النزعة الفلسفية ، في خلق أبواب نحوية جديدة، من ذلك باب التنازع ، الذي عبّر عنه سيبويه بقوله : " هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به ، وما كان نحو ذلك ، وهو قولك : (ضربت وضربني زيدٌ ، وضربني وضربت زيداً) ، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه ، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين ، وأمّا في المعنى ، فقد يُعلَمُ أنّ الأول قد وقع ، إلا أنه لا يَعمَلُ في اسم واحد نصب ورفع، وإنما

---

(١) الأزهري ، التصريح على التوضيح ، دارإحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ج١/٣٠٩ .

وانظر : إبن الانباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة ١١ ، ص ٧٨ .

(٢) ابن الانباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة ٦ ج١/٥١-٥٢ .

(٣) علي أبو المكارم ، تقويم الفكر النحوي ، دار الثقافة ، بيروت ص١٣٥ .

(٤) الخصائص ١/٩٦ وما بعدها .

كان الذي يليه أولى لقرب جواره، وأنه لا ينقضُ معنى، وأن المخاطَب قد عَرفَ أن الأول قد وقع بزيد " [١] .

٢- الاتجاه العقليّ المنطقيّ :

ينصرف الذهن عند ذكر المنطق إلى المنطق الفلسفي المتعلق بأرسطو، مع أن للمنطق تعريفات كثيرة عند القدماء ، أمثال الشريف الجرجاني، فقد ربط بين المعايير العقلية واللغوية بقوله: "المنطق آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر فهو علمٌ آلي " [٢]، وعرّفَ المنطق أيضاً أنّهُ : "اسمٌ يُطلقُ على العلم الذي يَدْرس أشكال التفكير، أي العلاقات التي تعبر عنها اللغة ، بصرف النظر عن الموضوعات التي تنْصبُ عليها عملية التفكير " [٣].

ولعل ملامحَ التفكير المنطقي ، عند النحاة ، تبرز في بعض أشكال القياس ، وبعض أشكال التعليل .

أ- القياس المنطقيّ :

غلب على القياس عند أوائل النحاة الطابع الوصفي ، إلا أنه اتجه بعد ذلك اتجاهاً شكلياً، يقوم على مدى اطّراد الظواهر وشيوعها ، فأصبح يعرف بأنه إلحاق الفرع بالأصل بجامع ، وقد عبّر عن ذلك ابن الأنباري بقوله : " لابد لكل قياس من أربعة أشياء، أصل وفرع ، وعلة وحكم ، وذلك مثل أنْ تركِّب قياساً في الدلالة، على رفع ما لم يُسمَّ فاعله، فتقول : اسم ، أُسند الفعل إليه ، مقدماً عليه، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل، فالأصل هو الفاعل و الفرع هو ما لم يُسَمّ فاعله ، والعلة الجامعة هي الإسناد ، والحكم هو الرفع " [٤] ، ومن ثم فإننا نستطيع القول إن القياس بعد القرن الثالث اتخذ مناهج متباينة .

---

(١) الكتاب ، ج١/٧٣ - ٧٤ .

(٢) الشريف الجرجاني التعريفات ،ط ، صبيح القاهرة ، ١٩٣٨ ، ص ٢٠٨ .

(٣) محمود قاسم ، المنطق ونظرية البحث ، ط٢ ، مطبعة الأنجلو المصرية ، مصر ، ص ٥٠ .

(٤) لمع الأدلة ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ص ٩٣ .

قياس يلتزم ما ورد من كلام العرب ، من صيغ ، ومفردات وهذا يُعدُّ استمراراً لما كان عند النحاة الأوائل كالخليل وسيبويه، والذي مثّله سيبويه بقوله : " وهذا هو القياس ، ألا ترى أنك إذا سمعت قامَ زيدٌ ، أجزت أنت ، ظَرُفَ خالدٌ ، وحمُقَ بِشْر ، وكان ما قِستهُ عربياً كالذي قِسته عليه ــ لأنك لم تسمع من العرب ، (أنت ولا غيرُك) ، اسم كل فاعل ومفعول ، وإنما سمعت بعضاً فجعلته أصلاً ، وقِستَ عليه ما لم تسمع ، فهذا أثبتُ وأقيس) [1] .

وما ينطبق على المفردات، والصيغ عند الخليل وسيبويه، ينطبق على الاشتقاقات غير المسموعة ، إذ يريان أنه " ما لم يكن من كلام العرب ، فليس له معنى في كلامهم، فكيف تجعل مثالاً من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنى " [2] .

قياس الاشتقاقات غير المسموعة :

ومن أشهر أعلامه أبي الحسن علي بن سليمان الأخفش (الأوسط) ، فقد ذكر المازني عنه :"أنه كان يجيز أن تبني على ما بَنَتْ العرب ، وعلى أي مثال سألته، إذا قلت لي، ابنِ من كذا مثل كذا ، وإن لم يكن من أمثلة العرب ، يقول : (إنما سألتني أن أُمثِّلَ لك، فمسألتك ليست بخطأ ، وتمثيلي عليها صواب " [3] .

وقد وافق أبو علي الفارسيّ وابن جني في هذه المسألة، رأي الخليل وسيبويه، يقول ابن جنّي : " القول في هذا الخلاف – ما ذهب إليه سيبويه " ، وقال الفارسي : " والقياس ألا يجوز أن تَبني على أمثلة العرب ، لأن في بنائك إياه إدخالاً له في كلام العرب " .

ويستطرد ابن جنّي معللاً رأيهما : " وليس لأحد أن يقول ، هلا جاء في الأمثلة ما لم يجئ؟ لأن هذا كان يكون باباً غير مُدْرك، وإنما سبيله أن يُذكَر ما جاء، ويُضربَ عما لم يجئ فلا يُذكر ، إلا أن يكون امتناعهم منه لعله ، لأنك إنما تُفسر أحكام لغتهم ، لا ما لم يجئ عنهم ، ولأنك لو ذهبت تذكر أحكام ما لم يجئ، لكنت قد شرعت في تفسير ما لم

---

(١) الكتاب ، ج١ ، ص ٦٢ .

(٢) ابن جني المنصف (شرح التصريف) ، تحقيق إبراهيم مصطفى عبد الله أمين ، القاهرة ١٩٥٤ ج١/١٨٠ .

(٣) السابق ، ج١/١٨٠ .

ينطق به عربي ، وكان ذلك يكون تَخليطاً وهَوَساً؛ لأن فيما خرج إلى الوجود شغلاً عما هو باق في العدم " [1] .

بيد أن الفارسي وابن جنّي لم يلتزما بقياس الخليل وسيبويه ، بل خرجا عليه كثيراً حتى وُصِفت كتب أبي علي الفارسي بالغموض، ولا سيما كتابه (المسائل العسكريات)؛ وذلك "لأنه حشاه بمسائل المنطق ، ومسائل الخلاف ، وأبهمه كذلك خروجه من تدليل إلى تدليل، ومن اعتراض إلى اعتراض " [2] ، ويرى ابن جنّي أنّ (مسألة واحدة من القياس أنبلُ وأنبهُ من كتاب لغة عند عيون الناس ولا يرى ابن جنّي حرجاً في الدعوة إلى الارتجال في القياس : يقول " للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يلوِ بنصٍ أو ينتهك حُرمةَ شرع " [3] ، ويقول : " ..... حتى إذا أدّاك القياسُ ما لم تنطق به العرب قط ، فليس لك أن ترمي به ، بل تعده لشاعر مولد أو لساجع أو لضرورة ، لأنه قياس على كلامهم "[4] .

ومن ثم نستطيع القول ، إنّ ميلَ ابن جنّي لرأي سيبويه السابق، كان ميلاً نظرياً ولم يكن متمثلاً في تطبيقاته ، يبدو ذلك بوضوح من خلال تقسيمه المشهور لمادة اللغة إلى أربعة أقسام هي :

١- مطّرد سماعاً وقياساً ، وهذا هو الغاية المطلوبة .

٢- مطّرد في القياس ، شاذ في الاستعمال ، وذلك نحو الماضي من (يدع) .

٣- مطّرد في الاستعمال ، شاذّ في القياس ، نحو : استصوبت الأمر، ولا يقال استصَبْتُ، ومنه : استحوذ ، واستنوق الجمل ، ولا يقال : استحاذ واستناق .

٤- شاذ في القياس والاستعمال جميعاً ، وذلك كأن نستعمل اسم المفعول من الفعل الذي عينه واو ، فنقول: ثوب مصوون والصواب: مَصُون، ويعقب على ذلك بقوله: "واعلم أن الشيء إذا اطّرد في الاستعمال ، وشذّ في القياس ، فلا بُدّ من اتباع السماع، الوارد

---

(١) السابق، ج١/١٨١.

(٢) عبد الفتاح شلبي ، أبو علي الفارسي ، مكتبة نهضة مصر ، القاهرة ، ١٣٧٧ هـ ص ٤٩٢ .

وانظر : اسماعيل عمايرة ، المسائل العسكريات ، منشورات الجامعة الأردنية ، ١٩٨١م ، ص ١٩ .

(٣) ابن جني ، الخصائص ج١/١٨٩ .

(٤) السابق ج١/١٢٦.

به فيه نفسه، لكنه لا يُتّخَذُ أصلاً يُقاس عليه غيره ، ألا ترى أنك إذا سمعت: استحوذ، واستصوب أديتهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السمع بهما إلى غيرهما، ألا تراك لا تقول في : استقام : استقْوَم ، ولا في استساغ : استسوغ ولا في استباع: استبيع ولا في أعاد : أعود ، لو لم تسمع شيئاً من ذلك ، قياساً على قولهم : أخوص الرمث، (والرمث شجر ترعاه الربل ، وإخواصُهُ ، أن يبدو فيه ورق ناعم، كأنه خوصة) [١] في حين يرى أنه إن كان الشيء شاذاً في السماع ، مطّرداً في القياس، تحاميت ما تحامت العرب من ذلك ، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله، من ذلك امتناعك من (وَذَر ، وودع) ، لأنهم لم يقولوها ، ولا غروَ عليك أن تستعمل نظيرهما نحو :وَزَنَ ، ووعَدَ لو لم تسمعهما " [٢] .

وقد مضى النحاة في تطبيقات المنهج، الذي صرح به الأخفش الأوسط في القياس إلى حد التمحّل ، من ذلك قياسهم مسائل مشكوكاً فيها ، على مسائل مشكوك فيها أصلاً ، فقد قاسوا عمل " لات "، على "لا" العاملة عمل " إنّ" ، فالمقيس عليه وهو"لا" العاملة عمل "إنّ"، ليس مقطوعاً به ، بل مشكوك فيه ، والمقيس أيضاً كذلك ، ومع ذلك أباح النحاة إلحاق " لات" بـــ(لا) ، دون أن يُدركوا أنّه يتناقضُ مع ما اعتبروه أصلاً للقياس، من أصالةِ الحكم وثبوته في المقيس عليه [٣] .

وقد قاس النحاة عمل (إلا) ، النصب في المستثنى ، على عمل (يا)، مع أن إعمال (يا) في النداء مختلف فيه ، فمن النحاة من ذهب إلى أن العامل هو " يا"، ومنهم من قال : فعل مقدر بعد يا ، انطلاقاً من قاعدة أن " الأصل المختلف فيه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه " [٤] .

واعتمد النحاة على القياس المنطقي، القائم على المقدمتين الكبرى والصغرى والنتيجة، في تصنيفهم للاسم والفعل من حيث الخفة والثقل، وذلك بأنْ افترضوا أن الفعلَ أثقلُ من الاسم، بناء على مقدمة كبرى ، مفادها : أن ما يستتر في الآخر هو الأخف ، ومقدمة

---

(١) ابن جني الخصائص ، ج١/٩٧-٩٩ .

(٢) السابق ج١/ص٩٩ .

(٣) ابن هشام ، مغني اللبيب ، ج١/٣٥٤ .

(٤) ابن الانباري ، لمع الأدلة / ص ١٢٥ .

صغرى مفادها : أن الاسم يستتر في الفعل ، فالنتيجة أن الاسم أخف من الفعل ، وقد أثبتوا ذلك بطريق آخر ، وهو نفي المنطق، بأن قلّبوا المسألة بصورة أخرى فيها نفي للمنطق ، يقضي بأن : الفعل لا يستتر في الاسم، فالفعل أثقل، وبذلك فإن نتيجة " الفعلُ أثقلُ من الاسم " نتيجة منطقية في النفي والإثبات .

ومن التفكير المنطقي أيضاً : العامل الأضعف لا يعمل في العامل الأقوى ، مثال ذلك أن " ما " الحجازية لا تعمل في الخبر كما تعمل ليس ، لأن ليس فعل و " ما " حرف .

وكذلك قولهم اجتماع عاملين على معمول واحد محال ، استدل بذلك الكوفيون على أنّ (إنّ) لا تعمل في الخبر لضعفها ، وإنما يرتفع الخبر بما كان يرتفع به قبل دخولها ، وإذا كان الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها ، فلا إحالة إذن؛ لأنه إنما كانت المسألة تفسد لو قلنا : إنّ (إنّ) هي العاملة في الخبر ، فيجتمع عاملان فيكون محالاً .

واستدلّ به البصريون على أنه لا يجوز العطف على موضع (إنّ) قبل تمام الخبر؛ لأن ذلك يؤدي إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان ، وذلك محال .

ونلحظ أن مناقشة النحاةُ للقياس ، في هذه المرحلة اعتمدت على أسس منطقية ، أكثر من استنادها إلى واقع اللغة ، فقد رفض فريق من النحاة القياس السابق ، بحجة منطقية مفادها " أنه لو جاز القياس على مختلَفٍ فيه، لأدى ذلك إلى محال؛ وذلك لأن المُختلَف فيه فرعٌ لغيره، فكيف يكون أصلاً والفرع ضد الأصل " [١] .

ورد ابن الأنباري على هؤلاء ردّاً قائماً على المنطق أيضاً بقوله : " لأن المسألة يجوز أن تكون فرعاً لشيء وأصلاً لشيء آخر ، فإن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل، وأصل للصفة المشبهة باسم الفاعل ، وكذلك (لات) فرع على (لا) ، و(لا) فرعٌ على (ليس) ، فـ (لا) أصل لـ(لات) وفرع لـ(ليس) ، ولا تناقض في ذلك ، وإنما يتم التناقض، أن يكون فرعاً من الوجه الذي يكون أصلاً ، وأما من جهتين مختلفتين فلا تناقض في ذلك " [٢] .

---

(١) ابن الانباري ، لمع الأدلة ص ١٢٦ .

(٢) السابق ص ١٢٦ .

وقد بالغ النحاة في مثل هذا القياس إلى حد يُفضي باللغة إلى قدر كبير من الثقل، مثال ذلك في باب التنازع قولهم، ومنها "أعلمتُ وأعلمونيهم إياهُمْ الزّيْدين العَمْرين منطلقين" (١)

وهذا ما أثار ابن مضاء القرطبي، فانتقد طريقة الأخفش في قياس أبنية لم تسمع قائلاً: .. فكيف إذا أكثر من هذا الفن، وطال فيه النزاع، وامتدت فيه أطناب القول، مع قلة جَدواه، وعدم الافتقار إليه، والناسُ عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة الصحيحة، فكيف بهذا المظنون المُستَغنى عنه" (٢)

وكذلك انتقد كثرة العبارات المصنوعة في أبواب النحو المختلفة، ولا سيما في باب التنازع، حيث قال: وتقول: (أعلمتُ وأعلمني زيدٌ عمراً منطلقاً) على التعليق بالثاني، وعلى التعليق بالأول : (أعلمتُ وأعلمنيه إياه زيداً عمراً منطلقاً)، وفي التثنية: (أعلمتُ وأعلمانيهما الزيدين العمرَيْن منطلقَيْن) وفي الجمع: (أعلمتُ وأعلمنيهم أياهم الزيدين العمرين مُنْطَلقِين) تقدير الكلام: (أعلمت الزيدين العَمْرين منطلقين وأعلمونيهم اياهم) يقول: "ورأيي في هذه المشكلة وما شاكلها أنها لا تجوز، لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب، وقياسها على الأفعال الدالّة على مفعول به واحد، قياس بعيد لما فيه من الأشكال بكثرة الضمائر والتأخير والتقديم"(٣) مع أن ابن مضاء لا ينكر الصورة الأصلية للتنازع وهي (ضربتُ وضربني زيْد)، بل يُقرُّ أنه تركيب وارد على ألسنة العرب، ولكنه يرفض كثرة الافتراض القائم على المنطق والمجافي للاستعمال اللغوي، مما جعل "البحث عن المنطق قد يرمي بالباحث إلى جانب النحو، كما أن البحث عن النحو قد يرمي به إلى جانب المنطق، ولولا أن الكمال غير مستطاع، لكان يجب أن يكون المنطقي نَحَوياً والنَحْويُ منطقياً" (٤)

---

(١) ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار الفكر العربي، د.ت، ص١٠٩-١١٣.

(٢) السابق، ص٣٥ .

(٣) السابق، ص٣٧ .

(٤) أبو حيان التوحيدي، المقابسات، بغداد، ١٩٧٠، ص١٣٢ .

وللنحاة المعاصرين مآخذ على مرحلة التمحل في القياس، وذلك لأنه من شأنها أن تشغل الباحثين عن الاهتمام بجوهر بحوثهم، وهو حفظ اللغة الفصيحة الصحيحة إلى بحوث، هي أقرب إلى الرياضة العقلية منها إلى اللغة، كما سنوضح في فصل قادم إن شاء الله.

ب- التعليل المنطقيّ

تطور التعليل عند النحاة من تعليل وصفي يكتفي بتسويغ الظواهر اللغوية، ويربط بينها كما أوضحنا سابقا، إلى شكل آخر أصبحت فيه العلل هدفاً تُعدّل من أجله القواعد، وذلك في أوائل القرن الثالث وما بعده، إثر انتشار حركة الترجمة، وما ترتب على ذلك من وقوف النحاة على حصيلة التراث الإنساني، من يوناني وفارسي وهندي، ويذكر أن حركة الترجمة آنذاك، كانت تلقى دعماً من الدولة الإسلامية، وذلك بتيسير حصول المترجمين على المخطوطات، وقد يصل أمر التيسير إلى درجة استخدام الاتصالات السياسية أحياناً (١).

إضافة إلى التطور الطبيعي للتعليل، الذي أضاف منطلقات جديدة، تقوم على المنطق، فأصبح لا يكتفي بتبرير الظواهر اللغوية، وإنما أخذ يوجد ما ينبغي أن ينسجم مع العلل، فالعلل أصبحت هدفاً تُعدّلُ من أجلها القواعد، ومن ثم نشأ نوعان جديدان من العلل هما: القياسية، والجدلية، إضافة إلى النوع الذي يمكن أن يُعدَّ امتداداً طبيعياً للتعليل الوصفي، وهو ما سمّاه الزجاجي بالعلة التعليمية، والذي ظل يهدف إلى تعليم اللغة عن طريق الربط بين ظواهرها.

يقول الزجّاجي: "فأما العلة القياسية فأنْ يُقال لمن قال: نصبت زيداً بـــ (أنّ)، في قوله: إن زيداً قائمٌ، ولم وَجبَ أن تنصب (إنَّ) الاسم؟، فالجواب في ذلك أن يقال: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحُمِلت عليه، فأعمِلتْ إعماله لمّا ضارعته، فالمنصوب بها مُشبَّه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مُشبَّه بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما قُدّمَ مفعوله على فاعله، نحو: ضرَبَ أخاك محمدٌ وما أشبه ذلك .

---

(١) انظر: علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، ص٣٧ .

وأما العلة الجدلية، فكل ما يعتل به في باب (إن) بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية أم المستقبلة أم الحادثة في الحال أم المتراخية أم المنقضية بلا مُهلة؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قُدم مفعوله على فاعله، نحو: ضَربَ زيداً عمروٌ؟، وهلاّ شبهتموها بما قُدم فاعله على مفعوله، لأنه هو الأصل وذاك فرع ثان؟، فأي علة دعتك إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول؟ وكلُ شيء اعتل به المسؤول جواباً عن هذه المسائل، فهو داخل في الجدل والنظر[1]، ومن أمثلة التعليل التي تمثل الخيط المنهجي المنطقي عندهم ما يأتي:

١- قولهم في الأفعال، أيها أسبق، قال الزجاجي "اعلم أن أسبق الأفعال في التقدم الفعل المستقبل، لأن الشيء لم يكن ثم كان، والعدم سابق للوجود، فهو في التقدم منتظر ثم يصير في الحال، ثم ماضياً، فيُخبرُ عنه بالمضي، فأسبق الأفعال في المرتبة المستقبل، ثم فعل الحال ثم الماضي. [2]

٢- إعمال اسم الفاعل والمصدر قال الزجّاجي : "ضاربٌ تعمل عمل تَضرِبُ، كما أن يضرب أعرب لأنه ضارعه، فكذلك ضاربٌ يعمل عمله لمضارعته إياه، فحُمل كل واحد منهما على صاحبه، والمصدر الذي يكون بمعنى "أن فعل" أو "أن يفعل"، يعمل عمل اسم الفاعل، لأنه اسم الفعل، وفيه دليل على الفعل، ولا يتقدم مفعوله على فاعله، لأنه لم يَقْوَ قوة اسم الفاعل، ولم يجئ على تقديمه وتأخيره، وإضمار اسم الفاعل فيه، فذلك كان أنقص رتبة من اسم الفاعل" [3]

٣- صرف أحمر ويشكر:

قال أبو القاسم الزجّاجي، قال سيبويه: "إذا سمّينا رجلاً بأحمر، لم نصرفه في النكرة، وإن سمّيناه بـــ (يشكر) صرفناه، واحتج بأن (أحمر) يكون نعتاً، وهو اسم قال: فالذي يمنعه

---

(١) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو تحقيق مازن المبارك، ص ٦٤-٦٥ .

(٢) الإيضاح في علل النحو، ص ٨٥ .

وانظر : المجاشعي شرح عيون الإعراب، تحقيق: حنا حداد، الزرقاء، الأردن، ١٩٨٥م، ص٥٤.

(٣) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص٢٣٥.

وانظر : الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ١٣٥ .

من الصرف موجود فيه إذا سمُيَّ به، و(يشكر) إنما يُنْعتُ به وهو فعل، فإذا سُميَّ به فقد زال أن يكون فعلاً، قال أصحابه: هذا محال: إذا سمينا بـــ (أحمر) صرفناه أيضاً، كما يصرف (يشكر) لأنه إذا سُمّي به، فقد خرج أن يكون نعتاً كما أن يشكر إذا سُمّي به، فقد خرج أن يكون فعلاً" (١)

٤- الفروع تنحط دائماً عن درجة الأصول: واستدلَّ به البصريون على أن الضمير في اسم الفاعل، إذا جرى على غير من هو له، نحو قولك: (هندٌ زيد ضاربتُه هي)، يجب إبرازه، وذلك لأن اسم الفاعل فرع على الفعل في تحمل الضمير، ولو قلنا إنه يتحمل الضمير في كل حالة إذا جرى على من هو له، وإذا جرى على غير مَنْ هو له، لأدى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع وذلك لا يجوز.

واستدل به الكوفيون على أنّ (إنّ وأخواتها)، لا ترفع الخبر، وذلك للإجماع على أنّ الأصل في هذه الأحرف ألا تنصب الاسم، وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل، فهي فرع عليه، وإذا كانت أضعف منه فينبغي ألا تعمل، لأنا لو أعملناها عمله لأدى ذلك إلى التسوية بينهما وذلك لا يجوز.

تبدو النزعة المنطقية واضحة في هذه الأمثلة، فالنحاة في العلة القياسية كما في المثال الثاني يبدأون من الواقع اللغوي، بملاحظة شكل الاسم الذي يتبع الفعل المضارع، ويتبع اسم الفاعل، ثم يبدأون في الربط بين المصدر واسم الفاعل، معتمدين على أن الفعل فيه دليل على الفاعل كاسم الفاعل، ثم يضعون فرضية أنّ اسم الفاعل أكثر قوة في العمل من اسم الفعل، ويعللون من خلالها عدم تقدم مفعوله على فاعله.

فمن الواضح أن العلة القياسية تتجاوز مفهوم العلة التعليمية، في أنها تمضي في افتراض العلل إلى مدى أوسع، وهدف النحاة منها طرد الأحكام في الظواهر اللغوية.

أما العلة الجدلية، فهي تبدأ من الفرض الذي وضعه النحاة، وتسعى إلى تأييد هذا الفرض عن طريق التبرير العقلي المنطقي، وذلك كما في المثال رقم (٣)، فهم يبدأون من فرض مؤداه، أن يسمى رجلاً بـــ (أحمر) أو (يشكر) ثم يشرعون في تسويغات عقلية لهذه الفروض، وهذا يعكس أن العلة الجدلية تنطلق من إحساس النحاة بضرورة مَنْطَقة الظواهر

---

(١) الإيضاح في علل النحو، ص ١٤٢ .

والقواعد والعلل. ويوضح هذا نص للسيوطي نقله عن صاحب المستوفي، بقوله: "إذا استقريت أصول هذه الصناعة، علمت أنها في غاية الوثاقة، وإذا تأملت عللها، عرفت أنها غير مدخولة ولا مُتسمّح فيها، وأما ما ذهب إليه غفلة العوام من أن علل النحو تكون واهية ومتمحلة، واستدلالهم على ذلك بأنها أبداً تكون هي التابعة للوجود، لا الوجود تابعاً لها فبمعزل عن الحق" (١)

وقد بالغ النحاة في العلل، حتى عدّدوا بعد (الرماني) أربعة وعشرين نوعاً من العلل المفلسفة الممنطقة (٢).

ومن هنا نشأ اتجاه معارض لهذه العلل، لعلّ الزجّاجي بدأه حين أشار إلى تقديم العلّة التعليمية على العلتين الأخريين، غير أنه لم يتخلص في مناقشته النظرية من المنطق الذي شكّل سمة بارزة في عصره، مثال ذلك مناقشته لآراء النحاة في تقدم الاسم في المرتبة على الفعل والحرف، بقوله سائلاً هؤلاء النحاة: "قد أجمعتم على أن العامل قبل المعمول فيه، كما أن الفاعل قبل فعله، وكما أن المُحدث سابق لحدثه، وأنتم جميعاً مقرّون أن الحروف عوامل في الأسماء والأفعال، فقد وجب أن تكون الحروف قبلها حقاً سابقة لها، وهذا لازم لكم على أوضاعكم ومقاييسكم" ثم يجيب قائلاً: " الجواب أن يُقال، هذه مغالطة ليس يشبه هذا الحدث والمحدث، ولا العلة والمعلول، وذلك أنا نقول: إن الفاعل – في جسم– فعلاً ما من حركة وغيرها، سابق لفعله ذلك فيه لا للجسم، فنقول: إن الضارب قبل ضربه الذي أوقعه بالمضروب، لا يجب من ذلك أن يكون سابقاً للمضروب موجوداً قبله، بل يجب أن يكون سابقاً لضربه الذي أوقعه به، وقد يجوز أن يكون المضروب أكبر سناً من الضارب" (٣)

فنقول: "الحروف سابقة لعملها في هذه الأسماء والأفعال الذي هو الرفع والنصب والخفض والجزم، ولا يجب من ذلك أن تكون سابقة للأسماء والأفعال نفسها وهذا بيّن واضح" (٤)

---

(١) الاقتراح، ص ٤٥ .

(٢) السابق، ص ٤٨ .

(٣) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص٨٣–٨٤ .

(٤) الزجاجي، الايضاح في علل النحو، ص٨٣.

فالزجّاجي وإن قال إن العوامل ليست أجساماً مادية، وقد أراد بذلك أن ينأى عن المنطق، إلا أنه بطريقة حواره وتحليله التي أثبت فيها كان منطقياً.

وقد أحسنَ ابن السرّاج تصنيف العلل، وفقاً لدورها في تحقيق هدف أساسي لعلم النحو "انتحاء سمت العرب" إلى ضربين بقوله: "اعتلالات النحويين ضربان: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كلُّ فاعل مرفوع، وكلُّ مفعول منصوب، وضرب يُسمى علّة العلّة، مثل أن يقولوا: لم صارَ الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب" [1]

وصدرت عن ابن جنّي ومضات تشير إلى رفضه للعلل الثواني والثوالث، وربما قدحت زناد الفكر عند ابن مضاء القرطبي فبلورها، وعُرفت به وذلك نحو قوله: "إن العلة الحقيقية عند أهل النظر لا تكون معلولة"، وقد جاءت دعوة ابن مضاء أكثر حدة وإلحاحاً فدعا إلى إسقاط العلل الثواني والثوالث بقوله: "ومما يجب أن يُسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لم رُفع؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولم رُفِع الفاعل؟ فالصواب أن يُقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر " [2] ولعل سؤالاً يلحُّ في هذا المقام: هل اللغة منطقية فعلاً حتى تدرس من منظور منطقي؟

لا شك أن في اللغة قدراً من المنطق، لأن اللغة وسيلة التعبير عن الفكر، فهي تسير وفقاً لمعايير عامة، ولكن عند تأملها نجدها لا تلتزم بدقة قواعد المنطق، إضافة إلى أن لكل لغة منطقها الخاص بها، مثال ذلك أنه لو كان التطابق بين اللغة لازماً، لاتفقت اللغات في تقسيم الأسماء من حيث الجنس، ولكن نجد من اللغات كالعربية، ما يكتفي بتقسيم الاسم من حيث الجنس، قسمة ثنائية ليس غير، إلى مذكر ومؤنث، ومنها كالألمانية ما يقسمه قسمة ثلاثية الى مذكر، ومؤنث، ومحايد، كما نجد أن أسماء الذوات لا تتطابق في اللغات جميعا [3] من حيث الجنس، ومن الأمثلة الواضحة على ذلك، القمر والشمس

---

(١) السيوطي، الاقتراح ، ص٥٨ .

(٢) الرد على النحاة، ص١٥١ .

(٣) إسماعيل عمايرة، ظاهرة التأنيث، ص ١٥

فالقمر مذكر في العربية، مؤنث في الفرنسية، والشمس مؤنثة في العربية مذكرة في الفرنسية.

ومن ثم نستطيع القول إنّ مَنْطَقَةَ النحاة لكل ظواهر اللغة إضافة إلى مبالغتهم في إيجاد العلل الثواني والثوالث، كان سبباً واضحاً في تعقيد الدراسة النحوية.

٣- الاتّجاه العقليُّ المعياريُّ

يسعى التفكير النحويّ إلى هدفين رئيسين ، شكّلا معاً الاتجاه المعياري عند النحاة العرب القدماء.

١- هدف تأصيلي يرمي إلى وصف الظاهرة اللغوية، والوقوف على حقيقتها، بتسجيل قواعدها، وذلك حتى تكون مرجعاً يُرجع إليه، في معرفة السَمْتِ الذي كانت تُنطق عليه العربية، فيما سُمي بعصر الاحتجاج (ابتداءً من العصر الجاهلي حتى منتصف القرن الثاني الهجري)، لا سيما بعد أن بدت مظاهر اللحن، وزاد احتكاك العرب بغيرهم، وهم يقصدون بذلك خدمة عظيمة للقرآن الكريم.

٢- هدف تعليمي يرمي إلى تعليم الأنماط اللغوية، التي تمكّنُ الناس من عَرب وغيرهم من تعلم لغة القرآن الكريم، والتعامل بها فيما بينهم، بوصفها لغة الحضارة الجديدة.

ويمكن الوقوف على هذا المنهج من خلال النقاط الآتية:

- المعيارية ومستويات اللغة

تعامل النحاة مع مستويات اللغة المختلفة، في إطار زماني يمتد ثلاثة قرون تقريباً قرناً ونصف القرن قبل الإسلام، وقرناً ونصف القرن بعده، وفي إطارٍ مكاني مُمتد أيضاً شمل مجموعة من القبائل هي قيس وتميم وأسد فإن هؤلاء هم الذين أخذ عنهم أكثر ما أخذ معظمه، وعليه اتُّكِلَ في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين. (١)

---

(١) السيوطي، المزهر تحقيق محمد أحمد جاد المولى، علي البجاوي، محمد أبي الفضل إبراهيم،دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ج١ ص ٢١٢ .

وقد أعطى هذا التعامل الواسع مع اللغة بهذا الإطار، مجالاً لنقد الباحثين المحدثين، فمنهم من أطلق على هذا التعامل اسماً ساخراً (ديكتاتورية الزمان والمكان) (١)، ومنهم من ذكر أن "كتب اللغة والنحو لم تقدم إلا قطاعاً محدوداً من الحياة اللغوية حتى القرن الثاني الهجري"، وهذا القطاع هو بعض لهجات البدو" (٢)، ومنهم من يرى أن هذا من باب الخلط الذي لا يُقره منهج، داعين إلى أن "تتصور شخصاً يحدثك بعامية أهل مصر، وبعامية المغرب، والشام والعراق في آن واحد، دون أن يلتزم خصائص مستقلة للهجة واحدة، ويخلط بين خصائص كل واحدة، في حديث واحد، كلمة من هنا، وأخرى من هناك بمنهج نطق يختلف في كل واحدة، وبطريقة في التركيب لا تتفق على نظام لغوي واحد، وباستعمال مفردات متنوعة، هل يمكنك متابعة حديثه وفهمه" (٣)، وأحسبُ أن النظرة الموضوعية تجعلنا نُقدّر صنيع النحاة، ونعدُّه تدبيراً سديداً عمل على استيعاب لهجات القبائل وتأليفها معاً، كما عمل الإسلام على استيعاب جهود تلك القبائل، وتأليفها في بناء سياسي واحد، وذلك استئناساً بالقرآن الكريم، الذي جاء على سبعة أحرف، وسمح الرسول صلى الله عليه وسلم بقراءته على أي حرف منها، ذلك أنه "لو أن كل فريق.. أمر أن يزول عن لغته، وما جرى عليه اعتياده طفلاً وناشئاً وكهلاً، لاشتدّ ذلك عليه، وعَظُمَتَ المحنة فيه ولم يُمكّنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة، وتذليل للسان وقطع للعادة" (٤)

ثم إن اللهجات العربية لم تكن متباينة تبايناً كبيراً فقريش عُرف عنها أنها "أفصح العرب ألسنة وأصفاهم لغة" (٥) وأنها "كانت.. مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقة ألسنتها إذا أتتهم الوفود من العرب، تخيّروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم، وأصفى كلامهم.. فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى سلائقهم، التي طُبعوا عليها فصاروا بذلك أفصح

---

(١) إبراهيم أنيس، أسرار العربية ط الإنجلو ١٩٧٣، القاهرة ص ٣٦-٣٧ .

(٢) محمود حجازي، علم اللغة العربية، ص٢٢٤ .

(٣) البدراوي زهران، مقدمة في علوم اللغة ، دار المعارف بمصر ط٢، ١٩٨٦، ص٦٤.

(٤) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر دار الكتب العلمية، بيروت، ج١ ص ٢٢.

(٥) السيوطي، المزهر، ج١ ص ٢١٠ .

العرب [1] وأحسب أن التباين هنا مردُّه في الغالب إلى الجوانب البلاغية والفنية، وليس إلى الخصائص اللهجية.

والقبائل العربية كانت كثيرة الوفود إلى ديار قريش، لأغراض دينية وسياسية وأدبية، يشير إلى ذلك لقاء الفصحاء والشعراء في المنتديات والمحافل[2]، هذه الأسباب التي اجتمعت للعربية، جعلت اختيار النحاة لهذا المنهج مقنعاً، وجعلت الفرصة أمامهم مهيأة لاستخلاص قواعد معيارية، قواعد تكون معياراً للصواب والخطأ، وتتسم بالاطراد والشمول، تجعل من الناس على اختلاف مجالاتهم يتفاهمون ويشعرون أنهم ينتمون إلى لغة واحدة. [3]

وقد أدى هذا النهج الاستقرائي المعياري الناقص إلى تعدد الأوجه الإعرابية، وذلك نتيجة لوجود بعض التفاوت بين القبائل في الأشكال اللغوية كجموع التكسير، وإعراب بعض القبائل لبعض الأسماء، أو بنائها لها، والالتزام بالإعراب أو التساهل فيه فـ (ما) مثلاً عاملة عند الحجازيين، وغير عاملة عند التميميين، ولا يخفى أن تقعيد اللغة وفق هذا المنهج، نتج عنه تضخم كبير في المادة النحوية، غير أن تجاوز النحاة عن الدور الوصفي الخالص، باستقراء المعطيات اللغوية المباشرة في لغة القرآن الكريم وكلام العرب، واستخلاص (نظام) يُعدُّ في حد ذاته إنجازاً باهراً [4] .

إن تقليبنا سلوك النحاة المعياري هذا تقليباً واعياً يجعلنا نقف على غرضهم التعليمي، الذي يهدف إلى توحيد الناس، على نمط لغوي مشترك، يشكل قالباً مرناً يهيئ للناطقين بالعربية وغيرهم أن يشعروا بسبيل رحبة في الاختيار.

– المعيارية والشواهد

يُعرّف الشاهد عند أهل العربية بأنه "الجزئي الذي يستشهد به في إثبات القاعدة، لكون ذلك الجزئي من التنزيل، أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم، وهو أخص من

---

(١) السيوطي ، المزهر، ج٢ ص ٢١١ .

(٢) جورجي زيدان، انظر: الفلسفة اللغوية، والألفاظ العربية، ص ١٠٨.

(٣) انظر: إسماعيل عمايرة، التفكير اللغوي التراثي بين التأصيل والتعليم المجلد رقم ٤، عـدد ١، ١٩٩٤، ص ١٩
Inter National Journal of Islamic and arabic Studies

(٤) نهاد الموسى، قضية التحول إلى الفصحى، عمان ١٩٨٧، ص٦٠ .

المثال" [١] ويشمل الشاهد اللغوي كما يروي السيوطي: "كلام الله تعالى – وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده صلى الله عليه وسلم، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين- نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافر"[٢] ولعل الاحتجاج بالشعر، من الظواهر التي برزت مبكرة، حتى يُروى أن عمر بن الخطاب قال: "أيها الناس عليكم بديوانكم شعر الجاهلية فإن فيه تفسير كتابكم، ومعاني كلامكم" [٣]

وأحسب أن ظاهرة الاستشهاد بهذه النصوص المحدودة، في إطار زماني ومكاني محددين، إضافة إلى الاهتمام الفائق بها، والرحلة من أجلها، واتخاذها مهنة حتى في عصور التدوين المتأخرة نسبياً، يجعلنا نقف على ملمح مهم من ملامح المعيارية، فالنحاة لم يهتموا بالشواهد الشعرية مثلاً، لأنها تحمل سمات فنية متميزة، بل ربما لا تكون كذلك، وإنما لأنها تمثل أصلاً لازماً، وحجة على لغة عصر الاحتجاج، الذي تؤخذ منه القواعد، وإليه يُعاد في التوثيق.

وعلى هذا جاء الاستشهاد بالشعر متنوعاً ببيت كامل، أو بجزء منه، سواء أكان معروف القائل أم مجهولة، قال الجرمي: "نظرت في كتاب سيبويه، فإذا فيه ألف وخمسمون بيتاً، فأما ألف بيت فعرفتُ قائليها، فأثبتُّها وأما خمسونَ فلم أعرفْ أسماءَ قائليها" [٤]، وتنوعت أغراض الاستشهاد أيضاً، ومن ذلك ما يلي:

أ- إثبات القاعدة، وذلك نحو إثبات الاستعمالات النحوية كالتعدية واللزوم، وعدد المفاعيل وأنواعها.

ب- إثبات جزئي للقاعدة أو فرعها، وذلك نحو تقسيم الخبر إلى مفرد وجملة وشبه جملة.

ج- تخريج بعض الاستعمالات اللغوية، التي جرى فيها حذف أو تقدير أو زيادة وغيرها، بشواهد لغوية مما يؤدي إلى تأصيل هذه الاستعمالات.

---

(١) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، دار خياط (بيروت) ج٣ ، ٧٣٨ .

(٢) السيوطي، الاقتراح، ص ٤٨ .

(٣) انظر: محمد جبل: الاحتجاج بالشعر في اللغة، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت، ص٥٣.

(٤) البغدادي، خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون، بولاق ج١ ، ٩ .

ولا تخفى أهمية الشواهد من ناحية تعليمية، فهي تأتي مثبتة لقاعدة، أو مفسرة لها أو مُرَجحة لوجه على آخر، وهذا من شأنه أن يساعد المتعلم في تمثل القواعد، إضافة إلى أنه يجعل المتعلم على صلة مستمرة مع زمن الاحتجاج، تلك المرحلة التي يحرص النحاة على بقائها، ماثلة في الأذهان، وبذلك فإن الاستشهاد بها يُعد من السبل الناجعة والتدابير الجيدة نسبياً، التي توفر لها استمراراً في الحياة.

- المعياريّة والأمثلة المصنوعة

إن استعمال الأمثلة المصنوعة عند النحاة، من الظواهر البارزة، والتي يمكن أن نقف من خلالها، على جانب من جوانب المعيارية، وبخاصة الجانب التعليمي، فقد جاء في تعريف المثال: "المثال (بالكسر) يُطلق على الجزئي، الذي يُذكر لإيضاح القاعدة وإيصاله (كذا) إلى فهم المستفيد، كما يقال الفاعل كذا، ومثاله "زيد" في: "ضرب زيد" وهو أعم من الشاهد" (١)

وعلى هذا فالنحاة صنعوا أمثلة تعليمية متنوعة، هدفها توضيح القواعد، وهي عادة تكون مُفصّلة عليها، مثال ذلك تمثيل ابن جنّي لباب نائب الفاعل مع الفعل اللازم، قال: "فإن أقمت الباء وما عَملتْ فيه مقام الفاعل، قلت: سِيرَ بزيد فرسخين يومين سيراً شديداً، فالباء وما عملت فيه في موضع رفع، فإن أقمت الفرسخين مقام الفاعل قلت: سِيْرَ بزيد فرسخان سيراً شديداً، فإن أقمت اليومين مقام الفاعل، قلت (سِيْرَ بزيد فرسخين يومان سيراً شديداً)، فإن أقمت المصدر مقام الفاعل، قلت: سِيْرَ بزيد فرسخين يومين سيرٌ شديدٌ، ترفع الذي تقيمه مقام الفاعل لا غير " (٢) فابن جنّي يبدو في تمثيله، كالخياط يأخذ مقاساته ويقدُّ قماشه على أجسام قواعده تفصيلاً لا زيادة فيه ولا نقص، بل هو أكثر اقتصاداً من الخياط، فقطعة القماش – هنا– هي هي، إلا من زيادة هنا أو هناك، وقد ألبسها مجموعة من القواعد، وكأنما أراد بذلك، أن يدخر على المتعلم متابعة أمثلة مختلفة، ربما أثارت في نفسه مسائل جانبية(٣)

---

(١) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج٦ ، ١٣٤١ .

(٢) ابن جني، اللمع في العربيّة، تحقيق فائز فارس، الكويت ١٩٧٢، ص٣٤ .

(٣) انظر إسماعيل عمايرة: التفكير اللغوي التراثي بين التأصيل والتعليم، المجلد رقم ١٠ عـدد ١، ١٩٩٤ Inter National Jornal of Islamic and Arabic atudies Book 10. No1. 1994

ولكن النحاة أحياناً كانوا يعتمدون على الأمثلة المصنوعة دون إيراد شواهد عليها، وذلك كما حدث في باب التنازع ومنها: "أعلمتُ وأعلمونيهم إياها الزيدين العمْرين منطلقين" [1] ولا شك أن النحاة في نحو هذه الأمثلة، كانوا ينطلقون من حالات افتراضية لا واقع لها في باب الاستعمال.

- المعيارية والجوانب التعليمية

من الملامح المعيارية والمنهجية عند النحاة، بدؤهم بالنحو ثم بالصرف وبالأصوات، إذ المتأمل في كتاب سيبويه يجد أنه بدأ بالنحو، وثنّى بالصرف وبالأصوات، فقد تناول في الجزء الأول الكلمة، والنكرة والمعرفة والأفعال اللازمة والمتعدية، وأسماء الأفعال، إلى جانب الفاعل والمبتدأ والخبر، وأيضاً المنصوبات كالمصادر المنصوبة والحال والمفعول فيه، وإن وأخواتها والنداء والاستثناء وغيرها، أما الجزء الثاني فجميع أبوابه صرفية، إذا استثنينا باب الممنوع من الصرف الذي افتتح به الجزء، ومن موضوعاته النَسب والتصغير، ونونا التوكيد وجمع التكسير، وأوزان المصادر وصيغ الأفعال ومعاني الزوائد، واسم الآلة، وأسماء الأماكن ، وفعل التعجب ثم ختمه بدراسة عن الإدغام، وما يحدث من تغيرات صوتية كالإمالة والإعلال، وقد كانت هذه فرصة ليقدم فيها معارفه الصوتية الدقيقة ولعل هذه المنهجية تكشف عن جوانب أهمها ما يأتي:

أ- إن من أهم الدوافع لنشوء النحو، وضع ضوابط للغة حرصاً منهم على كتاب الله، من أن يصيبه ما أصاب الألسنة من اللحن، بعد أن تعددت ألسنة الداخلين في الإسلام وتفشت ظاهرة اللحن[2]، وربما كان من أبرز أشكال اللحن، ما يظهر في التراكيب، وبخاصة على حركات الإعراب ، التي شكّل تفسيرها اتجاهاً واضحاً عند النحاة.

ب- يعدُّ هذا ملمحاً منهجياً تعليمياً يتفق وأحدث النظريات التربوية التي نادت بها مدرسة "الجشطالت" [3]، ذات الاتجاه الكلي في التربية، حيث تبدأ أولاً بالكل، أو بالتركيب ثم تنتهي إلى التحليل والتجريد، وأرى أن هذا المنهج ليس أمراً مستحدثاً ابتدعه

---

(١) انظر، ابن مضاء، الرد على النحاة ، ص ١٠٩.

وانظر تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٥٨، ص٨٤.

(٢) الجاحظ، البيان والتبيين ج٢ ص ٦٤.

(٣) انظر: عبد العليم إبراهيم: الموجّه الفني لمدرسي اللغة العربية ، دار المعارف بمصر، ط٦ ص٨١-٨٣.

سيبويه، فلا شك أن أستاذه والعلماء الذين سبقوه؛ كانوا يعنون عناية خاصة بدرس النحو، ولا سيما أن كتاب سيبويه، يتضمن آراء الخليل النحوية، ومن عاصره كيونس بن حبيب وأبي الخطاب الأخفش، ومع أنه أول كتاب نحوي وصل إلينا، غير أنه يمثل مرحلة متقدمة من مراحل التاريخ النحوي، إذ سبقته مراحل كثيرة، أبرزها مرحلة وضع رموز الحركات الإعرابية على يد أبي الأسود الدؤلي، تلتها مرحلة اتسمت بالنظر والمناقشة، وفيها بدأ السؤال عن العلّة النحوية، وبدأ القياس، ومن أبرز أعلامها أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت١١٧هـ) تلتها مرحلة التأليف النحوي العام، وأبرز علمائها عيسى بن عمر الثقفي (ت١٤٩هـ) صاحب كتابي "الجامع" و "الإكمال أو المكمل" وهما كتابان في النحو ذكرت كتب التراجم [1] أنه وضعهما، تلتها مرحلة الخليل، التي شكلت ذروة في البناء النحوي، بما اتصفت به من شمول وبراعة في القياس.

وقد أفاد النحاة بعد سيبويه من هذا الاتجاه التربوي، فهذا ابن جني يدعو لدراسة النحو أولاً، رغبة في تيسير اللغة على المتعلمين. يقول: "فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما لمعرفة أحواله المتنقلة، ألا ترى أنك إذا قلت (قام بكرٌ، ورأيت بكراً، ومررت ببكرٍ) فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرض لباقي الكلمة. وإذا كان ذلك كذلك، فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأن معرفة ذات الشيء الثابتة، ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة، إلا أن هذا الضرب من العلم لمّا كان عويصاً صعباً، بُدئ قبله بمعرفة النحو ثم جيء به بعد، ليكون الارتياض في النحو موطئاً للدخول فيه، ومُعيناً على معرفة أغراضه ومعانيه، وعلى تصرف الحال" [2].

وقد طبّق ابن جني هذا المفهوم التربوي في كتابه (اللمع في العربية)، والذي قصد من تأليفه أن يكون تعليمياً للناشئة، فجعل ثلثيه الأولين في النحو، وثلثه الأخير في

---

(١) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٥٤م، ص٤١ .
وانظر: محمد الطنطاوي: نشأة النحو، ص٥٨ .
(٢) ابن جني، المنصف ص ٤-٥ .

الصرف، وبعض الظواهر الصوتية كالإمالة. وبذلك خالف ابن جني أحمد بن محمد الميداني (ت ٥١٨هـ) صاحب كتاب "مجمع الأمثال"، والذي يتفق مع ما نادت به النظرية الجزئية (التركيبية) في تعلم اللغة. إذ تدعو إلى تعلم الجزء ثم الانتقال إلى تعلم الكل. يقول: "فإن التصريف من أجلّ أركان الأدب، وبه يعرف سعة كلام العرب، ومنه يُتدَرج إلى اللغة العربية، ويتوصل إلى حل العويصات [١]، وبذلك نستطيع إدراك السبق الذي حققه نحاة العربية في المجال التعليمي التربوي، قياساً إلى النظريات المعاصرة.

جـ- الاهتمام ببيان الإعجاز القرآني الذي تحدى العرب بتراكيبه ونظمه، مع أن مفرداته كانت شائعة مستعملة على ألسنتهم، مما جعل الوليد بن المغيرة يصفه بسليقته اللغوية وهو على شركه بقوله: "إن له لحلاوة وإن عليه لطلاوة وإنه ليَعلو ولا يُعلى عليه".وقد بدا هذا النهج واضحاً فيما بعد، عند عبد القاهر الجرجاني فيما عُرف بنظرية النَظْم. حيث أكدّ أن ضرورة دراسة المفردة في سياقها اللغوي السليم، قال: "واعلم أن ليس النَظْم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها.. هذا هو السبيل، فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً، وخطؤه إن كان خطأً إلى النَظْم، ويدخل في حقه أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه، واستعمل في غير ما ينبغي له فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساده، أو وُصف بمزية وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية، وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه" [٢]

- المعيارية والعمل النحوي

إن من أبرز الظواهر اللغوية التي لفتت أنظار النحاة، تغير أواخر الكلم، مما جعلهم يجدّون في إيجاد تفسير مناسب لهذه الحركات، يعين الباحث في إيجاد تعليل مناسب لوجودها، كما أنه يساعد المتعلم في بناء تصور واضح، يعينه في تشكيل كفاية تمكنه من

---

(١) أحمد بن محمد الميداني نزعة الطرف في علم الصرف، تحقيق محمد عبد المقصود درويش، دار الطباعة الحديثة، ١٩٨٢م، ص ٥٨ .

(٢) الجرجاني، دلائل الإعجاز تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، القاهرة ١٩٦٩، ص٦١-٦٢.

أداء مناسب، ومن هنا كانت فكرة العامل، نتيجة من نتائج البحث عن تعليل مناسب لهذه الظاهرة اللغوية، التي تؤدي إلى مثل هذا الترابط بين أجزاء التراكيب اللغوية، وقد شكلت فكرة العامل دستوراً للنحاة [1]، فغدت نظرية متكاملة يحرص النحاة على اطّراد قواعدها في كل ما يواجهون من نصوص لغوية.

وليس من شأن هذه الدراسة أن تكرر ما جاء بشأن نظرية العامل، فقد أغنتنا المراجع [2]، بيد أن من همتها أن توضح الخيوط المنهجية فيها، ويمكن توضيح ذلك فيما يأتي.

١- ظاهرة التصنيف

كان لابد للنحاة بعد ذلك السعي الدؤوب، في وصف الظواهر اللغوية وتعليلها، من محاولة تصنيفها مما يُسهّل عليهم التعرف على أنظمتها وصياغتها في قواعد مضبوطة، تشكل في مجملها هيكلاً شاملاً للغة، وقد كان هذا يوحي من نظرية العامل التي تُعد نتيجة منطقية للتعليل.

فصنفوا بذلك الكلم إلى "اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"

وصنفوا الكلمات وفقاً لما يطرأ على أواخرها من تغير وعدّوه أثراً للعامل، فصنفت إلى مبنية: بمعنى "لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل، وكأنهم إنما سمّوه بناء لما لزم ضرباً واحداً، فلم يتغير تغير الإعراب من حيث كان البناء لازماً موضعه لا يزول من مكان إلى غيره" [3]

---

(١) انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، القاهرة، ١٩٣٧م، ص٢٨ .

(٢) انظر: ١- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ٢٨ .

٢- مازن المبارك، العلة النحوية نشأتها وتطورها، ص ٥١-٧١.

٣- محمد عبد اللطيف حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث. منشورات جامعة الكويت، ص ١٦٢-١٨٤ .

٤- خليل عمايرة، في التحليل اللغوي ، ٥١-٦٢ .

(٣) ابن جني، الخصائص ج١ ، ٣٧ .

ويقع البناء على عدة أضرب هي، الضم والفتح والكسر والوقف [١]، وكلمات معربة: بمعنى تغير أواخر الكلم بدخول العوامل عليها لفظاً أو تقديراً، ويقع الإعراب في أضرب هي، حالة الرفع، وحالة النصب، وحالة الجزم، وهي خاصة بالأفعال، وحالة الجر (وهي حالة خاصة بالأسماء).

ولما كان البناء والإعراب بأثر من العامل، فقد قاموا بتصنيف العوامل إلى:

أ- العوامل اللفظية.

ب- العوامل المعنوية.

وقد صُنفت العوامل اللفظية، بحسب قوة العامل، فالفعل أقوى العوامل، ذلك أن الأفعال كلها عاملة، أما الأسماء والحروف فلا يعمل منها إلا ما أشبه الأفعال، فدلَّ ذلك على أن العمل بحق الأصالة إنما كان للأفعال. [٢]

وقد حُمل على الفعل لقوته: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، يقول أبو حيان في شرح التسهيل: "أصل العمل للفعل، ثم لما قويت مشابهته له، وهو اسم الفاعل، واسم المفعول، ثم لمَا شُبِّه بها من طريق التثنية والجمع والتذكير والتأنيث، وهي الصفة المشبهة" [٣].

ومن الواضح أن هذه الملحقات بالفعل في العمل أيضاً تعمل على مستويات، فاسم الفاعل أقوى من اسم المفعول، وهو أقوى من الصفة المشبهة. وكذلك التفتوا إلى أثر الاشتقاق والجمود في العامل، فعدّوا العامل المشتق أقوى من العامل الجامد، وعلى هذا عدّوا الأفعال نحو (نِعْمَ وبِئسَ ولَيْسَ وفعل التعجب) من العوامل الضعيفة[٤]، أما الأدوات فهي أضعف العوامل وقد صنفت إلى ما يأتي:

أ- أدوات مختصة بالدخول على الأفعال كأدوات النصب مثل (لن).

ب- أدوات مختصة بالدخول على الأسماء كحروف الجر.

---

(١) انظر سيبويه، الكتاب ج١، ١٣.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل ج٨ / ٩.

(٣) السيوطي، الأشباه والنظائر، حيدر أباد، ١٣٥٩هـ، ج١، ٢٦١-٢٦٢.

(٤) السيوطي، الهمع ج٢ / ١٠٥.

ج- أدوات غير مختصة، وذلك نحو ما العاملة عمل ليس، تدخل أحياناً على الاسم فترفعه، وعلى الخبر فتنصبه، وأحياناً أخرى تدخل على الفعل فلا تعمل فيه شيئاً[(١)].

أما العوامل المعنوية: فهي العوامل التي يظهر أثرها على بعض الألفاظ مع عدم وجودها وذلك نحو:

١- رافع للمبتدأ إذ يبدو المبتدأ مرفوعاً مع عدم وجود عامل ظاهر فيه، ومن ثم ذهب النحاة إلى أن العامل فيه تعريّه من العوامل. [(٢)]

٢- رافع الفعل المضارع: يُجمع النحاة على أن العامل فيه عامل معنوي، سواء أكان العامل وقوعه موقع المبتدأ، الذي هو مرفوع بالابتداء وهو عامل معنوي، أم كان نتيجة لتجرده من الناصب والجازم [(٣)].

٣- الخلاف: وهو من العوامل المعنوية التي سحبها الكوفيون على عدد من أبواب النحو، فالاسم المنصوب بعد واو المعية، مثل استوى الماءُ والخشبة، منصوب على الخلاف، أي على خلاف الأصل وهو الرفع[(٤)]، والمستثنى منصوب على الخلاف، لأن المستثنى موجب له الحكم بالإثبات، بعد نفيه عن المستثنى منه، فنصب لمخالفته إياه.

وقد احتجّ ابن الأنباريّ لمبدأ عَدّ التعري من العوامل عاملاً بقوله: "فإن قيل: فلِمَ جعلتم التعري عاملاً، وهو عبارة عن عدم العوامل؟ قيل: لأن العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة، إنما هي إمارات وعلامات، فالعلامة تكون بعدم الشيء، كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان، وأردت أن تميز أحدهما عن الأخر، لكنت تصبغ أحدهما مثلاً وتترك صبغ الآخر، فيكون عدم الصبغ في أحدهما كصبغ الآخر، فيتبين بهذا أن العلامة تكون بعدم شيء، كما تكون بوجود شيء، وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التعريّ من العوامل اللفظية عاملاً"[(٥)]

---

(١) انظر: ابن هشام: مُغنى اللبيب، ج١/ ١٣١ . وانظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ج٨/١٧ .

(٢) انظر: ابن الأنباري: الإنصاف مسألة رقم (١٥) .

(٣) لمزيد من التفصيل انظر ابن الأنباري: الإنصاف، مسألة ٧٤ .

(٤) انظر: الفراء: معاني القرآن، ج١، ١٣٤ . ابن الأنباري، الإنصاف للمسألة رقم (٣٠)

(٥) ابن الأنباري، أسرار العربية تحقيق محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي للعربية، دمشق، ١٣٣٧هـ، ص ٦٨ .

وفي هذا يلتقي النحاة العرب مع مبدأ مهم من مبادئ البنيوية، وهو مبدأ "المُعلَم وغير المُعلَم" والذي تصنف الأبواب النحوية على أساسه وفقاً لوجود علامات دالة عليها، وسنوضح هذا في فصل قادم إن شاء الله.

درس النحاة العلاقات في الجملة في إطار نظرية العامل، فصنفت إلى أبواب نحوية كالمرفوعات، والمنصوبات والمجرورات، وبذلك جعل النحاة الكلمات مُمثلة لأبواب نحوية، مثال ذلك أنهم يعربون الجملة "قرأ محمد الكتاب" على أن قرأ: فعل ماضٍ، وهو يُمثل باباً نحوياً، وأن "محمداً" فاعل، وهو يمثل باباً نحوياً آخر، وأن الكتاب مفعول به، وهو يمثل باباً نحوياً أيضاً. وبذلك تتحول الكلمات بالتحليل الإعرابي إلى أبواب، ومن ثمّ تتضح العلاقات التي بينها. وفي هذا يلتقي النحاة مع مبدأ من مبادئ البنيوية، عُرِف "بالتحليل إلى المكونات المباشرة" كما سنوضحه في حينه.

ولم نتحدث عن الجانب القياسي والتعليلي في الاتجاه المعياري، لأن الحاجة إلى ذلك قد سُدت في حديثنا عن القياس والتعليل في الاتجاهين الوصفي والعقلي المنطقي.

- المعيارية بين الشكل والمضمون

من الواضح أن نظرية العامل تولي اهتماماً كبيراً لتفسير التراكيب اللغوية تفسيراً شكلياً، ولكن هل اقتصرت على معالجة الجانب الشكلي فقط؟ أم أنها تناولت ظواهر أخرى داخل التركيب؟ لعل هذا السؤال من أكثر الأسئلة إلحاحاً، ولا سيما بعد أن أشاع بعض الباحثين المحدثين أن "النحو العربي قصر نفسه على تعرف أحوال أواخر الكلمات، إعراباً وبناءً، فبحثه قاصر على الحرف الأخير من الكلمة، بل على خاصة من خواصه وهي الإعراب والبناء" (١)

لعلنا نستطيع إلقاء الضوء على هذه المسألة من خلال النقاط الآتية:

١- أقرّ النحاة أن النّحو هو "العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى أحكام أجزائه التي ائتلف منها" (٢) والشواهد اللغوية على ارتباط الحركات على أواخر الكلمات بالمعاني كثيرة، منها ما ورد في القرآن الكريم في نحو

---

(١) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص ١ .

(٢) العيني، شرح شواهد الأشموني، ج١، ١٥ .

قوله تعالى: "إنما يخشى اللهَ من عبادِهِ العلماءُ"[1] وقوله تعالى: "إنّ اللهَ بريءٌ من المُشركينَ ورسولُهُ " [2]

فالإعراب إذن، ناشئ عن سبب طبيعي يتعلق ببناء الجملة العربية وتأليفها، ومن هنا فقد فطن النحاة إلى علاقة الحركات بالمعاني، وأكدوا ذلك غير مرّة في مواطن مختلفة، يقول ابن جنّي: "الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرمَ سعيدٌ أباه، وشكر سعيداً أبوُه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرْجاً واحداً لاستبْهم أحدهما من صاحبه" [3]

ويقول الزجّاجي: "إن الأسماء لمّا كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة ومضافاً إليها، ولم تكن في صورتها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني"[4]

ومن هنا جاءت فرضية النحاة، بأن الإعراب أصل في الأسماء دون الأفعال، فرضية تتفق مع روح اللغة، وإن بدت قاعدة شكلية، ذلك أن الإعراب جاء علامة مميزة بين المعاني التي تعتورُ اللفظ، والفعل أقلها حاجة لذلك، فلم يلزمه الإعراب كثيراً، فآخر الفعل المُعرب يتغير من رفع إلى نصب إلى جزم، لكن هذا التغير لا يدل عل تغير في موقع الفعل، لأنه يقع دائماً في موقع العُمدة، إذ هو يتركب مع الاسم بعده، فيشكلان جملة. أما تغير الإعراب في الأسماء، فهو دلالة على تغير الموقع، فلزم لها علامات مميزة، وهذه العلامات لإزالة اللبس أو التفرقة بين المعاني، ومن ثم كانت التغيرات كثيرة في الأسماء فقد تتغير صيغة الكلمة للدلالة على معنى معين، كما يحصل في التصغير وجمع التكسير. وقد يُضاف إلى الاسم حرف أو حرفان، كما في المثنى، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث، والمنسوب وغيرها. بل إن طاقة اللغة قادرة على تسخير بعض الإضافات، هذه كي تؤدي مهمة مزدوجة، كما في جمع المذكر السالم والمثنى وغيرها.

---

(١) سورة فاطر، الآية ٢٨ .

(٢) سورة التوبة، الآية ٣ .

(٣) ابن جني، الخصائص، ج١ ، ٣٥ .

(٤) الزجاجي، الايضاح في علل النحو، ص٦٩.

وخرج قطرب على إجماع النحاة، يقول الزجّاجي: "وتكون الحركات دالة على المعاني، هذا قول جميع النحويين إلا قطرباً ". [1]

ويرى قطرب (محمد بن المستنير) [2] أن العرب "إنما أعربت كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام. ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك ساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب المهلة في كلامهم فجعلوا الحركة عقب الإسكان". [3]

وقد ردّ الزجّاجي على قطرب بقوله: "لو كان كما زعم، لجاز خفض الفاعل مرة، ورفعه أخرى ونصبه وجاز نصب المضاف إليه، لأن القصد في هذا، إنما هو الحركة تعاقب سكوناً يعتدل به الكلام، وأي حركة أتى به المتكلم أجزأته فهو مخيّر في ذلك، وفي هذا فساد للكلام وخروج على أوضاع العرب، وحكمة نظام كلامهم"[4]

وتابع قطرباً من المحدثين إبراهيم أنيس وداود عبده كما سنوضح في فصل قادم إن شاء الله.

٢- ربط النحاة بين الأبواب النحوية، والمعاني الوظيفيّة الدالّة عليها، ذلك أنهم عندما قالوا: كَتَبَ: فعل ماض. دلّ ذلك على أنها تقوم في السياق بدور الفعل الماضي، ومن هنا يمكن فهم مقولة النحاة، "الإعراب فرع المعنى"، إضافة إلى تسمية النحاة لكثير من الأبواب النحوية أسماءً ذات دلالة قوية على معناها، من ذلك باب الفاعل، ونائب الفاعل والمفعول به، والمفعول لأجله، والتمييز والحال .. الخ.

---

(١) الزجاجي، الايضاح في علل النحو، ص ٦٩ .

(٢) القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٧٣م، ج٣، ص ٣١٩ .

(٣) الزجاجي، الايضاح في علل النحو، ص ٧٠-٧١ .

(٤) السابق ٧١ ، وانظر جلال الدين للسيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج١، ص٧٩.

وقد أدرك النحاة الجوانب التعليمية في نظرية العامل، فحاولوا تقديم اللغة في هياكل تعليمية تمكّن الناس عرباً وغير عرب، من تعلم العربية بوصفها لغة الحضارة الإسلامية، ومن هنا فقد فرّق ابن جني بين المعنى النحوي، والمعنى المعجمي للمصطلح للنحوي، بقوله: "يقول النحويون إن الفاعل رفع، والمفعول به نصب، وقد ترى الأمر بضدّ ذلك، ألا ترانا نقول: ضُرب زيد، فترفعه، وإن كان مفعولاً به، ونقول: إن زيداً قام، فتنصبه وإن كان فاعلاً، ونقول: عجبت من قيام زيد، فتجرّه، وإن كان فاعلاً" [١] ومن الواضح أن النحوي يتمثّل المعنى تمثلاً جيداً، وإن غلّب أحياناً جانب الشكل، فليس لأنه تخلى عن فهم المعنى، وإنما لأنه يسعى إلى تشكيل معايير لغوية تفسر للمتعلم، كيف أن الناطق يفكر بأبواب نحوية، يمثلها بممثلات صرفية، ولكل باب نحوي حركة إعرابية يأخذها الممثل الصرفي حال دخوله في خانة الباب النحوي، وقد يكون ذلك حقيقة أو اصطلاحاً كما هو في باب نائب الفاعل، الذي سمّاه النحاة بذلك لتمييزه عن الفاعل. يقول الرضي: "إن ما يُسمى بالنائب عن الفاعل عند عبد القاهر والزمخشري، فاعل اصطلاحاً"[٢] وقد سماه سيبويه من قبل تسمية وصفية معيارية بـــ "المفعول المرفوع" جاء في الكتاب: "هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعلُه إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل، ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر، والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل" [٣]

وبهذا يُعرب النحاة عن إدراكهم، لأن عناصر التركيب قد تتبادل المواقع فيما بينها، أو يحل أحدها محل الآخر، فتحدث نتيجة لهذا التبادل أو هذا الإحلال بعض التغييرات الشكلية، لكن الرباط المعنوي بينها لا يزال ثابتاً لم يمسسه التحول.

فقد مسّ النحاة الصلة الوثيقة في المعنى بين الخبر والحال، مع أن الخبر من المرفوعات، والحال من المنصوبات، وهذا دليل على أن النحوي ينفذ من العلاقات الشكلية الظاهرة على التراكيب اللغوية إلى جوهر التركيب فأشاروا إلى:

---

(١) ابن جني، الخصائص، ج١، ١٨٤ .

(٢) الرضي الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، بيروت، ١٩٧٥، ص ٣٥ .

(٣) سيبويه، الكتاب، ج١، ٣٣ .

١- أن وجوه الشبه كثيرة بين الخبر والحال، فالحال والخبر كلاهما يكون نكرة، مشتقاً أو جامداً أو مؤولاً بالمشتق. (١)

٢- الحال والخبر يتبادلان المواقع أحياناً، وذلك كأن تقول:

خالد في البيت قائمٌ ← مبتدأ + حال + خبر .

خالد في البيت قائماً ← مبتدأ + خبر + حال .

٣- بعض ما يُعرب حالاً يجوز رفعه فيُعرب خبراً، كما في قوله تعالى: "هذا بعلي شيخاً"(٢) وقد قرئ: "هذا بعلي شيخٌ" .

وفيه أوجه عدة :

١- أن يكون هذا مبتدأ، وبعلي بدلاً منه و"شيخ" الخبر.

٢- أن يكون بعلي عطف بيان، وشيخ الخبر.

٣- أن يكون بعلي مبتدأ ثانياً، وشيخ خبره، والجملة خبر هذا.

٤- أن يكون بعلي خبر المبتدأ، وشيخ خبر مبتدأ محذوف، أي هو شيخ.

٥- أن يكون شيخ خبراً ثانياً.

٦- أن يكون بعلي شيخ جميعاً خبراً واحداً، كما تقول: هذا حلو حامض.

٧- أن يكون "شيخ" بدلاً من بعلي. (٣)

٤- الحال قد يسد مسد الخبر في إفادة المعنى، وعندئذ لا يجوز ذكر الخبر لتمام المعنى وذلك نحو:

أحسنَ ما يكونُ الطالبُ مجتهداً.

فـ(مجتهداً) خبر كان المقدرة على المعنى أي:

أحسن ما يكون الطالبُ إذا كان مجتهداً.

ويرى "ابن الشجري" : أن الخبر وجب حذفه هنا، لأن الحال بعض منه، والحال قد يُحذف بأسره، فحذف بعضه وبقاء بعضه أسهل (٤).

---

(١) ابن الشجري، الأمالي الشجرية دار المعارف النظامية بحيدر آباد، ١٣٤٩هـ ج٢، ٢٧٥.

(٢) سورة هود، الآية ٧٢.

(٣) العكبري، إملاء ما مَن به الرحمن تحقيق محمد عطوة القاهرة، ١٩٦٩م، ج٢، ٧٠٧ .

(٤) ابن الشجري، الأمالي الشجرية، ج٢، ٢٨١ .

٥- من أنواع الحال، الحال المؤكدة في نحو قوله تعالى:

"وهو الحق مصدقاً" (١)

"وهذا صراط ربك مستقيماً" (٢)

فهذه الحال أكدت المعنى الذي دلّ عليه الخبر، لأن الحق لا يكون إلا مصدقاً، فالحال لا تقدّم معنى جديداً.

٦- عبّر سيبويه عن الحال بالخبر، مما يدل على إدراكه للصلة الوثيقة بينهما دلالياً، فقد عبر عن الأصل النحوي المشهور "الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال" بقوله: "كلُّ شيء كان للنكرة صفة، فهو للمعرفة خبر، وذلك قولك، مررت بأخويك قائمين، فالقائمين هنا نصب على حدّ الصفة في النكرة" (٣)

٣- دعا النحاة إلى أن اللفظ الواحد قد يحتمل أكثر من وجه إعرابي، فعلى النحوي أن يرجح الإعراب الذي يوافق المعنى، يقول ابن جني ناصحاً المُعرب: "فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى، فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى، تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت الإعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه" (٤) وذلك على أساس أن المعنى هو الهدف، "وأول واجب على المُعرب، أن يفهم معنى ما يُعربه مفرداً أو مركباً"(٥)

ونجد لهذه النصيحة شواهد كثيرة في تطبيقات النحاة العملية، مثال ذلك أن ابن الأنباري رجّح الوجه الذي يتفق مع المعنى في إعراب لفظ "أربعين" في قوله تعالى: "وإذ واعدنا موسى أربعين ليلة"(٦) بقوله "وأربعين ليلة مفعول ثانٍ لواعدنا، وتقديره: تمام

---

(١) البقرة، الآية ٩١ .

(٢) الأنعام، الآية ١٢٦ .

(٣) سيبويه الكتاب ج٢، ٨ وقد وردت هذه الفكرة في مواقع مختلفة من الكتاب منها جـ٢ ، ٤٩، ٥٠، ٨١، ٨٧، ٩٢ .

(٤) ابن جني، الخصائص، ج١ ، ٢٨٣ .

(٥) ابن هشام، المغني، ج٢، ٥٢٧ .

(٦) البقرة ، الآية ٥١ .

أربعين ليلة، فحُذف المضافُ وأقيم المضاف إليه مقامه، ولا يجوز أن يكون منصوباً على الظرف، لأنه يصير المعنى واعدناه في أربعين ليلة، وليس المعنى على ذلك، وإنما المعنى أن الوعدَ كان بتمام أربعين ليلة" (١) وقد رجح العُكْبَري أن موقع الجملة "يتلونه حق تلاوته"، في قوله تعالى: "الذين آتيناهم الكتاب يتلونه حق تلاوته، أولئك يؤمنون به" (٢) موقع الحالية على موقع الخبر مستدلاً بالمعنى بقوله: "لأنهم لم يكونوا وقت إتيانه تالين له"(٣)

وهذا يتفق مع رأي ابن الأنباري الذي قال: "ويتلونه جملة فعلية في موضع نصب على الحال من المضمر المنصوب في (آتيناهم)، ولا يجوز أن يكون (يتلونه) الخبر، لأنه يوجب أن يكون كلُّ مَنْ أُوتي الكتاب يتلوه حق تلاوته، وليس الأمر كذلك إلا أن يكون الذين أوتوا الكتاب الأنبياء عليهم السلام" (٤)

٤- إن مراعاة النحاة لعناصر مهمة في الظواهر اللغوية، يشير إلى أنهم كانوا يقصدون إلى الإحاطة بالظاهرة اللغوية من جوانب مختلفة، ومن هذه العناصر:

١ – التقديم والتأخير:

فقد أشار سيبويه إلى دور التقديم والتأخير في المعنى بقوله: "فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل، جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضربَ زيداً عبد الله لأنك إنما أردت به مؤخراً، ما أردت به مقدماً، ولم تُرد أن تشغل الفعل بأول منه، وإن كانوا إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم" (٥).

٢ – الزيادة :

المقصود بالزيادة هو ما زاد على تركيب الجملة الأصل، الذي عبّر عنه النحاة بعلاقة الإسناد، (المسند والمسند إليه)، كالفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، وعدّوا ما زاد

---

(١) ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد، القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٩٦٩، ج١، ٨٢.

(٢) البقرة، الآية ١٢١ .

(٣) العُكْبَري، التبيان في إعراب القرآن، ج١، ص ١١١ .

(٤) ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن ج١، ١١٤ .

(٥) سيبويه، الكتاب ١/٣٤ .

على ذلك من باب الفضلات، وهم يدركون أن لهذه الفضلات قيمة دلالية واضحة، وذلك كإضافتها لدلالة المفعولية، أو الحال أو التمييز.. إلخ.

وكذلك أشاروا بمصطلح الزيادة إلى الحروف الزائدة، كما في نحو قوله تعالى: "كفى بالله شهيداً" (1)، ومن الواضح أنهم يقصدون بها الزيادة من حيث تركيب الجملة، وأنها أضافت معنىً جديداً للجملة هو التوكيد. يقول ابن جني: "ولولا أن في الحرف إذا زيد ضرباً من التوكيد ما جازت زيادته البتَّة" (2)، ويقول: "فقد علمنا من هذا أننا متى رأيناهم قد زادوا الحرف، فقد أرادوا غاية التوكيد" (3) وفي هذا دلالة واضحة على تعمق ابن جني لمعنى الجملة ومبناها.

٣- الحذف :

المقصود بالحذف، نقص في ركن من أركان الجملة، وذلك لوجود دليل عليه، وذلك كأن تجيب عن سؤال: من القادم؟ فتقول: محمدٌ ، فكلمة "محمد" جملة تحمل معنى يحسن السكوت عليه، وقد تتبع النحاة مواطن الحذف، ورأوا أن بعضها يكون الحذف فيه وجوباً، وأحياناً يكون جوازاً، من ذلك حذف الفاعل وجوباً (4) في مواطن منها ما يأتي:

أ- إذا بُني الفعل للمجهول.

ب- في صيغة الاستثناء المفرغ، وذلك نحو: ما حضر إلا خالدٌ، وحذفه جوازاً وذلك كأن يُحذف طرفا الإسناد، ويذكر المفعول مشيراً إلى المحذوف كما في نحو قوله تعالى: "وقِيل للذين اتقوا ماذا أنزلَ ربّكُم قالوا: خَيْراً" (5) فقام المفعول (خيراً) مقام الفعل والفاعل: "أنزل ربنا".

---

(1) سورة النساء، الآية ٧٩ .

(2) ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق: مصطفى السقا وزملائه، مطبعة الحلبي ١٩٥٤م، ج١، ٢٧١ .

(3) السابق، ج١، ٢٧١ .

(4) انظر السيوطي: الهمع ج١، ١٦٠ .

وانظر السيوطي: الأشباه والنظائر ٢/ ٦٥ .

(5) سورة النحل، آية ٣٠ .

وقد بلغ الاهتمام بالمعنى ذروته عند عبد القاهر الجرجاني، الذي جعل بنظرته الثاقبة الشاملة، وبآرائه اللغوية المنفتحة جسراً يربط بين علوم العربية، ولعل من أبرز أهدافه في نظرية (النَظْم)، أن يبين أن النحو أعم وأشملُ من النظر في حركات الإعراب، فهو علمٌ يُعنى بقواعد ربط الكلام، وتأليف الجمل، كالتقديم والتأخير، والحذف والذكر في الجملة، وبهذا فتح المجال أمام الدارسين للانطلاق من النص إلى ما وراءه، بحيث يدركون الأبعاد المختلفة المهمة في تأصيل المعنى النحوي وتقعيده، ومن ثم فقد كان له رأي فَصْل في الألفاظ والمعاني، فالألفاظ أوعية للأفكار، دون أن يكون لأحدهما فضل على الآخر، ومن ثمَّ فإنه "لابد من ترتيب الألفاظ وتواليها على النَظْم الخاص.. وإذا كانت الألفاظ أوعية للمعاني فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها، فإذا وجب لمعنى أن يكون أولاً في النفس، وجب للفظ الدّال عليه أن يكون مثله- أولاً- في النطق" (١)

ولابدَّ لهذا النسيج المكون من الألفاظ والمعاني، أن يحتكم لمجموعة من القوانين والقواعد، فيبدو نظاماً محكماً. يقول عبد القاهر: "ليس النظمُ إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها" (٢)

فالجرجاني مُنظِّر، استطاع أن يُلقي نظرة متكاملة على العربية، فهي تشكل بنية عضوية واحدة، تتأسس على مادة مشتركة واحدة، وكل علمٍ يأخذ من هذه المادة جانباً يدرسه ويُحلّله ويُنظر له، ويرسم صورته الأولية بناءً على نتائج استقرائه، وكل هذه العلوم من نحو، وصرف، وبلاغة، وتفسير، تتوجه نحو تحقيق هدف واحد، هو خدمة القرآن الكريم، وبناء أصول علمية موضوعية لمعرفته، تؤدي إلى تذوقه والوقوف على أسراره البيانية والبلاغية. والجرجاني سبّاق إلى كثير من الأسس التي قامت عليها المناهج المعاصرة، ولا سيما الوصفية (البنيوية) كما سنوضح في فصل قادم.

ومما يؤكدُ أن جهود اللغويين المعيارية، اهتمت بجانبي الشكل والمضمون في التقعيد، إدراكاً لما بينهما من علاقة، فقد لاحظوا مثلاً أن الفاعل حكمه شكلاً أن يكون مرفوعاً، ومعنى ذلك أن يكون هو الذي قام بالفعل، ثم اطردت هذه القاعدة في ما لا

---

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٣٥ .

(٢) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٧٣ .

حصر له من الأمثلة، إلا أن الفاعل في حده الشكلي – وهو الرفع– ربما لا يكون هو الذي فعل الفعل، في نحو :

(مات الرجل) ، و (انقطع الغصن)

بل هو من ناحية المضمون وقع عليه فعل فاعل، ولكنّ النحاة مع ذلك يعدُّون الرجل والغصن فاعلين لأنهما مرفوعان ولذا فقد اضطروا إلى إسناد قاعدة الفاعل السابقة، بقاعدتين أخريين وهما: تقدم الفعل، وإسناده إلى الفاعل، فالفاعل هو الذي أسند إليه الفعل[1]، على أن يكون الفعل مقدماً على الفاعل عند النحاة البصريين، فإن تقدم الفاعل فهو مبتدأ، وبهذا يكونون قد أدخلوا جملاً لا يكون الفاعل فيها فاعلاً في الحقيقة، قال ابن السّراج: "الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل، هو الذي بنيته على الفعل الذي بُني للفاعل، ويجعل الفعل حديثاً عنه مقدماً قبله أكان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن، كقولك: جاء زيد، ومات عمرو، وما أشبه ذلك، ومعنى قولي: بنيتهُ على الفعل الذي بُني للفاعل، أي: ذكرتَ الفعل قبل الاسم، لأنك لو أتيت بالفعل بعد الاسم لارتفع الاسم بالابتداء" [2]

فالنحاة بهاتين القاعدتين الشكليتين: الإسناد والرتبة أو الموقع، قد حلّوا المسألة بتغليب جانب الشكل، إذ أصبح المفعول في المعنى (الرجل، الغصن) فاعلاً في المفهوم الاصطلاحي المعياري لأنه مرفوع.

ولا يكاد يخلو باب من أبواب النحو، من هذه التفسيرات التي ترمي إلى إماطة ما يمكن أن يعترض مجرى القاعدة، وذلك حين يتعذر أن ينسجم التفسير الشكلي مع المضمون. ولكن النحوي يميل – في الغالب– إلى ترجيح ما يفسر الشكل[3] كما رأينا في الأمثلة السابقة.

وربما كان السبب في ذلك إحساس اللغويين، أن الأشكال أثبت من المضامين، وأكثر تحديداً منها، أما المضامين فهي متغيرة متعددة ، وعلى هذا فتفسير الشكل أدعى تعليمياً وتأصيلياً إلى الانضباط، وذلك مع التنبيه إلى خصوصيات المفارقة بين الشكل

---

(١) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار إحياء التراث العربي ١٩٦٦م، ج١، ٣٣٥ .

(٢) ابن السراج، الأصول، ج١، ٧٢–٧٣ .

(٣) انظر: إسماعيل عمايرة: نظرة مقارنة على المدرسة النحوية، ص ١٣٩ .

والمعنى، وذلك كأن يُقال: إن (غير) أداة استثناء في المعنى، وما بعدها هو المستثنى، وإن كانت تُعرب في المصطلح مستثنى[1]، وما بعدها مضاف إليه، لأنها اسم قابل لحمل العلامة الإعرابية بخلاف إلا ، ولأن ما بعدها يكون ملازماً للجر، بخلاف ما بعد إلا وقد قاس النحاة "سوى" على "غير".

(١) انظر: ابن هشام: مغني اللبيب، ج١، ١٥٨ .

المبحث الثالث
الاتجاه التاريخي

تقديم

تنحدر اللغة العربية من أرومة اللغات السامية، ونلحظ أن ما سُمي بعصر الاحتجاج، هو في حقيقته، عصور لغوية عديدة، تمتد على رقعة زمانية ضاربة في عمق الزمن، إلى ما لا يقل عن ثلاثمائة عام، تطورت اللغة خلالها وقبلها تطوراً أثر فيه اختلاف الزمان، والمكان، والجوار لأمم مختلفة، كالفرس، والإغريق، والسريان، فإلى أي حد راقب النحاة العرب مثل هذه التطورات في اللغة؟ وهل شكلت هذه المراقبة بُعداً منهجياً سبروا اللغة من خلاله؟

لعل بناء تصور عن جهود النحاة التاريخية يتطلب منا دراسة ملمحين عندهم، هما:

١- الملمح التاريخي المقارن، وأقصد به تلك الإرهاصات التي تنتمي إلى المنهج، الذي يجتهد في مقارنة الظاهرة اللغوية بما يناظرها في لغات أخرى.

٢- الملمح التاريخي التطوري: وأقصد به تلك الإرهاصات التي تنتمي إلى المنهج، الذي يرمي إلى الوقوف على أطوار الظاهرة في اللغة الواحدة، مع بيان أثر الزمان والمكان في تطورها، دون أن يحتاج ذلك إلى المقارنة بلغات أخرى، فإذا استعان الباحث بالمقارنات اللغوية الأخرى، يكون قد فتح باب المنهج التاريخي على أوسع نطاق، ويكون بذلك قد سار على المنهج التاريخي المقارن.

الملمح التاريخي المقارن

وردت إشارات مبكرة عند اللغويين الأوائل، يقارنون فيها بين الظواهر اللغوية في لغتين، كالفارسية والعربية، كما في الكتاب لسيبويه، وهنالك إشارات أخرى للخليل بن أحمد وابن حزم [1]، وفي هذا ما يدل على أن بدايات المنهج التاريخي المقارن، ترجع زمنياً إلى ما هو أبعد من القرن الرابع الهجري، إذ زُعم بعودة الدراسات اللغوية إلى

---

(١) انظر: رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ص٣٠-٣٢ .

لغويين يهود عاشوا في كنف الدولة الإسلامية في شتى أقطارها، ويذكر من هؤلاء اللغويين اليهود في العراق سعيد بن يوسف الفيومي الملقب بـ (سعديا)، المتوفى سنة ٩٤٥م، فقد ترجم التوراة وبعض كُتب الحكمة إلى اللغة العربية، وكان يختار أقرب الألفاظ العربية من نطق اللفظة العبرية (١)، وعلى هذا فلا نستطيع أن نعد جهده جهداً لغوياً، إذ لا يعدو أن يكون رجلاً واجه موقفاً من مواقف الترجمة ومتطلباتها.

ويذكرون في الأندلس والمغرب لغويين أشهرهم (يهودا بن قريش التاهرتي)، الذي عاش في القرن العاشر الميلادي (الرابع الهجري). ألف كتاباً بالعربية، درس فيه العلاقة بين العبرية والآرامية، وبين العبرية والعربية، وهو يرى أن "العبرية والآرامية والعربية قد صيغت – بالطبيعة– بطريقة واحدة" (٢) ثم تفرعت نتيجة الخروج إلى أماكن مختلفة، والاختلاط بلغات أخرى.

وقد شملت المقارنة التي قدمها جدولاً، قابل فيه الأصوات الساكنة في كل من العبرية والعربية والآرامية، سواء أوقعت في أوائل الكلمات أم في أواخرها، وذلك في ترتيب ألفبائي، حتى يمكن لمن أراد حرفاً معيناً أن يجده في مكانه، وكذلك خصّص باباً لمعالجة الجذور العربية والعبرية، التي تتطابق أو تتشارك في أصل أو أصلين ساكنين (٣).

ويُذكر أيضاً أبو اسحاق بن بارون، الذي ألّف كتاباً بالعربية في أواخر القرن الحادي عشر بعنوان: "الموازنة بين اللغة العبرية واللغة العربية". وقد أعطى ابن بارون حكماً عاماً على اللغتين– وضم إليهما السريانية، لأنها متقاربة في الاشتقاق والتصريف واللفظ" (٤)

---

(١) انظر: ابن النديم، الفهرست، طبعة رضا، ص ٢٥ .

نولدكه، اللغات السامية، ترجمة رمضان عبد التواب، الكمالية، القاهرة، ١٩٦٣م، ص٩.

حسن ظاظا، اللسان والإنسان، دار المعارف بمصر، ١٩٧١م، ص١٦٠-١٦٢ .

(٢) هاشم الطعان، مساهمة العرب في دراسة اللغات السامية، منشورات وزارة الثقافة العراقية، ١٩٧٨، ص ٦ .

(٣) أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص٢٥٤. نقلاً عن دائرة المعارف اليهودية.

(٤) أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص٥٥ .

وانظر: هاشم الطعان: مساهمة العرب في دراسة اللغات السامية، ص٨ .

ومن إشارات علماء العربية التي تنبئ عن محاولتهم لربط العربية بغيرها من اللغات ما يأتي:

روى ابن سلاَّم الجمحي، عن العالم النحوي المشهور أبي عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ) أنه قال: "العرب كلها ولد إسماعيل إلا حمير وبقايا جرهم" وروى قوله: "ما لسان حمير وأقاصي اليمن اليوم بلساننا ولا عربيتهم بعربيتنا" (١)

وقد أشار الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ) إلى وجود علاقة بين العربية والكنعانية، حيث قال: "وكنعان بن سام بن نوح، يُنسب إليه الكنعانيون، وكانوا يتكلمون بلغة تضارع العربية" (٢)

وكشف سيبوية عن بعض الفروق بين العربية وغيرها كالفارسية والعبرية في الأصوات والصيغ وذلك في باب (ما أعرب من الأعجمية)، يقول: "اعلم أنهم مما يغيرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم البتّة، فربما ألحقوه ببناء كلامهم، وربما لم يلحقوه، فأما ما ألحقوه ببناء كلامهم، فدِرْهَمٌ ألحقوه ببناء هِجْرَع، وبَهْرَجٌ ألحقوه بسَلْهَب، ودينارٌ ألحقوه بديماس، وديباجٌ (ألحقوه) كذلك، وقالوا: إسحاق فألحقوه بإعصار، ويعقُوب فألحقوه بيَرْبُوع، وجَوْرَبٌ فألحقوه بفَوْعَلٍ، وقالوا: آجور، فألحقوه بعاقُول، وقالوا: شُبارق فألحقوه بُعذافِر، ورُستاقٌ فألحقوه بقرطاس، لما أرادوا أن يُعربوه ألحقوه ببناء كلامهم كما يُلحقون الحروف بالحروف العربية" (٣)، وبهذا يكون سيبويه قد كشف عن منهج مبكرٍ في التعريب وذلك بالتحريف في الأوزان.

ثم ذكر سيبويه طريقة ثانية، تتمثل في إجراء تحريف في الأصوات، وذلك يتم أحياناً باستبدال الأصوات الساكنة التي لا توجد في العربية. ففي معظم الكلمات استُبْدِل بالأصوات التي من هذا النوع أصوات عربية قريبة منها في المخرج، وفي كلمات قليلة استُبدل بها أصوات بعيدة عنها في المخرج، فالصوت الذي بين الجيم والكاف مثلاً استبدل به أحياناً صوت الجيم العربية، وأحياناً صوت الكاف، وأحياناً صوت القاف، وذلك كأن

---

(١) ابن سلاَّم، طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود شاكر، ط٢، ج١، ص٩ و ١١ .

(٢) الخليل بن أحمد، العين، تحقيق عبد الله درويش، الجزء الأول، ص٢٣١، ١٨٥، ٢٣٢.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج٤/ ٣٠٣، ٣٠٤ .

يقولوا: "قُرْبُز أو كُرْبَقَ أو قُرْبَق"، والصوت الذي بين الفاء والباء، استبدل به أحياناً صوت الفاء، وأحياناً صوت الباء، مثل: فرند السيف أو برنده" (١)

وأوضح سيبويه أن العرب قد يُبدلون بعض الأصوات، دون ضرورة صوتية، من ذلك مثلاً أصوات المد الطويلة (الألف والياء والواو)، والقصيرة (الفتحة والكسرة والضمة)، التي استبدل بعضها ببعض في كثير من الكلمات المُعربة، ومن ذلك أيضاً بعض الأصوات الساكنة، كصوت الشين الذي استبدل به السين في مثل: إسماعيل وسراويل، ودست ونيسابور (٢).

وأشار إلى أن العرب: "ربما تركوا الاسم على حاله، إذا كانت حروفه من حروفهم، كان على بنائهم أو لم يكن نحو، خُراسان والكُركُم" (٣).

وحاول المبرد (٢٨٦هـ) الربط بين العربية وغيرها من حيث، تقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف، بقوله: "فالكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، لا يخلو الكلام – عربياً كان أو أعجمياً– من هذه الثلاثة" (٤)

ووردت نصوص تشير إلى العلاقة بين العربية والسريانية، فابن دُرَيْد يرى أن يَعْرب بن قحطان سُمي يعرب (لأنه أول من انعدل لسانه عن السريانية إلى العربية) ولابن دريد إشارات إلى اللغتين السريانية والعربية، ومقارنات صحيحة بينها(٥).

وألف أبو حيان (٧٤٥هـ) تأليفاً مستقلاً وضّح فيه العلاقة بين العربية والحبشية في المفردات والتراكيب، وهو كتاب مفقود بعنوان (جلاء الغبش عن لسان الحبش)، قال فيه: "أما قولهم هندي وهندكي في معنى واحد، وهو المنسوب إلى الهند، قال الشاعر:

ومقرونةٌ دُهْمٌ وكُمْتٌ كأنّها ... طَماطِمُ يُوفُون الوفارَ هنالكُ

---

(١) سيبويه،الكتاب، ج٤/٣٠٤ .

(٢) السابق، ج٤/ص ٣٠٤. وأصل هذه الكلمات يشمعيل، وشراويل، ودشت، ونيشابور.

(٣) السابق، ج٤/ ٣٠٤

(٤) المبرد، المقتضب، ج٢، ص ٢ .

وانظر: الزركلي: الأعلام، ط٢، القاهرة ١٩٥٤ ، ج٨ ، ص ١٥ .

(٥) بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ترجمة رمضان عبد التواب، ج٢/ ١٧٧ .

فخرّجه أصحابنا على أن الكاف ليست زائدة، لأنه لم تثبت زيادتها في موضع من المواضع فيُحمَلَ هذا عليه، وإنما هو من باب سبط – سبطر، والذي أخرّجهُ عليه، أن من تكلم بهذا من العرب، إن كان تكلم به، فإنما سرى إليه من لغة الحبش، لقُرب العرب من الحبش، ودخول كثير من لغة بعضهم في لغة بعض. والحبشة إذا نَسَبَتْ ألحقت آخر ما تنسب إليه كافاً مكسورة مشوبة بعدها ياء، يقولون في النسب إلى قندي قندكي، وإلى شواء شوكي، وإلى الفرس الفرسكي. وربما أبدلت تاء مكسورة، قالوا في النسب إلى جبر جبرتي، وقد تكلمتُ على كيفية نسبة الحبش إلى كتابنا المترجم عن هذه اللغة المسمى (بجلاء الغبش عن لسان الحبش)، وكثيراً ما تتوافق اللغتان، لغة العرب ولغة الحبش، في ألفاظ وفي قواعد من التراكيب النحوية، كحروف المضارعة، وتاء التأنيث، وهمزة التعدية" (١)

وقد وردت لمحات مقارنة أخرى عند بعض المؤرخين، ولعل أبرزها ما ذكره المسعودي، حين تحدث في مروج الذهب عن الآشوريين، في فصل عنوانه (ذكر ملوك الموصل ونينوي وهم الآشوريون) ويتحدث عن لغتهم فيقول: "وكان أهل نينوى ممن سمينا نبطاً، وسريانيين، والجنس واحد، واللغة واحدة، وإنما بان النبط عنهم بأحرف يسيرة في لغتهم والمقالة واحدة " (٢)

وأشار المسعودي إلى علاقة النبط بالسريان، بقوله: "من الناس من رأى أن السريانيين هم النبط، ومنهم من رأى أنهم أخوة لودماش بين نبيط" (٣).

وقدّم المسعودي نظرته، إلى تقارب اللغات وتعريف اللغة بقوله: "إن اللغة إنما تكون واحدة، بأن تكون حروفها التي تُكتب بها واحدة، وتأليف حروفها تأليفاً واحداً، وإن اختلفت بعد ذلك في سائر الأشياء الأخرى، كالفهلوية والدرية والأذرية وغيرها من لغات الفرس" (٤).

---

(١) أبو حيان، البحر المحيط ج٤/ ١٦٣ وانظر شرح البيت السابق في لسان العرب مادة هندك.

(٢) المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، دار الأندلس، بيروت ج١، ص٢٣٧ .

(٣) المسعودي، مروج الذهب، ج١/ ٢٣٠ .

(٤) المسعودي، التنبيه والإشراف، دار الصاوي، مصر ١٩٣٨، ص٦٨ .

وقال في موضع آخر: "وهذه جزيرة العرب كانت كلها مملكة واحدة يملكها ملك واحد، ولسانها واحد سرياني، وهو اللسان الأول، لسان آدم ونوح وإبراهيم عليهم السلام، وغيرهم من الأنبياء فيما ذكر أهل الكتب، وإنما تختلف لغات هذه الشعوب من السريانيين اختلافاً يسيراً، على حسب ما ذكرنا من حال الفرس، والعبرانية منها والعربية أقرب اللغات بعد العبرانية إلى السريانية، وليس التفاوت بينها بالكثير" (١)

ولا يخفى ما في هذا التقسيم من خلط بين الفارسيّة، وهي لغة هندية أوروبية، واللغات الساميّة التي منها العربية والعبرانيّة والسريانيّة، ولا يخفى أيضاً أن عدّ السريانيّة أمّاً للغات الساميّة ليس صحيحاً، فالسريانيّة فرع من فروع الأرامية، وقد اكتسب هذا الاسم من اسم البلد – سوريا- وقد تسمّى بها أتباع المسيح تمييزاً لأنفسهم من الأراميين، الذين ظلوا على وثنيتهم، فارتبط اسمهم بالوثنية.

وقد التفت ابن حزم إلى الأسباب التي أدت إلى الاختلاف بين اللغات، وذلك كاتساع رقعة الأرض وسمّاه (اختلاف البلدان) واختلاط الأمم، وسمّاه (مجاورة الأمم) وأضاف (طول الأزمان)، وذكر أسلوب الأداء الفردي فأسماه (تبديل العامة للألفاظ)، قال ابن حزم: "إن الذي وقفنا عليه وعلمناه يقيناً، أن السريانية والعربية التي هي لغة مضر وربيعة – لا لغة حمير – لغة واحدة تبدلت بتبدل مساكن أهلها، فحدث فيها جرْس كالذي يحدث من الأندلسي إذا رامَ نغمة أهل القيروان، ومن القيرواني إذا رام نغمة الأندلسي، ومن الخراساني إذا رام نغمتهما، ونحن نجد أن من سمع لغة أهل فحص البلوط. وهي على ليلة واحدة من قرطبة، كاد أن يقول إنها لغة غير لغة أهل قرطبة، وهكذا في كثير من البلاد، فإنه بمجاورة أهل البلدة بأمة أخرى، تتبدل لغتها تبدلاً لا يخفى على مَنْ تأمله.

ونحن نجد العامة قد بدّلت الألفاظ في اللغة العربية تبديلاً، وهي في البعد عن أصل تلك الكلمة كلغة أخرى، ولا فرق، فنجدهم يقولون في "العنب" "العينب" وفي "السوط" "اسطوط" وفي "ثلاثة دنانير" "ثلثدا"، وإذا تعرّب البربري، فأراد أن يقول "الشجرة" قال "السجرة" وإذا تعرب الجليقي أبدل من العين والحاء هاء، فيقول "مهمد" إذا أراد أن يقول "محمد" ومثل هذا كثير.

---

(١) المسعودي، التنبيه والإشراف، ص٦٨ .

فمن تدبّر العربيّة والعبرانيّة والسريانيّة، أيقن أن اختلافها من نحو ما ذكرناه، من تبديل ألفاظ الناس على طول الأزمان، واختلاف البلدان ومجاورة الأمم، وإنها لغة واحدة في الأصل" (١)

أما فيما يتعلق بالمفردات فقد شكّل الإقرار، بوجود ألفاظ غير عربية في القرآن الكريم مسألة خلافية بين علماء العربية، (٢) فمنهم من أنكر وجود ألفاظ ذات أرومة غير عربية في القرآن الكريم، وذلك مثل أبي عبيدة مَعْمَر بن المثنى، ومنهم مَنْ أقرَّ بذلك وذلك نحو عبد الله بن العباس الصحابي (ت٦٨هـ) ومجاهد (ت١٠٤هـ) وبهذا الإقرار فتحوا باباً حاول العلماء أن يُطلوا من خلاله على مفردات اللغة بوجه عام، لا سيما تلك المفردات التي لم يتيسر عليهم اشتقاقها، ومما يُذكر أن هذه المفردات كثيرة، أُلفتَ فيها الكتب وذلك نحو (المُعرَب) للجواليقي، و(شفاء الغليل) للخفاجي، و(المهذب) للسيوطي وسوف نذكر بعض الأمثلة التي وافقت ما توصلت إليه الدراسات المعاصرة، وذلك على سبيل التمثيل:

١- ذكر ابن عباس أن السَفَرة في قوله تعالى: "بأيدي سَفَرَة" تعني "كَتَبَة" ، واحدهم كاتب أصله بالنبطية سافرا (٣).

٢- مصحف: يُروى أن سالماً مولى أبي حذيفة، جمع القرآن بين دفتين، ثم ائتمروا على أن يسموه باسم. فقال بعضهم: سموه سِفْر فقال لهم: إن ذلك تسمية اليهود لكتبهم، فكرهوا ذلك، فقال: إني رأيت مثله في الحبشة يُسمى المُصْحَف فأجمعوا رأيهم على أن يسموه المُصْحَف، فسُمي به (٤).

٣- مِشكاة: ورد في البحر المحيط أن المشكاة هي الكُوة بلغة الحبشة(٥).

---

(١) ابن حزم، الأحكام في أصول الأحكام، مطبعة السعادة ، ١٩٢٦، ج١، ص٣١ .

(٢) انظر: الجواليقي: المُعرب، تحقيق أحمد شاكر، دار الكتب المصرية، ١٣٦١هـ، ص٥ . السيوطي، المزهر ، ج١ / ٢٦٨ . وانظر: علي عبد الواحد وافي: علم اللغة، ص٢٢٩ .

(٣) ابن دريد، جمهرة اللغة حيدر أباد، ١٣٥٠هـ ، ج٢، ص ٣٣٩ .

وانظر: أفرام الأول: الألفاظ السريانية في المعاجم العربية، دمشق ١٩٥١م، ص٩١ .

(٤) انظر: عبد المجيد عابدين، بين الحبشية والعربية، مطبعة السعادة، مصر، ص١٠٢.

(٥) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط دار الفكر، بيروت ١٩٨٣م، ٦/ ٤٤٤ .

٤- التوراة: ذكر أبو حيان أنه اسم عبرانيّ، وقد تكلف النحاة في اشتقاقها وفي وزنها، وذلك بعد تقرير النحاة أن الأسماء الأعجمية لا يدخلها اشتقاق ولا وزن[١].

٥- الطُور: ذكر السيوطي إلى أن الطوُر بالسريانيّة: الجبل "وَرفعنا فوقكُم الطُور" يعني الجبل وقد وافقت لغة العرب في هذا الحديث لغة السريان [٢].

٢- الملمح التاريخي التطوري

تبدو ملامح الاتجاه التاريخي التطوري عند النحاة في النقاط الآتية:

١- كانوا أحياناً يردّون الأبواب التي يتحقق أداؤها بأكثر من حرف، إلى حرف واحد في الأصل، وذلك كأن يروا أن الباء هي أصل حروف القسم، يقول ابن جني "والحروف التي يصل بها القسم إلى المقسم به ثلاثة، وهي: الباء والواو والتاء، فالباء: هي الأصل" [٣] والمقصود هو الأصل التاريخي، ذلك أنهم أشاروا إلى أن الواو أكثر استعمالاً منها [٤]، بيد أنهم في أبواب أخرى أشاروا إلى الحرف الأكثر شيوعاً، من ذلك قول ابن جنّي في باب الاستثناء: "وحرفه المستولي عليه إلا وتُشبه به أسماء وأفعال وحروف" [٥]

وقد وردت إشارة تاريخية في باب النداء، تشيرُ إلى أنه ربما كان الأصل التاريخي لأداة النداء (هيا) هو (أيا) ذكر سعيد بن الدهان (ت ٥٦٩هـ) في كتابه (الغُرة في شرح اللمع: ".. فإن بَعُدَ المنادى عن هذا، قلت: أيا زيد، وقد يُبدلون الهمزة (هاء) كما قالوا: إيّاك وهيّاك" [٦] في حين أنهم أوضحوا أن "يا" تُعد لم باب النداء، وذلك لأنها تستعمل للقريب والبعيد والندبة [٧].

٢- محاولة النحاة ردّ بعض الألفاظ إلى الأصول، التي يظنون أنها تكونت منها من ذلك:

---

(١) السابق، ج١، ١٣٨ . وانظر" ربحي كمال، المعجم الحديث، عبري عربي، بيروت.

(٢) القرطبي، تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) القاهرة ١٩٤٦، ج١/ ٦٨-٦٩.

(٣) ابن جنّي، اللمع في العربية، ص ١٥٠ .

(٤) السيوطي، الهمع، ج٤ / ٢٣٢ .

(٥) ابن جنّي، اللمع، ص١٢١ .

(٦) السابق: تحقيق حامد مؤمن، عالم الكتب، بيروت ١٩٨٥، ص ١٧٠، وكتاب ابن الدهان ما زال مخطوطاً.

(٧) السابق، ص ١٨٠ .

١- يرى الخليل أن (ليس) مركبة من "لا أيس"، فطرحت الهمزة وألزمت اللام بالياء[١].
وتابعه في ذلك الفرّاء مُستدلاً بقول العرب: "ائتني به من حيث أيسَ وليسَ، أي من حيث هو ولا هو" [٢]

٢- ذهب الخليل إلى أن أصل لن "لا ، أن" ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم[٣].

٣- عدّ النحاة الأصل في اللام اللاحقة لأسماء الإشارة، السكون كما في (تلْك)، وذكروا أنها كُسرت في "ذلك" لالتقاء الساكنين.

٤- ويرى الزمخشري أنه يُقال: "ازّحلف عن كذا وأزلف، إذا انتحى وزعموا أن الرواية بتخفيف الفاء" [٤]

٥- ذهب الزمخشري إلى أن أصل (هم) هو (همو)، وإنما حذفت الواو لتوالي الضمات، وثقل الواو، وقد أمنَ اللَبْس [٥].

٦- ذهب بعض النحاة إلى أن الأصل في (حبذا) (حَبُب ذا)، فأدغموا الباء في الباء كراهية اجتماع المثلين، وكذلك ما أشبهه [٦].

٧- ويرى بعض النحاة أن (لات) بمعنى (نَقَص)، وأن أصلها (ليس) بكسر الياء، فقُلبت الياء ألفاً لتَحَرّكها وانفتاح ما قبلها وأبدلت السين تاء [٧].

٨- يرى بعض النحاة أن (كلا) من (كلّ) بتشديد اللام، فخففت اللام وزيدت الألف للتثنية والتاء للتأنيث [٨].

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة ليس .

(٢) الزبيدي، تاج العروس، مصر ١٣٠٧هـ مادة ليس.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٥ .

(٤) ابن هشام، مغني اللبيب، ج١/ ص ٢٣٧ .

(٥) الزمخشري، أعجب العجب، ص١١-١٢ .

(٦) الزجاجي، الجمل، ص ١١٠ .

(٧) ابن هشام، مغني اللبيب، ج١، ص ٢٥٣ .

(٨) ابن الأنباري، الإنصاف، المسألة ٦٢ .

لا يخفى أن الانتباه إلى التشابه والصلات بين هذه اللغة السامية وتلك، يشكل جانباً من المعرفة اللغوية عند اللغويين العرب، إلا أنه لا يبلغ شأو الدراسة المطلوبة في هذا المجال، وربما عاد ذلك لأسباب نذكر منها:

١- أن النحاة لم يستكملوا أدوات البحث اللغوي من معرفة باللغات السامية، مما جعلهم لا يقطعون برأي، ولا يقيمون الأدلة الكافية على آرائهم التاريخية.

٢- لا شك أن الدراسات اللغوية نشأت بسبب العناية بلغة القرآن الكريم، ولذا فإن اللغويين كانوا حريصين على اطراد القواعد المستنتجة، من استقرائهم للنصوص التي تمثل اللغة العربية الفصحى الأدبية، التي نزل بها القرآن وتوحدت عليها القبائل قُبيل الإسلام، وأخذ الشاعر أو الخطيب، يعمد إليها كلما عَنّ له القول، محاولاً التخلي عن سماته اللهجية الخاصة (كالعنعنه والتلتلة والكشكشة)، وبذلك ينال إعجاب سامعيه، ويفضل غيره من الشعراء والخطباء في تلك المناظرات، التي كانت تعقد آنذاك. ومن ثمّ لم يكن اللغوي معنياً إلا بقدر يسير، بالالتفات إلى تأصيل ما لا يتفق مع القاعدة من منظور تاريخي، وربما ألجأته حيرته أمام شاهد لغوي إلى التأويل، وذلك نحو تأويلهم الوارد في قوله تعالى: "إن رحمة الله قريبٌ من المحسنين"[1]، حيث وجدوا أنهم يخبرون بالمذكر (قريب) عن المؤنث (رحمة)، فتأولوا ذلك بأن قالوا: إن المضاف المؤنث (رحمة) – هنا– قد استفاد التذكير من المضاف إليه المذكر (الله)، وأصبحت هذه قاعدة من قواعد النحو"[2]، في حين أن المنهج التاريخي يعطي تفسيراً مقنعاً لهذه الحالة وما شاكلها، ذلك أن الباحثين التاريخيين يذكرون، أن الجنس (التذكير والتأنيث) في اللغات السامية، ربما كان ذات يوم يتجاوز حصره في المذكر والمؤنث، وأن هذا التقسيم قد تمّ في مرحلة متأخرة نسبياً، ومن ثم، ظلت صيغ مشتركة بين المذكر والمؤنث وذلك نحو صيغة:

فعول بمعنى فاعل نحو صبور.

---

(١) سورة الأعراف، الآية ٥٦ .

(٢) ابن هشام، أوضح المسالك ج٢/ ١٧٨ .

وانظر: نهاد الموسى، في تاريخ العربية ، عمان ١٩٧٦م، ص ٢٠٢.

وفعيل بمعنى مفعول نحو : قتيل وجريح. ومفعيل نحو مسكين [1]

٣- نلاحظ أن البعد التاريخي لم يكن متبلوراً كبعد منهجي عند النحاة، مما جعل لهم موقفاً خاصاً من بعض القراءات القرآنية، ولعل في هذا شيئاً من التواؤم مع حرص علماء المسلمين على قراءة القرآن بلغة واحدة، فقد ذُكر أن عمر بن الخطاب، سمع رجلاً يقرأ "عتى حين" في قوله تعالى: "ليسجننه حتى حين" فقال: مَنْ أقرأك؟ قال: ابن مسعود، فكتب إليه: إن الله أنزل هذا القرآن عربياً، وأنزله بلغة قريش، فأقرئ الناس بلغة قريش، ولا تقرئهم بلغة هذيل" [2]

ومن ثمّ لم يكن هدفاً من أهداف النحاة، العناية برد مظاهر الاختلاف في القراءات إلى أصولها التاريخية، ولو فعلوا ذلك لجنبهم الحكم على بعضها بالشذوذ، وذلك نحو ردهم قراءة يحيى بن وثاب "ولا تقربا هذه الشيرة" بدلاً من "ولا تقربا هذه الشجرة" مع أن إبدال الياء من الجيم سمة لهجية موروثة لقبيلة من القبائل العربية، هي قبيلة تميم. [3]

وكذلك ردّوا قراءة أبي السوار الغنويّ [4] "هياك نعبد" بدلاً من "إياك نعبد" وإبدال الهمزة من الهاء سمة لهجية، إضافة إلى أنها تشكل ظاهرة ساميّة، فالعبريّة مثلاً لم تعرف صيغة (أفعل) المهموزة. إذ الصيغة المقابلة لأفعل العربية هي "هفعيل" بالهاء " .[5]

ولو شكّل البعد التاريخي عند النحاة منهجاً مُطّرداً ، لجعل الفرصة أمامهم مواتية لإعطاء صورة وافية عن اللهجات العربية، فليس لدينا صورة كاملة عن لهجات العرب الخاصة بأصواتها ومفرداتها وتراكيبها، وربما أسهم ذلك في النظر إلى الأصوات والقواعد والألفاظ في لغة قريش نظرة تاريخية تطورية [6]

---

(١) إبراهيم السامرائي، التذكير والتأنيث، ص ٤ .

وانظر: نهاد الموسى: في تاريخ العربية، ص ٢٠٤.

إسماعيل عمايرة، ظاهرة التأنيث، ص ٢٢ .

(٢) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج١/ ٢٦ .

وانظر : الزمخشري، الكشاف القاهرة، ١٣٥٤هـ ج٣/ ٤٦٠ .

(٣) أحمد علم الدين الجندي، اللهجات العربية في التراث الدار العربية للكتاب، ليبيا ١٩٨٣، ص٤٦٠.

(٤) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر ٢٦/١ .

(٥) إسماعيل عمايرة، معالم دراسة في الصرف (الأبنية الفعلية المهجورة) ص٣٦ .

(٦) عبد المجيد عابدين المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص٥٣ .

٤- ربما كان للظلال النفسية السيئة عن أصحاب اللغات السامية القديمة في نفوس المسلمين، أثر سلبي في اهتمامهم بلغاتهم، لا سيما بعد أن أكرمهم الله بالإسلام، الذي غدت به العربية لغة الحضارة الإنسانية، فالعبرية لغة اليهود، والسريانيّة لغة نصارى وصابئة، واللغات الحبشية لغات نصارى وعَبَدَة أصنام، واللغات الآشوريّة والبابليّة لغات ساميّة سحيقة في القدم وأصحابها عَبَدَة أصنام وكواكب [1].

٥- ومما يلاحظ أنهم في رؤيتهم التاريخية، التي يشيرون فيها إلى الأصل، لا يعتمدون أحياناً على تاريخ الظاهرة، بقدر ما يعتمدون على قياسها على نظيرها، من ذلك أن الزمخشري يرى أن "الأصل في هم (همو) بواو بعد الميم، وإنما حُذفت الواو لتوالي الضمات وثقل الواو، وقد أمن اللبس".

وبدلاً من أن يستدل بالأصل التاريخي حملها على نظيرها في حالة التثنية فقال: "إن الأصل في هم، همو، بواو بعد الميم، لأن علامة الجمع مقابلة لعلامة التثنية، وقد تقرر أن الألف زيدت بعد الميم للتثنية، فتزداد الواو للجمع" . [2]

وقد أشاروا إلى ما اصطلحوا عليه لغة (أكلوني البراغيث) لكنهم لم يتطرقوا إلى أنها تمثل أصلاً قديماً تشترك فيه العربية مع اللغات السامية، بل جُعلت مما يُحفظ ولا يُقاس عليه.

---

(١) انظر: عبد المجيد عابدين: المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص ٢٣ .

(٢) الزمخشري، أعجب العجب ص ١١-١٢ نقلا عن كتاب : الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري فاضل السامرائي، ص ٢٠ .

الفصل الثالث

موازنة بين الاتجاهات المنهجيّة عند القدماء والمحدثين

تقديم

يسعى هذا الفصل إلى مناقشة جُملة من نقاط الموازنة، بين المناهج الحديثة والاتجاهات النحوية القديمة، وذلك سعياً لاتخاذ الجهود النحوية القديمة قاعدة انطلاق، لتكوين منهج معاصر لدراسة اللغة العربية، يتسم بالأصالة وذلك بالتزامه بما للعربية من خصائص وخصوصيات تميزها عن غيرها. وينتفع بما في المناهج المعاصرة من نظرة علمية تدرس اللغة بوصفها ظاهرة عالمية.

وسوف أعرض هذه الموازنة من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: المنهج الوصفيّ .

المبحث الثاني: المنهج التحويليّ .

المبحث الثالث: المنهج المعياريّ .

المبحث الرابع: المنهج التاريخيّ .

المبحث الأول
المنهج الوصفي

درسنا في الفصلين السابقين الأسس الرئيسة التي قام عليها المنهج الوصفيُ الحديث فيما استقر عليه، والملامح الوصفية العامة، التي صدر عنها النحاة العرب قبل أن يستقر هذا المنهج، في صورته المعاصرة، فكانت هذه الملامح إرهاصاً مبكراً لنضوج هذا المنهج في العصر الحديث، ومن ثمّ فإنه يَسهُل علينا أن نوازن بينهما في النقاط الآتية:

١ – التفريق بين اللغة والكلام

لعلَّ أول ملمح من ملامح الموازنة بين المنهج الوصفي الحديث والاتجاه الوصفي عند النحاة القدماء، هو تفريقهم بين اللغة والكلام، فقد رأى دي سوسير، أن اللغة نظام اجتماعي مستقل عن الفرد، والكلام هو الأداء الفردي للغة الذي يتحقق من خلاله هذا النظام.

ونجد أن النحاة العرب يصدرون عن هذا التصور في دراستهم للظاهرة اللغوية، فاللغة مجموعة من الأصوات التي يعبر عنها كل قوم عن أغراضهم. (١)

وأشار عبد القاهر الجرجاني إلى أن "العلم بجميع ذلك لا يعدو أن يكون علماً باللغة، وبأنفس الكَلِم المفردة، وبما طريقة الحفظ دون ما يُستعان عليه بالنظر، ويوصل إليه بإعمال الفكر" (٢)

ويقول: "إن الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة، لم توضع لتُعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يُضم بعضها إلى بعض" (٣)

ومن هنا لم يكن هَمُّ النحاة البحث في اللغة، وإنما كان همهم أن يبحثوا في الكلام الذي يقع فيه التفاوت بين المتكلمين، وبذلك يظهرون إعجاز القرآن وروعته. يقول الجرجاني: "وقد علمنا علماً لا تعترض معه شبهة، أن الفصاحة فيما نحن فيه عبارة عن مزيَّة هي بالمتكلم دون واضع اللغة، وإذا كان كذلك فينبغي لنا أن ننظر إلى المتكلم، هل يستطيع أن يزيد من عند نفسه في اللفظ شيئا ليس هو له في اللغة، حتى يجعل ذلك من

---

(١) ابن جنّي، الخصائص، ج١، ص٣٤ .

(٢) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٣٠٣ .

(٣) السابق، ص ٤١٥ .

صنيعه مزية يعبر عنها بالفصاحة؟، وإذا نظرنا وجدناه لا يستطيع أن يصنع باللفظ شيئاً أصلاً، ولا أن يُحدث فيه وصفا، كيف وهو إن فعل ذلك أفسد على نفسه، وأبطل أن يكون عليه، وإذا ثبت من حاله أنه لا يستطيع أن يصنع بالألفاظ شيئا ليس هو لها في اللغة، وكنا قد اجتمعنا على أن الفصاحة فيما نحن فيه عبارة عن مزية هي بالمتكلم البتّة، وجب أن نعلم قطعاً وضرورة أنهم وإن كانوا قد جعلوا الفصاحة في ظاهر الاستعمال، من صفة اللفظ، فإنهم لم يجعلوها وصفاً له في نفسه، ومن حيث هو صدى صوت ونطق لسان، ولكنهم جعلوها عبارة عن مزيّة أفادها المتكلم، ولمّا لم تزد إفادته في اللفظ شيئاً لم يبق إلا أن تكون عبارة عن مزيّة في المعنى" (١)

٢- العلاقة بين الدال والمدلول

يرى أصحاب المنهج الوصفي، أن لا علاقة بين الدالّ والمدلول، فالألفاظ رموز غير معلّلة، يقول دي سوسير: "إن العلاقة بين الدالّ والمدلول اعتباطية Arbitrary ، وببساطة أستطيع أن أقول إن العلاقة اللغوية جزافية (Signifie sign)، ولا علاقة لها بذاتها، وما يمكن أن تدل عليه إلا بالاتفاق والاصطلاح (Convention) (٢) وهو بهذا رجّح هذا التصور الذي شاع خلافه في أوروبا في القرون الوسطى، إذ عبّر عن ذلك توماس الإكويني Saint Thomas Aquinos (٣) بقوله: "إن الأسماء يجب أن تتفق وطبيعة الأشياء" (٤)

وعبّر هَمبلت Humboldt عن المفهوم نفسه سنة ١٨٣٥م بقوله "إن اللغة تدلُ على الأشياء بالأصوات التي تارة بنفسها وتارة بغيرها تترك انطباعاً في الأذن، ماثلاً للتأثير الذي تتركه الأشياء على العقل" (٥)

وقد نبّه جسبرسين Jesperson ، إلى عدم اطّراد هذه الظاهرة، بقوله: "يكاد يستحيل علينا أن نثبت المناسبة الطبيعية بين الدلالة والصوت في كلّ الكلمات، وفي كلّ

---

(١) الجرجاني ، دلائل الاعجاز ، ص ٣٠٨ .

(٢) De saussure, Course in Gernal Linguistics, peter, London, 1964, pp. 67

(٣) عاش فيما بين (١٢٢٥-١٢٧٤)

(٤) فندريس، اللغة، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠، ص ٢٣٥ .

(٥) فندريس، اللغة، ص ٢٤٠ .

اللغات، وفي كلّ الأحوال، ولكنّ بعض الأصوات أيضاً في بعض الحالات تكون رمزا لمعناها، وإن لم يكن في كلّ الكلمات" (١)

وقد شغلت هذه الظاهرة اللغوية علماء العربية، فلمّح سيبويه إلى أن هناك صلة بين بعض الأوزان ومعانيها، بقوله: "ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد، حين تقاربت المعاني قولك: النَّزوان والنَّقزان وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع، ومثله العَسَلان والرَّتكان، ومثل هذا الغليان لأنه زعزعة وتحرك، ومثله الغثيان لأنه تجيش نفسه وتثور، ومثله الخَطَران واللَّمعان، لأن هذا اضطراب، ومثلُ هذا اللَّهبان والوَهجَان لأنه تحرك الحر، وتثوره فإنما هو بمنزلة الغليان" (٢)

وقد لمح الخليل بن أحمد هذه الصلة الصرفيّة من قبل، إذ أورد صاحب تهذيب اللغة قولاً للخليل: هو: "صرّ الجندب صريراً، وصرّ البابُ يصرُّ، وكل صوت شبه ذلك فهو صرير، فإذا كان فيه تخفيف وترجيع في إعادته ضوعف، كقولك صرصر الأخطب صرصرة" (٣) وقد استشعر علماء آخرون هذه الصلة، مثل ابن فارس(٤)، وكان ابن جني أكثر المتحمسين لهذه الفكرة، فعقد لها فصولاً أربعة في كتابه الخصائص، ملاحظاً هذه الصلة فيما عرض له من بعض الظواهر الصوتية، والأبواب التي عقدها هي:

١- تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني (٥)

٢- الاشتقاق الأكبر (٦)

٣- تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني (٧)

٤- امساس الألفاظ أشباه المعاني (٨)

---

(١) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ص٧٦ .

(٢) سيبويه، الكتاب، ج٤/ ص ١٤ .

(٣) الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق أحمد عبد العليم البردوني، مراجعة علي البجاوي، الدار المصرية للتأليف والترجمة باب الصاد والواء ج١٢، ص١٠٦ .

(٤) انظر: ابن فارس ١- الصاحبي في فقه اللغة، ص ٩٨-٩٩ .

(٥) انظر: ابن جني، الخصائص، ج٢ الصفحات ١١٣-١٣٣ .

(٦) السابق، ج٢، ص ١٣٣-١٣٩ .

(٧) السابق، ج٢، ص ١٤٥-١٥٢.

(٨) السابق، ج٢، ص ١٥٢-١٦٨ .

وبالغ ابن جني في متابعة هذه الفكرة مبالغة، أدت به إلى عقد الصلات بين جرس الحروف، وترتيب الأحداث بناء على ترتيب أصواتها في الكلمة، يقول: "نعم، ومن وراء هذا ما اللطف فيه أظهر، والحكمة أعلى وأصنع، وذلك أنهم قد يضيفون إلى اختيار الحروف، وتشبيه أصواتها بالأحداث المُعبَّر عنها بها، وترتيبها، وتقديم ما يُضاهي أول الحدث، وتأخير ما يُضاهي آخره، وتوسيط ما يُضاهي أوسطه، سوقاً للحروف على سمت المعنى المقصود والغرض المطلوب" (١)

ويمكن مقابلة رأي ابن جني هذا مع ما يراه (فيرث) Firth ، إذ أطلق على هذه الظاهرة (الوظيفة الفوناستيتيكية للأصوات) في كتابه (دراسات في علم اللغة) Phonaesthetic Function ويعني بها: "ما يُلمح بوضوح من وجود علاقات تظهر بين الكلمات التي تبدأ بحرفين متجانسين أو أكثر، وبين بعض الملامح العامة المميزة لبعض السياقات اللغوية (٢)

ويمثل لذلك بالكلمات التي تبدأ بحرفي S1 ، وذلك نحو slight "استخفاف" slim "رقيق، نحيف" slink الذي يعيش مخفياً نفسه خوفاً ، sleet "مطر مصحوب بالبَرَد" .

إلا أنَّ فيرث أقل حماسة من ابن جني، يبدو ذلك من قوله: "وهناك نوع من التقسيم أحسُّ به ولا أصرُّ عليه وراء الكلمات التي تبدأ بالحرفين sl (٣)

ويبدو أنَّ الفرق بينهما، نابع من طبيعة النظر إلى لغتين تقوم إحداهما على الاشتقاق، الذي من سماته تقارب الأصوات، وتقوم الأخرى على الإلصاق أكثر مما تقوم على الاشتقاق.

وقد حسم عبد القاهرة الجرجاني الأمر قبل دي سوسير، بما يزيد على تسعة قرون مشيراً إلى أن العلاقة بين الدالّ (الصورة الصوتية)، والمدلول (المعنى الذهني)، علاقة اعتباطية، يقول الجرجاني: "إن نظْمَ الحروف هو تواليها في النُطْق فقط، وليس نَظْمُها بمقتضى عن معنى، ولا الناظم لها بمقتفٍ في ذلك رسماً في العقل، اقتضى أن

---

(١) السابق، ج٢، ص ١٦٣ .

(٢) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥٥م، ص٢١٧ عن محاضرات فيرث للعام الدراسي ١٩٤٨-١٩٤٩م.

(٣) السابق، ص ٢١٨ .

يتحرّى في نظمه لها ما تحرّاه، فلو أنَّ واضع اللغة كان قد قال "ربض" مكان "ضرب" لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد" [1]

وقد كان الجرجاني وصفياً في تفسير الأصوات، التي تبدو مشابهة لمسمّياتها عند الإنسان، أكثر من الوصفيين، فالجرجاني يرى أن اللغة نتاج بشري، والناس عندما أرادوا وضع اسم لمسمّى معين، حاولوا التوفيق بين صفة الشيء المسمّى، وما يوافقه من الأصوات، أو الدوال، وهذا ما عبّرَ عنه بـــ (خواصٍ ومعانٍ) يقول: "إن العقلاء بنوا كلامهم إذ قاسوا، وشبهوا على أن "الأشياء" تستحق "الأسامي" لخواص "معانٍ" ، هي فيها دون ما عداها [2]، بينما نجد أن سابير Sapir يفسر هذه الظاهرة الملحوظة فيما يبدو في كثير من اللغات على أساس عقلي، يقول: "إن الكلمات التي تبدو تقليداً للطبيعة مثل to caw (صوت الغراب) to mew (يموء، صوت القط) Whip poorwill (طائر له صيحة مثل اسمه)، ليست بأي معنى من المعاني أصواتاً طبيعية، يُنتجها الإنسان بصورة غريزية أو تلقائية، إنها من خلْق العقل الإنساني ومن تخيّله، كأي شيء آخر في اللغة" [3] فهو يُنكر الإحساس الحقيقي بدلالة هذه الأصوات.

أما فيما يتعلق برأي الباحثين العرب المحدثين، فمنذ أواخر القرن التاسع عشر، برز اتجاه دعا إلى القول بالصلة الوثيقة بين الصوت والمعنى، وممن ذهب إلى ذلك الشدياق [4] (١٨٠٤-١٨٨٨م)، وجورجي زيدان [5]، وعباس محمود العقاد[6]، وصبحي الصالح، الذي أعجب برأي ابن جني، وعَدّهُ "فتحاً مبيناً في فقه اللغات"[7]

---

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٤٠ .

(٢) السابق، ص ٣٣٢ .

(٣) HarCout, Lauguage: Prace and Company, NewYork, 1921: p.7.

(٤) الشدياق، الساق على الساق فيما هو الفارياق، المكتبة التجارية، مطبعة الفنون الوطنية، بمصر ، د.ت، ج١، ص١-٢ .

(٥) جورجي زيدان، الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، مراجعة مراد كامل، دار الهلال، ص٩٩.

(٦) عباس محمود العقاد، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، دار المعارف بمصر، ١٩٦٢، ص٤٤-٤٦.

(٧) صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ط٢، منشورات المكتبة الأهلية، بيروت، ص١٥٩.

وثمة اتجاه من الباحثين، كان لهم رأي مخالف تماماً في هذه المسألة، وذلك أمثال حسن ظاظا[١] ومصطفى مندور [٢] ومحمود فهمي حجازي، الذي يرى "أن الرموز اللغوية لا تحمل قيمة ذاتية طبيعية تربطها بمدلولها في الواقع الخارجي، فليست هناك أية علاقة بين كلمة حصان، ومكونات جسم الحصان.. ومعنى هذا أن قيمة هذه الرموز اللغوية تقوم على العرف، أي من ذلك الاتفاق الكائن بين الأطراف التي تستخدمها في التعامل. وهذا معناه أن المؤثر والمتلقي متفقان على استخدام هذه الرموز اللغوية المركبة بقيمها العرفية" [٣]، ولعل الصواب البائن في هذه المسألة، أن العلاقة تبدو واضحة في بعض ألفاظ اللغة، ولكنها أقل وضوحاً في ألفاظ أخرى، وهي غامضة في جل ألفاظ اللغة.

٣- اللغة نظام

اللغة من منظور وصفيّ بناءٌ أو نسق، قال دي سوسير واصفاً اللغة بأنها: "نظام يرتكز على قوانين توازن، تؤثر على عناصره، وترتهن في كل حقبة من التاريخ- بالنظام- اللغوي المتزامن، ومن الطبيعي أن تؤلف مجموعة المعاني، نظاماً يرتكز على قاعدة من المتميزات والمقابلات" [٤]

أكد هذا المفهوم علماء وصفيّون، جاءوا بعد دي سوسير أمثال (بياجيه)، الذي عرّف اللغة على أنها "نَسَق من التحوّلات له قوانينه الخاصة باعتبارها نسقاً.." [٥]

---

(١) حسن ظاظا، اللسان والإنسان، ١٩٧١، ص٣٠-٣١ .

(٢) مصطفى مندور، اللغة بين العقل والمغامرة، دار المعارف بالاسكندرية، ١٩٧٤م، ص١٣٥.

(٣) محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، دار الثقافة القاهرة، ط٢، ١٧٨، ص١١.

(٤) زكريا إبراهيم، مشكلة البنية، ص ٣٨.

وانظر: جان بياجيه: البنيوية، ص ٦٣-٦٥ نقلا عن: "الألسنية بين عبد القاهر الجرجاني والمحدثين، رشيد العبيدي، مجلة المورد، مجلد ١٨، عدد ١٣، ١٩٨٩.

وقد أطلق العلماء الوصفيون الذين جاءوا بعد دي سوسير بناء على قوله السابق لقب البنيوية على الوصفية، أعلن ذلك جاكيسون وترويتسكوي وكراتسوفسكي في مؤتمر براغ عام ١٩٢٨م.

(٥) جان بياجيه، البنيوية، ص ٦٣-٦٥ .

ويُعرّف ليفي اشتراوس Straus "البنية" : بأنها نسق أو نظام، فهي تتألف من عناصر يكون من شأن أي تحول يحصل للواحد منها، أن يُحدث تحولاً لسائر العناصر الأخرى" [١] وهذا عنده واضح في دراسة البنى الاجتماعية.

وهكذا فقد أبرز المنهج الوصفي، أن أهمية العنصر اللغوي لا تظهر إلا وهو في سياقه، وحتى يوضح دي سوسير أن اللغة نسق ونظام، شبهها بلعبة الشطرنج، وذلك أن للعبة الشطرنج قواعدها الداخلية الخاصة، بحيث أن استبدال القطع الخشبية بقطع من العاج مثلاً، لا يَمَسُّ النظام الداخلي للعبة. ولكن إذا أنقصنا أو زدنا عدد القطع، أو لُعبت هذه اللعبة بطريقة تخالف القوانين التي وُضعت لها، فهذا التغير يُخل، ويمسُّ نظام اللعبة وقواعدها، أما من حيث قيمة العلاقة بين العناصر اللغوية فيما بينها، فإنها تشبه قيمة قطع الشطرنج أيضاً على رقعة اللعب، حيث تستمد كل قطعة قيمتها من الموضع الذي تأخذه على الرقعة مقابل المواقع التي تأخذها القطع الأخرى [٢].

وقد صدر النحاة العرب عن مثل هذا المفهوم للغة، فنظروا إلى اللغة على أنها نظام، والألفاظ فيها لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كَلِمٌ مُفْرَدة وإنما تثبت بها الفضيلة وخلافها في مُلاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، أو ما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ [٣].

وقد مر بنا أن الخليل بن أحمد شبَّه نظام اللغة بنظام الدار محكمة الصنعة[٤] وكذلك الجرجاني شبّه نظام اللغة، بالنظام الذي يربط خيوط الغزل في يد حاذق، في صُنع الديباج، أو ببناء الدار، بقوله: "وجملة الأمر أنك لن تعلم في شيء من الصناعات علماً تمر فيه وتجلي، حتى تكون ممن يعرف الخطأ فيها من الصواب، ويفصل بين الإساءة والإحسان، بل حتى تُفاضل بين الإحسان والإحسان، تعرف طبقات المحسنين، وتضع اليد على الخصائص التي تعرض في نظم الكلام، وتَعُدُّها واحدة واحدة، وتسميها شيئاً شيئاً، وتكونُ معرفتُك معرفة الصَّنِع الحاذق الذي يَعلم على كل خيط من الإبريسم الذي في

---

(١) السابق، ص ٨٧ . وانظر: زكريا إبراهيم: مشكلة البنية، ص ٣٨ .

(٢) زكريا إبراهيم، مشكلة البنية، ص ٦٧ .

(٣) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٣٨ .

(٤) انظر: الفصل الثاني، ص ٨٧ .

الديباج، وكل قطعة من القطع المنجورة في الباب المقطّع، وكل آجُرّة من الآجّر، الذي في البناء البديع" (١)

فالتركيز على نظامية اللغة أمر مهّد لمعرفته علماء التراث اللغوي من قدماء العرب، بل قطعوا شوطاً في إنضاجه، حتى أن المرءَ ليحسُّ أن المحدثين من الوصفيين لم يزيدوا شيئاً كثيراً عما ورد عند القدماء. بل إن المرء من خلال إتقان هؤلاء وأولئك، يستطيع أن يؤكد جانباً واضحاً من علمية الظاهرة اللغوية التي يُنادى بها علم اللغة العام Gereral Linguistic ويدعو إلى المفارقة بينها وبين الفلسفة.

٤- مبدأ المكونات المباشرة

مرّ بنا أن (بلومفيلد) (٢) Bloomfield تأثر بالنظرية السلوكية، وحاول أن يخلص علم اللغة من المبادئ الفلسفية، فدرس الظاهرة اللغوية على أنها سلسلة من المنبهّات والاستجابات التي تتحول بدورها إلى مثيرات تقتضي استجابات أخرى حسب المعادلة الرمزية

منبّه ← رد فعل ... منبّه ← رد فعل

Stimulus → Reponse ... Stimulus → Reponse

وأحسب أن هذا المفهوم ماثل عند بعض مفكري العربية ونُحاتها، يقول الفارابي في كتابه (شرح العبارة): "وأما الألفاظ فإنها علامات مشتركة، إذا سُمعت خَطَر ببال الإنسان بالفعل الشيء الذي جُعل اللفظ علامة له، وليس لها من الدلالة أكثر من ذلك، وذلك شبيه بسائر العلامات التي يجعلها الإنسان لتُذكّره ما يحتاج إلى أن يَذْكره، فليس معنى دلالة الألفاظ شيئاً أكثر من ذلك، وكذلك الخطوط ليس دلالتها على اللفظ أكثر من ذلك" (٣)

وفي هذا إشارة إلى أن اللغة مجموعة من العلامات، يجعلها نظاماً للإبلاغ والتخاطب، وبذلك يبعد عنها الخلفيات الفلسفية، وتتساوى بذلك اللغات جميعاً في الوظيفة نفسها.

---

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٣٠-٣١.

(٢) انظر: الفصل الأول، ص ٤٠.

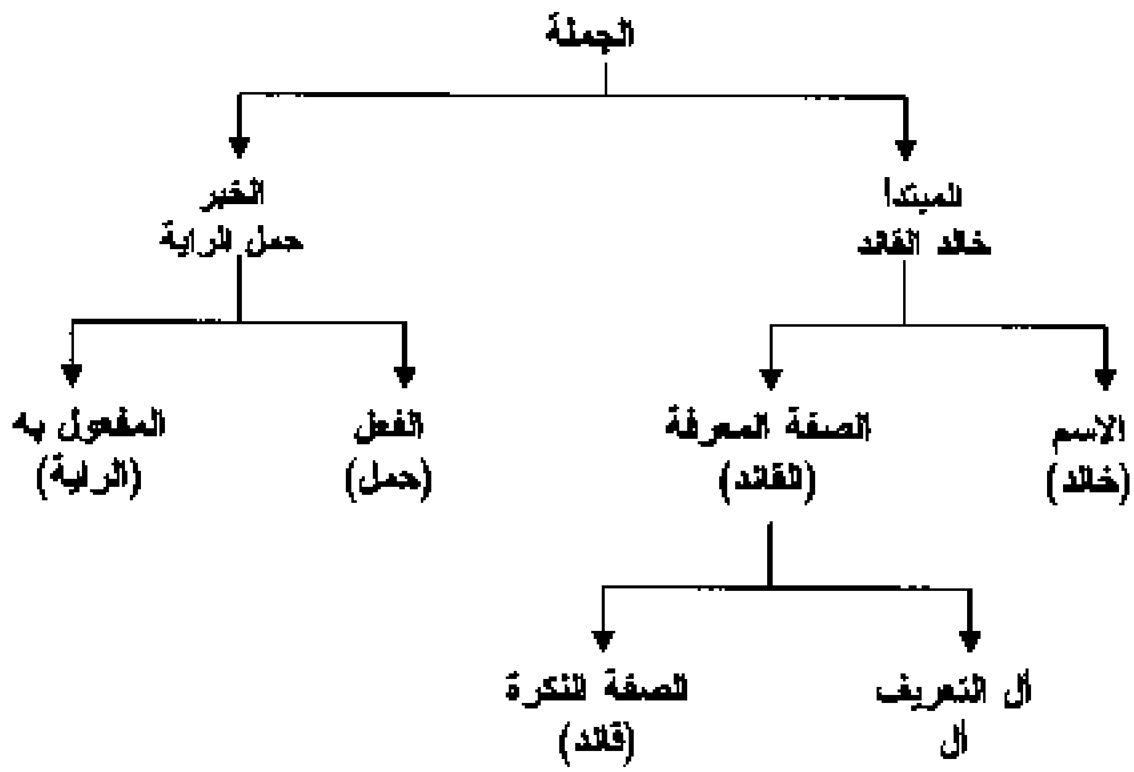
(٣) نقلاً عن كتاب: عبد السلام المسدي "التفكير اللساني في الحضارة العربية"، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨١م، ص ١٥٧.

وانطلق (بلومفيلد) في دراسته للظاهرة اللغوية من أسس شكلية هي:

أ- التحليل إلى المكونات المباشرة.

ب- التوزيع.

وقد حلّل الجملة حتى يصل إلى الطبقة الصغرى، التي لا يمكن تقسيمها، وهي المورفيمات، وذلك نحو تحليله للجملة "خالدٌ القائدُ حَمَلَ الراية"



ومبدأ بلومفيلد هذا يُذكر بتقسيم النُحاة القدماء للجملة: إلى اسميّة وفعليّة، ثم تحليل كل منها إلى مكوناتها، ومن ثمّ يمكن إيجاد مجموعة من النماذج، تنتسب كلها إلى الجملة الاسمية.(١)

١-اسم معرفة + اسم نكرة

خالد + طبيب

(١) انظر: نايف خرما: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، منشورات عالم المعرفة، الكويت، ص ٢٩٠ .

٢- اسم معرفة + صفة نكرة

زيد + مريض

٣- اسم معرفة + ظرف (أو شبه جملة بمعنى الظرف)

محمد هنا

محمد تحت الشجرة

محمد في البيت

٤- اسم معرفة + فعل لازم

علي + سافر

٥- ظرف (أو شبه جملة بمعناه)+ اسم نكرة

في البيت رجلٌ

٦- اسم معرفة + فعل متعدٍ لمفعول

أحمد غادر البلدة

٧- اسم معرفة + فعل متعدٍ لمفعولين

أحمد أعطاني كتاباً

فالخبر يكون مفرداً، وذلك نحو "مجتهد، ومريض"، وكذلك يمكن أن يكون جملة، وتلك نحو "سافر" أو شبه جملة، نحو "في البيت"، ويمكن من خلال هذا المبدأ، أن ندرك أبعاد تقسيم النحاة للجمل، وفق موقعها من الإعراب، إلى جمل لها محل من الإعراب، وأخرى ليس له محل من الإعراب، فالجملة التي لها محل من الإعراب، هي التي يمكن تأويلها بمفرد (أو تقع موقع المفرد) ففي قولنا:

جاء الصبية : باكين

: يبكون

: عيونهم باكية

فإن: (باكين، ويبكون، وعيونهم باكية) مؤلّف مباشر واحد، هو الحال [١] ومن هنا وصفت الدراسات النحوية بأنها منطلقة من المفردات وراجعة إليها، بمعنى أن الجملة مع أنها الوحدة الكلامية الأساسية في عملية الإبلاغ، قد كان حظها من عناية النحاة قليلاً جداً، بل لم يعرضوا لها إلا حين يريدون أن يبحثوا في موضوع آخر، ولم يعنوا بالبحث فيها إلا في ثنايا الفصول ، حين يعرضون للخبر الجملة، والنعت الجملة، والحال الجملة [٢] ولكن المتأمل لجهود النحاة يُحسُّ أنهم أولوا الجملة عناية، وأن تقديرهم للجملة بمفرد، نابع من إدراكهم للوظيفة النحوية، فالجملة التي يحل محلها المفرد، مؤهلة لأن تقوم بوظيفة نحوية، وهذا لا يعني أن الجملة التي ليس لها محل من الإعراب ليس لها دلالة، وذلك لأن "الاستقلال التركيبي لا يعزل وجود ارتباط معنوي، فالنص بأكمله مجال دلالي واحد، والجمل من النص تقوم على تسلسل معنويّ عام، بحكم انتمائها إلى المجال الدلالي نفسه ولكن هذا الارتباط الدلالي ليس من الحتمي أن يتشكل في ارتباط تركيبي نحوي" [٣]

ومما يؤيد هذا التصور لتفكير النحاة، تقسيمهم الكلام إلى عُمدة وفَضْلة، فالفضلة وجودها غير واجب من حيث العلاقات النحوية الأساسية (الإسناد)، ولكن لا تخفى أهميتها من ناحية الدلالة، يقول الصبّان في تعريف الفضلة: "ما يستغني الكلام عنه من حيث هو كلام نحوي" [٤] وفي هذا إشارة واضحة لإدراكه الفرق بين النظام النحوي والحدث اللغوي، فالنظام النحوي يعتمد قوانين خاصة تنظم علاقاته وتضبطها، غير أن الباحثين المعاصرين اعترضوا على تقسيم النحاة للكلام بوجه عام، ومجمل اعتراضهم مؤداه أن تقسيم النحاة يقوم على أساس فلسفي منطقي، لا يتوافق مع طبيعة اللغة، والدليل على ذلك اضطرابهم في تقسيم الكلام، وفي وضع مفهوم محدد للاسم والفعل والحرف.

وعلى هذا اقترح بعضُ الباحثين المُحدثين تقسيمات جديدة لأقسام الكلام، وصلت إلى أربعة عند إبراهيم أنيس هي:

---

(١) نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص ٣٠ .

(٢) عبد السلام المسدي وعبد الهادي الطرابلسي، الشرط في القرآن الكريم على نهج اللسانيات الوصفية، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ١٩٨٥م، ص ١٤٢ .

(٣) عبد السلام المسدي، الشرط في القرآن الكريم على نهج اللسانيات الوصفية، ص١٣٦.

(٤) الأشموني، شرح الأشموني على الألفية، ج٢، ١٦٩ .

١- الاسم: ويقسم إلى أ- الاسم العام

ب- العلم

ج- الصفة

٢- الضمير: ويقسم إلى :

أ- الضمائر المعروفة في كتب النحاة بهذا الاسم مثل "أنا وأنت"

ب- ألفاظ الإشارة

ج- الموصولات

٣- الفعل

٤- الأداة

وهي كذلك أربعة عند مهدي المخزومي (١)

١- الفعل

٢- الاسم

٣- الأداة

٤- الكنايات: وتشمل الضمائر والإشارة والموصول بجملة المستفهم به وكلمات الشرط.

وقد وصلت إلى سبعة أقسام، عند تمّام حسّان هي (٢) :

١- الاسم ويشمل: الاسم المعين، واسم الجنس، واسم الحدث، والاسم المبهم.

٢- الفعل، وهو الفعل الماضي والمضارع والأمر .

٣- الصفة وتشمل: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، وصيغ المبالغة .

٤- الضمير: ويقسم إلى :

أ- ضمير حضور، كضمائر التكلم، والخطاب، والإشارة (بمعنى أسماء الإشارة عند القدماء)

---

(١) مهدي المخزومي، في النحو العربي- قواعد وتطبيق ط١ الباب الحلبي، مصر ١٩٦٦، ص٤٥.

(٢) انظر: تمّام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص٨٦-١٣٣.

وانظر: فاضل مصطفى الساقي: أقسام الكلام العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٧٥.

ب- ضمير غيبة وتقسم إلى شخصية وموصولية (بمعنى الأسماء الموصولة عند القدماء)

٥- الخالفة وتقسم إلى :

أ- خالفة الإخالة، والمقصود بها أسماء الأفعال.

ب- خالفة الصوت، والمقصود بها أسماء الأصوات.

ج- خالفة التعجب، والمقصود بها (صيغة التعجب).

د- خالفة المدح أو الذم والمقصود بها (فعل المدح أو الذم)

٦- الظروف وتُقسم إلى:

أ- ظروف زمان، وهي عند تمّام حسّان: إذ، وإذا، وإذاً، ولمّا، وأيان، ومتى، وزاد عليها، فاضل إلساقي "كلّما" (١)

ب- ظروف مكان: وهي: أين، وأنّى، وحيث، وقد أوضح عدداً من الصفات التي تميز الظرف عن الاسم. وذلك أنها تدل على مسميات، وهي مبنية، ولا تسند الظروف ولا يسند إليها، وقد تكون مسبوقة بالحرف مثل: "منذ، ومتى، ومن أين، ومن حيث".

٧- الأداة وتقسم إلى:

أ- أداة أصلية، وهي ما يسميها النحاة حروف المعاني مثل إن، وبل، وعن، وربَّ، وليت.. الخ. وبقية أدوات الاستفهام التي كانت تُعد عند النحاة من الأسماء وهي: مَن، وما، وأي، ومتى، وأيان. وبقية أدوات الشرط التي عدّها النحاة من الأسماء، وذلك نحو مَنْ، ومهما، وحيثما.

ب- الأداة المحوّلة: ويقصدُ بذلك أنها قد تكون فعلاً، وتتحول إلى أداة، "لتحويل بعض الأفعال التامة إلى صورة الأداة بعد القول بنقصانها" (٢).

والملاحظ أن النحاة القدماء كانوا على وعي بهذه السمات الوصفية الخاصة لهذه الفروع التي أشار إليها المحدثون، غير أنهم وانطلاقاً من المنهج المعياري وجدوا أنهم يستطيعون تحقيق أمرين:

---

(١) فاضل الساقي، أقسام الكلام العربي، ص١٢٠.

(٢) السابق، ص ١٢٣ .

الأمر الأول: أنهم يستطيعون ضم أكبر عدد من العناصر في باب واحد، وهذا ما لاحظه فاضل الساقي حين علّق على قول ابن الشجري في تعريف الاسم بأنه: "ما دل على مسمى في دلالة الوضع" (١) قائلاً: "وكان همّ ابن الشجري من هذا الحد أن يجمع في باب واحد، هو باب الاسم، بين المسميات والصفات والمضمرات، وأسماء الأفعال، وأسماء الإشارة، وأسماء الاستفهام، والشرط". (٢)

الأمر الثاني: أنهم يستندون إلى رابط معنوي وظيفي، يربط هذه العناصر في الباب الواحد، ذلك أن كلاً منها يشكل وحدة استبدالية للآخر، وبذلك فإن النحاة يجمعون بين الشكل والوظيفة في هذا التقسيم.

وهناك محاولات قديمة للخروج على هذا التقسيم، قال السيوطي: "الكلمة إما اسم، وإما فعل، وإما حرف، ولا رابع لها إلا ما سيأتي في مبحث اسم الفعل، من أن بعضهم جعله رابعاً وسماه (الخالفة)"، ونقل عن أبي حيان قوله: "زاد أبو جعفر بن صابر قسماً رابعاً سماه الخالفة وهو اسم الفعل" (٣)

ولعل هذه المفارقة بين تصور النحاة القدماء والباحثين المحدثين ناتجة عن انطلاق القدماء في تقسيم الكلم من منظور معياري كما أسلفنا، وانطلاق المحدثين من منظور وصفي لا يتعدى وصف الظاهرة إلى تفسيرها وتعليلها (٤)؛ ذلك ان "الوصفية والمعيارية مقولتان لا تنتميان على صعيد فلسفة المعارف إلى نفس المنطق المبدئي، ولا إلى نفس الحيّز التصوريّ، فليستا من شريحة واحدة، حتى تتسنى مقارعة إحداهما بالأخرى. فليست الوصفية والمعيارية ملتزمتين بأن يكون بينها علاقة ما: من توازٍ أو تصادم أو تطابق، فهما مصادرتان فكريتان مستقلة إحداهما عن الأخرى، فأن يلتزم الألسنيّ في تحسسه نواميس الظاهرة اللغوية، ووصف مدونتها واستقراء خصائصها دون تعسف منه على

---

(١) ابن الشجري،الأمالي الشجرية، ج١/ ٢٩٢ .

(٢) فاضل الساقي، أقسام الكلام العربي، ص٥٢.

(٣) السيوطي الهمع، ١/ ٤

(٤) انظر: تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٧٠ .

وانظر: تمام حسان: أسس علم اللغة، ص ١٠٢ .

عبد السلام المسدي، الفكر العربي والألسنية، الأقلام، عدد ٤٠ ، ١٩٧٩م.

الاستعمال، فذاك موقف منهجي وامتثال اختياري. أما أن يصدح الألسنيّ في تقرير أحوال الاستعمال بأن هذا خروج عن النمط، وأن هذا اتفاق مع سنن المواضعة في اللغة، فذلك موقف مبدئي وامتثال معياريّ، وليس من تناقض بين الأمرين، لأنهما موقفان لا يقعان البتة في نفس اللحظة الزمنية، وبالتالي فإن الذي يصوغها ليس هو نفس الشخص من الناحية الاعتبارية، وإن فاه بهما اللسان، بل قل ليس الذي يصوغها هو نفس المنظار" (1)

٥- التوزيعية

ويقوم مبدأ التوزيعية Destribution (2) ، على استبدال وحدة لغوية بأخرى في تعيين القسم الذي تنتسب إليه من أقسام الكلام، وذلك كأن نستبدل فونيم (ق) في كلمة "قام" بفونيم (ن) في كلمة "نام"، وإحلال كلمة رجل محل كلمة فرس في جملة "رأيت فرساً" ومعنى ذلك أن الصوتين (ق، ن) ينتميان إلى طبيعة لغوية واحدة هي: الفونيم، وأن كلمتي (رجل، فرس) تنتميان إلى طبقة الأسماء.

ويبدو هذا المبدأ واضحاً عند النحاة العرب، نلحظ ذلك من خلال الأمور الآتية:

١- عرّف النحاة الاسم بأنه ما كان واقعاً على معنى نحو: رجل، وفرس، وزيد، وعمرو، وما أشبه ذلك (3) إلا أنهم عاملوا أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والضمائر، معاملة الأسماء مع أن تعريفهم لا ينطبق عليها، وما سبب ذلك إلا لأنها تصلح لأن تكون وحدات استبدالية مكان الاسم، قال المبرد: "والدليل على اسميتها: وقوعها في مواضع الأسماء وتأديتها ما يؤديه سائرُ الأسماء" (4)

وعلى هذا الأساس من التوزيع استدلوا على اسمية (كم)، وحرفية "رُبّ" فالفرق بينهما: "أن كم يخبر عنها، يقال: كم رجل أفضلُ منك، فيكون "أفضل" خبراً عن كم، كما يكون خبراً عن زيد إذا قلت: زيد أفضلُ منك، حكى ذلك يونس وأبو عمرو، عن العرب في رواية سيبوية عنهما، ولا يجوز مثل ذلك في رُبَّ، كما أن كم يدخل عليها حرف الجر، فتقول: بكم رجل مررت، ولا يجوز مثلُ ذلك في رُبَّ، ويلي كم الفعل ولا يليه رُبَّ،

---

(١) عبد السلام المسدي، الفكر العربي والألسنية، الأقلام بغداد عدد (٤) ١٩٧٩م، ص٣-٢٣.

(٢) انظر: حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ١٢٦ .

(٣) المبرد، المقتضب، ج١، ص ٣ .

(٤) المبرد، المقتضب، ج٣/ ١٧٢ .

فتقول: كم بلغ عطاؤك أخاك، وكم جاءك رجل، ولا يجوز مثل ذلك في رُبَّ، ومن الدليل على كون رُبَّ حرفاً، أنها توصل معنى الفعل على ما بعدها إيصال غيرها من حروف الجر، فتقول رُبَّ رجل عالم أدركت[1] ومثل ذلك تفريقهم بين أنواع المصادر، كالمصدر الميمي، والمصدر غير الميمي، فإن أحدها يحل محل الآخر.

وكذلك المصدر المؤول والصريح، يحلُّ أحدهما محلَّ الآخر، غير أن المصادر لا تحلُّ محلَّ المشتقات في الغالب الأعم، لأنها ليست أسماء للأحداث، وإنما هي صفات لها.

والمشتقات قد يحلُّ بعضها محلَّ بعض، والفرق بينها لا يعدو أن يكون في بعض نواحيه فرقاً في كمية الصفة أو درجتها ومثال ذلك، الفرق بين اسم الفاعل، وصيغة المبالغة، وذلك نحو (عالم وعلاّمة)

ويمكن أن يُعبر بالفعل أو باسم الفاعل، أو اسم المفعول، إذا كان اسم الفاعل أو اسم المفعول ينوب مناب الفعل نحو: "زيد يعرف ضروب الصحراء" و "زيدٌ عارف ضروب الصحراء" فَهُنا "عارف" وحدة استبدالية لـ "يعرف"

ويدخل في هذا الباب مبدأ الحديث عن تناوب الحروف أو تناوب الكلمات فيما عُرف بالترادف.

ولا يتسع المجال للاستطراد، فهو يحتاج إلى استقصاء في بحث آخر إن شاء الله.

٢- لاحظ النحاة نوعاً من التلازم في التوزيع، وحلول بعض الأدوات قبل الأسماء، مثل حروف الجرّ وحروف النداء ودخول الألف واللام، وهي قرائن لفظية، والإسناد، وهو قرينة معنوية لتدلّ على أن كلّ ما يقبل ذلك يصح انتماؤه إلى طبقة الأسماء، وكذلك بالنسبة للأفعال والحروف، وقد لخّص ابن مالك ذلك بقوله: [2]

بالجَرِّ والتنوينِ والندا وال	ومسندٍ للاسم تمييزٌ حَصَلْ
بتا فعلْتَ وأتتْ ويا افعلي	ونون اقْبلنَّ فعلٌ ينجلي
سواهُما الحرفُ كهلْ وفي ولمْ	فعلٌ مضارعٌ يلي لم كيشمْ

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٨/ ٢٧ . وانظر: المبرد: المقتضب، ج٣/ ٥٧.

(٢) ألفية ابن مالك، القاهرة، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٥٨هـ ص٩-١٠.

وبذلك يلتقي النحاة مع بلومفيلد في دراسته، القيمة التوزيعية للمورفيم، الذي هو عبارة عن فونيم أو مجموعة من الفونيمات داخل بنية معينة [(١)] وعُرّف المورفيم أيضاً بأنه (أصغر وحدة لغوية ذات معنى في لغة ما) وقد قُسّم إلى مورفيم حرّ Free morpheme ، أي الذي يمكن استعماله بحريّة بوصفه وحدة مستقلة في اللغة مثل: رَجُلُ، دَرَسَ، كَبِيْر، إلى، فوق... إلخ . ومورفيم مقيد Bound morpheme ، وهو الذي لا يمكن استخدامه منفرداً، بل يجب أن يتصل بمورفيم حرّ أو مقيد. وقد قُسمت هذه المورفيمات المقيدة إلى نوعين رئيسيين:

أ- النوع الأول، ويدخل في الاشتقاق [(٢)] Derivational Morphemes ، ومن ذلك ما يطرأ على الفعل المجرد في اللغة العربية من إضافات وتغيرات لينتج عنها ما نسميه بالأفعال المزيدة مثل: قاتَل من قتَل، وانْفَجَرَ من فَجَرَ، وعَلَّم من عَلِمَ.. ومثل ذلك أيضاً ما يطرأ على الجذر من تغيرات وزيادات لكي تكوّن منه عدداً من الأسماء المشتقة مثل المصدر واسم المَرّة، واسم للهيئة، واسمي الزمان والمكان، وصيغ المبالغة وغير ذلك.

ب- النوع الثاني: وهو ما يطرأ على الأفعال والأسماء والصفات حسب موقعها في الجملة، مثل الإعراب بالحركات والحروف، وتُسمى هذه Inflecting Morphemes أي أنها متصلة اتصالاً دقيقاً بالنحو، وذلك نحو:

الألف والنون للدلالة على معنى المثنى، كما في كلمة "مُدرِّسان"

الواو والنون: للدلالة على معنى الجمع والتذكير، كما في كلمة "مدرسون".

التاء المربوطة: للدلالة على معنى التأنيث، كما في كلمة "صغيرة"

الألف والتاء: للدلالة على معنى التأنيث والجمع كما في كلمة "مدرسات" ..إلخ[(٣)]

---

(١) انظر: حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ١٢٦.

وانظر: دافيد كريستل: علم اللغة "ترجمة حلمي خليل" ص ١٦٧ .

(٢) نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص ٢٧٧ .

وانظر: محمود السعران: علم اللغة، ص ٢٣٧ .

رشيد العبيدي، البحث اللغوي،وصلته بالبنيوية في اللسانيات ، مجلة آداب المستنصرية عدد١٢، ١٩٨٦، ص٦٧ .

(٣) نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص ٢٧٨ .

ويمكن أن تُسهم المورفيمات المقيدة في تمييز الطبقة اللغوية التي تنتمي إليها الكلمة، من حيث النوع، مذكر أو مؤنث في نحو (يكتب، تكتب)، وكذلك تُحدّد إن كان الفعل مسنداً إلى المتكلم، كمورفيم (ت) في "كتبتُ" أو كان مُسنَداً إلى الغائب كمورفيم "الياء" في يضرب، كما أن المورفيمات تحدد زمن حدوث الفعل في الحال أو الاستقبال، وذلك نحو (نكتبُ أو اكتب، أو تكتب)... وهكذا. وبذلك نستطيع إدراك دور المورفيمات التوزيعي، للجذر الواحد في التراكيب المختلفة.

ونتبين أن هذا المبدأ ظاهر في تحليل النحاة العرب، ولكنهم كانوا يحتكمون إليه بقدر ما يكون مُسعفاً دون قصر، وهو بلا شك منطلق جزئي نافع، ولكنه لا يبلغ أن يكون مطلقاً (١)

ثم ربط الوصفيون بين المباني الصرفيّة والوظائف النحوية فيما يُسمى بالخانية Tagmemics (٢)، فهذه الخانة للمبتدأ وتلك للخبر، وأخرى للفعل، وغيرها للفاعل، وغيرها للمفعول. فالمبتدأ في الإنجليزية خانة يمكن أن تستبدل فيها صيغ مثل (It, They, I, She, He) والمفعول خانة يمكن أن تُستبدل فيها سلسلة مثل (Them, her, me) ، وهذه التقسيمات واضحة عند النحاة، ولعل هذا ما يفسر أن الاسم عندهم، يشكل مجموعة اسمية، ذلك لأن كلاً من هذه المجموعة يمكن أن يكون بديلاً ملائماً، فلو نظرنا إلى الجمل التالية:

خالد (١) "كتب رسالة" (٢)

خالد (٣) "في بيته" (٤)

خالد (٥) الذي (٦) استعنـ (ت) (٧) بـ(ـه) (٨) لم يحضر

لوجدنا أن جميع الكتل الصوتية المرقمة تصلح أمثلة لما يُطلق عليه المجموعة الاسمية (Nominal group) ، إضافة إلى أن النحاة ربطوا بين الخانة وبين الحالة الإعرابية، وذلك كارتباط المبتدأ بالرفع، والمفعول بالنصب.

---

(١) انظر: نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص٣٨ .

(٢) نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص ٤٣ .

وانظر: محمود نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٨، ص٧٨ .

وقد مرّ بنا أن عبد الرحمن أيوب دعا إلى دراسة العربية من خلال هذا المبدأ(١)، وأنه نقد الفكر النحوي من خلال نقده للثقافة العربية بوجه عام، واصفاً إياها بالتقليدية الجزئية وذلك بقوله: "فالنحو العربي شأنه في ذلك شأن ثقافتنا التقليدية في عمومها، تقوم على نوع من التفكير الجزئي الذي يُعنى بالمثال، قبل أن يُعنى بالنظرية، ومن أجل هذا، جَهِدَ النحاة في تأويل ما أشْكَلَ على القاعدة من أمثلة، أكثر مما جهدوا في مراجعة منطقهم ونظرياتهم على ضوء ما يَشكُل عليهم"(٢)

وقد أضاف نقداً آخر إلى التفكير النحوي التقليدي بقوله : " وثمة عيبٌ آخر في التفكير النحوي التقليدي، ذلك أنه لا يخلص إلى قاعدته من مادته، بل إنه يبني القاعدة على أساس من اعتبارات عقلية أخرى، ثم يعمد إلى المادة فيفرض عليها القاعدة التي يقول بها. وهذا نوع من التفكير لا يمكن أن يوصف بأنه تفكير علمي بالمعنى الحديث"(٣).

فهو يرى أن صنيع النحاة يشبه ما يفعل البنّاء حين يضع حجراً فوق حجر لينتهي إلى بناء كامل، بينما المدرسة التحليلية الحديثة تصف التركيب اللغوي دون أن تفْصل أجزاءه بعضها عن بعض (٤) ، ورأى أن هذا الوصف لا يتفق تماماً مع عمل النحاة، وقد مرّ بنا تشبيه الخليل لعمل النحوي، بأنه كمن دخل بيتاً مكتمل البناء، بديع الصنعة، ثم بدأ يعلل ما يراه من دقة في الصنعة، إضافة إلى أن مدرسة التحليل الشكلي – وعلى رأسها بلومفيلد وهاريس – تؤمن بالتحليل اللغوي إلى أصغر العناصر اللغوية الممثّلة في الفونيم، وذلك لكي تتبين شبكة العلاقات التي تربط الأجزاء بالكلّ، وهو ما يُسمى عندهم بالتحليل إلى المكونات المباشرة Immediat Constituent Analysis القائم على فكرة التوزيع Distribution ، وهذه فكرة تصنيفية تتصل بتصنيف العناصر اللغوية وتوزيعها طبقاً لوظيفتها في التركيب .

---

(١) انظر : الفصل الأول، ص٣٢ .

(٢) عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، المقدمة الصفحة د .

(٣) السابق. المقدمة. الصفحة د.

(٤) عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي ، ص٢-٣ .

وعبد الرحمن أيوب ينتقد اهتمام النحاة بالمعنى في تصنيف الوحدات داعياً إلى اتباع مدرسة التحليل الشكلي التي تستبعد المعنى وذلك بقوله : " ترى المدرسة اللغوية التحليلية أن يكون شكل الكلمة – لا معناها – أساساً لتقسيمها، والتقسيم التحليلي الشكلي للكلمة يشمل دراسة مقاطعها وأجزائها ، كما يشمل مواضعها بين سواها من الكلمات "[1].
ولا يخفى أنه ينبغي أن نتريث عند نقد الجانب الدلالي عند النحاة، وذلك بمحاولة الكشف عن الدوافع التي صدروا عنها، والتي تتمثل بأنها دوافع دينية تشريعية تهدف إلى الكشف عن إعجاز القرآن الكريم، إضافة إلى الدوافع العلمية .

إضافة إلى أمر آخر ، وهو أن معيار المعنى ظهر في المدارس اللغوية المعاصرة ، فقد استطاع تشومسكي – كما سنبين – أن يثبت أن وصف لغة ما وفقاً لأصول مدرسة التحليل الشكلي ، غير يسير ، وغير كاف لتفسير جميع الجمل الصحيحة في اللغة تفسيراً شاملاً، وأنه لا بد من أخذ المعيار الدلالي (المعنى)، بعين الاعتبار، وذلك لأن هناك نوعاً من الجمل يكون لها أكثر من معنى، أو يتعدد معناها، ومن ثمّ تصبح الدلالة مع التركيب هما المدخل الصحيح لتحليل مثل هذه الجمل .

ومما يؤخذ عليه أنه لم يقدم دراسة تطبيقية للعربية وفقاً لهذا المبدأ الذي عدّه مثالياً في دراسة اللغة ، وهو بذلك لا يختلف كثيراً عن دعاة التيسير إلا من حيث إشارته إلى منهج بعينه .

٦- المُعْلَم وغير المُعْلَم

ميز الوصفيُّون ولا سيما مدرسة براغ على يد تروبتسكوي، بين علم الأصوات Phonetics والفونولوجيا Phonology على أساس أن علم الأصوات، يحلل ويصف أصوات اللغة وهي في حالة التجريد، أي مستقلة عن غيرها، ومعزولة خارج البنية اللغوية، بغض النظر عن دورها في المعنى، أما الفونولوجيا فهو العلم الذي يعالج الظواهر الصوتية بوظيفتها داخل البنية اللغوية. وقد كان للنحاة جهد متميز في وصف أصوات العربية على المستويين السابقين، فأدركوا مثلاً أن صوت النون (ن)، صوت صامت مجهور سنِّي، أغن، وأدركوا أن صوت النون قد يُنطق بصور مختلفة كما في

---

(١) عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي ، ص ١١ .

(نَهر ، منَك ، بَنَى)، وتمييزها مختلف في النطق والسمع والعادات النطقية للأفــراد . إلا أنها لا تشكل مميزاً للكلمات، لأنها لا تستطيع أن تغير معاني الكلمات بإحلال إحداها محل الأخرى، كما هو الحال بين النون والباء مثلاً، فإذا أبدلنا النون بالباء فــي كلمــة "نــاب" تحولت إلى (باب)، وهي ذات دلالة مختلفة .

وكذلك في الإنجليزية، فمثلاً إذا تبادل حرفان في كلمة واحــدة تتكــون كلمتــان مختلفتان نتيجة اختلاف ترتيب الفونيمات فيها كما في (cat,act).

ويمكن ربط هذا مع فكرة التقاليب والتباديل في الاشتقاق الأكبر، فتقاليــب كلمــة (ضرب)، ما هي إلا تغير في ترتيب الفونيمات، بحيث يؤدي ذلك إلى بناء كلمات جديدة، وهي الفكرة التي بنى عليها الخليل بن أحمد معجم العين [١] .

بل إن النحاة أدركوا قيمة الحركات في تغيير المعنــى ، فميــزوا بينهــا وبــين الحروف، فهي الفتحة والضمة والكسرة ، إن كانت حركات، وهي حروف الألف والــواو والياء إن كانت حروفاً. وقد أوردوا كثيراً من النماذج التي يعود الفرق بينها إلى الحركة، وذلك نحو الفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول [٢] .

وقد طوّر" ياكبسون" الدراسات الفونولوجية مضيفاً إليها فكرة الملامــح المميــزة Distinctive Features، فأصبح مفهوم الفونيم عنده، مجموعة من الملامح المميزة التــي تنبع من الخصائص النطقية والسمعية التي تحدد كل صوت من أصوات اللغة، وبناء على فكرة الملامح المميزة، أقام ياكبسون نظريته الفونولوجية على مبدأ الازدواجية أو الثنائيــة Binarism ، التي تقوم على أساس أن الوحدات الصوتية تحدث وتظهر نتيجة لتقــابلات صوتية معينة – إذا وجدت – أصبحت الوحدة الصوتية مُعلّمة أو ذات علامــة Marked، وإذا غابت أصبحت غير مُعلّمة Unmarked، ويمكن مقابلة هذه الفكرة مع ما يأتي :

---

(١) مقدمة كتاب العين: تحقيق عبد الله درويش ، ص ٦٦.

وانظر : ابن جني : الخصائص ج١/٥ .

(٢) انظر : الثعالبي ،: فقه اللغة ، المطبعة الأدبية ، مصر ، ١٣١٧ هـــ ص ٣١٠ .

١- الأصل والفرع عند النحاة: فالمذكر غير مُعلّم لأنه أصل ، والمؤنث مُعلّم لأنه فـرع، يقول ابن هشام: " لمّا كان التأنيث فرع التذكير احتاج لعلامة ، وهي إمـا تـاء محركـة، وتختص بالأسماء، كـ " قائمة" أو تاء ساكنة ، وتختص بالأفعال كـ " قامت "، وإما ألف مفردة كـ " حُبْلى "، أو ألف قبلها فتُقلب هي همزة كـ " حمراء" ويختصان بالأسماء "(١).

يُستنتج من ذلك تلك الأسماء القديمة التي تمثل مرحلة كانت فيها العربية تفـرّق بين المذكر والمؤنث، عن طريق التباين الاشتقاقي، بمعنى أن تعبر عن المذكر باشـتقاق ليس من جنس اشتقاق المؤنث (حصان ، فرس)، وفي الصفات، يبدو أنها لم تكـن تفـرق بين المذكر والمؤنث البتّة، ومن ذلك تلك البقايا المتمثلة في قولهم : رجل صبور ، وامرأة صبور (٢) .

كما أن العربية خصّت المُعرّف بعلامات ، فإذا خلا من هذه العلامات فهو نكرة ، وإن كانت النكرة ذات علامة في الأصل وهي التنوين ، إلا أن هذه العلامة قد فقدت قيمتها مع الزمن، بل أصبحت تدخل على بعض أنواع المعارف كالأعلام .

٢- العامل: قسّم النحاة العوامل إلى عوامل لفظيـة وذلـك نحـو كـان وأخواتهـا، وإن وأخواتها، وعوامل معنوية كالابتداء ... ومن الفروق المهمـة بـين العوامـل اللفظيـة والمعنوية، أن العوامل اللفظية تمثل علامات بارزة ، أما العوامل المعنوية، فهـي تمثـل مَعْلَماً بعدم وجودها . يقول ابن الأنباري : " فإن قيل : فلِمَ جعلتم التعـرّي عـاملاً وهـو عبارة عن عدمِ العوامل قيل : لأنّ العوامل اللفظية ليستْ مؤثرةً في المعمولِ حقيقة، إنمـا هيَ أماراتٌ وعلاماتٌ ، فالعلامة تكون بعدم الشيء ، كما تكونُ بوجود شيء، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان، وأردت أن تميز أحدهما على الآخر ، لكنت تـصبغُ أحـدهما مـثلاً، وتترك صبغ الآخر فيكون عدمُ الصبغِ في أحدهما كصبغ الآخر، فيتبين بهذا أن العلامـة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء. وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التعرّي من العوامل اللفظية عاملاً " (٣) .

---

(١) أوضح المسالك ، ج٣/٢٣٣.

وانظر : نهاد الموسى: نظرية النحو العربي . ص ٤١ .

(٢) إسماعيل عمايرة ، ظاهرة التأنيث . ص ٣٦ .

(٣) ابن الأنباري ، أسرار العربية . ص ٦٨ .

٣- كثيراً ما اعتمد النحاة على تعريف بعض المصطلحات النحويّة، وبخاصة القسائم النحويّة، فإذا اطمأنوا إلى أن قسيمين منها أصبحا واضحين بعلامات مميزة ، فهذا يعني أن القسيم الثالث يصبح مميزاً تلقائيا لعدم اشتراكه مع ذينك القسيمين في علاماتهما. ولنوضح ذلك من خلال المثال الآتي في حديثهم عن أقسام الكلام: الاسم، والفعل والحرف. فسيبويه مثلاً وضع علامة لكل من الفعل والحرف ، ولكنه لم يضع علامة للاسم، واعتذر أبو علي الفارسي عن صنيع سيبويه هذا، بأن عدّ علامة الفعل، وعلامة الحرف كافيتين لمعرفة الاسم، فالاسم على هذا ما ليس بفعل ولا حرف ، قال الفارسي: "وإذا عرّفَ سيبويه من هذه الأشياء الثلاثة: (الاسم والفعل والحرف) شيئين (الفعل والحرف)، على الوجه الذي ذكرنا ، صار الثالث منهما معرفة ولم يَستَبهم " (١) .

٧- النَظْم

يرى الوصفيون أن العلاقة بين العناصر اللغوية تتحدد وفقاً لانسجام بعضها مع بعض، يقول هلمسليف: " فليست هناك لغة تتميز بحرية ترتيب عناصرها، فكل عنصر تتحدد علاقته بالذي يجاوره " (٢) .

ويمكن مُقابلةُ هذه الفكرة مع قول عبد القاهر الجرجاني " إذا ثَبتَ الفرقُ بين الشيئين في مواضع كثيرة، وظهرَ الأمرُ بأنْ تَرَى أحدَهما لا يَصلُح في موضع صاحبه، وجب أن تقضي بثبوت الفرق، حيث ترى أحدهما قد صلُح في مكان الآخر ، وتَعلَم أن المعنى مع أحدهما غيره مع الآخر ، ... وينعكس لك هذا الحكم ، أعني: أنك إذا وجدت الاسم يقع، ثم لا يصلح الاسم مكانه، ولا يؤدّي ما كان يؤديه "(٣) ويقول: " وهل نجد أحداً يقول : هذه اللفظة فصيحة إلا وهو يعتبر مكانها من النَظْم، وحُسْنِ مُلاءمةِ معناها لمعاني جاراتها، وفضلِ مؤانستها لأخواتها "(٤) .

---

(١) أبو علي الفارسي ، المسائل العسكريات. تحقيق إسماعيل عمايرة، منشورات الجامعة الأردنية ، ١٩٨١م ، ص ٢٣ .

(٢) جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين. ترجمة نجيب غزاوي ، ص ١٣٦ .

(٣) الجرجاني ، دلائل الإعجاز . ص ٢٢٧ .

(٤) الجرجاني، دلائل الاعجاز، ص ١٣٥ .

مثال ذلك أن ظهور حرف الجر في جملة ما، لا بد أن يصاحبَهُ ظهـورُ الاسـم، وظهورُ الصفة يُؤدي إلى ظهور الموصوف أي أن ظهور أيّ عنصرٍ لُغويّ يَحكُمُهُ ظهورُ عنصر لغويٌ آخر .

وقد تَطلّعَ هلمسليف إلى أن يُشكّلَ نظريةً تُصاغُ صياغةً رياضيةً صُوَرِية، تصدق على جميع اللغات، وتكون بمثابة علم الجبر في الرياضـيات، فتقـول مـثلاً إن ظهـور العنصر (س)، في تركيب ما، يؤدي إلى ظهور العنصر (ص)، أو أن ظهـور العنـصر (ص) في تركيب ما يؤدي إلى ظهور العنصر (س) في التركيب نفسه، ويترتب على ذلك أن أي عنصر لغوي مثل الاسم أو الحرف أو الصائت أو الصامت لا يمكن تحديده إلا في وجود العنصر الآخر ، أو العناصر الأخرى. وبذلك فإنه يدرس الظـاهرة اللغويـة مـن منطلق رياضي، انطلاقاً من أن البنية اللغوية، كيان صوري مستقل، يتمثل في مجموعـة من العلاقات الداخلية، ومن هنا، فإن بنيوية هلمسليف تأخذ شكلاً ثابتـاً لا متغيـراً، فهـو يعطي أهمية كبرى للعلاقات الثابتة أكثر من التغيرات أو التحولات التـي تَطْـرأ علـى اللغة[1] .

ويمكن مقابلة أفكار هلمسيلف هذه بالمحاولة الرياضية التي قدمها ابن جني حـين عالج بعض الأنماط التركيبية في (باب المستحيل وصحّة قيـاس الفـروع علـى فـساد الأصول)[2] بعمليات رياضية، فالمقابلة بين العملية الذهنية في الرياضيات والفرائض مـع العملية النحوية متوازنة في إقامة علاقات شكلية تدور في ضمير المتكلمين حتـى تتولـد النماذج النحوية المقبولة في سياق الإبلاغ العام، وفي المستوى العقلي المنطقي، ومرمـى ابن جني هو بيان أوجهٍ من الإحالة، ولكنه ضمنياً يوحي لنا بإمكانية التعليق التركيبي بين أبنية إسنادية مُمكنة لدى المتكلمين . ويقيم نوعاً من القانون في الكلام قائلاً: " فمن المُحال أن تنقض أولَ كلامك بآخره) [3] ثم يحاول تقديم نماذج من العمليات الذهنية الشكلية ليبلور بها نظرة في المعطيات اللغوية، فيقدم عمليات حسابية في (أجوبة صحيحة علـى أصـول

---

(١) زكريا إبراهيم ، مشكلة البنية. ص ٦٨ .

(٢) ابن جنّي، الخصائص . ج٣/٢٣٨ .

(٣) السابق .

فاسدة) من ضَرْبٍ وقسمةٍ وكسور ، ثم يقدم نماذج من الفرائض والوراثة عن طريق سؤال وجواب ، وهو في عرضه حريصٌ على المظهر العقلي التنظيري الشكلي، للأشكال الكلامية مثالُ ذلك، أنه قدم مجموعة من الفرضيات في الحساب فقال :

أ. إذا فرضت أن ٧ × ٣ = ٤٠

فكم = ٨ × ٥

وجوابه أن نقول :

٢٧ + $\frac{٣}{٧}$ ، بابه على الاختصار أن تزيد على ٢٤ سُبُعها $\frac{٢٤}{٧}$ ، وهو ٣ + $\frac{٣}{٧}$

مثل زيادة السبع من ٣٥ وهو ٥

أي أن ٣٥ + ٥ = ٤٠

ب. وكذلك لو كان نصف المائة = ٤٠

$\frac{١٠٠}{٢}$ ٤٠

لكان $\frac{٣٠}{٢}$ = ١٢

ويعلق على ذلك قائلاً: " والمسائل من هذا النجر تمتد وتنقاد ، إلا أن هذا طريق صنعتها " [١] .

وتتلخص رؤيته في إفراز القوانين النحوية والعلاقات التركيبية بين المؤلفات المباشرة، والراجعة إلى ميدان المعاني النحوية ، أو الوظائف النحوية، فلا مجال لها ، ولا إفادة لما يبدو منافياً للمستعمل لدى المُخبرين في سياق إبلاغي، يتخير فيه الناطقون معانيهم المقصودة .

ونلاحظ أن هلمسليف يلتقي مع ابن جنّي من حيث القدرة على معالجة الظواهر اللغوية معالجة شكلية صُورية ، تقوم على منطق رياضي، إلا أنه يفترق معه في استحضاره أهمية المعنى في اللغة ، ومن ثم فإنه عدّ أن الفيصل في قبول تراكيب لغوية

---

(١) ابن جنّي ، الخصائص ، ج٣ / ٣٤١ .

أو عدم ذلك، عائدٌ إلى المعنى، وذلك لأن المنهاجية المُطّردة في تحديد العلاقة التركيبية في النحو العربي ، غايتها إفراز البنية الوظيفية المقبولة، فيذكر على سبيل المثال ، أن الجملة:

" زيدٌ أفضل إخوته ". حالة إحالة .

بينما " زيدٌ أفضل الناس ". حالة إمكان .

ويعلل ذلك أن الجملةَ الأولى، تشير إلى أن زيداً ليس من إخوته، وإنما هو من بني أبيه، وكذلك فإن الأخوة مضافون إلى ضمير زيد، وهو الهاء في (إخوته)، فلو كان واحداً منهم، وهم مضافون إلى ضميره كما نرى لوجب أيضاً أن يكون داخلاً معهم في إضافته إلى ضميره، وضمير الشيء هو الشيء البته، والشيء لا يُضاف إلى نفسه [(١)] وعلى ذلك فالوجه المقبول هو :

زيدٌ أفضل بني أبيه .

أو : زيدٌ أكرمُ نَجْلِ أبيه .

بل إن حضور المعنى في ذهن ابن جني ، جعله يُقلّب المعنى ويُعبر عنه بأكثرَ من وجه، وذلك بقوله ، إنه يمكن إضافته تحويلاً على الجملة السابقة بإدخال دليل من الحروف المُبينة عن الإضافة ، وبذلك تصبح الجملة .

زيدٌ أفضل من إخوته [(٢)] .

فهذا الدليل يُسقط الإضافة من العملية التركيبية ، ويسمح بالاختيار في العناصر الكلامية .

٨- **القياس الوصفي**

يمكن الموازنة بين القياس عند الوصفيين والقياس عند النحاة العرب من خلال النقاط الآتية :

١- يتّسم القياس في المنهج الوصفي ، بأنه مرحلة تقوم على استقراء اللغة ، وملاحظة الظواهر فيها، ومن ثم تشكيل أو صَوْغ قاعدة قياسية ، وبذلك تكون القاعدة القياسية نتيجة

---

(١) ابن جنّي ، الخصائص ج٣/٣٣٣ – ٣٣٤ .

(٢) لمزيد من الأمثلة ، انظر ابن جني : الخصائص ج٣/٣٣٣ .

طبيعية للاستقراء ، يقول فندريس: " يُطلق القياس على العملية التي بها يخلق الذهن صيغة أو كلمة أو تركيباً، تبعاً لأنموذج معروف " (١) ، ويقول: " الإنسان يتبع القياس دائماً في كلامه، وما جداول التصريف والإعراب، التي تُذكر في كتب النحو إلا نماذج يُطلب إلى التلميذ محاكاتها " (٢) .

وبذلك تستقر نُظم اللغة في مجاميع مُرتبة يتعود الإنسان من خلالها طريقة صياغة الأفعال ، والتذكير والتأنيث ... إلخ .

وقد مرّ بنا في الفصل السابق ، أن النحاة كانوا في البداية تغلب عليهم سمة الوصفية، وقد جسّدتها أقوالٌ من نحو: " فاستعملْ من هذا الباب ما استعملت العرب وأجز ما أجازوا "(٣) .

ومن ذلك ما قاله الأخفش: " إنما هذا يجوز فيما استعملوه، وأُخذ سماعاً عنهم" (٤) ويقول الأخفش: " ولو تكلمت به العرب لأجزناه " ، (٥) وقال ابن جني : " إذا أدّاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه آخر ، على قياس غيره، فدعْ ما كُنت عليه إلى ما هُمْ عليه " (٦) .

ولعل هذه سمة واضحة في كتاب سيبويه والمتقدمين من النحاة، على أنها لا تُشكّل السمة المنهجية الوحيدة، فالسمات المعيارية، واضحة أيضاً، مثال ذلك ، أنهم لا يُدخلون كثيراً من أدوات الشرط، تحت باب الشرط لأنها تخالف معيارهم القائم على أن الجزاء مقرون بالجزم (٧) .

---

(١) فندريس ، اللغة . ص ٢٠٥ .

(٢) فندريس، اللغة ص٢٠٥ .

(٣) سيبويه، الكتاب . ج١/ ٤١٤ .

(٤) ابن السراج، الأصول في النحو ج١/٢١٥ .

(٥) السابق : ج١ / ٢٣٦ .

(٦) ابن جني ، الخصائص . ج١ / ١٢٥ .

(٧) إسماعيل عمايرة، نظرة مقارنة على المدرسة النحوية العربية من خلال باب الشرط مجلة دراسات ، منشورات الجامعة الأردنية ، قسم العلوم الإنسانية ، المجلد الحادي عشر ، العدد الرابع ، ١٩٨٤م.

٢- القياس في المنهج الوصفي تعبير عن السلوك اللغوي كما بدا في المادة المستقرأة، ولا ينسحب على السلوك اللغوي في المستقبل، ومن ثمّ فالقاعدة القياسية عند الوصفيين ليست قاعدة تَحكُّمية معيارية ، وهذا ما يأخذه الوصفيون على المناهج التقليدية في دراسة اللغة، يقول دافيد كريستل: " تمثل المعيارية prescriptive أكثر من غيرها، الاتجاه التقليدي في دراسة اللغة، لأن النحاة يهتمون بوضع قواعد تبين للناس كيف ينبغي لهم أن يتكلموا أو يكتبوا، وذلك على هديٍ مستوى لغوي عزيز عليهم، وذلك كاهتمامهم بالأساليب الفنية كالرجوع إلى استعمال كبار الكتّاب أمثال شكسبير * وجين أوستن **" [١] .

وقد ترتب على هذا أنْ كان للمنهج الوصفي رأيٌ متسامح، مع ما يشذ عن القاعدة الوصفية، يقول سابير Sapir: " كثير من حالات الشذوذ لا يمكن أن تندرج تحت القاعدة العامة ، وحيثما كان الأمرُ فلا بدّ أن نعترف أن القاعدة شيء وتطبيق القاعدة شيء مغاير تماماً " [٢] .

وهم بذلك يؤمنون بدراسة المستوى المنطوق للغة (اللهجات) ويرفعون شعار "دع لغتك وشأنها " [٣] ، ويعدون الفصحى نمطاً كلاسيكياً ميتاً ، ويشبهون من يقدّم دراسة اللغة المكتوبة على المنطوقة كمن يضع العربة أمام الحصان [٤]، مما يؤدي إلى قلب أوليات علم اللغة، وما يترتب على ذلك من تفكير مشوَّش .

وقد أدرك النحاة العرب هذه الأفكار التي يطرحها الوصفيون، فهم يرون أن اللغة في تطور مستمر، يقول أبو علي الفارسي واصفاً كثرة الظواهر اللغوية التي لا تخضع لقانون مُطَّرد، ذلك لأن المتكلمين " ليستْ لهم أصول يراجعونها ، ولا قوانين يعتصمون بها، وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به، فربما استهواهم الشيء ، فزاغوا به عن

---

(١) دافيد كريستال ، التعريف بعلم اللغة . ترجمة حلمي خليل ، ص ٥٧ .

* شاعر مسرحي إنجليزي مشهور، مات سنة ١٦١٦ م.

** روائية إنجليزية مشهورة ، توفيت عام ١٨١٧ م.

(٢) Sapir, Language, p. 61.

(٣) أنيس فريحة، نظريات في اللغة دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ١٩٧٣م، ص ٥٢ .

(٤) دافيد كريستل ، التعريف بعلم اللغة. ص ٧١ .

القصد " [1]، وقد بيّنا في الفصل السابق نماذج من اهتمامهم بالمستوى المنطوق، كاللهجات واهتمامهم بالقراءات القرآنية، وحرصهم على السماع، بيدَ أنهم بصدد هدف سام، هو اتخاذهم من لغة القرآن الكريم لغة مركزية تتبوأ وسط دائرة الزمان لكل الناطقين بالعربية على اختلاف لهجاتهم [2] .

٩- التعليل الوصفي

ذكرنا في الفصل السابق عدداً من الملامح الوصفية للتعليل، عند النحاة العرب، ولاحظنا أن التعليل عند النحاة بدأ وصفياً [3]، يهدف إلى تفسير الظاهرة اللغوية، من المادة المُستقرأة، وهم في هذا التصور للتعليل يلتقون مع تعريف الوصفيين للغة بأنها ظاهرة اجتماعية يصفها الباحث، ويسعى إلى معرفة العلاقات بين الظواهر وصفاتها، أو بين الظواهر وظروفها، وهذا لا يتحقق إلا بوصف علمي محايد لهذه الظروف والصفات، وهم يرون أن هذا المفهوم للتعليل يلتقي مع المنهج العلمي (Scientific Method) [4]، وهو يتمثل في ملاحظة الظواهر اللغوية ، ثم إقامة فروض نظرية تصف هذه الظواهر ، وبذلك فهم يدرسون اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها .

وقد أخذ الوصفيون على الدراسات التقليدية للغة، أنها كانت تخضع لمتطلبات دراسات أخرى، مثل المنطق والخطابة والفلسفة والتاريخ، فما نتج عنها أنهم " ... كثيراً ما كانوا ينتقون الظواهر اللغوية يدرسونها لمجرد حب الاستطلاع، بل كانوا يذهبون بعيداً في الاستنتاج من الدراسة اللغوية، لكي يدعموا وجهة نظر غير لغوية، كما نشبت بينهم مجادلات ومناظرات مريرة حول بعض القضايا المتصلة باللغة مثل نشأة اللغة الإنسانية الأولى " [5] .

---

(١) السيوطي ، المزهر في علوم اللغة ج٢ ، ص ٢٤٨ .

(٢) إسماعيل عمايرة، التفكير اللغوي التراثي بين التأصيل والتعليم، ص ٩ .

(٣) انظر ، من الفصل الثاني، ص. ٧٤

(٤) دافيد كريستال ، التعريف بعلم اللغة . ترجمة ، حلمي خليل ، ص ٩٩ .

(٥) دافيد كريستال ، التعريف بعلم اللغة . ص ٨٧ .

وقد حاول بعض المستشرقين دراسة العربية من منظور وصفي [١]، وذلك نحو الدراسة التي قام بها فيشر (Fischer) في كتابه Grammatik des Klassischen Arabisch [٢]، وقد ذكر أنه أراد أن يخلّص كتابه تماماً من آثار الدرس اللغوي العربي، من جانب المصطلح، ومن جانب طريقة التفكير، وبذلك سار على الطريقة الوصفية الغربية في دراسته للعربية ، وعلى هذا فقد عرض المادة اللغوية المتنوعة مبتدئاً بالمباحث الصوتية ثم الصرفية ثُمّ النحوية، مع ملاحظة أنه لا يعتمد على نظرية العامل في ائتلاف المباحث اللغوية، وجعل من فكرة (الجمل الإظهارية) Top-Comment-Satze أساساً في ذلك، والمقصود بالجمل الإظهارية، هو تقديم المادة اللغوية من خلال تداخل المفهوم الشكلي للغة، بالمفهوم المعنوي (المضمون)، وذلك بمعالجة الأنماط التي تشتمل على عنصر مقدم للتركيز عليه، وذلك نحو: باب الاشتغال (زيداً قابلته)، والمبتدأ والخبر (زيدٌ سمعتُه طيّبة")، والجمل المُصدّرة بـ (إن ، وإنما)، وهكذا فقد بحث مادة تُبحث في أبواب متنوعة عندنا، في باب واحدٍ وفقاً لهذا المفهوم الوصفي.

ثم إنه اعتمد على استحضار الأنماط السّياقية، التي حينما وردت في الألمانية، كالأنماط الدالة على الزمن مثلاً، نحو sobald – حالما – و wenn حينما – و salange – طالما – ثم بحث المؤلف عن الأنماط التي يمكن أن تناظرها في العربية عند الترجمة، وأسمى ذلك بالجمل الزمنية Zeitsatze [٣] .

ولا يخفى أن المستشرقين " لم يضطربوا في مسألة لغوية معاصرة كاضطرابهم في تحديد مفهوم ثابت يميز الفصحى المعاصرة ... وقد بلغ الاضطراب عند ' أمبروس Ambros' مثلاً أن أخذ بالحركات الإعرابية على صعيد الأفعال ، وأهملها على صعيد الأسماء " [٤] .

---

(١) انظر إسماعيل عمايرة: الفصحى في الدرس اللغوي عند المستشرقين الألمان . مؤتة للبحوث والدراسات ، ١٩٩٤ .

(٢) السابق. ص ٣٥ .

(٣) إسماعيل عمايرة ، الفصحى في الدرس اللغوي عند المستشرقين الألمان. ص ٣٧ .

(٤) لمزيد من التفصيل في هذه المسألة انظر بحثاً لفيشر (Fischer) بعنوان " المراحل الزمنية للعربية الفصحى ، ترجمة إسماعيل عمايرة ، المجلة الثقافية – الجامعة الأردنية ، العدد ١٢/١٣ سنة ١٩٨٧م.

ونقدُ الوصفيين هذا يذكرنا بالنقد الذي وجهه بعض البلاغيين والنقاد القدماء للنحاة بسبب مبالغتهم في التعليل، ومن هؤلاء الجاحظ الذي برِمَ بعلل النحاة مشيراً إلى أنه لا يصل أحدٌ من علم النحو إلى ما يحتاج إليه، حتى يتعلم ما لا يحتاج إليه [١] .. وابن سنان الخفاجي الذي نبه على سقم حجج النحاة ووهيها بقوله: " فإن النظر إذا سُلط على ما يعلل النحويون به لم يثبت منها إلا الفذّ الفرد، بل ولا يثبت شيء البتّة، ولذلك كان العيب منهم المحصل من يقول : هكذا قالت العرب، من غير زيادة على ذلك ، وربما اعتذر المعتذر لهم بأن عللهم إنما ذكروها وأوردوها لتصير صناعة ورياضة، يتدرب بها المتعلم، ويقوى بتأملها المبتدىء، فأما أن يكون ذلك جارياً على قانون التعليل الصحيح ، والقياس المستقيم، فذلك بعيد لا يكاد يذهب إليه محصّل " [٢].

وقد تبلورت فكرة النقد هذه عند ابن مضاء، الذي نقد النحاة في تمحّلهم في التعليل مميزاً بين العلل بقوله: " والفرق بين العلل الأُوَل والعلل الثّواني ، أن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر ، والعلل الثواني هي المستغنَى عنها في ذلك، ولا تفيدنا إلا أن العرب أمةٌ حكيمة " [٣] ، وذلك من بعض المواضع، كأن يقال في (أكرمِ القَوم): لمَ حُرِّكتْ الميم من (أكرم) وهو أمر ؟ فيقال : لأنه لقي ساكناً آخر ، وهو لام التعريف ، وكل ساكنين التقيا بهذه الحال، فإن أحدهما يُحرك، فإن قيل : ولم لم يتحركا ساكنين ؟ فالجواب : لأن النطق بهما ساكنين لا يمكّن للناطق فهذه قاطعة ، وهي ثانية واضحة ، ولكن يُستغنى عنها [٤]. وهكذا فقد استطاع بعض النحاة القدامى إدراك كثير من العيوب المعيارية التي أشار إليها الوصفيون المحدثون، قبل أن يظهر هذا المنهج بقرون عديدة، ويبدو أن كثيراً من الأسس الوصفية لم تكن لتخفى على كثير من النحاة ، حتى المعياريين منهم ، فالفارسي مثلاً ، نحويّ معياريّ ، وقد

---

(١) الجاحظ، الحيوان في فصل (شرح الهزل بالجد) ، ط١ ، ١٣٥٦ هـ، بتحقيق الاستاذ عبد السلام هارون .

(٢) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة تحقيق عبد المتعال الصعيدي، القاهرة، مكتبة محمد علي ، ١٩٦٩ ، ص ٣٣ .

(٣) ابن مضاء القرطبي ، الرد على النحاة ، ص ١٥٢ – ١٥٦ .

(٤) انظر : عبد الخالق عضيمة : النحو بين التجديد والتقليد مجلة كلية اللغة العربية بالرياض ، العدد السادس، ١٩٧٦م، ص ١٩–٢٠ .

استخدم الفلسفة والمنطق في كثير من المسائل النحوية ، التي يدَعّم بها آراءه المعيارية، ومع ذلك فلم يَغِبْ عنه أن يُبْدي تحفظاً إزاء الفلسفة أحياناً ، فهو يردُّ على الفلاسفة والمتكلمين ممن ينكرون أن تكونَ دلالة الفعل على زمان ، علامةً من علامات الفعل، فلو دلَّ الفعل عندهم على زمان، لكان هذا يعني قِدَم الزمان المقترن بقدم الفعل قال: "وقد قيل لم وصف الفعل بهذا الوصف ، أرأيتم قولكم : خلَقَ الله الزمان ، هل يدل هذا على زمان، فإن قلتم: لا، فسد وضعكم ، وإن قلتم: يدلّ ، فقد ثبتّم زماناً قبل " [١] .

ثم أجاب بنفي هذه القضية الفلسفية ، اعتماداً على مبدأ وصفي قائم على وضع اللغة فيما آلت إليه بحسب واقع الاستعمال ، وما تعارف عليه الناس ، قال: " وذلك ممتنع لما يجيبون به عن ذلك، أن اللفظ فيه قد جرى عندهم الآن ، مجرى ما يتخاطبون به ويتعارفون ". [٢]

ونقد التمحّل في التعليل ، كثرةٌ من الباحثين المحدثين، انضوى نقدهم في معظمه تحت لواء تيسير الدراسة النحوية، فمنهم من دعا إلى تنقية النحو من العلل الثواني والثوالث، وما يليها ، والتي من شأنها إضاعة الجهد والوقت في عبث لفظي لا غناء فيه، بل فيه كل العناء ، وكان من الواجب توجيهها إلى إصلاح نحوي مفيد ، وعمل مثمر .

ومنهم مَنْ يميل إلى إلغاء العلل بعامة، ويصف النحاة القدماء بأنهم بَعُدوا عن التماس التعليل الصحيح ، وأنهم قد أصابتهم الحَيْرَة في فهم مخلفات العربية على الوجه الواقعي [٣] . وممن اجتهد في القضاء على العوامل مصطفى جواد، حيث عرض للأفعال التي نطق بها العرب، لازمة معنى ومتعدية لفظاً، فقال : (فالتعدي هو صدور الفعل من الفاعل ... ووقوعه على غيره ... فإذا قلنا أكلتُ الطعامَ ... فالطعام مفعول به بتعدٍ حقيقي، وقولهم سَفِه نفسَهُ وغَبُنَ رأيَهُ ... ورشدَ أمره ، إنما هي متعدية تعدياً لفظياً، وذلك بدلالة جواز قولك سَفِهتْ نفسُهُ ، وغبُنَ رأيه ... ورَشُدَ أمرُهُ ... برفع هذه الأسماء على الفاعلية ...) [٤] ، ويقول بعد ذلك : " تكلمنا سابقاً على التعدية اللفظية ، والتعدية الحقيقية،

---

(١) أبو علي الفارسي ، المسائل العسكريات: تحقيق إسماعيل عمايرة ، منشورات الجامعة الردنية ، ت ٣٠ .

(٢) المصدر السابق ، ص . ٣.

(٣) عبد الله العلايلي مقدمة لدرس لغة العرب ، المطبعة العصرية ، ص ٦٤ .

(٤) مصطفى جواد، دراسات في فلسفة النحو والصرف . ص ٥٠ .

والمفعول به اللفظي ، والمفعول به الحقيقي ... وذكرنا أن ذلك مما لم يعرفه علماء النحو، لأنهم لم يفكروا فيه ، إنما كان وكدهم ان يعيّنوا المنصوب ويميزوه من غيره ... " (١) .

وقد ذهب سيبويه في هذه الحالة وأمثالها ، إلى أن الفعل قد يعمل في اللفظ دون المعنى، وذلك حين فسّر قول عامر بن الطفيل : " فلأبغينّكم قَنا وعوارضا ... " فأشار إلى أن " قنا وعُوارضا: مكانان، وإنما يريد بقنا وعوارضٍ. أي أن الفعل في (أبغينّكم) قد عمل في المعنى حين نصب الضمير المتصل ، فلاءمت الحركة المقدّرة المعنى، لكنه عمل في اللفظ حين نصب (قنا)؛ لأن الحركة المقدّرة لم تجانس المعنى ، ذلك أن المعنى على نية الجر ، والحركة هي النصب (٢) .

وقد ورد في القرآن الكريم: " إلا من سفِه نفسه " (٣) الوجه الذي أشار إليه مصطفى جواد وهو النصب على نية الجر، وذلك للزوم الفعل (٤) ، ذكر أبو حيان في تفسير الآية " ... وانتصاب نفسه على أنه تمييز على قول بعض الكوفيين ، وهو الفراء، أو مُشبّه بالمفعول على قول بعضهم أو مفعول به، إمّا لكون سفه يتعدى بنفسه كسفه المضعف، وإما لكونه ضمن معنى ما يتعدى ، أي جَهل ، وهو قول الزجاج ، وابن جني، أو : أهلك ، وهو قول أبي عبيدة ، أو على إسقاط حرف الجر وهو قول بعض البصريين ... " (٥)، فهذا رأي قديم عرفَهُ النحاة ، وممن عاب أيضاً على النحاة التعليل بوجه عام محمد الكسار ، فذكر أن النحاة أفسدوا النحو وشوهوه ، فاستبهمت عليهم معالم القصد، وعميت وجوه الرشد، فسَفِهَ رأيُهُم، وطاشَ سَهمُهم، وقد عزا ذلك إلى أعجميتهم حيناً وشعوبيتهم حيناً آخر، بل ردّه إلى جهلهم وادّعى أنه جاء بجديد في (إنّ) واسمها وخبرها، فجعل اسم – إن – المنصوب ، فضلة ، وخبرُها المرفوع مسنداً إليه، فإذا قلت ... إنّ الله واحدٌ، فالتوكيد ينصرف إلى الوحدانية المستفادة من أحد، وليس منصرفاً إلى لفظ الجلالة وجعل اسم – إنّ – شبه فعل، وهي المسند ، واسمها متمم له وخبرها هو المسند إليه .

---

(١) مصطفى جواد، دراسات في فلسفة النحو والصرف. ص ٥١ .

(٢) سيبويه، الكتاب . ج١/١٦٣ .

(٣) البقرة . الآية ١٣٠ .

(٤) العكبري ، التبيان في إعراب القرآن. ج١ ، ص ١١٧ .

(٥) أبو حيان ، البحر المحيط . طبعة دار الفكر ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ج٢ ص ٣٩٤ .

وبعد ذلك يقول : " إن بحث الإسناد من وجهة نظري الجديدة التي أقرني عليها الكثيرون من شأنه أنه يساعد على توحيد أبواب المرفوعات كافة تحت اسم العمدة بعد أن استعصى هذا التوحيد ... بسبب سوء فهم الإسناد " . (١)

والمتأمل في أقوال النحاة يجد أنهم أوضحوا أن – إن – تفيد التوكيد ، وأن معناها يتجه إلى المصدر المستفاد من الخبر ، وهو المسند في الأصل ، فالمؤكد في قولك (إن الله واحد). على ما ذكر النحاة ، إنما هو الوحدانية ، لا " الله " ، ودخول – إن – يعني تأكيد (ثبوت المسند أصلاً ، وهو الوحدانية ، لله ، وهو المسند إليه).

ففي شرح قطر الندى لابن هشام: (إنَّ وأنَّ ، ومعناهما التوكيد، تقول: زيد قائم، ثم تُدخل – إنَّ – لتأكيد الخبر وتقديره ، فتقول : إنَّ زيداً قائم) (٢) ، وأشار السيوطي إلى أنَّ (إن المكسورة وأنَّ المفتوحة لتوكيد النسبة ... أي تقوية وتثبيت النسبة الكائنة بين اسمها وخبرها ، وهي ثبوت المُسند للمسند إليه ، نحو " إنَّ الله غفور رحيم "، وهكذا يصبح الخبر كالعمدة ، والاسم كالفضلة) (٣) .

وهناك إشارات كثيرة تشير إلى أن النحاة حاولوا توحيد المرفوعات والمنصوبات، فجعلوا الرفع للعُمد كيف جاءت، والنصب للفضلات كيف اتفقت، فإذا حدث لعمدة أن نصبت، فذلك تشبيه لها بالفضيلة ، فخبر (كان) في الأصل عمدة، لكنه نُصب لشبهه بالفضلة . وقال الأستراباذي : " وأما من قال، وهو الحق، إن الرفعَ علامةُ العُمدْ فاعلةً كانت أو لا، والنصب علامة الفضلات مفعولة كانت أو لا، فلا يحتاج إلى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل، بل يحتاج في نصب بعض العمد، وهو اسم إنَّ وأخواتها وخبر كان وأخواتها ... إلى تشبيهها بالفضلة"(٤)

---

(١) محمد الكمار ، المفتاح د. دمشق ، ١٩٧٦م، ص ٢٠٩ .

(٢) ابن هشام ، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية ، ص ١٠٧ .

(٣) السيوطي ، الهمع ج١/١٣٤ .

(٤) الرضي الأستراباذي. شرح الكافية . ج٢/ ٢٧٧ .

وعلى هذا فلا أرى جديداً أضافه محمد الكسّار ، وآخذ عليه تسفيهَهُ للنحاةِ غيرِ المبررِ وكان الأجدرُ به لو احتذى حذو ابن مضاء، الذي حمَلَ على النحاة كثيراً ، غير أن ذلك كان بأسلوب علمي فقال: " وإني رأيت النحويين، رحمة الله عليهم، قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللّحْن، وصيانته عن التغيير ، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أمّوا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا " (١) .

١٠ – الاتجاه الوصفي الاجتماعي

مَرَّ بنا في الفصل الأول أن المدرسة الوصفية السياقية اهتمت بسياق الحال Context Situation، فقد نظر أبرز أعلامها فيرث Firth، إلى المعنى على أنه علاقة بين العناصر اللغوية والسياق الاجتماعي ، به تتحدد معاني تلك العناصر، وفقاً لاستعمالها في المواقف الاجتماعية المختلفة، فقد يكون لكلمة أو جملة ما، معنىً لا يلبث أن يتغير بالنسبة إلى الموقف المتغير الذي قد تُستعمل فيه ، كما أنه وعلماء هذه المدرسة الذين جاءوا بعده، أشاروا إلى مجموعة من العناصر التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار، وذلك كالعنصر البشريّ، وما يترتب على ذلك من تقسيم يُنسب إلى العالم K. Ammer .

١- سياق لغوي (٢) Linguistic Context .

٢- سياق عاطفي Emotional Context .

٣- وسياق ثقافي Cultural Context .

٤- سياق موقف Situational Context .

---

(١) ابن مضاء، الردّ على النحاة، ص ٨٠ .

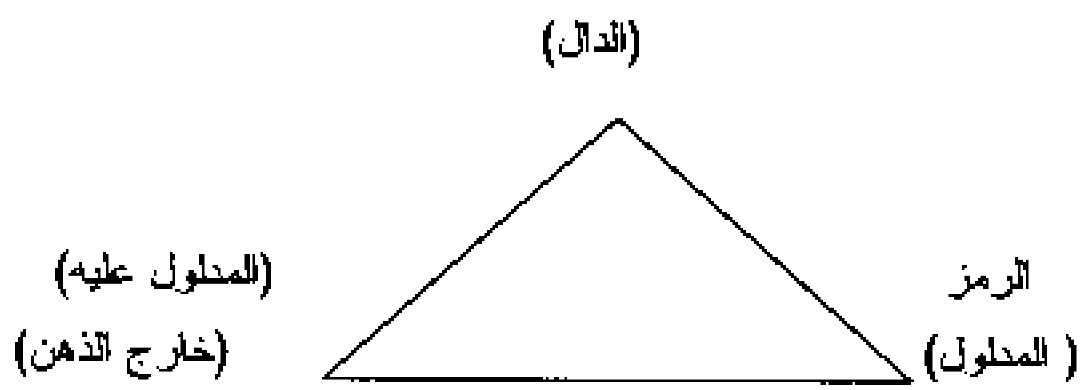
(٢) انظر : أحمد مختار عمر: علم الدلالة . مكتبة دار العروبة، الكويت، ١٩٨٢ ، ص ٦٩ .

وانظر: د. هدسون : علم اللغة الاجتماعي . ترجمة محمود عبد الغني عيّاد، منشورات (سلسلة المائة كتاب) بغداد ، ١٩٨٧ ، ص ١٦٠ .

السياق اللغوي:

إن المتأمل للتراث النحوي العربي يلحظ أنهم يصدرون عن تصور واع للظاهرة اللغوية في إطارها الاجتماعي (١) ، فكما أن هذه المدرسة ترى أن المعنى لا يتضح إلا من خلال الوحدة اللغوية ، أي وضعها في سياقات مختلفة (٢) ، فإننا نجد أن علماء العربية صدروا عن مثل هذه النظرات، فهم يضعون حدَّين للمفردة، سمّى الجرجاني الأول (المعنى)، ويقصد به المعنى العُرفي الرمزي المعجمي ، وسمّى الثاني (معنى المعنى) ويقصد به المعنى الذي يتأتى عن طريق الاستعمال ، وهو الذي يحقق القصد والغرض والمجاز، يقول الجرجاني: " ما تصل إليه من المعنى بظاهر فهو (المعنى) ، فإذا كنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ – وحده – بل وجدت لذلك المعنى دلالة ثابتة تصل بها الى الغرض، ... فذلك هو (معنى المعنى)، ويتأتى لك عن طريق المجاز، ... وذلك نحو: (طويلُ النجاد كثيرُ الرماد). (٣)

وهذا ما عُرف في الدراسات اللغوية الأوروبية الحديثة (The meaning of meaning) ، بل إن " معنى المعنى ، ذلك المصطلح الذي أشار إليه الجرجاني، كان عنوانا لكتاب (أوغدن وريشارد، ١٩٣٢م) (The meaning of meaning)، الذي حاولا فيه توضيح فكرة المعنى من خلال القاعدة المشهورة التي أسمياها (المثلث الأساسي) (٤) .



---

(١) انظر : نهاد الموسى، نظرية النحو العربي ، ص ٩٢ .

(٢) أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ، ص ٦٨ .

(٣) الجرجاني، دلائل الإعجاز ، ص ٢٠٣ .

(٤) رشيد العبيدي، الألسنية بين عبد القاهر والمحدثين ، ص ١٩ .

وقد أشار فيها إلى أن أية علاقة رمزية لها ثلاثة جوانب أساسية هي :

أ. الرمز نفسه : وهو في دراسة اللغة (الكلمة المنطوقة) مثل (منضدة).

ب. المحتوى الفعلي : الذي يحضر في ذهن السامع حين يسمع الكلمة (منضدة).

ج. الشيء نفسه : وهو (المنضدة) وقد يطلق عليه (المقصود) أو المعنى ، ويلتقي الجرجاني مع علماء اللغة المحدثين في التمييز بين المعنى والغرض ، وذلك كأن نقول: زيد كالأسد ، فإنها تختلف عن معنى قولنا: (كأن زيداً الأسدُ)، فالثانية أكثر قوة من حيث المعنى، ولكن الجُملتين افادتا غرضاً واحداً هو تشبيه زيد بالأسد [1] .

ويدخل في السياق اللغوي اختلاف المعنى لكلمة واحدة في السياقات المتنوعة وذلك نحو قولنا [2] :

١- أكلَ عليٌ طعامهُ.

٢- أكلَ عليٌ مال اليتيم .

٣- أكل عليٌ أصابعه نَدَماً.

٤- أكلَ عليٌ ضربةً على رأسه .

٥- أكله جلده .

٦- عليٌ يأكل عمرَه .

٧- علي يأكلُ لحوم الناس .

ولعل هذا قريب من مفهوم " احتمالية الوقوع " Collocability، عند فيرث [3] ، وهو يقوم على أساس تبديل المفردات المعجمية، أو تبديل أنواع السياق اللغوي لإصدار الأحكام .

---

(١) انظر : الجرجاني : دلائل الإعجاز ، ص ٢٠١ .

وانظر : رشيد العبيدي : الألسنية بين عبد القاهر والمحدثين ، ص ١٩ .

(٢) ابن منظور ، لسان العرب . مادة (أكل).

(٣) أحمد مختار عمر، علم الدلالة . ص ٧٥ .

ولعل هذا يتفق مع ما عبّر عنه Joos بالتوزيع Distribution، والذي فسّر من خلاله اختلاف المعنى باختلاف السياق، وشرح ذلك بواسطة المفردة Code، التي ذكر أنها أربعة عشر استعمالاً موقعياً [(١)] .

السياق العاطفي :

وقد لحظ النُحاة ما يكون من تغيُّر صفات الخطاب وعناصره وفقاً لمنزلة المخاطب والأحوال التي تعتريه ، مما يدخل في نطاق السياق العاطفي الذي عدّهُ علماء اللغة الاجتماعي المحدثون ، مطلباً مهماً لدراسة اللغة ، من ذلك قول المبرد: " والدعاء يجري مجرى الأمر والنهي ، وإنما سُمي هذا أمراً ونهياً، وقيل للآخر: طلب للمعنى، فأما اللفظ فواحد، وذلك قولك في الطلب: اللهم اغفر لي، ولا يقطع اللهُ يدَ زيد، وليغفر لخالد، فإنما تقول : سألتُ الله، ولا تقلْ: أمرتُ الله، وكذلك لو قلت للخليفة: انظر في أمري، أنصفْني لقلت: سألته، ولم تقل: أمرتُهُ " [(٢)] ، " لأنك تأمرُ منْ هو دونَك وتطلبُ إلى من أنت دونه " [(٣)] .

وكذلك فقد تدخَّلَ موقفُ الخطابِ في الاختيار النَحْوي ، فالمنادى " إذا كان بعيداً أو من هو في منزلته من نائم أو ساهٍ ناديته بـ (يا وأيا وهيا)، وإذا كان قريباً دعوته بـ (أي والهمزة) ، وإذا كان مندوباً دعوته بـ (وا) " [(٤)] .

ونجد في آراء مجموعة من النحاة صدوراً واضحاً عن فهم الحالة النفسية العاطفية التي يعيشها المتكلم ، وذلك عندما عالجوا بعض الشواهد التي وردت باستعمال أسلوب النداء، وليس فيها القصد من النداء وذلك نحو [(٥)] :

---

(١) السابق ، ٧٦ .

(٢) المبرد، المقتضب ج٢ / ٤٤ .

(٣) السابق. ج٢ / ١٣٢ .

(٤) الزمخشري، المفصل ص ١٤٤ .

(٥) للتوسع في هذه الشواهد انظر: الرسالة التي قدمتها الباحثة لنيل درجة الماجستير وهي بعنوان " جملة النداء بين النظرية والتطبيق " ، عام ١٩٩٠م، ص ٢٨-٤٢ .

١- إذا تبع أداة النداء "ليت" ، وذلك في نحو قوله تعالى : " يا ليتني كنتُ معهم فأفوز فوزاً عظيماً " (١) .

٢- إذا تبع أداة النداء " رُبَّ" وذلك نحو قوله صلى الله عليه وسلم " يا رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٌ يومَ القيامة " (٢) .

٣- إذا تبع " يا " حبذا ، وذلك نحو قول جرير :

يا حبذا جَبَلُ الريّانِ من جَبَلٍ وحَبّذا ساكنُ الريّان مَنْ كانا (٣)

٤- إذا تبع يا الدعاء ، وذلك نحو قول الفرزدق يهجو رجلاً من بني عُذرة :

يا ارغم اللهُ أنفاً أنت حاملُهُ يا ذا الخنا ومقالُ الزور والخطلِ (٤)

٥- إذا تبع "يا" الأمر ، وذلك نحو قوله تعالى : " ألا يا اسجدوا للّه الذي يُخرجُ الخَبْءَ من السموات والأرضِ ويَعْلَمُ ما تسرونَ وما تعْلنون " (٥) .

وعلى هذا ذهبوا إلى عدم تقدير منادى، وذلك إدراكاً منهم لأن الإنسان بطبعه يتفاعلُ تفاعلاً داخلياً يعبِّر به عن ذاتِه الفكرية ، بألوان من التأمل والحوار الذي يغلب أن يكون باطناً بين الإنسان ونفسه .

وقد استعمل العربي أسلوب النداء في تحقيق هذه التفاعلات الذاتية مفصحاً عن حالات نفسية يعيشها، دون أن يكون هناك مخصوص بالنداء يُنتظر منه الانتباه، وقد أشار ابن جنّي في تفسيره للآية الكريمة " ألا يا اسجدوا "، بقوله :

" فجاء يا ولا منادى معها، قبل يا، في هذه الأماكن – يعني التي تجيء فيها من غير ذكر المنادى – قد جُردت من معنى النداء ، وخَلُصت تنبيهاً ... أما قول أبي العباس : إنه أراد

---

(١) سورة النساء ، الآية ٧٣ .

(٢) ابن هشام ، مغني اللبيب مبحث " رُبَّ ".

(٣) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني ، تحقيق فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية، حلب ، ١٩٧٢ ، ص ٣٥٧ .

(٤) ياقوت الحموي، معجم البلدان. دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، د.ت، ص ٢٨٥ .

(٥) سورة النمل ، الآية ٢٥ .

" ألا يا هؤلاء اسجدوا ، فمردود عندنا " [1] وإلى هذا الرأي ذهب أبو علي الفارسي[2]، والمالقي [3] ، وكذلك أبو حيان [4] .

السياق الثقافي

وقد صدر للنحاة عن فهم للسياق الثقافي Cultural Context الذي يُعد أصلاً من أصول علم اللغة الاجتماعي ، وذلك بأمثلة كثيرة نذكر منها ، تعبيرهم عن خروج بعض الألفاظ عن حدود دلالتها الحرفية، بما يشير إلى أن الاختيار الثقافي المشترك بين أهل اللغة شكّل ملحظاً إضافياً في ضبط قواعدهم ، وذلك نحو قولهم لقول العرب: (يا ابن أمّ)، ويا ابن عمّ " فإنهم جعلوها واحداً بمنزلة خمسةَ عشر، وعلّلوه، بكثرة الاستعمال، واستشهدوا على ذلك بأن " الرجل منهم يقول لمن لا يَعْرف ولمنْ لا رَحْمَ بينَهُ وبينَهُ : يا ابنَ عمّ ، ويا ابن أمّ، حتى صار كلاما شائعاً مُخْرجاً عَمّن هُوَ له ... " [5] .

وكذلك فإنهم يفسرون التلازم التركيبي بين عناصر بعض الألفاظ، وذلك نحو قولنا : " كلمته فاه إلى فيّ " ، بالاحتكام إلى مدلولات هذه الألفاظ الاجتماعية ، قال سيبويه: " واعلم أن هذه الأشياء لا ينفرد منها شيء دون ما بعده ، وذلك أنه لا يجوز أن تقول كلمته فاه، حتى تقول: إلى فيّ، لأنك إنما تريد مشافهة، والمشافهة لا تكون إلا من اثنين، فانما يصح المعنى، إذا قلت: إلى فيّ، ولا يجوز أن تقول : بايعتُهُ يداً، لأنك إنما تريد أن تقول : أخذ مني وأعطاني ، فإنما يصح المعنى إذا قلت: بيد لأنهما عَمَلان..."[6].

وكذلك فإنهم يلتفتون إلى حال المتكلم ومستواه الثقافي، ويفسرون من خلاله تنوع العبارة: " فإذا كان المتكلم من سواد الناس حدّث عن نفسه بمثل (أنا)، أما " الله تعالى فيخبر عن نفسه بلفظ مَلِك الأملاك نحو (نحن قسمنا)، و(إنا أعطيناك)، وهو وحده لا

---

(١) ابن جني ، الخصائص جـ ٢/١٩٦ .

(٢) السابق. جـ ٢ / ١٩٦ .

(٣) المالقي،رصف المباني في شرح حروف المعاني تحقيق أحمد الخراط ، دمشق ، ١٩٧٥م، ص ٤٥٣

(٤) أبو حيان ، البحر المحيط ، جـ ٦٩/٧ .

(٥) المبرد ، المقتضب ج ٢٥١/٤ .

(٦) سيبويه ، الكتاب . ج١/ ٣٩٢ .

وانظر : نهاد الموسى ،: نظرية النحو العربي . ص ٩٢ .

شريك له، لأن القرآن نزل بلغة العرب، والملك والرئيس والعالم يخبرون عن أنفسهم بلفظ الجماعة، فيقول قد أمرنا لك بكذا ، وهو الآمرُ وحده ... " (١) .

ويلتقي النحاة في كثير من الشواهد مع آراء العالم النمساوي كارل بيلر (٢) (من علماء المدرسة الوظيفية)، فقد دعا إلى دراسة اللغة في إطار عوامل رئيسة ثلاثة ينتظمها الموقف، وهي المتكلم والمستمع والأشياء، (أي عناصر الموقف المُحسّة وأوضاعها التي هي موضوع الكلام، ويرى أن الرمز اللغوي يقوم على التوازم وهذه العوامل، فليس أدل على ذلك من المثال الذي ضربه ابن جني بقوله : " ألا ترى إلى قوله (٣) :

تقولُ – وصكّت وجهها – بيمينها أبعليَ هذا بالرّحى المتقاعس ؟!

فالذي سمع كلامها مباشرة، أي قولها: (أبعلي هذا بالرّحى المتقاعس)، وشاهدها تَصُكُّ وجهَهَا بيديها في الوقت نفسه، سيكون أشدَّ تأثراً، وبحالها أكثرَ معرفة بفعل هذين الحدثين " (٤)

وذهب ابن جني إلى أبعد من ذلك، إذ رأى أن الحالَ المشاهدةَ (الحدث غير الكلامي) ، يمكن أن ينوب عن اللفظ ، ويكون ذا تأثير في بيان المعاني النحويّة، التي تترتب عليها المعاني الدلالية: قال : " ومن ذلك ما أقيم من الأحوال المشاهدة مقام الأفعال الناصبة، من ذلك أن ترى رجلاً قد سدّد سَهماً نحو الغَرض، ثم أرسلَهُ فتسمع صوتاً فتقول: القرطاسَ والله ، أي أصابَ القرطاسَ ، وأصابَ في حكم الملفوظ به البتّة ، وإن لم يوجد في اللفظ ... فصارت شهادةُ الحال بالفعل بدلاً من اللفظ به " (٥) .

ولا أرى بأساً في إنهاء هذه الموازنة بقول لابن جنّي تتمثل فيه قمة الاهتمام بالسياق والبعد الاجتماعي بوجه عام، يُصدره على شكل أمنية . وقول لفيرث Firth أحد أبرز العلماء الوصفيين الاجتماعيين الذين جعلوا من السياق نظرية منظمة . يقول ابن

---

(١) ابن هشام ، شرح قطر الندى ، ص ١٤٨ – ١٤٩ .

(٢) نهاد الموسى، نظرية النحو العربي . ص ١٤٧ .

(٣) يقصد الشاعر : نعيم بن الحارث بن يزيد السعدي .

(٤) ابن جنّي ، الخصائص . ج١/ ٢٤٥ .

(٥) ابن جني ، الخصائص . ج١/ ٢٤٥ .

والمتقاعس : الذي يدفع صدره على الأمام والخلف بصورة متوالية .

جني: " فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو وابن أبي اسحق ، ويونس وعيسى بن عمر ، والخليل وسيبويه وأبو الحسن وأبو زيد وخلف الأحمر، والأصمعي ، ومَنْ في الطبقة والوقت من علماء البلدين، وجوه العرب فيما تتعاطاه من كلامها ، وتقصد له من أغراضها ، ألا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤديه الحكايات ولا تضبطه الروايات، فتضطر إلى قصود العرب، وغوامض ما في أنفسها، حتى لو حلف منهم حالف على غرض دلته عليه إشارة ، لا عبارة، لكان عند نفسه وعند جميع من يحضر حاله صادقاً فيه، غير متّهم الرأي والعقل " (١) .

فابن جني يرى أن الإشارة وما تصاحبها ، أي الحدث غير الكلامي، أبلغ عنده من العبارة أو الحدث الكلامي، حتى لو شُفِعَت هذه العبارة بأغلظ الأيمان ويقول فيرث Firth: " إن التصور الأساسي في علم الدلالة يقوم على سياق الحال، وذلك السياق يشمل المشارك البشري أو المشاركين، ماذا يقولون، وماذا يجري، ويجد فيه عالم الأصوات سياقه الصوتي ، كذلك النحوي والمعجمي يجدان سياقاتهما فيه، وإذا أردت أن تبحث عن الخلفية الثقافية الأصلية، فعليك بسياقات خبرة المشاركين وتجاربهم، فكل شخص يحمل معه ثقافته وجزءاً كبيراً من واقعه الاجتماعي أينما يذهب . ويعد فراغ عالم الأصوات والنحوي والمعجمي من عمله يعقب ذلك عملية التكامل الكبرى التي تفيد من عملهم في الدراسة الدلالية ، ولهذه الدراسة السياقية والتجربة احتفظ بمصطلح علم الدلالة Semantics " (٢) .

فهو لا يتصور علماً للدلالة دون دراسة للسياق، ومن ثَمَّ فإنه يمكن أن نلمس توافقاً كبيراً بين آراء العالمين، إلا أن لابن جني الأصالة في هذه الآراء الناضجة دون تحَيز ودون تجنٍّ على غيره .و " أصاب في حكم الملفوظ به البتّة ، وإن لم يوجد في اللفظ ... فصارت شهادة الحال بالفعل بدلاً من اللفظ به " (٣) .

---

(١) ابن جني، الخصائص . ج١ / ٢٤٨ .

(٢) Firth, Papers in Linguistics, Oxford University press, London, 1957. p. 17

(٣) ابن جني ، الخصائص . ج١ / ٢٤٥ .

ولا أدل على التفات النحاة العرب بوجوب الإحاطة بالأشياء ، من مثال ابن جني الذي لفت فيه النظر إلى دلالة إمساك الفتاة بزمام بعيرها. بما يُغني عن كثير من التفسيرات المحتملة للنص الواحد ،[1] وكذلك فإن المثل الذي ضربه ابن جني وهو قول العرب (رفع عقيرته) ، أوضح أنه لم يكتسب هذا المعنى بالأصوات المكونة له ، بل اكتسبه من السياق الذي صاحبه

التنغيم

مرت بنا بعض الشواهد [2] التي تُعد إرهاصاً يعكس حضور التنغيم في أذهان النحاة، وهم يُحلِّلون الظاهرة اللغوية، فالأمثلة التي ذكرها ابن جني للاعتماد على ما وصفه بالتطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم، وزيادة قوة اللفظ والتمكين من التمطيط، وإطالة الصوت، بالحرف تكشف عمّا يعنيه المحدثون بالتنغيم بما يؤديه من وظيفة نحوية ودلالية في الجملة [3]، فابن جني وإن لم يذكر النبر والتنغيم ذكراً مباشراً، إلا أنه من خلال الكلمات التي استعملها يلتقي مع علم اللغة الحديث، من ذلك قوله التطريح [4] من "طرح الشيء " إذا طوّلة ورفعه وأعلاه. والتطويح [5] : من طوّح به، ذهب هنا وهناك . والتفخيم [6] : ظاهرة صوتية ناتجة عن حركات عضوية تُغيّر من شكل حُجُرات الرنين بالقدر الذي يعطي الصوت هذه القيمة الصوتية المفخّمة.

فقد أشار بيتر ليدفوجد Ladefoged، إلى أن المقطع المنبور غالباً ما يكون له حركة طويلة، وأنه يُلفظ بكمية أكبر من الطاقة [7] ، وعلى هذا ، فالعلاقة واضحة بين النبر وطول المقطع ، وهذا يتفق مع معنى التطريح والتطويح والتمطيط لـ (اللام) في "رجلاً " بقوله : " ونتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها " على أن القوة والتمكن في

---

(١) انظر : الفصل الثاني . ص ٩٥ .

(٢) انظر : الفصل الثاني ، ص ١٠٠ .

(٣) انظر : عبد الكريم مجاهد ،: الدلالة اللغوية عند العرب . ص ١٨٠ .

وانظر : محمد حماسة،: النحو الدلالي . ص ١٣٤ .

(٤) ابن منظور، اللسان . مادة طرح .

(٥) ابن منظور ، اللسان . مادة طرح .

(٦) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة. ص ٩٠ .

(٧) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية. مكتبة نهضة مصر ، د.ت، ص ٨٢ .

النطق لا تقع على جميع مقاطع الكلمة، وإنما على بعضها، أو على أجزاء من الكلمة دون غيرها .

وكذلك يلتقي ابن سينا مع تعريف المُحدثين للتنغيم، وذلك من حيث هو تغيرات موسيقية تتناوب الصوت من صعود إلى هبوط، أو من انخفاض إلى ارتفاع، يحصل في كلامنا لغاية وهدف، وذلك حسب المشاعر والأحاسيس التي تنتابنا، من شك ويقين، ونفي وإثبات، وإعجاب أو استفهام. فقد شبّه تمام حسّان التنغيم في الكلام المنطوق بالترقيم في الكلام المكتوب ، غير أن التنغيم أوضح من الترقيم في الدلالة على المعنى الوظيفي للجملة ، وقسمه إلى ستة نماذج هي(1):

١- النغمة الهابطة الواسعة .

٢- النغمة الهابطة المتوسطة .

٣- النغمة الهابطة الضيقة .

٤- النغمة الصاعدة الواسعة .

٥- النغمة الصاعدة المتوسطة .

٦- النغمة الصاعدة الضيقة .

وهو متأثر في تقسيمه هذا بالتقسيم الذي قدمه هول Hall للتنغيم في اللغة الإنجليزية، حيث يقول : (وهناك ثلاثة اتجاهات للتنغيم في اللغة الإنجليزية تسمى أحياناً حدود العبارة Clause-boundarcs، وهي ارتفاع في النغمة على النهاية الأخيرة لسلسلة النغمات، وتشبه في مدلولها علامة الاستفهام ، أو هبوط في النغمة، وغالباً ما تستعمل في الأسئلة التي لا تحتاج إلى جواب ، كالاستنكار ، أو بقاء النغمة في المستوى نفسه، وتشبه في دلالتها الفاصلة في الترقيم "، (2) وقد أضاف تمّام حسّان ما يقابل هذه النغمة الأخيرة، وهو ما سمّاه (النغمة المسطحة)، وضرب لها مثلاً بقوله: " ومن أمثلتها الوقوف عند

---

(١) تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص ١٦٥ .

وانظر تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٢٩ .

(٢) Robert Hall: Introduction to Linguisties. Motilal Banar Sidess. Delhi, India, 1969.pp. 115-116 .

الفواصل الثلاث في قوله تعالى [١] : (فإذا بَرِق البصر وخسف القمر، وجمع الشمس والقمر ، يقول الإنسان يومئذ أين المفر " [٢] .

ومما يُعجب له أن جلَّ الباحثين المعاصرين من عرب ومستشرقين يغفلون دور علماء العربية في التنغيم، ويعدونه من منجزات علم اللغة الحديث، يقول تمّام حسّان: " إن دراسة النبر والتنغيم في العربية تتطلب شيئاً من المجازفة، لأنها لم تعرف ذلك في قديمها، ولم يسجل لنا القدماء شيئاً من هاتين الناحيتين " [٣]. ويقول أنيس فريحة: " إن قضية النبرة لم يُعرها العرب أقل انتباه، ولم يعطها لغويو العرب حقها من العناية، حتى أنهم لم يضعوا لها لفظاً خاصاً، ونعني قضية النبرة وأثرها في الحركة من حيث الطول والقصر "[٤] .

ويرى هنري فليش Henry Fleisch: " نبر الكلمة فكرة كانت مجهولة تماماً لدى النحاة العرب، بل لم نجد له اسماً في سائر مصطلحاتهم " [٥] ، ويذهب إلى أن " العربية لا تتصف بشيء من النبر الموسيقي " [٦]، يخالفه في ذلك بروكلمان في كتابه عن اللغات السامية Semitische Sprachwissenscaft حيث يقول : " في اللغة العربية القديمة يدخل نوع من النبر تغلب عليه الموسيقية، ويتوقف على كمية المقطع، فإنه يسير من مؤخرة الكلمة نحو مقدمتها، حتى يقابل مقطعاً طويلاً فيقف عنده، فإذا لم يكن في الكلمة مقطع طويل، فإن النبر يقع على المقطع الأول منها " [٧] .

وقد اتضح مما بيّناه أن علماء العربية تطرقوا إلى مدلولات النبر والتنغيم، وإن لم تكن المصطلحات لديهم ثابتة، مما يجعلني أرى أن النظرة الموضوعية تشير إلى أنهم، ولا سيما ابن جني ، كانوا قد وضعوا اللبنة الأولى .

---

(١) الآيتان ٨ ، ٩ من سورة القيامة .

(٢) تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص ١٦٦ .

(٣) السابق، ص ١٦٣-١٦٤ .

(٤) أنيس فريحة، اللهجات وأسلوب دراستها، معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة، ١٩٥٥م، ص ٧٠ .

(٥) هنري فليش، العربية الفصحى، تعريب عبد الصبور شاهين، بيروت، ١٩٦٦، ص ٤٩، ١٨٢ .

(٦) العربية الفصحى، تعريب عبد الصبور شاهين، ١٨٢ .

(٧) لحن العامة، رمضان عبد التواب ، مصر ، دار المعارف ، ١٩٦٧م، ص ٥٤ .

ولا شك في أن المنهج الوصفي المعاصر قد جلّى موضوع النبر والتنغيم بمقاييسه الدقيقة، التي تفوق ما أشار إليه القدماء، ولكن هذا لا يعني إغفال القدماء له إغفالاً تاماً كما رأينا ، بل لقد أشاروا إليه إشارات دالّة في كثير من المواطن .

مآخذ على المنهج الوصفيّ

من الواضح استبعاد المعنى عند الوصفيين مع إقرارهم بأهميته، وذلك لظنهم أن المعنى لا يمكن إخضاعه للدراسة الوصفية العلمية الدقيقة التي يمكن أن تخضع لها الأنظمة الظاهرة [1] ، وقد أدى ذلك إلى النتائج الآتية :

١- إن نظرة الوصفيين للعلاقة بين الدالّ والمدلول، على أنها تمثل توازناً صورياً (شكلياً)، كان نتيجة إلى أنهم درسوا وجهاً واحداً للظاهرة اللغوية، وهم بذلك كمن " يصف صنع السفن من غير إشارة إلى البحر " [2] ، ومن ثَمّ فقد قصُر المنهج الوصفي في دراسة الصلات بين الجمل المختلفة ذات العلاقة [3] وذلك نحو قولنا :

كتب محمدٌ الرسالة .

كُتِبَتْ الرسالةُ .

أو العلاقة بين الجملة الخبرية والجملة الاستفهامية نحو :

ذهب الولدُ صباحاً إلى السوق .

متى ذهب الولدُ إلى السوق ؟

أين ذهب الولدُ صباحاً ؟

٢- لم يستطعْ المنهج الوصفي تحليل الجمل التي تشتمل على شيء من الغموض، وذلك نحو :

العاملون والطلابُ المُجتهدون غيرُ راغبين في إضاعةِ الوقت، فالصفة (المجتهدون)، قد تصف العاملين والطلاب، وقد تصف الطلاب فقط .

---

(١) فؤاد زكريا، جذور البنائية. الكويت، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، العدد الأول ، ص ٨ . وانظر نايف خرما : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة . ص ٢٩٥ .

(٢) نايف خرما ، أضواء على الدراسات المعاصرة . ص ٢٩٤ .

(٣) انظر : دانيل ماثيس : علم اللغة . ترجمة سهيل عثمان وعبد الرزاق الأصفر، الموقف الأدبي، العدد ١٣٥-١٣٦ ، ص ٢٢٣ .

٣- لم يُجرِ الوصفيون دراسات لغوية تطبيقية متكاملة على اللغة المكتوبة والمنطوقة، مع أن الوصفيين أجادوا في الكشف عن قواعد لغات منطوقة، كلغات الهنود الحُمر في أمريكا.

٤- ربما كان عدم الاهتمام بالمعنى سبباً رئيسياً جعل من نماذجهم، ولا سيما نموذج هلمسليف (رغم دقته الرياضية)، نماذج قاصرة لم تتجاوز تصنيف العناصر اللغوية إلى مؤلفاتها المباشرة، بينما أعطى الصدور عن المعنى ابن جني قدرة على بناء تصورٍ رياضيٍّ للظاهرة اللغويّة، والنفاذ منه إلى فرز التراكيب الصحيحة نحويّاً (شكلياً) ودلالياً، والتراكيب الصحيحة شكلياً فقط، وتجاوز ذلك بإضافة عناصر تحويل يلتقي بها مع المنهج التحويلي كما سنوضح فيما بعد .

هذا إضافة إلى الإحساس بصعوبة التطبيقات الرياضية على الظواهر اللغوية [١] .

(١) حلمي خليل ، انظر : العربية وعلم اللغة البنيوي ، ص ١١٧ .

المبحث الثاني
المنهج التحويلي

أسهم المنهج التحويلي في تفسير الظاهرة اللغوية، وذلك بأن بدأ بدراستها من الذهن البشري إلى الواقع اللغوي. وأصحاب هذا المنهج يرون أن العملية اللغوية تتألف من أربعة عناصر هي :

العنصر النحوي :

ويشمل الوحدات التركيبية لهذا العنصر، كل الجمل النحوية ذات النظام الدقيق، وهو عنصر توليديٌ يُنتج جملاً غير محدودة من الجمل النحوية .

العنصر التحويلي :

وهو المسؤول عن تحويل الجمل الأساسية Kernal sentence إلى جمل أخرى (كالاستفهامية والشرطية ... إلخ).

العنصر التركيبي :

والهدف منه إنتاج جمل صحيحة في صياغات لغوية مكتوبة او منطوقة .

العنصر الدلالي :

ويهدف إلى ربط الشكل بالدلالة .

ومن ثم فإن المنهج التحويلي يَدْرُس اللغة من خلال معيارين :

١- معيار الشكل .

٢- معيار المضمون (الدلالة).

ولما كان النحاة العرب قد صدروا عن مثل هذه المعايير، فإنه يمكن إقامة موازنة بينهم وبين المحدثين من أصحاب المنهج التحويلي في النقاط الآتية :

١ - العلاقة بين الفكر واللغة

لا شك أن المنهج الوصفي أسهم بشكل علمي جاد في دراسة الظاهرة اللغوية، إلا أنه قصَّر عن الإحاطة بها، فقعدت به سبُله عند الوصف والتصنيف، وربما كان السبب الرئيسي في ذلك هو استثناء المعنى – مع قناعتهم بأهميته – فظلَّ المعنى عندهم نتيجة دلالية لرمز لغوي مُكوَّن من الارتباط بين الموضوع الخارجي والصورة الذهنية لذلك

الموضوع بصورة عشوائية، وربما زاد في ذلك استناد بعض روادها أمثال بلومفيد إلى الفلسفة السلوكية، مما جعل الظاهرة الدلالية، عملية سلوكية، وليست عملية ذهنية فكرية[١]، ومن ثمّ ظل المنهج الوصفي قاصراً عن تفسير القدرة الخلاّقة لدى المتكلم في إنتاج عددٍ غير محدود من الجمل التي لم يَسْمَعْها من قبل ، وكان هذا إرهاصاً لميلاد المنهج التحويلي على يد تشومسكي، الذي جَهِدَ في دراسة الطاقة اللغوية الإبداعية عند البشر ، فقد افترض أن الإنسان منذ طفولته " لديه طاقات فطرية يُعالِجُ من خلالها حصيلةَ الإعلاماتِ المُقدمة إليه من محيطه، وأن محتوى هذه الطاقات الفطرية ليس له أية علاقة باللغة، الخاصة التي سيتعلمها " [٢] ، وبذلك التقى تشومسكي مع المفكرين أمثال ديكارت الذي يرى أن هناك علاقة وثيقة بين الفكر واللغة، وليس هناك فكر بدون لغة، ولا لغة بدون فكر " [٣] ، ويبدا تَأثُّر تشومسكي بديكارات في كتابه (علم اللغة الديكارتي) الذي عرض فيه نظرية إبداعية اللغة [٤] .

وكذلك التقى مع العالم اللغوي الألماني فون هومبولت (Welhelm von Humboldt) ، الذي يرى أن اللغة (تَستَخدمُ وسائلَ محدودةً استخداماً غيرَ محدود ، وأن النّحو ينبغي أن يَصِفَ العملياتِ التي تجعل ذلك ممكناً) [٥] .

وقد صدر علماء العربية عن مثل هذا التصور الفكري مشيرين إلى تلك العلاقة القوية بين الفكر واللغة، فلا سبيلَ إلى بقاء أحدٍ من الناسِ ووجوده إلا بالكلام " [٦] فابن حزم جعل قوام وجود الإنسان اللغة، من حيث هي حجة عليه، فيكون الكلام حجة العقل على الإنسان، مثلما كان العقل حجة الإنسان على وجود الإنسان، وهو في هذا يلتقي مع ديكارت في مقولته المشهورة التي يربط فيها بين الفكر والوجود، فكأن ابن حزم يقول:

---

(١) مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية ، ص ٢٦ .

(٢) دانيل ماتيس. علم اللغة، ترجمة سهيل عثمان وعبد الرزاق الأصفر. مقالة منشورة في مجلة (الموقف الأدبي)، العدد ١٣٥/١٣٦، ص ٢١٧ .

(٣) رشيد العبيدي ، الألسنية بين عبد القاهر والمحدثين، مجلة المورد، عدد ٣، مجلد ١٨، ١٩٨٩م، ص ٩.

(٤) دانيل ماتيس ، علم اللغة. ص ٢١٧ .

(٥) نهاد الموسى، نظرية النحو العربي ، ص ٥٤ .

(٦) عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية ، ص ٥٦ .

"أنا أتكلم، فأنا أعقل، فأنا موجود" [١] وبذلك كانت اللغة من السمات التي تميّز فيها الإنسان عن الحيوان [٢] .

وقد مسَّ ابن جني هذه الظاهرة مسًا ذكيًا، ينْطلقُ فيه من تصور يتمثلُ في وعـــي الإنسان بأهمية اللغة المُعبرة عن المعاني في وجوده بوصفه إنـــساناً، بتـــصوره لطريقـــة العرب في وضع لغتهم " وذلك أنهم وزنوا أحوالهم وعَرفوا مصاير أمورهم، فعلموا أنهـــم محتاجون إلى العبارات عن المعاني، وأنها لا بُدّ لها من الأسماء والأفعال والحروف ، فلا عليهم بأيها بدأوا، أ بالاسم أم بالفعل أو بالحرف ، لأنهم قد أوجبوا على أنفسهم أن يـــأتوا بهن جُمَع، إذ المعاني لا تستغني عن واحدٍ منهن " [٣] .

وقد بلغ الربط بين اللغة والفكر ذروته عند عبد القاهر الجرجاني الذي اعتقـــد أن كل قوى العقل والفكر والقريحة تبقى حبيسة ما لم يُعبّر عنها بالكلام، إذ " لولاه لـــم تكـــن لتتعدى فوائد العلم عالمَهُ ، ولا صح من العاقل أن يفْتُق عن أزاهير العقْل كمائمهُ، لتعطّلتْ قوى الخواطر والأفكار عن معانيها، واستوت القضية في موجودهـــا وفانيهـــا ، ولكـــان الإدراك كالذي يُنافيه من الأضداد، ولَبقيتْ القلوبُ مُقفلةً على ودائعها، والمعاني مـــسجونةً في مواضعها ، ولصارتْ القرائحُ عن تصرفها معقولة، والأذهانُ عن سلطانها معزولة" [٤].

٢- ثنائية (الكفاية – والأداء)

ميّز تشومـــسكي بـــين الكفايـــة أو القـــدرة Competence والأداء أو الإنجـــاز Performence ، وهما يقابلان ثنائية (اللغة – الكلام) عند الوصفيين، وذلك من حيـــث إن اللغة هي ذلك الرصيد الداخلي الذي يمتلكه كلُّ فردٍ من الجماعة، وليس للفرد عليهـــا أيُّ سلطان، ولا يستطيع خلقها أو تعديلها عند الجماعة، أما الكلامُ فهو لا يكـــونُ موضـــوعاً للعلم، لأنه متعدد الأوجه، فردي، إلا أنه يفترق عن الوصفيين، في أنه يـــرى أن الكفايـــة،

---

(١) ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، ط٢، مطبعة الإمام بمصر، د.ت، ط١ ، ص ٢٩ .

(٢) انظر : الجاحظ . الحيوان ، ج٧، ص ٧٢ .

وانظر : المسدي : التفكير اللساني في الحضارة العربية . ص ٥٧ .

(٣) ابن جني، الخصائص. ج٢/٣٠ .

(٤) الجرجاني . أسرار البلاغة في علم البيان . نشر محمد رضا، ط٦ ، القاهرة ، ١٩٥٩ .

هي القدرة اللغوية على الخلْق والتوليد ، المسؤولة عن إيجاد البنية العميقة Deep-structure والأداء يقابل الجملة المنطوقة Surface Sturcture .

والمنهج التحويلي يرى أن البنى السطحية مستمدة من البنى العميقة التي تمثل الشروط الضرورية لتَعلّم اللغة، نظراً لوجود كليات لغوية مشتركة لدى الإنسان (١) .

وقد أشار عبد القاهر الجرجاني إلى أن تنسيق الكلام وترتيبه يكونُ موافقاً لما في العقْل، وأن البنيةَ الموجودة في النفس (البنية العميقة)، موافقة للبنية في النطق (السطحية)، يقول: " إنه لا بُدّ مِنْ ترتيبِ الألفاظ، وتواليها على النظْم الخاص ... إن الألفاظ إذا كانت أوعيةً للمعاني، فإنها لا محالةَ تتبع المعاني في مواقعها ، فإذا وجب أن يكون المعنى – أولاً – في النفس ، وجب للفظ الدالّ عليه، أن يكون مثله – أولاً – في النطق " (٢) ، أي وجب أن يتحول ما في النفس إلى بنية منطوقة، وهي الجملة المطابقة للقواعد عند التحويليين .

٣– السليقة **Competence**

يرى تشومسكي أنّ ابن اللغة ، منذ بدء خَلْقه، وهو يكتسب اللغة من والديه، ومحيطه، يكسب المعرفة باللغة من خلال تعرض تلقائي، ومن دون أن يتدرج عَبْرَ تمارينَ متخصصة ، فيستطيعُ من ثَمّ، وبدون القيام بأي مجهود يُذكر، استعمال بنى مُعقدة وقواعدَ موجهة للتعبير عن أفكاره وعن أحاسيسه (٣) .

وهذا يلتقي مع تصور ابن جني في صدور ابن اللغة عن سليقة طبيعية ، بمعنى أنه عفوي، في تأليف الكلام وفي فهْمه ، وقد أورد ابن جني مثالاً يوضح فكرته، يتضمن سؤال أبي الحسن الأخفش لأعرابي ، عن تصغير (الحباري) فيجيب الأعرابي ، بأن تصغيره (حبرور)، ويُعلِّلُ ابن جني هذا الرد بأن " هذا الجواب من قصر الغرض، ولم يَحْفل باللفظ ... وذلك لأن هذا الأعرابي تَلقّى سؤال أبي الحسن الأخفش بما هو الغرض عند العامة في مثله، ولم يحفل بصناعة الإعراب التي إنما هي لفظية، ولقوم مخصوصين

---

(١) انظر : زكريا إبراهيم : مشكلة البنية، ص ٣٣ .

(٢) الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص ٤١ .

(٣) انظر : رشيد العبيدي : الألسنية بين عبد القاهر والمحدثين ، ص ١٨ .

من بين أهل الدنيا أجمعين " ثم يضيف خبَراً يُقوي به مفهومَهُ للسليقة، يقول: " ونحو من ذلك أني سألت الشجري، فقلت: كيف تُجمع المحرنجم ؟، فقال وأيشٍ فرّقَهُ حتى أجمعهُ"[1].

وبذلك يلتقي ابن جني مع تشومسكي في أن ابن اللغة يكون عارفاً بالمعنى العام للغته [2] .

وقد أشار الجرجاني إلى مضمون السليقة موضحاً ذلك بأن ابن اللغة، مع تمثله لقواعدها، ربما لا يستطيع تعليل الخطأ الحاصل فيها ، رغم إدراكه له، وقد مثّل لذلك بالأعرابي الذي قال حين سمع المؤذن يقول " أشهدُ أنّ محمداً رسولَ الله " ، بالنصب، يعني رسولُ الله ، فأنكر ، وقال: صنَعَ ماذا ؟ لأن الأعرابي أدرك اختلال التركيب مع عدم اكتمال البناء الصحيح للجملة، التي تكوّنُ كلاماً مفيداً، يقول الجرجاني: " أنكر من غير علمٍ أن النصبَ يُخرجُهُ عن أن يكون خبراً، ويجعله والأولَ في حُكْمِ اسمٍ واحد، وأنه إذا صارَ والأولَ في حُكم اسمٍ واحدٍ احتيج إلى اسم آخر، أو فعل، حتى يكونَ كلاماً، وحتى يكونَ قد ذَكرَ ما له فائدة، إن كان لم يعلم ذلك ، فلماذا قال : صنع ماذا ؟ فطلب ما يجعله خبراً " [3] .

ومن ثم كان للنحو عند علماء العربية أهميةٌ كُبرى، فالباحثُ من خلاله مَعْنيٌّ بالوقوف على مجموعة القواعدِ التي تُمكّنُ من (انتحاء سَمْتِ كلام العرب)، معتقدين بأن (العربَ نَطَقَتْ على سجيتها وطباعها، وعَرفتْ مواقعَ كلامِها، وقام في عقولِها عللُهُ).

وهذا يتفق مع الأهمية الكبرى التي أولاها تشومسكي للنحو، فهو يعتبر " أن موقع النحو من اللغة هو بمثابة القلب من جسم الإنسان " [4] .

٤ – الدلالة

مرّ بنا في الفصل الأول أن تشومسكي أخذ على الوصفيين إقصاءهم لعنصر الدلالة في دراستهم للظاهرة اللغوية، ومرّ بنا أنه لم يتغلب – في البداية – فعلياً على هذه

---

(١) ابن جنّي ، الخصائص . ج٢/ ٤٦٦ .

(٢) انظر : نهاد الموسى : نظرية النحو العربي . ص ٥٩ .

(٣) الجرجاني ، دلائل الإعجاز. ص ٣٢١ – ٣٢٢ .

(٤) محمود فهمي حجازي ، مدخل إلى علم اللغة. ص ٦٩، ٧٠، ٧١ .

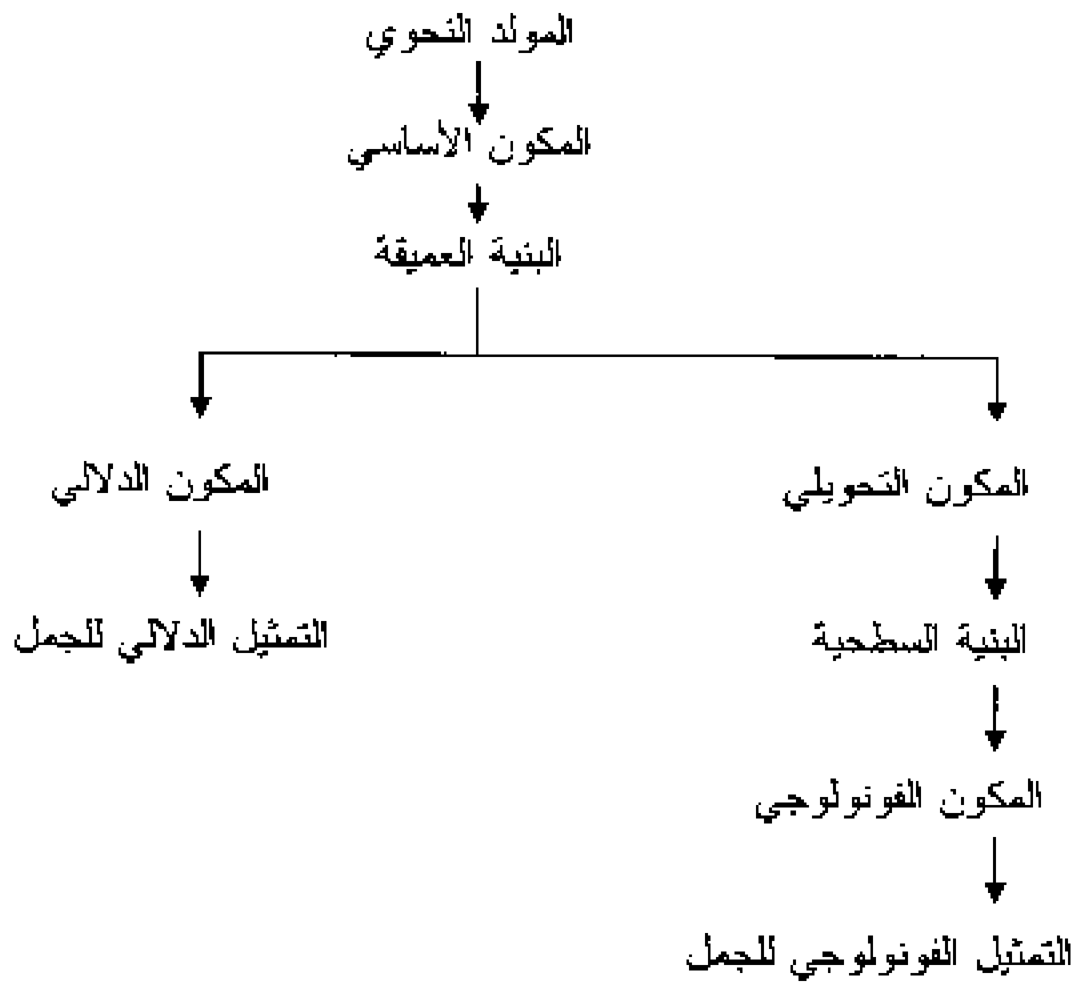
وانظر: نايف خرما: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة. ص ٢٩٩ .

المشكلة. إلا أنه فيما بعد وُفق مع بعض علماءِ اللغة التحويليين في جعل المعنى أساساً في الدراسة اللغوية، لا سيما ما عُرِفَ بنظرية العامل والربط الإحالي Government and Binding Theory .

وقد تَرَتَّبَ على هذا الاهتمام في الدلالة، أنْ جعلوا المكوّن الدلالي مكوناً رئيسياً، في دراسة الجملة، فأصبح تشكيل الجملة في النحو التوليدي يتضمن منظومتين من القواعد:-

الأولى: هي الأساس الذي تتولد منه البنية العميقة للجملة، وهذا ما يعبر عنه بالمولّد الدلالي الذي يمنح الجملة معناها .

والثانية: هي المولد التحويلي الذي ينتقل بالبنية العميقة إلى بنية سطحية، وهذه بدورها يُعبرُ عنها بالمولّد الصوتي الذي يَمنحُها اللفظ، وهكذا فإن توليد جملة كاملة يتضمن المراحل التالية [١] :



---

(١) انظر : دانيل ماثيس: علم اللغة. ترجمة سهيل عثمان، ص ٢٢٢ .

وانظر: نايف خرما : أضواء على الدراسات اللغوية . القاهرة ، ص ٢٩٩ .

وعلى هذا فمصطلح القواعد عند التحويليين يشمل :

١- المستوى الصوتي .

٢- المستوى الصرفي .

٣- المستوى النحوي .

٤- المستوى الدلالي .

وقد أشار تشومسكي إلى عناصر التحويل، من حيث ترتُبها في (البنية العميقـة)، بحسب وظائفها النحوية، وبذلك يرى التحويليون أن البنية العميقة مسؤولة عما يأتي : [١]

١- إنها تكون الأساس بالنسبة للمكوّن الدلالي، ويتم التفسير الدلالي من خلالها .

٢- تبرز اعتماد مفهوم التحويل، وذلك أن التحويل عملية ذهنية تقرنُ بين بنى الجمل (العميقة) والسطحية .

٣- تُحدد الوظائف النحوية، وترتب عناصر الجملة .

وقد مرّ بنا في الفصل الثاني [٢] مظاهر اهتمام علماء العربية بالجانب الـدلالي، والجانب الدلالي هو : " أولُ واجب على المعرب " كما يرى ابن هشام. وعلى هذا خـرّج بيت زهير [٣] :

تَقيٌ نَقيٌ لم يُكثّر غَنيمةً بنهكَةِ ذي قُربَى ولا بِحقلّدِ

لا يمكن إعراب (بحقلد، حتى تعرف معناها، ويضيف " فنظرناه ، فإذا هو سيء الخُلُق، فقلت: هو معطوف على شيء متوهم، إذ المعنى ليس هو بمكثّر غنيمة " [٤] .

وقد ذكر السيوطي أنه " قد يتجاذب المعنى والإعراب الشيء الواحد، بأن يُوجـد في الكلام، أن المعنى يدعو إلى أمر، والإعراب يمنعُ منه، والتمسك به صـحة المعنـى، ويُؤولُ لصحة المعنى الإعراب " [٥].

---

(١) انظر :ميشال زكريا: الألسنية التوليدية. ص ١٦٤ .

(٢) انظر : الفصل الثاني ، ص ٩٥ .

(٣) ديوان زهير بشرح ثعلب، طبعه دار الكتب المصرية، ١٩٤٤ ، ص ٢٣٤ .

(٤) ابن هشام ، مغني اللبيب ج٢/ ٥٢٧-٥٢٨ .

(٥) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن ، ط٢ ، القاهرة ، ١٣٥٤ هـ ، ص ١٨٢ .

وكثيراً ما استدلَّ النحاة بالمعنى على صحة الإعراب، فقد بينوا أن قول الشاعر :

لا تنه عن خُلق وتأتيَ مثلَهُ عارٌ عليك إذا فعلْتَ عظيمُ

يأتي على وجهٍ إعرابي دون سواه، ولو جاءتْ على وجه آخر لفَسَد المعنى، وذلك بأنه لا يجتمعُ أن تنهى وتأتي، ولو جَزمَ كان المعنى فاسداً [١] .

وكذلك إعراب النحاة (لله درُّهُ فارساً ، فكلمة " فارساً " تمييز لا حال على الصحيح ، إذ لم يُقصد به الدلالة على الهيئة، بل التعجب من فروسيته، فهو لبيان التعجب منه، لا لبيان الهيئة " [٢] .

أما فيما يتعلق بوظائف البنية العميقة ، فقد عبَّر الجرجاني عن ذلك قبل ما يقرب من ألف عام، في أكثر من موقع حيث قال : " إنك إذا فَرغتَ من تَرتيب المعاني في نفسك، لم تَحتَجْ إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدَمٌ للمعاني ، وتابعةٌ لها، ولاحقةٌ بها، وأنَّ العِلْمَ بمواقع المعاني في النفس، علمٌ بمواقع الألفاظ الدالّة عليها في النطْق " [٣] .

فهو يشير هنا إلى أن المعاني تترتب في النفس قبل تحولها إلى النُطق بحسب وظائفها النحوية ، ويؤكد هذه الفكرة، بقوله: " لا يكون النَّظْمُ إلا أن تَنْظرَ على الألفاظ مرتبةً على الأنحاء التي يوجبها ترتيبُ للمعاني في النفس، ... وأن النظم هو توخي معاني النحو في معاني الكلام " [٤] .

٥- التعليق

يبحث المنهج التحويلي في العلاقات بين مكونات الجملة؛ لأن هذه العلاقات تحدد أصولية الجملة ، والجملة الأصولية هي الجملة الموافقة لقواعد اللغة [٥]، ومن ثَمَّ فالتحويليون يبدأون بدراسة الجملة انطلاقاً من أنها وحدة اللغة الأساسية ، وهي عبارة عن

---

(١) ابن السراج ، الأصول في النحو. جـ ٢/ ١٦٠ .

(٢) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. حققه طه الزيني، ج٢ / ١٣٢ .

(٣) الجرجاني، دلائل الإعجاز . ص (٢٥٦، ٢٧٧، ٢٨٢).

(٤) السابق ، ص ٣٠١ .

(٥) ميشال زكريا ، الألسنية التوليدية. ص ١٠٨ .

وانظر : نايف خرما : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ص ٣٠١ .

الإشارات التي تخلقها " ميكانيكية " القواعد في النموذج التوليدي، أما ما يتفرع عن هذه الجملة فإنه يُدرس في نطاقها ، وهم يفترضون في قواعد اللغة أن تكونَ جهازاً لتوليد جميع الجمل الصحيحة .

وهذا يذكرنا بما صدَر عنه سيبويه في تحديد باب الاستقامة في الكلام والإحالة، حيث يقول : " فالكلام منه مستقيم حسَنٌ، ومُحال، ومُستقيمٌ كذب، ومستقيمٌ قبيح، وما هو مُحال كذب " [(١)] ، نلاحظ أن سيبويه في تقسيمه هذا يفكر ضمنياً في التعليق الإسنادي الذي من شأنه أن يُنتج جملة أصولية ، وهذا يشير إلى قدرته على ربط الدلالة بالوظائف التركيبية، فالجملة التي تمثل المستقيم الحسن نحو : " أتيتُك أمسِ "، واضح أن مصدرَ الصحة فيها من ناحيتي التركيب والدلالة معاً .

أما المستقيم الكذب فمثاله عند سيبويه: " حَملْتُ الجَبَلَ " أو " شربتُ ماءَ البحر "[(٢)]، ومن الواضح أن هاتين الجملتين صحيحتان من ناحية التركيب ، فالجملة الأولى مثلاً تتكون من :

مسند + مسند إليه + مفعول به .

ولكنهما غير صحيحتين من حيث الدلالة .

أما المستقيم القبيح فمثاله: " قد زيداً رأيت "، أو " كي زيداً يأتيك " [(٣)] ومَصدرُ القُبح في أمثال هذه الجمل مترتب على وضع اللفظ في غير موضعه ، وفي هذا إشارة إلى أن الموضع بمثابة القانون التركيبي الذي يُسهم في تأليف علاقات الكلام في مجموعات العمليات الإسنادية .

ومما يُذكر أن الموضع يُعد عنصراً من عناصر التحويل في المنهج التحويلي كما سنوضح .

---

(١) سيبويه، الكتاب . ج١/٢٥-٢٦ .

(٢) السابق ، ج١/٢٦ .

(٣) السابق، ج١ / ٢٦ .

وأما المُحال الكذب، فمثاله: " سوف أشْرَبُ ماءَ البحـرِ أمـسِ " (١) . ومصدرُ الإحالة في أشباه هذه الجملة يعودُ إلى أنها غيرُ مقبولة على الصعيد المنطقي، الدلالي، وإن كانت مقبولة من حيث التركيب فهي تتكون من [أداة + (مسند + مسند إليه) + مفعول به (مضاف إليه) + ظرف زمان] ، وقد أشار تشومسكي إلى هذا النوع من الجمل الصحيحة نَحْوياً لكنها لا تحمل معنى دلالياً وذلك نحو: " الأفكارُ الخضراءُ المجرَّدةُ من اللون تَنام حانقة " (٢) "Colorless green ideas sleep furiously" .

وقد ظل ربط النحو بالدلالة واضحاً عند سيبويه، وعند النحاة من بعده، فقد مرّ بنا كيف كان ابن جني بارعاً في استخدام عمليات ذهنية رياضية ، وذلك في باب (المستحيل وصحة قياس الفروع على فساد الأصول)، وقد قصد منها إلى إثبات أن هناك علاقات شكلية مقبولة، ولكنها تُعد من المُحَال، وذلك " لأن المتكلم ينقض أول كلامه بآخره " (٣) .

وكذلك فقد حدَّد القاضي عبد الجبار (٤١٥هـ) مجالاً للعلاقة النحوية وطرق إبرازها عند حديثه عن الفصاحة ، وذلك بقوله: " اعلم أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام، وإنما تظهر في الكلام بالضم على طريقه مخصوصة، ولا بُدّ مع الضّم من أن يكون لكل كلمة صفة، وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالموضعة التي تتناول الضمّ، وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه، وقد تكون بالموقع " (٤) .

وهذا ما أشار إليه التحويليون، وكذلك أشار إليه العالم الفرنسي مارتينيه في إطار تحديد الوظيفة النحوية الواقعية .

وقد بلغ مفهوم الربط بين النحو والدلالة ذروته عند عبد القاهر الجرجاني فيما عُرف بنظرية النَظْم، فقد أشار إلى أنه " ليس النظْم إلا أن تضعَ كلامَك الوضعَ الذي يَقتضيه علمُ النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نهجَتْ فلا تزيغ

---

(١) السابق ، ج/ ٢٦ .

(٢) محمود نحلة، مدخل على دراسة الجملة العربية ص ١٥ .

(٣) الخصائص ، جـ ٢/ ٣٣٠ .

(٤) عبد السلام المسدي، المغني في أبواب التوحيد والعدل. نقلاً عن التفكير اللساني في الحضارة العربية ، ص ٢٤٩ .

عنها " [1] . فتحققُ صحةِ الكلام وفساده، مرهون بتحقق معاني النحو عند الجرجاني، وقد ضرب مثلاً لذلك بأنه لو قُرئ بيت امرئ القيس :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل

هكذا: نبك قفا حبيب ذكرى ومن منزل

دون مراعاة لقواعد النحو، أدى ذلك إلى اختلال في صـــورة النظـــام اللغـــوي، وحصلنا على تركيب لا معنى له.

وهذه المُقابلة تُذكر بتلك التي رأيناها عند تشومسكي .

٦- الجملة البسيطة والمركبة

أشار التحويليون إلى وجود جمل بسيطة، وجمل مركبة، وهم يَرون أنه ينبغي أن تُدْرس هذه الجمل في ضَوْءِ فَهْمِ العلاقاتِ بين مُكوناتها، ليس باعتبارهـــا وظـــائف علـــى المستوى التركيبي ، ولكن باعتبارها علاقات للتأثر والتأثير في التصورات العميقة، وقـــد اشترطوا في الجملة الأصلية Kernel Sentence ، أن تكون بسيطة، تامة، خبرية، فعلُهـــا مبني للمعلوم إن كانت فعلية، مثبتة. أما الجملة المركبة أو المحولـــة Derived sentence وهي التي لا يتحقق فيها شرط أو أكثر ، كأن تكون مركبة ، أو ناقصة ، أو إنـــشائية ، أو فعلها مبني للمجهول ، أو منفية .

وقد قسّم النحاةُ العربُ الجملةَ إلى اسمية وفعلية ، واعتدُّوا بتحديد نوعها إلى مـــا يقع في صدرها. وصدر الجملة هو المسند أو المسند إليه ، ولا عبرة بما تقدم عليهما "[2]. وعلى هذا عدّوا جملاً نحو قولهِ تعالى: " ففريقاً كذّبتم وفريقاً تقتلون " [3] ، ونحـــو قولـــه تعالى: " خُشّعاً أبْصارُهمْ يَخرُجونَ " [4] ، فعلية لأن هذه الأسماء في نية التأخير، وكـــذلك

---

(١) الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص ٦٥ .

(٢) ابن هشام ، مغنى اللبيب، جـــ ٢/ ٤٢٠ .

(٣) سورة البقرة، الآية ٨٧ .

(٤) سورة القمر الآية ٧ .

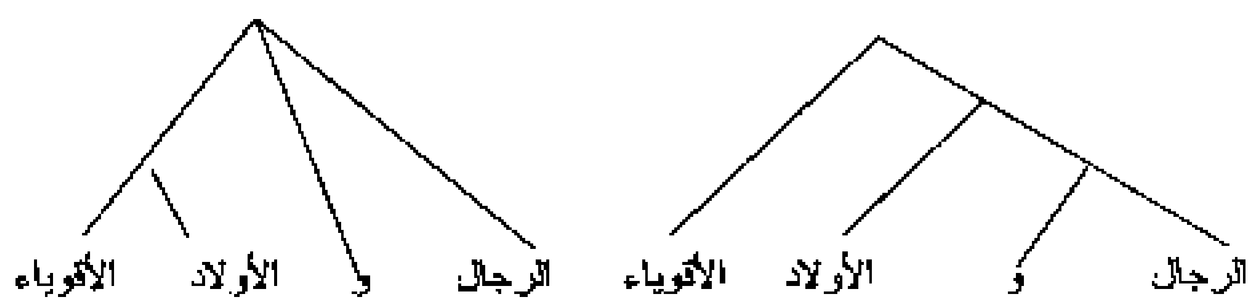
الجُمل نحو " يا عَبْد الله " وقوله تعالى : " والأنعامَ خلقها " (١) فعلية ، لأن صدورها في الأصل أفعال (٢).

وقد عبّر ابن هشام عن انقسام الجملة إلى صغرى وكبرى بقوله: " الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة ، نحو: زَيْدٌ قامَ أبوُهُ ، والصغرى: هي المبنيةُ على المبتدأ كالجملة المُخْبَر بها في المِثالين " (٣) .

٧- الجُمَلُ الملتبِسة

كان من المآخذ التي وَجّهَها التحويليونَ لأصحاب المنهج الوصفي ، عدمُ القدرة على تفسير الجمل الملتبسة ، وذلك نحو : " الرجالُ والأولادُ الأقوياء " وجملة " نَقْدُ زيد نَقْدٌ مُبرَرٌ "، وذلك بالإشارة إلى أن أمثال هذه الجمل يحتمل أكثرَ من معنى ، ففي الجملة الأولى قد يكونُ المقصود ، نسبة القوةِ إلى الرجالِ والأولاد جميعاً، وقد يكون المقصود نسبة القوة إلى الأولاد فقط، وفي الجملة الثانية قد يكون النقد موجهاً إلى زيد، وقد يكون موجهاً من زيد .

وقد حاول التحويليون تفسير هذه الجمل بردّها إلى بنيتين عميقتين متغايرتين، ومن ثم مثّلوا هذه الجمل بمشجرين مختلفين هما للجملة الأولى (٤) :



---

(١) سورة النحل الآية ٥ .

(٢) السابق . جـ ٢/ ٤٢١ .

وانظر : نهاد الموسى : نظرية النحو العربي . ص ٥٩ .

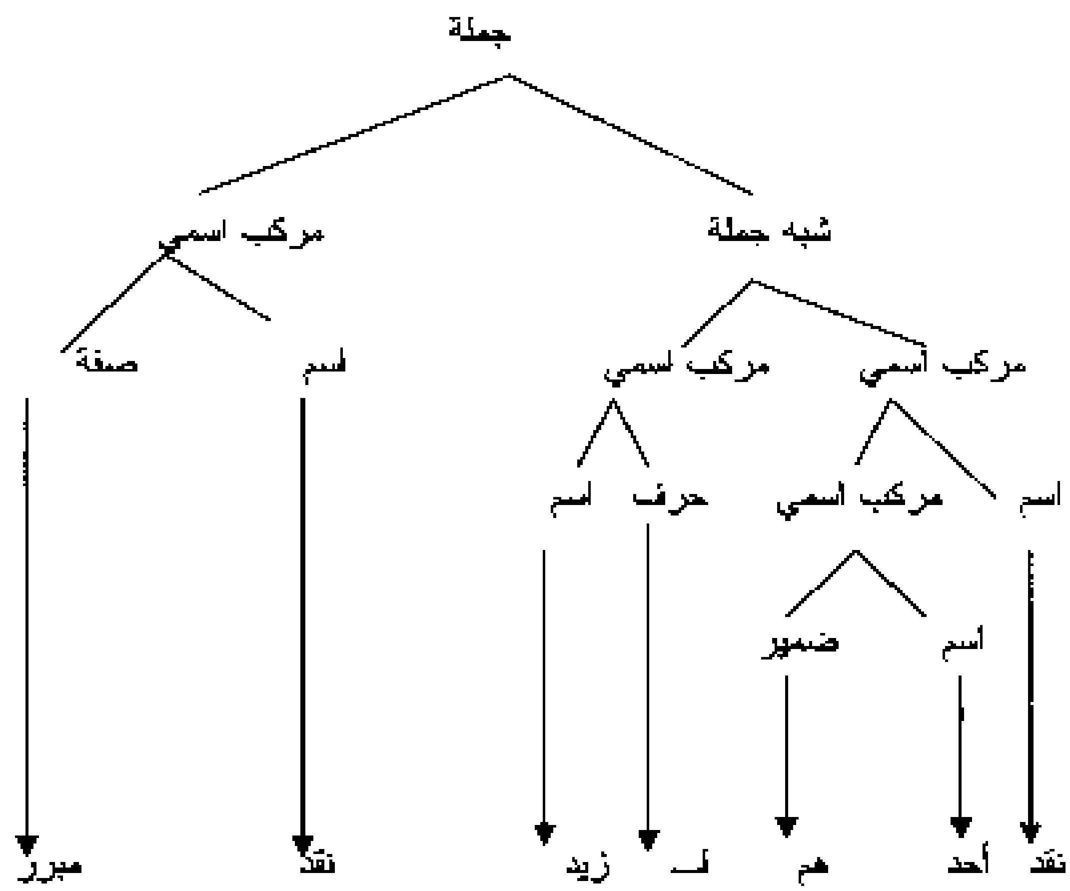
(٣) مغني اللبيب ، جـ ٢/ ص ٢٢١ .

(٤) عادل فاخوري، اللسانية التوليدية التحويلية. منشورات لبنان ، ص ٢١ .

ومن الواضح أن المشجر الأول، يشير إلى أن القوة منسوبة إلى الرجال والأولاد جميعاً، بينما المشجر الثاني يشير إلى أن القوة منسوبة إلى الأولاد فقط.

ويمكن تمثيل الجملة الثانية بالمشجرين التاليين [1] :

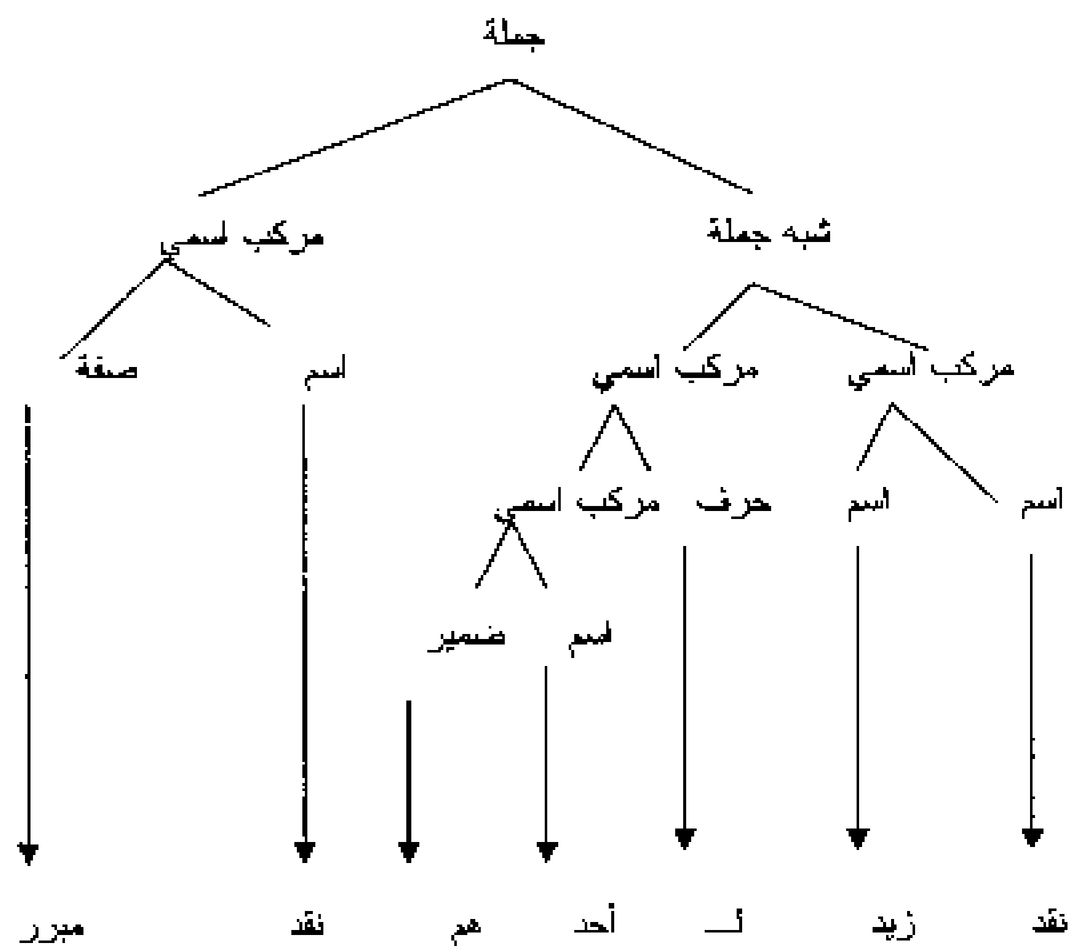
شكل رقم (١)



---

(١) جول سيرل ، تشومسكي والثورة اللغوية . مقالة في مجلة الفكر العربي ، العدد (٨-٩)، ص ١٣٢ .
وانظر عادل فاخوري : اللسانية التوليدية والتحويلية . ص ١٩ .

شكل رقم (٢)



واضح أن الجملة تعود إلى بنيتين عميقتين، الأولى تُعبر عنها الجملة " نقدُ أحدهم لزيد نقدٌ مبرر " والثانية " نقدُ زيد لأحدهم نقدٌ مُبرر ".

وقد أشار نحاة العربية إلى هذه المواضع وما شابهها، وصدروا عن تمثّل عميــق لمعاني هذه الجمل عند تحليلها. من ذلك نصُّهم على أن المصدر يمكن أن يُــضاف إلـــى الفاعل وعندئذٍ " انجرَّ وانتصبَ المفعولُ به " ويمكن أن يُضاف إلـــى المفعـــول، وعندئـــذ "انجرّ وارتفع الفاعل ".

وذلك نحو:

عجبت من أكل زيدٍ الخبزَ

وعجبت من أكلِ الخبزِ زيدٌ

وعلى هذا فسروا قول الشاعر :

أفنى تلادي وما جمّعتُ من نشَبٍ   قرعُ القواقيزِ أفواهُ الأباريق

فإن كانت أفواه (بالنصب) كان الأصل (البنية العميقة):

قرعت القواقيزُ أفواهَ الأباريق. وكانت إضافة المصدر للفاعل .

أما إن كانت أفواه (بالرفع)، كان الأصل ،

قرعت أفواهُ الأباريقِ القواقيزَ.

وكانت إضافة المصدر للمفعول . [1]

ومن ذلك تمييزهم بين " رأى " القلبية والبصرية، وذلك نحو " رأيت زيداً فقيهاً، ورأيتُ الهلالَ طالعاً"، فإن " رأى " في الجملة الأولى قلبية ، وفقيهاً مفعول به ثانٍ، وفي الجملة الثانية " رأى "، بصرية، وطالعاً، " حال " .

وعلى هذا خُرِّجت الآية: " وتَرَكَهُم في ظلمات لا يُبصرون " [2] فإن فَسَّرت " تركهم " بصيَّرهم "، فلا يبصرون ، مفعول ثانٍ وفي ظلمات ظرف، أو الظرف مفعول ثانٍ، والجملة بعده حال. وإن حُمِل الفعل ترك على الوجه الثاني، فالظرف حال، وجملة لا يبصرون حال أيضاً [3] .

٨- توحد المعنى وتعدد المبنى

وقد حاول التحويليون تفسير الجمل التي تبدو متشابهة في بنيتها الظاهرة إلا أنها تؤدي معانيَ مختلفة ، وذلك نحو :

زيدٌ كبير الرأس .

وزيد كبير الإخوة .

أو دُفِع المالُ من زيد .

وسُرِق المال من زيدٍ .

وذلك بردِّها إلى بنى عميقة مختلفة . فمثلاً الجملة الأولى يمكن تحويلها إلى " رأس زيدٍ كبيرٌ " ، دون أن يتغير المعنى ، بينما لا يصح ذلك في الجملة الثانية إذ إنَ جملة " أخوة زيدٍ كبارٌ " لا تساوي في المعنى " زيد كبيرُ الأخوة " وكذلك ، فإن جملة،

---

(١) انظر: ابن جني: اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، ص ١٩٧ .

(٢) سورة البقرة ، الآية ١١٧ .

(٣) انظر: ابن هشام: مغني اللبيب، ج٢ ، ص ٥٩٨ – ٥٩٩ .

"دُفع المالُ من زيدٍ " ترتد إلى البنية العميقة " دفعَ زيدٌ المالَ " بينمـا يتنـافى ذلـك فـي الجملتين :

سُرق المالُ من زيدٍ .

وسَرقَ زيدٌ المالَ.

وقد حاولوا كذلك تفسيرَ الجملِ التي لا تتحد في الشكل إلا أنها تتحد في المعنـى، وذلك نحو [1] :

زيدٌ عريضٌ الجبين .

جبينُ زيدٍ عريضٌ .

زيدٌ جبينُهُ عريضٌ .

إذ لا يخفى أن هذه الجمل تحمل المعنى نفسَهُ، فهي ترتدُّ إلى بنية عميقة واحدة، وقد أدرك نحاة العربية القدماء هذه الظاهرة . نلحظ ذلك من خلال تقليبهم لأمثلة الظـاهرة الواحدة، إذ يمكن الربط في الجملة الأولى بين الصفة المشبهة (عريض) وفاعلها (الجبين) بعلاقة إسناد، فالتركيب على أصله (زيدٌ عريضٌ جبينُهُ) .

قال المبرد: " اعلم أن هذه الصفة إنما حدها أن تقول : هذا رجلٌ حَـسنٌ وجهُـهُ، وكثيرٌ مالُهُ، فترفعُ ما بَعدَ (حَسن) و (كثير)، بفعلهما ، لأن الحُسْن إنما هو للوَجْه، والكَثْرة إنما هي للمال " [2] ، وقال : " ويجوز أن تقول : هذا رجلٌ حَسنُ الوجه " [3] وقد أشـار المبرد إلى أنّ علّة استعمال الصيغة الثانية (زيدٌ عريضُ الجبينِ) من قبيل الخفة [4] .

---

(١)انظر : عادل فاخوري :

أ- اللسانية التوليدية والتحويلية. ص ٢٠ .

ب- جون سيرل ، تشومسكي والثورة اللغوية . ص ١٢٦ .

(٢) المبرد، المقتضب ج٤/١٥٨ .

وانظر : سيبويه : الكتاب . ج١ ، ص ١٩٤ .

(٣) السابق ج٤ / ١٥٨ .

(٤) السابق . ج٤ / ١٥٩ .

وفي الجملة الثانية نلاحظ أن الخبر يتحمل ضميراً (فاعلاً)، عائداً على المبتدأ (جبين) [1] وكذلك في الجملة الثالثة .

ويتضح هذا المفهوم لديهم من خلال تقليبهم لظاهرة تقدم التمييز إذا كان العامل فعلاً متصرفاً، فقد ربطوا بين جُملتين من نحو :

تَصَبّبَ زيدٌ عَرَقاً.

و: تَصَبّب عَرَقُ زيدٍ.

وعلى هذا الأساس الدلالي رفض معظمُ البصريين تقدُّمَ التمييز عليه، إذ لا يجوز أن تقول " عرقاً تَصَبّبَ زيدٌ " وذلك لأنه هو الفاعل في المعنى ، فالمتصبب هو العرق وليس " زيداً " .

بينما أجازوا ذلك في الحال، إذ يجوز أن تقول (جاء زيدٌ راكباً، وراكباً جاء زيدٌ)، فزيد هو الفاعل لفظاً ومعنى ، وإذا استوفى الفعلُ فاعلَهُ من جهة اللفظِ والمعنى صار " راكباً ، بمنزلة المفعولِ المختص لاستيفاء الفعل فاعلَهُ فجاز تقديمُهُ [2] .وكذلك فقد أدركوا الفرق بين بعض الجمل المتشابهة في التركيب، إلا أنها مختلفة في الدلالة، وذلك نحو تمييزهم بين الجملتين :

امتلأ الإناءُ ماءً

و: تصبب زيدٌ عرقاً .

وذلك بتحليل التركيبين، ففي التركيب الأول لا يجوز أن تقول : " امتلأ ماء الإناء"، وذلك لأنه فاعل في الحقيقة بينما تستطيع القول : " تصبب عَرَقُ زيدٍ " وذلك لأن (زيداً) ليس فاعلاً في الحقيقة [3] .

---

(١) انظر : ابن هشام : أوضح المسالك ، ج١ / ١٣٧ .

(٢) انظر : ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة (١٢٠) ج٢ / ٨٣٠ .

(٣) ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، جـ٨٣١/٢ .

٩- عناصر التحويل

التقديم والتأخير Rearrangement Rules

عدَّ التحويليون الترتيب عنصراً من عناصر التحويل في الجملة، ويتم ذلك بإحلال عنصر مكان عنصر آخر فيها ، ويمكن التعبير عن هذا العنصر رياضياً بالشكل التالي:-

أ + ب ←——— ب + أ

وهذا يشير إلى الأثر الدلالي الذي يحدثه هذا النوع من التحويل .

وقد اعتنى نحاة العربية بهذه الظاهرة ، ودرسوا أثرها من ناحية تركيبية ودلالية، فقد أشاروا إلى أن التقديم والتأخير، قد يؤدّي إلى انتقال الكلمة من حالة إعرابية إلى حالة إعرابية أخرى، من ذلك قولهم : " إنّ نَعْتَ النكرةِ إذا تقدّم عليها أعربَ حالاً "(١) وذلك نحو قولُ كُثيّر:

لميةَ موحشاً طَلَلُ   يلوحُ كأنّه خَلَلُ

فالأصل، (طللٌ موحشٌ لميّةَ)، وهذا يتحقق فيه شرط الابتداء بالنكرة، وذلك بأن تكون موصوفة. وهذا التقديم، دفع النحاة إلى التغيير في الإعراب بما يتناسب مع التغيير في التركيب ، فكان إعراب موحشاً حالاً، وصاحبُ الحال هو المبتدأ، وهذا يتفق مع التغيُّر الدلالي ، وفي هذا إبراز لمفهوم الأهمية الذي وضعه سيبويه عنواناً للتقديم بوجه عام، وذلك بقوله: " ... إنما يقدمون الذي بيانُه أهمُّ لهم، وهم ببيانِه أعْنَى ، وإن كانا جميعاً يهمَّانِهم ويَعْنيانِهم "(٢) .

وقد كان للترتيب أثرٌ في العمل عند النحاة، وذلك نَحو ما أشار إليه سيبويه بخصوص (ظَنّ)، وأخواتها، قال: " فإن ألغيت قلت: عبدُ اللهِ أظنُ ذاهبٌ، وكلّما أردت الإلغاء ، فالتأخيرُ أقوى، وكُلٌ عربي جيد، ... وكلما طال الكلام، ضَعُفَ التأخير إذا أعلمت، وذلك قولك: زيد أخاك أظن، فهذا ضعيف، كما يَضعف: زيداً قائماً ضربتُ، لأن الحدّ أن يكون الفعلُ مبتدأ إذا عمل " (٣) .

---

(١) سيبويه ، الكتاب . جـ٢/ ١٢٣ .

وانظر : ابن جنّي : الخصائص . جـ٢/٤٩٤ .

(٢) سيبويه، الكتاب . جـ ٣٤ .

(٣) سيبويه ، الكتاب . جـ١/ ١١٩ .

وقد نفذ عبد القاهر الجرجاني من خلال ملاحظته لترتيب الجملة إلى إدراك البنية العميقة لها (الأصل)، ولحظ ما يترتب على ذلك من أثر في الدلالة ، مثال ذلك ، أنه توقف عند الآية الكريمة " واشتعلَ الرأسُ شيباً " (١) ، فقال : " فإنه لو كانَ اللفظُ واشتعلَ شيبُ الرأسِ "، أو " واشتعلَ الشيبُ في الرأسِ "، على الأصل ، لم يُفِدْ ما أفادهُ الأول من معاني الشيب الذي يُفيدُ الشمول والشيوع والاستقرار ، حتى لم يبقَ شيٌ من سواده. وبذلك فقد حثَّ الجرجاني على العناية بظاهرة " التقديم والتأخير "، وأخذ على بعضهم عدم الاهتمام بهذه الظاهرة كما يجب بقوله : " ... وقد وقَعَ في ظنون الناس أنه يكفي أن يُقالَ: إنه قُدِّم للعناية ، ولأن ذكرَه أهم، من غير أن يَذْكُر ، من أين كانت تلك العناية ، ولِمَ كانَ أهم، ولتَخيُّلِهِم ذلك قد صغُر أمرُ التقديم والتأخير في نفوسهم ، وهوَّنوا الخطبَ فيه، حتى أنك لترى أكثرهم يرى تتبعه والنظر فيه ضرباً من التكلف ، ولم ترَ ظناً أزرى على صاحبه من هذا وشبهه " (٢) .

وقد اهتم المفسرون بالتقديم والتأخير في الجملة اهتماماً كبيراً، فميّزوا من خلاله بين الآيات التي تبدو على قَدْرٍ كبير من التشابه ، وذلك نحو تمييز الزمخشري بين الآيتين الكريمتين " لَقدْ وُعِدْنا هذا نَحْنُ وآباؤُنا من قَبْلُ، إنْ هذا إلاَّ أساطير الأوَّلين" (٣) و " لَقدْ وُعِدْنا نَحْنُ وآباؤُنا من قَبْلُ، إنْ هذا إلا أساطير الأولين " (٤) وذلك بقوله: " فإن قلت: قدّم في هذه الآية (هذا) ... قلت: التقديمُ، دليلٌ على أن المقدمَ هو الغرضُ المتعمّد بالذكر، وأن الكلامَ إنما سيق لأجله ، ففي إحدى الآيتين دليلٌ على أن اتخاذ البعث هو الذي تُعُمِّد بالكلام، وفي الأخرى على أنّ اتخاذ المبعوث بذلك الصدد " (٥) .

---

(١) سورة مريم، الآية ٤ .

(٢) الجرجاني ، دلائل الإعجاز . ص ٢١١ .

(٣) سورة النمل ، الآية ٦٨ .

(٤) سورة المؤمنون ، الآية ٨٣ .

(٥) الزمخشري، الكشاف. ج٣/١٥٨ .

وكذلك فقد ألقى أبو حيان الضوء على الآيتين الكريمتين : " ولا تقتلــوا أولادكــم من إملاقٍ نحنُ نرزقُكمْ وإياهُم " [١] و " ولاَ تقتلُوا أولادكم خشيةَ إملاقٍ، نحــنُ نــرزقُهمْ وإيّاكُم " [٢] ، فأبان أنه سبحانه وتعالى قدّم ضمير المخاطبين على الأولاد في الآية الأولى، وقدّمَ ضمير الأولادِ على المخاطبين في الآية الثانية، لأنّ الخطاب في الأولــى للفقــراء، بدليل قوله: من إملاق، أي أنهم في فقرٍ، فكان رزقُهم أهمّ عنــدهمْ مــن رزق أولادهــم، والخطاب في الثانية للأغنياء، بدليل (خشية إملاق)، فإنما الخشية إنما تكون من أمرٍ لم يقع بعد، فكان رزقُ أولادهم في هذا السياق هو موضعُ الاهتمام دون رزقهم، فرزقهم حاصلٌ ولذا قدّم الوَعْد برزق الأولادِ على رزقهم [٣] .

ومن هنا يتضح لنا أنّ التقديمَ والتأخير عنصرٌ من العناصر التي يمكن أن تطــرأ على التركيب، فيكون له أثرٌ واضحٌ في الدلالة، وليست مجرد ظاهرة ساقها النحــاة مــن خلال أمثلة مصنوعة ، وشواهدَها كثيرةٌ في القرآن الكريم على نحو ما قدّمنا من أمثلــة، وليست كذلك مجردَ رعاية لموسيقى الفاصلة القرآنية. يقول إبراهيم أنيس : " ولست أغالي حين أقرّر هنا أنّ المفعولَ لا يصح أنْ يسبقَ ركني الإسناد، في الجمل المثبتة كما يــزعم أصحاب البلاغة في تلك الأمثلة المصنوعة من نحو: زيداً ضربتُ، وزيداً ضــربتُهُ، أمــا التقديم في مثل الآيات القرآنية " إياك نَعبدُ وإياك نستعين" و " فإياي فاعبدون " و " ولكــنْ كانوا أنفسهم يظلمون " و " خُذُوهُ فغلُّوه، ثُمّ الجحيمَ صلُّوه " ... فالأمر فيــه لا يعــدو أن يكون رعاية لموسيقى الفاصلة القرآنية، فهي إذاً شبَهَ بالقافية الشعرية التي يحرص الشاعرُ على موسيقاها كل الحرص " [٤] .

وقد مرّ بنا كيف أن علماء العربية ميزوا بين معاني الآيات المتشابهة من خــلال ترتيب عناصرها .

---

(١) الأنعام . الآية ١٥١ .

(٢) الإسراء. الآية ٣١ .

(٣) انظر : أبو حيان: البحر المحيط. النحوي الأندلسي، المجلد الرابع ، ص ٢٥١ .

(٤) إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة . ص ٣٣٣ .

قواعد الحذف Reduction Rules

مرّ بنا أن الحذف عنصر من عناصر التحويل التي تتحول البنية العميقة من خلالها إلى بنية سطحية ذات دلالة خاصة، ويُعبر عنه التحويليون بالمعادلة الرياضية التالية :

أ + ب ←—— أ : ب ≠ أ

أ + ب ←—— ب : أ ≠ ب

وقد أدركَ النحاةُ العربُ ظاهرةَ الحَذْف في اللغة ، وحاولوا الوقوفَ على أسبابها، فذكروا أنّ الحذف قد يكون لكثرة الاستعمال، وذلك نحو : حَذْفُ الفعلِ بعد (أما) وذلك " لأنّه من المضمر المتروكِ إظهارُهُ ... لأن أما كثرت في كلامهم ، واستعملت حتى صارت كالمثل المستعمل " (١) .

وقد أشاروا إلى كثرة الاستعمال في المسموع، وذلك " كقولهم : امرأ ونفسَهُ، أي: دَعْ امرأً ونفسَهُ ، وإنما كانت (العلةُ) سماعية لعدم وجود ضابط يُعرف به ثبوت علة وجوب الحذف، أي كثرة الاستعمال " (٢) .

وكذلك قد يقع الحذف لوجود قرينة دالّة على تعيين المحذوف ، وهذه القرينة " قد تكون لفظية، كما إذا قال شخصٌ مَنْ أضرب؟ فتقول: زيداً، وقد تكون حاليةً، كما إذا رأيت شخصاً في يده خشبة، قاصداً لضرب شخصٍ فتقول : زيداً " (٣) .

وهذا يدل دلالة واضحة على أن النحاة كانوا يهتمون بالموقف الكلامي بكل عناصره، وما الحذف في مثل هذه الحالات إلاّ دليل على بلاغة المتكلم ، الذي يرى أنّ " تَركَ الذكر أفصحُ من الذكر " (٤) .

---

(١) سيبويه ، الكتاب . ج١/ ٢٩٤ .

(٢) السابق، جـ ١/ ١٢٩ .

(٣) الأستراباذي ، شرح كافية الأستراباذي . جـ١/ ١٢٩ .

(٤) الجرجاني ، دلائل الإعجاز . ص ١١٢ .

وفي هذا إشارة إلى أن الإيجاز هدف من أهداف الحذف، ومن ذلك قولهم: " مَن كذب كان شراً له، يريد: كانَ الكذبُ شراً له، إلا أنه استغنى بأن المخاطب قد علِم أنه الكذب، لقوله : كذبٌ في أول حديثه " [١] .

وإلى مثل هذا أشار الفرّاء في تفسيره لقوله تعالى: " ولو أن قرآناً سُيِّرَتْ به الجبالُ" [٢]

قال : " لم يأتِ بعدُ جوابٌ لـ (لو)، فإن شئنا جعلنا جوابها متروكاً، لأنَّ أمرَهُ معلوم، والعرب تحذف جواب الشيء ، إذا كان معلوماً، إرادة الإيجاز " [٣] .

وقد أشاروا إلى أن الحذف قد يكون بسبب ارتباط الحديث بالحواس الخمس، قال سيبويه: " وذلك أنك إذا رأيت صورة شخصٍ فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبدُ الله وربي كأنَّك قلت: ذاكَ عبدُ الله ، أو هذا عبد الله ، أو سمعتَ صوتاً فعرفتَ صاحبَ الصوت، فصار آيةً لك مع معرفته، فقلت: زيدٌ وربي، أو مَسَسْتَ جَسَداً أو شَمِمتَ ريحاً فقلت: زيدٌ أو المِسك، أو ذُقْتَ طَعاماً، فقلت: العسل " [٤] .

وقد أشاروا إلى أنَّ الحذفَ قد يكون للاتساع، وذلك نحو حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، كما في قوله تعالى: " وَاسْأَلِ القَرية " [٥]، وقول العرب: بَنُو فُلانٍ يطؤهُمُ الطَريقُ، يريدون أهل الطريق [٦] .

وهكذا فقد كان النحاة على وعي بكثير من مسالك الحذف وما يترتب عليه من تغيُّرٍ في الدلالة، مما جعلهم يعدُّونه " باباً دقيقَ المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيهٌ بالسحر" [٧]

---

(١) سيبويه ، الكتاب . ج٢/ ص ٣٩١ .

(٢) سورة الرعد، الآية ٣١ .

(٣) الفراء، معاني القرآن. جـ٢ / ٦٣ .

(٤) سيبويه ، الكتاب . جـ١/ ١٢٨ .

(٥) سورة يوسف ، الآية ٨٢ .

(٦) ابن السراج، الأصول في النحو جـ ٢/٢٦٥ .

(٧) الجرجاني، دلائل الإعجاز . ص ١١٢ .

غير أننا نجد تقديرات لمحذوفات أملتها على النحاة نظريةُ العامل ، وقد افترضها النحاةُ للحفاظ على قاعدة شاءوا اطرادَها، أو لتسويغ حركةٍ إعرابية وذلك نحو: تقديرهم خبراً محذوفاً في مثل (إنَّ حُراسنَا أُسْداً)، لتبرير نصب " أُسْداً " [1] .

وكذلك فهم يقدِّرون ضميرَ الشأن في نحو (إنَّ بِكَ زيدٌ مأخوذٌ) [2] ، لتبرير عدم نصب (زيد)، وكذلك، يقدِّرون فعلاً محذوفاً يفسره الفعل الموجود ، فيرون أن أصل (زيداً ضربته) مثلاً هو (ضربتُ زيداً ضربته)، لا لسبب إلا لتسويغ نصب (زيد).

كما يقولون إن أصل (إذا السماءُ انشقَّتْ) هو (إذا انشقت السماء انشقت)، لأنهم يريدون اطراد قاعدة تنصُّ على أن أدوات الشرط والعَرْضِ والتحضيض، لا يليها إلا الفعل، وكذلك يقدرون كلمة محذوفة بعد خَرِبٍ في (هذا جُحر ضبٍّ خَرِبٍ " فيعدُّون الأصلَ ، هذا جُحْر ضبٍّ خَرِبٌ جحرُهُ، وذلك لأنَّ (خرِبٍ) روُيَتْ بالجر مع أنها صفةٌ لاسمٍ مرفوع [3] .

وقد عقدَ ابن السراج باباً بعنوان " المحذوفات التي قاسَ عليها النحويون "،[4] بيّن فيه مواطنَ كثيرةً من هذا القبيل، ومما ينتج عن الحذف، الاختلاف في إعراب الكلمة المقدَّرة، فإذا قدَّرنا المحذوف مبتدأ، فإنّ الكلمة الثانية تُعربُ خبراً، وإذا قدّرنا المحذوف فعلاً ، فإن الكلمة قد تُعرب مفعولاً به وهكذا .

وقد يحذف غير شيء من الجملة الواحدة ، وذلك نحو قوله تعالى : "فاصدعْ بما تُؤْمَر"، فالأصل المقدَّر " فاصدَعْ بما تُؤمر به " ويرى ابن هشام أن الحذف للجار والمجرور المقدّر قد مرّ بمراحل متعددة هي :

١- فاصدع بما تؤمر بالصدع به .
٢- فاصدع بما تؤمر بالصدع.
٣- فاصدع بما تؤمر بصدعه.

---

(١) ابن هشام ، مغني اللبيب . جـ١/ ٣٧ .
(٢) سيبويه، الكتاب . جـ ٢/ ١٣٤ .
وانظر : ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج١/ ص ١٧٩ .
(٣) سيبويه ، الكتاب . ج١/ ص ٦٧ .
(٤) ابن السراج ، الأصول في النحو . جـ٢/ ٣٢٣ .

٤- فاصدع بما تؤمر به .

٥- فاصدع بما تؤمره .

٦- فاصدع بما تؤمر .

فقد تحولت من الصورة الأولى إلى الثانية بحذف الباء، ثم حُذفت الباء لامتناع جمعها مع الإضافة ، ثم حُذف المضاف كما في (واسأل القريةَ)، فصار به، ثم حُذف الجار ، فصار تؤمره ، ثُم حُذفت الهاء كما حُذفت في (أهذا الذي بعث الله رسولاً) (١) .

وللمحدثين مواقف متباينة من التقدير، فقد عَدَّ تمّام حسان التقدير ، ضرباً من الفلسفة والمنطق، ورأى أن النحاة " انساقوا إلى التفكير في جَوْهَرَ الجملة ، فاخترعوا فكرة تقدير ما غابَ من هذا الجوهر، والتقدير بليّة فلسفية ميتافيزيقية ومنطقية ابتُلي بها النحو العربي ، ولا يزالُ يُبتلى ".

وقد اعتمد تمّام حسّان على بعض القرائن التي يمكن أن تغني في فهم الظاهرة اللغوية دون اللجوء إلى التقدير .

وقد أخذ محمود حجازي على النحاة القدماء ارتكازَهُم على نظرية العامل، وما يترتب عليها من تقدير ، ويرى أن ذلك لا يتفق مع علم اللغة الحديث، ذلك أن علم اللغة الحديث، يضع هدفَهُ دراسة التركيب الشكلي لعناصر الجملة، وسيلة للتعبير عن المعنى، ومن ثَمَّ يُعدُّ المعنى قطباً مهماً في دراسة بناء الجملة. ويورد حجازي دليلاً على جدل النحاة حول التركيب (حتى + فعل مضارع منصوب) بقوله : " وهنا يقول أكثر النحاة ، إن التركيب : حتى + فعل مضارع منصوب ، ينبغي أن يفسر تقديراً لشيء لا وجود له في التركيب ، استدعته النهاية ، وهذا ما يرفضه علم اللغة الحديث، فهو يُعْنَي بالتركيب الموجود فعلاً، واصفاً له، مُحدداً وظيفته ، أما التساؤل حول العامل وتخصيصه وتقديره، وما شاكل ذلك، فيتجاوز النطاق الذي رسمه علم اللغة الحديث مجالاً لبحثه، إن علم اللغة الحديث يدرس التركيب واصفاً له في اللغة الواحدة، أو مقارناً إياه في المجموعة اللغوية، ومن هنا نقول، إن تعميق البحث يتم بأدوات تختلف عن الجدل المنطقي حول لغة ما، في

---

(١) انظر : ابن هشام : مغني اللبيب . ١/ ٣١٥ ، والآية ٤١ من سورة الفرقان .

مستوى بعينه دون النظر في وظيفتها ، أو في مراحلها التاريخية ، أو في اللغات الأخرى"(١) .

وكذلك مهدي المخزومي فقد أخذ على النحاة منهجهم في تقدير عناصر غير موجودة، وهو يرد التقدير بوجه عام إلى (إيمان النحاة بفكرة العامل ، وبأن كل حركة في الأسماء أو في الأفعال إنما هي أثرٌ من آثار العوامل " (٢) ، مع أنه لجأ إلى التقدير في بعض المواقف وذلك نحو قوله في معرض حديثه عن اسم الفاعل، (... فقد وقع موقع المضاف إليه، في مثل قولنا (عجبتُ له من ماهر في صنعته "، فقد جر بالإضافة بعد (مِن)، وإن كان المجرور الحقيقي هو الذات ... " (٣) .

وكذلك إبراهيم السامرائي فقد عدَّ التقديرَ من سمات " المنهج النحوي القديم ، مما لا يرضاه البحث العلمي الحديث ، فهو ذهاب في المجهول " (٤) ، علماً بأنه لجأ إلى التقدير، في مثل تقديره لحرف جر في الجملة (أعطيتُ زيداً درهماً) بقوله : " ويبدو أن إسقاط الجار أمر واضح في الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين. والتعدي إلى المفعولين من باب التوسع في الكلام، فإذا قيل : " أعطيتُ زيداً درهماً " ، فإن الدرهم هو المُعطي إلى "زيد " ، وكأن التقدير " أعطيتُ إلى زيدٍ درهماً " (٥) .

وكذلك محمد عيد فقد عرض لبعض قضايا التقدير النحوي، ورفضها رفضاً خالصاً، مُعرباً عن تبنيه للمنهج الوصفي الذي يراه (منهجاً لغوياً خالصاً ، يصف اللغة المدروسة كما هي ، فيبين ما لعناصرها من خصائص ومميزات ، وما بينها من علاقات، دون إقحام العوامل الذاتية من فروض وظنون وآراء شخصية، وذلك أن قيام الدراسة على هذا الأساس هو السبيل لوحدة عناصر الدراسة اللغوية وتكاملها، وهو السبيل للوصول إلى نتائج تتفق مع واقع اللغة دون زيف أو اضطراب ، فالالتجاء إلى مؤثر خارجي، وتطبيق

---

(١) انظر: محمود حجازي : مدخل إلى علم اللغة . ص ٧٤ – ٧٧ .

(٢) مهدي المخزومي ، في النحو العربي ، نقد وتوجيه . المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٦٤م، ص ٧٦.

(٣) السابق . ص ١٣٩ .

(٤) إبراهيم السامرائي ، الفعل وماته وأبنيته . ص ٤٢ – ٤٣ .

(٥) إبراهيم السامرائي ، الفعل زمانه وأبنيته . ص ٨٧ .

أفكاره، ومبادئه على دراسة اللغة يتنافى مع هذه الحقيقة وهو مرفوض من وجهة النظر الحديثة * .

وأرى أن داود عبده نظر إلى مسألة الحذف والتقدير نظرة موضوعية، فهو يرى أن التقدير ضروريٌ في بعض المواقف، والنحاة محقون في كثير من تقديراتهم، من ذلك تقديرهم (أن) محذوفة بعد حتّى، حين تسبق الفعل ، وذلك لأن حتى حرف جر ، وما يعادل الاسم بعد حرف الجر هو (أن المصدرية + الفعل)، وليس الفعل منفرداً [(١)] .فالحذف ضروري كما قدّر داود عبده ، وإن كنت لا أوافقه على مثاله في (حتى) فما الذي يمنع من أن تتعدد استعمالات حتى، فتكون ناصبة أحياناً ، وجارّة أخرى ؟ وقد يأتي الفعل بعدها مرفوعاً كأن يقال : سرت حتى أدخلُها ، وقد أشار القدماء إلى هذا كله [(٢)] وللحذف نظائر في الانجليزية كما في السؤال : Have you been ever abroad? ... Never (I have been abroad وقد يكون الجواب : Never فقط ، دون أية تكملة أخرى. وهذه الجمل وغيرها لها نظائر في العربية ، وإجابات مثل هذه الأسئلة صحيحة نحوياً .

هذا إضافة إلى أن المنهج الوصفي محاولة من سلسلة محاولات في دراسة اللغة، له كثير من المزايا وعليه بعض المآخذ، وينبغي للباحث أن لا ينغلق في حلقة واحدة يفيد من حسناتها ، ويأخذ كذلك بالمآخذ الموجهة إليها .

التضييق Reduction

مرّ بنا أن التضييق نمط من أنماط التحويل في المنهج التحويلي يتم بحذف عنصر من عناصر التركيب ، مُتضمن في العنصر الباقي ، ويعبر عنه رياضياً :

أ + ب ← أ : ب ⊂ أ

يتحول التركيب المكون من العنصرين (أ) و (ب) إلى (أ) ، بحيث يكون العنصر (ب) متضمناً في (أ)

---

(١) انظر : داود عبده : أبحاث في اللغة العربية ، منشورات مكتبة لبنان، ١٩٧٣ ، ص (٢١-٢٨) .

وانظر : ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة ٧٩ .

(٢) المبرّد: المقتضب ، جـ ٢/ ص ٣٨ .

أو

أ + ب ← ب : أ ⊃ ب

يتحول التركيب المكون من العنصرين (أ) و (ب) إلى (ب) ، بحيث يكون العنصر (أ) متضمناً في (ب) .

ويمكن تفسير حذف ياء الإضافة إلى المتكلم والتعويض عنها بالكسرة مثلاً، على أنّه نمط من أنماط التحويل بالتضييق، ذلك أن إبقاء الكسرة دالّ على الياء، فالياء محذوفة متضمنة في العنصر الباقي منها، وذلك في نحو قوله تعالى : " يَا عبادِ لا خَوفٌ عليكُم اليومَ ولا أنتم تحزنون " (١)، ولا شك أن هذا النمط من التحويل يخدم غرض الخفة والإيجاز .

ويمكن تفسير الترخيم أيضاً على أنه من أنماط التحويل بالتضييق ، وذلك لأنه بالترخيم يتم " حذفُ أواخر الأسماءِ المفردة تخفيفاً " (٢) وذلك نحو قول الحادرة :

أسميَّ ويحك هل سَمِعْتِ بغدرةٍ   رُفِعَ اللواءُ لنا بها في مَجْمعِ (٣)

ويمكن بواسطة التضييق تفسير وجود أسماء خاصة بالنداء وذلك نحو " فُل " و "فُلة " بدلاً من " فلان وفلانة " (٤) ، إذ ما بقي من الاسم بعد الحذف دالّ عليه .

ويمكن أن نفسر النحت في اللغة بواسطة التضييق ، ذلك أنه يتم تضييق أكثر من عنصر من عناصر التركيب ، في عنصر واحد وذلك نحو " قولنا : "لا حول ولا قوة إلا بالله " ، يكون نَحتُها على " حَوْقَل " ، وهذه الصيغة المنحوتة تتضمن العنصرين المحذوفين جميعاً.

الزيادة Addition

الزيادة عنصر من عناصر التحويل في المنهج التحويلي ، ويقصد بها زيادة في المنطوق على نظيره في البنية العميقة ، ويُعبر عنه رياضياً بالقانون

---

(١) الزخرف . ٦٨ .

(٢) سيبويه ، الكتاب جـ ٢/ ٢٣٩ .

(٣) المفضل الضبي ، المفضليات . ص ٤٥ .

(٤) انظر سيبويه : الكتاب جـ ٢ / ٢٤٨ .

آ ← أ + ب : ب ⊄ أ [١] .

أي أن (أ) تتحول إلى (أ) + (ب) ، حيث (ب) غير متضمنة في (أ)

فالتحويليون يشيرون إلى (أن هناك تركيبات نَظْمية تدخل فيها كلمات لا تدل على معنى في العمق ، ولكنها تظهر في البنية السطحية ، مع حدوث دلالة جديدة لها ". كزيادة هل أو الهمزة في الجملة فتنقلها إلى إفادة معنى الاستفهام ، وذلك نحو :

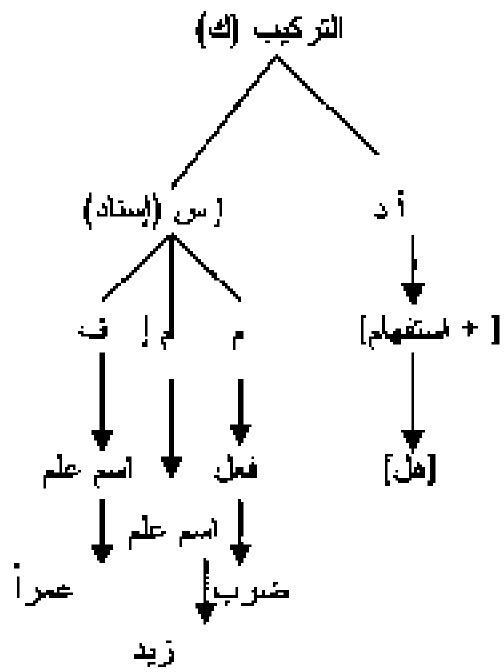
هل ضربَ زيدٌ عمراً .

فالبنية العميقة لهذه الجملة تتكون من :

ضربَ زيدٌ عمراً .

مسند (م) + مسند إليه (م إ) + فضلة (ف) .

ثم دخلت الأداة (أد)، (هل)، فأصبح التركيبُ يفيدُ الاستفهام ويمكن تمثيله بالمشجر الآتي [٢] :



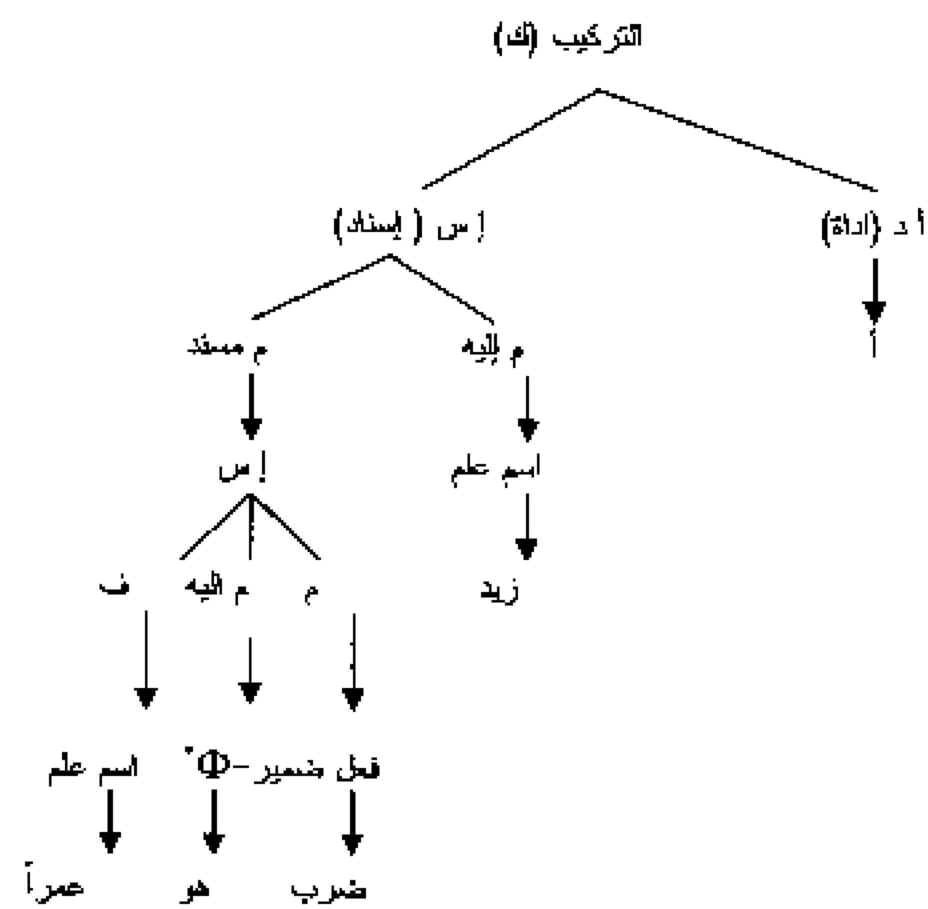
---

(١) سمير ستيتية، الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية . مجلة المورد، عـدد (١) ، ١٩٨٩م، ص ٤٣ .

وانظر : عبده الراجحي : النحو العربي والدرس الحديث. دار النهضة العربيـة ، بيـروت ، ١٩٧٩م، ص ٥٤ .

(٢) مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة. ص ١٦٢ .

ويمكن تمثيل الجملة : أزيدٌ ضرب عمراً .
بالمشجر الآتي : (١)



ومعنى ذلك أن :

التركيب الاستفهامي = استفهام تصديقي + التركيب الأساسي . ومعلوم أن الهمزة تستعمل للتصديق الإيجابي والسلبي ، بينما هل تستعمل للتصديق الإيجابي فقط .

ويلتقي نحاة العربية في تصورهم لباب الاستفهام مع المنهج التحويلي ذلك أنهم عدّوا (هل والهمزة)، أداتين تفيدان الاستفهام التصديقي ، ويجوز حذفهما من التركيب، ويمكن أن يقوم التنغيم مقامهما ، وذلك كما في قول عمر بن أبي ربيعة :

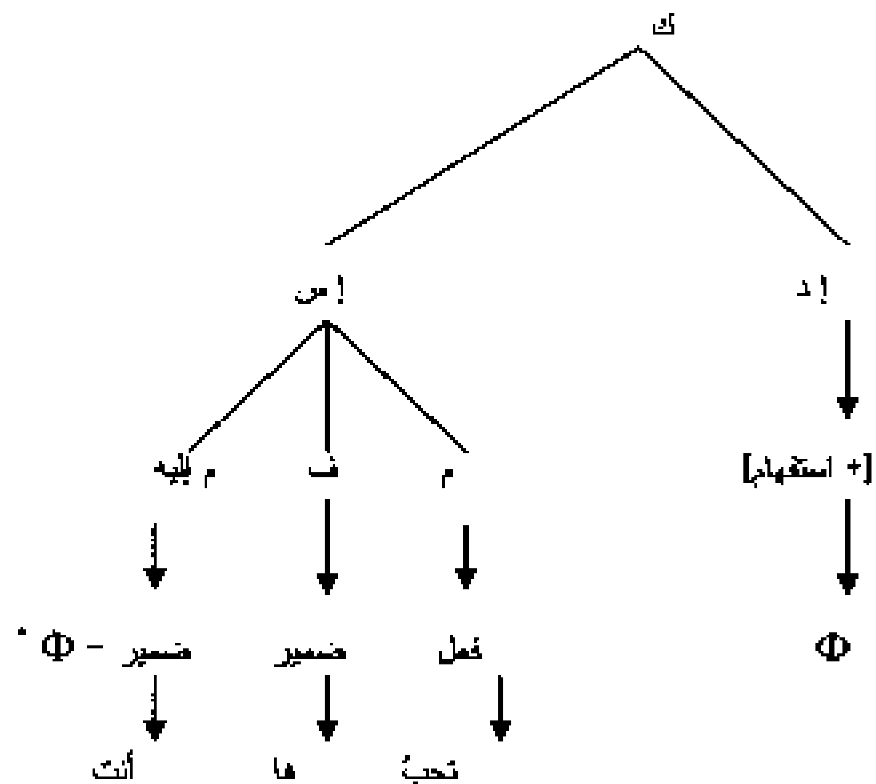
ثم قالوا : تحبُها ؟ قلت : بَهراً   عددَ الرملِ والحصى والتراب

---

(١) مازن الوعر ، نحو نظرية لسانية عربية حديثة ١٦٢ .

* Φ = عنصر محذوف

قال ابن هشام " قيل : أراد أتحبها ؟، فحذف همزة الاستفهام [١] . ويمكن تمثيل هذه الجملة بالمشجر الآتي :



بينما لم يجيزوا حذف أسماء الاستفهام التصوري، وذلك نحو (مَنْ، ومتى ، وكيف، وماذا ...)، أي أننا عندما نقول :

مَنْ ضربَ زيدٌ ؟ يكون تحليلها كالآتي [٢] :

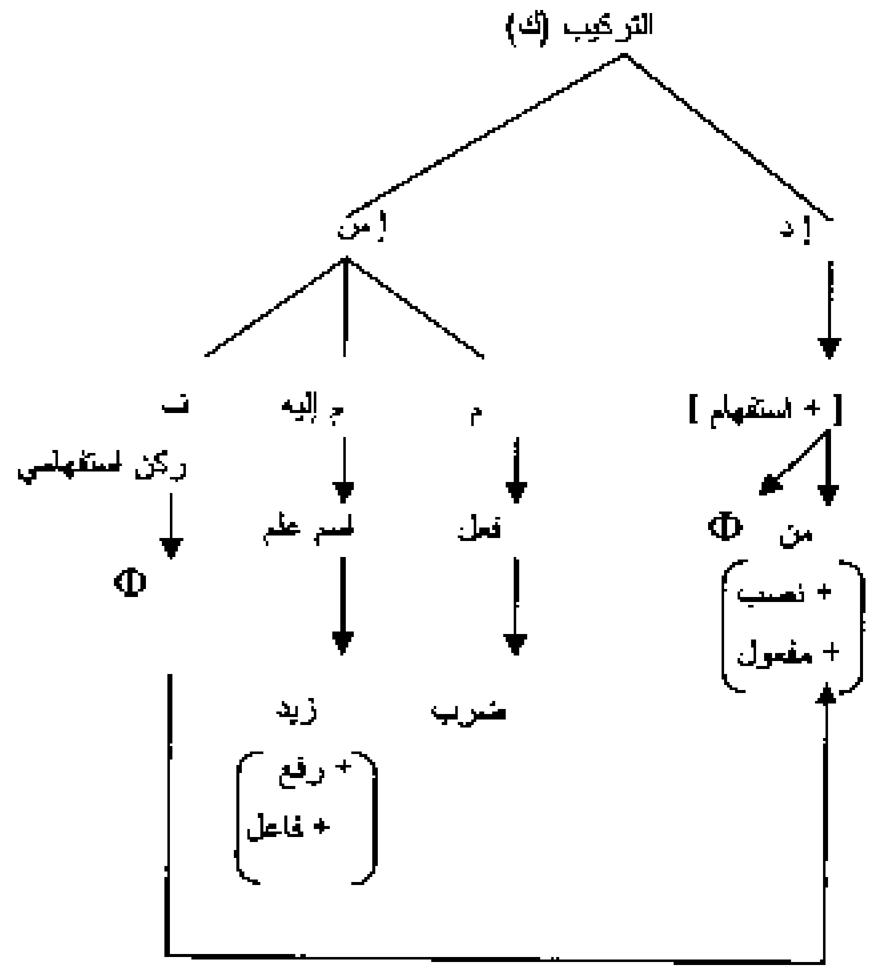
---

(١) ابن هشام، مغني اللبيب . ج١/ ١٥ .

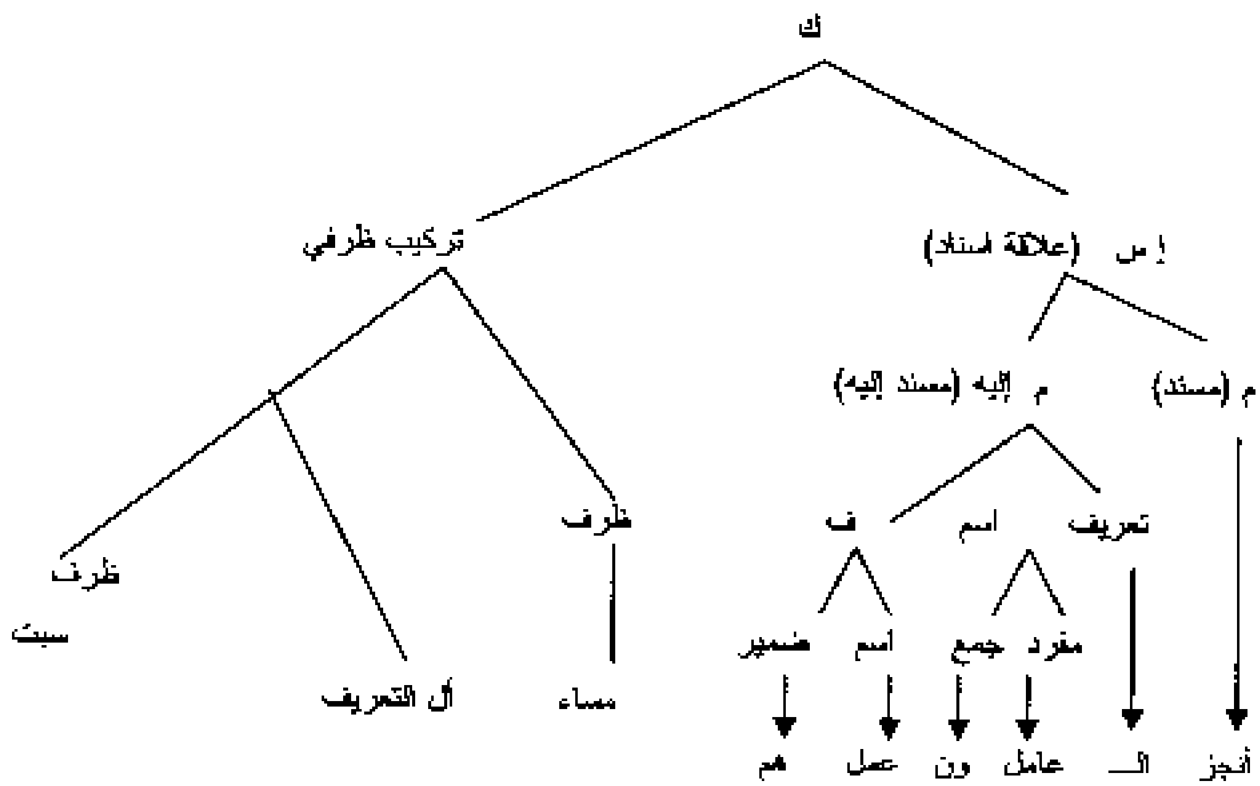
* Φ = عنصر محذوف

(٢) انظر : مازن الوعر : نحو نظرية لسانية عربية حديثة . ص ١٨١ .

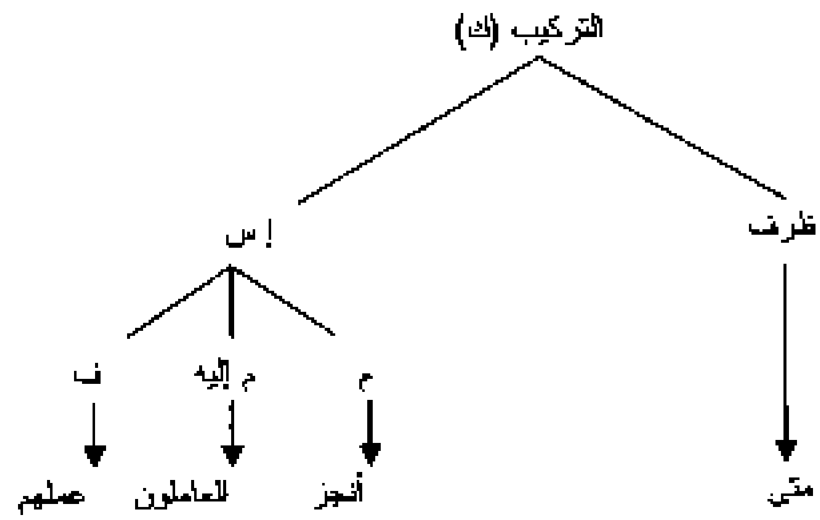
وانظر : سمير ستيتية : الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية . ص ٤١ .



ويمكن تمثيل الجملة التالية : " أنجز العاملون عملَهُم مساءَ السبت ".



ويمكن تمثيل الجملة الاستفهامية " متى أنجز العاملون عملهم " .



نلاحظ من المشجرات السابقة أن أسماء الاستفهام تشكل جزءاً أساسياً في البنية العميقة Deep structure ، كما لاحظنا من المشجرين السابقين، أن رأس الجملة الإخبارية فعل إخباري، وأن التركيبة الظرفية فيها فضلة ، بينما يكون اسم الاستفهام الدال على الظرفية ، هو رأس الجملة الاستفهامية. وهذان نمطان متغايران في العربية، وإن كانت لهما أطر دلالية مشتركة أو كانت بنيتهما العميقة واحدة، وهذا في حقيقته مرتبط بمبدأ الموضع "Topicalization" ، الذي تحاول النظرية التوليدية التحويلية تفسيره في إطار العمليات والأنماط التحويلية، التي تتم في التراكيب المختلفة ، فلو حاولنا تحليل الجملة " متى أنجز العاملون عملهم ؟ " بحذف اسم الاستفهام اعتماداً على التنغيم ، لحصلنا على جملة استفهامية تختلف في دلالتها عن الجملة الأولى (أنجز العاملون عملهم مساءَ السبت) وعلى هذا يمكن فَهْم عدم جواز حذف أسماء الاستفهام، وذلك لما يترتب من جَعْل البنية العميقة لكلٍ من الجملتين مختلفة عن البنية العميقة التي كانت في الأصل نظيراً مطابقاً لها[1] .

(١) انظر : سمير ستيتية : الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية . ص ٣٧ .
وانظر : مازن الوعر : نحو نظرية لسانية عربية حديثة . ص ١٣١ .

وعلى هذا يمكن أن ندرس مفهوم الزيادة بوجه عام ، بأنه ما زاد على النظير في البنية العميقة ، وليس لأنه لا قيمة له في المعنى ، أو لأنه تسمية مبعثها تأثّر النحاة بالمنطق كما ذهب بعض الباحثين ، يقول مهدي المخزومي في سياق تعليقه على مفهوم العُمْدة والفَضْلة : " إن الذي دفع النحاة إلى هذا التصور هو عرفانهم بالقضية المنطقية المؤلفة من موضوع ومحمول ، وهما عُمْدَة القضية وركناها ، فإذا سقط أحدهما سقط البناء كله ، أما ما عداها فهو زائد إن شئت استغنيت عنه " (١) .

ومن منظور تحويلي أيضاً يمكن أن نفهم معنى الحروف الزائدة ، ولعلها من أكثر المفاهيم التي تعرضت لشيء من الاضطراب في التسمية عند القدماء ، فمنهم من سمّاها حروف الصلة ، وهي ثمانية (أن ، إن، ما، لا، مِن، الباء، اللام، الكاف) (٢)، وذلك لأنه " يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة، أو إلى إقامة وزن أو سجع أو غير ذلك "، ومنهم من سماها حروف زيادة " لأنه لا يتغير بها أصل المعنى، بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته " (٣) .

وقد وضعوا لها معياراً يدل عليها، وهو أن دخولها كخروجها (٤) . ولعل المقصود بزيادتها، هو زيادتها من ناحية تركيبية ، وهذا يبدو جلياً من منظور تحويلي، إذ بحث التحويليون عن الجزء الأساسي أو المركزي في الجملة ، Kernal sentence ثم بدأوا بعد ذلك ببحث ما يطرأ على هذا التركيب من خلال قواعد او عناصر التحويل من ترتيب وحذف وتضييق وزيادة وتوسيع وإحلال .

وعلى هذا فإن زيادة (مِن) في الآية الكريمة (هل يَراكُم مِنْ أحَد) (٥) هي زيادة على النظير غير القرآني ، فالجملة النواة للآية الكريمة هي : يراكم أحد. ثم بعد ذلك

---

(١) مهدي المخزومي ، في النحو العربي ، نقد وتوجيه ، ص ٩٥ .

(٢) ابن هشام ، الإعراب عن قواعد الإعراب ، ابن هشام تحقيق رشيد العبيدي ، بغداد ، دار الفكر ، ١٩٧٠، ص ١٥٧ .

(٣) الأستراباذي، شرح الكافية لابن الحاجب، ط٢ بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٩٦٩ ، جـ٢/ ٣٨٤ .

(٤) ابن السراج، أصول النحو ، جـ ٦٨/١ .

(٥) التوبة ، ١٢٧ .

حدث تحويل بزيادة (هل)، نقل البنية العميقة إلى بنية سطحية استفهامية ، فأصبحت : " هل يراكم أحد ".

ثم حدثت زيادة وذلك بغرض التوكيد، فأصبحت: " هل يراكم مِنْ أحد " .

وقد أدرك النحاة قيمة هذه الزيادات من ناحية دلالية، وعبروا عنها غير مرة، من ذلك قول ابن جني في الآية الكريمة: " ألست بربكم ؟": " واعلم أن هذه الباء قد زيدت في أماكن، ومعنى قولي زيدت، إنما جيء بها توكيداً للكلام " [١] .

التوسعة Expansion

التوسعة نمط من أنماط التحويل، وهي تتمثل في جعل مجال عنصر من عناصر الجملة أكثر اتساعاً مما كان عليه قبل التحويل، ويعبر عنه رياضياً بـ

أ ← أ + ب : ب ⊃ أ

أي أن (أ) تتحول إلى (أ) + (ب) ، حيث (ب) متضمنة في (أ)

ويمكن أن تلقي هذه القاعدة التحويلية الضوء على بعض التراكيب في العربية ، وذلك نحو: وجود أكثر من أداة نداء للمنادى . كما ورد في قول الشاعر :

أيا راكباً إمّا عَرضتَ فبلّغن   نَدامايَ من نَجْرانَ أنْ لا تلاقيا [٢]

فقد اجتمعت " الهمزة، والياء"، وذلك من باب التوسعة للتأكيد، وكذلك نحو وجود أكثر من أداة في قوله تعالى: " يا أيها الذين آمنوا لا تتبعوا خطوات الشيطان " [٣] ، وقوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا كُلوا من طيبات ما رزقناكم "[٤] فقد اجتمعت فيها (الياء، وكذلك الهاء والألف)، أشار إلى هذا سيبويه بقوله: " وأما الألف والهاء اللتان لحقتا (أي)، توكيداً، فكأنك كررت (يا) مرتين) [٥]. وربما كانت " أي " أداة نداء أيضاً، وبذلك يتسع نطاق عنصر النداء أكثر. يؤيد هذا التصور أن (أي) أصلاً أداة من أدوات النداء التي

---

(١) ابن جني، سر صناعة الإعراب. جـ١/ ١٥٠ .

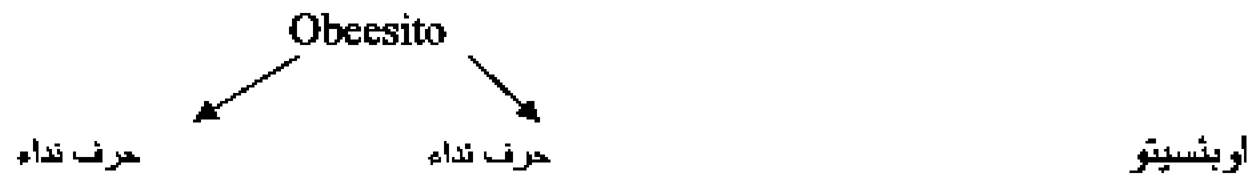
(٢) ابن هشام، أوضح المسالك. جـ٢/ ٧٧، وذكر أن صدر البيت وقع عند عدة شعراء، منهم عبد يغوث الحارثي، قائل البيت المذكور، وصابيء البرجمي ، ومالك بن الريب المازني .

(٣) سورة النور . الآية ٢١ .

(٤) سورة البقرة. الآية / ١٧٢ .

(٥) سيبويه، الكتاب . جـ ٢/ ١٨٨ .

نصّ عليها النحاة وأيدها واقع الاستعمال ، إضافة إلى أن المنهج التاريخي يلقي ضوءاً يؤيد هذا التصور، وذلك أن أدوات النداء كثيراً ما تتكرر في اللغات السامية، وربما كانت سابقة للمنادى او لاحقة له. من ذلك ما ورد في الحبشية من قولهم [1] :



ومعناها، يا أنثى، ومثل هذا النمط يتكرر كثيراً في اللهجات الدارجة اليوم، فيقال عند الجهر بالنداء (هيه زيد هيه)، وعلى هذا فربما كان استخدام "أي" في نداء الاسم المُعرّف نابعاً من حاجة صوتية في التركيب، فالمُعرف بأل ربما لا يدخل عليه نداء، لما في ذلك من الثقل إذا قُطعت الهمزة، ولما فيه من عدم القدرة على مد الصوت المقصود بالنداء إذا وُصلَت. وقد أدرك النحاة وضع أي من (أيّها) في النداء، فعبّروا عن ذلك بأنها وصلةٌ يتوصل بها للنداء، وعلى هذا لم يُجوزوا في الاسم بعدها إلا الرفع، قال المبرد: "يا أيها الرجلُ أقبل، أي: مدعو، والرجل نعت لها والهاء للتنبيه" [2] وقال أيضاً : " فإذا قلت : يا أيها الرجل، لم يصح في الرجل إلا الرفع ، لأنه المنادى حقيقة، وأي مبهم يتوصل به إليه " [3] .

إلا أن جمهور النحاة أعربوا (أي)، منادى مبنياً على الضم في محل نصب ، لأنهم صدروا عن قالب لفظي خاص ينسجم مع نظرية العامل، وقد كان هذا الإعراب ينسجم مع تفسير حركة الضم على "أي"، وقد أدرك بعض المفسرين هذا الجانب، من ذلك ما قاله أبو حيان في تفسيره للآية " يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم": الخطاب مؤكد لقوله: " يا أيها الناس كلوا مما في الأرض "، ولَمّا كان لفظ الناس يَعُمُّ المؤمن والكافر، ميّز الله المؤمنين بهذا النداء تشريفاً لهم ، وتنبيهاً على خصوصيتهم .

---

(١) Brockelman. (Ggrundriss der Vergleichen den Grrammatiik der Semitischen Sprachen Bd, I, II, Brel 1908- 1913 .

(٢) المبرد، المقتضب. ج٤ / ص ٢١٦ .

(٣) السابق . جـ٤/ ص ٢١٦ .

ويمكن أن يُدرس في نطاق التوسعة وصف المنادى بـــ (ابن أو ابنه) وذلك فـــي نحو قوله تعالى: " يا عيسى بن مريم " فزيادة (ابن مريم)، من باب التوسعة في التعريـــف بعيسى عليه السلام. ومن التوسعة أيضاً ما ورد في باب الاستفهام فـــي قولـــه تعـــالى: " أتقولون للحق. لما جاءكم: أسحرٌ هذا ؟ "[1] ، فالبينة العميقة تتـــضمن الجمـــل التوليديـــة التالية :

١- جاءكم الحق .

٢- قلتم للحق : هذا سحرٌ .

ولما دخل الاستفهام على الجملة التوليدية (قلتم للحق)، فقد حولها إلى جملة تحويليـــة استفهامية فأصبحت: " أتقولون للحق؟ وكان من المتوقع أن يكون التركيـــب فـــي بنيتـــه المنطوقة: " أتقولون للحق لمّا جاءكم: هذا سحر ؟، ولكن الاستفهام جاء بصورة موســـعة إذ امتد إلى الجملة التوليدية " هذا سحر "، فأصبحت : أهذا سحر ؟ ثـــم تغيـــر الترتيـــب فأصبحت (أسحرٌ هذا)، والدليل على أن (أسحرٌ هذا؟) من باب التوسعة للاســـتفهام الأول هو أن الاستفهام فيهما واحد، وهو السؤال عن قولهم للحق إنه سحر .[2]

ومن التوسعة أيضاً تكرار صيغة السؤال في الإجابة، وذلك بإضافتها إلى الإجابة بنعم أو لا، وذلك نحو: إجابتك لسؤال: هل قرأتَ الدرس ؟ بـــ " نعم ، قرأتُ الدرسَ ".
فـــ (قرأتُ الدرس)، تُعد توسعة للإجابة بنعم، ودليل ذلك أنه يمكن أن نكتفي بالإجابة بـــ (نعم) دون حاجة إلى إعادة " قرأتُ الدرس ".

الإحلال Replacement

الإحلال نمط من أنماط التحويل، ويتمثل في أن يحل عنصر آخر متضمناً معناه، مع إضافة دلالة جديدة ، ويمكن أن نفسر من خلال هذا الـــنمط بعـــض تراكيـــب اللغـــة العربية. وذلك نحو إحلال الشبيه بالمضاف، مكان المضاف في نحو قول الـــشاعر " أيـــا راكبا إماعرضت فبلّغن " إذ الأصل :

يا راكبَ ناقتِه ثم تحولت إلى ←—— يا راكباً ناقتَهُ

---

(١) سورة يونس الآية . ٧٧ .

(٢) انظر: سمير ستيتية : الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية . ص ٤٤ .

وقد أدى هذا التحويل دلالة خاصة في إعطاء لفظ " الراكب " قدراً من التنكير، وهذا هو المقصود من قول الشاعر، الذي يتلاءم مع الحالة النفسية التي كان يعيشها، " فراكباً: اسم فاعل، وهو صالح للإطلاق على كل راكب، ولكن الاستعمال على أنّه : لا يُقال : راكب بالإطلاق إلا لراكب الجمل والناقة " (١) .

ولما كان الشبيه بالمضاف ، هو " ما اتصل به شيء من تمام معناه " فقد تمت عملية تحويل أخرى أدت إلى تحويل :

يا راكباً ناقته ⟵ يا راكباً

وذلك بالتضييق، ولهذا دلالة أيضاً، إضافة إلى الإيجاز الذي يتناسب مع أسلوب النداء بعامة، تتمثل في استبطان الحالة النفسية عند الشاعر، في أنه كان يُنادي أي راكب، وللقارىء أن يكمل " راكب ناقة أو جمل او غيرهما "، وهذا أبلغ في الدلالة من استعمال "يا راكباً ناقته " مثلاً.

ومن التحويل بالإحلال، إقامة الوصف مقام الموصوف ، وذلك في نحو قوله تعالى: " يا أيها النبي إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً " (٢) إذ الأصل فيها: " يا محمدُ النبيُ " ثم أقام الصفة مقام الموصوف ، مستعملاً لذلك ما يتناسب معه من أدوات النداء، فأصبحت يا أيها النبي ، ولهذا دلالة مهمة في إثبات صفة النبوة للرسول صلى الله عليه وسلم، وفي هذا تكريم له من الله سبحانه .

ومن الإحلال أيضاً الإجابة عن الاستفهام التصديقي الذي يكون باستعمال أداتي الاستفهام (هل والهمزة) وذلك بالتصديق بنعم ، او عدم التصديق بلا. وذلك كأن نسأل: "هل جاءك اليومَ زائر ، فيكون الجواب نعم أو لا (٣) .

---

(١) انظر : ابن هشام: أوضح المسالك . ج٣ ، ص ٧٨ .

(٢) سورة الأحزاب . الآية ٤٥ .

(٣) انظر : مازن الوعر :

أ- نحو نظرية لسانية عربية . ص ١٦٣ .

ب- سمير ستيتية ، الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية . ص ٤١ .

المبحث الثالث
المنهج المعياري

لم تكن المعياريّة قصرًا على المنهج المعياريّ بمفهومه التراثي ، فقد أسفرت بعض المناهج اللغويّة عن نوع من المعياريّة، وسوف أتناول في هذا المقام الحديث عن مثّلين من أمثلة المعيارية لدى المناهج الحديثة ، وذلك قبل أن أنتقل إلى الحديث عن بعض النظرات التقويمية للمعياريّة التراثية، وعلى هذا، فلعل الأيسر أن أرتب حديثي في النقطتين التاليتين على النحو الآتي :

١- أمثلة على مفهوم المعياريّة في المناهج اللغوية الحديثة .

أ. المعياريّة في المنهج الوصفيّ.

ب. المعياريّة في المنهج التحويليّ.

٢- تقويم المعياريّة في التراث النحويّ العربيّ.

أ- المعياريّة في المنهج الوصفيّ

أخذ الوصفيون الأوروبيون على الدراسات اللغوية التقليدية ، أنها تنحو منحىً معيارياً في معالجة الظاهرة اللغوية ، ذلك أن النحاة " يهتمون بوضع قواعد تبيّن للناس كيف ينبغي لهم، أن يتكلموا أو يكتبوا، وذلك على هَدْي مستوىً لغوي عزيز عليهم "(١)، وعلى هذا فإنهم ينبغي أن يتقبلوا حقائق التغير اللغوي Language change، من حيث المستوى الصوتي ، والصرفي، والنحوي، والدلالي، وأن يتعاملوا مع كل مرحلة لغوية جديدة بمصطلحاتها الخاصة بها، وهم يرون أن لا قيمة للمقياس الجمالي الذي كان يشكل اتجاهاً عاماً في الدراسات اللغوية القديمة .

وكذلك فقد أخذ بعض الباحثين العرب المتأثرين بالمنهج الوصفي على نحاة العربية صدورهم عن المعيارية في دراسة الظاهرة اللغوية ، فعبد الرحمن أيوب مثلاً يأخذ على التفكير النحوي " أنه لا يَخلُص إلى قاعدته من مادته، بل إنه يبني القاعدة على

(١) دافيد كريستل ، التعريف بعلم اللغة . ترجمة حلمي خليل ، ص ٧١ .

أساس من اعتبارات عقلية أخرى ، ثم يعمد إلى المادة ، فيفرض عليها القاعدة التي يقول بها، وهذا نوع من التفكير لا يمكن أن يوصف بأنه تفكير علميّ بالمعنى الحديث " [1] .

ويرى أن الدرس اللغوي الحديث ينبغي أن يتصف بالموضوعيّة والعلمية . ويرى أن هذه الصفات تنطبق على مدرسة التحليل الشكلي، فدعا إلى دراسة اللغة من خلالها وذهب إلى أنها تصحح معياراً آخر عند النحاة، ألا وهو صدورهم عن المعنى في دراساتهم اللغوية .

وتمّام حسان يأخذ على النحاة التشبث بالمعياريّة ، التي يراها تتمثل في القياس والتعليل، والاحتكام إلى مستوى صوابي معين [2] . ويرى أن تحديد الصواب والخطأ معيار ينبغي أن يكون مقياساً اجتماعياً يفرضه المجتمع اللغوي على الأفراد، ويُرجَع إليه عند الخلاف حول الاستعمال ، وبذلك فهو يرى أن فكرة المعيارية في الدرس النحويّ القديم ليست من منهج البحث الوصفي، ومن ثمّ فقد دعا إلى دراسة اللغة دراسة وصفيّة اتكأ فيها على النظرية الاجتماعية متأثراً بأبرز أعلامها فيرث Firth [3] ، وعلى هذا فهو يحدد الإطار العام لهذه الوصفية بقوله: " أنّ كلّ منهج علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر يُعني أولاً وآخراً بالإجابة عن " كيف " تتم هذه الظاهرة أو تلك ، فإذا ما تعدى هذا النوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن " لماذا " تتم هذه الظاهرة او تلك لم يعد منهجاً علمياً، بل لا مفرّ من وصفه بالحدس والتخمين " [4] .

ولا يخفى أن هناك مفارقة بين الوصفية التي يدعو إليها عبد الرحمن أيوب والتي تركز على الشكل من خلال مدرسة التحليل الشكلي ، وتأخذ على النحاة صدورهم عن المعنى، وبين وصفيّة تمام حسّان التقديرية التي تأخذ على النحاة اهتمامهم بالشكل [5].

---

(١) عبد الرحمن أيوب ، دراسات نقدية في النحو العربي . ص هـ من المقدمة .

(٢) انظر تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ٥٥ – ٦٦ .

(٣) انظر الفصل الأول . ص ٣٥ .

(٤) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية . ص ٤٢ .

(٥) انظر : الفصل الأول . ص ٣٦ .

وتعدّ المعنى الهدف المركزي الذي ينبغي أن تُصوَّب إليه سهام الدراسة اللغوية من كل جانب [١] .

وأرى أن نقد الوصفيين الغربيين للنحاة من الغربيين ، نقد مُسَوّغ، ولا سيما بعد أن فشلت المحاولات في اجتماع الناس على اللغة الفصحى (اللاتينية)، وذلك في أواخر القرن الثالث عشر ، ومما يذكر ، أن علماءهم حذّروا من استعمال العاميات، وطلبوا من مجتمعاتهم المحافظة على لغتهم القومية التي وعتْ لهم تاريخ أجيال وحضارات مضت، وبذلك فإنهم من خلالها يتصلون بماضيهم وحاضرهم ومستقبلهم ، وقد اشتركت في هذه الدعوة جمعيات وطنية ، وذلك كالجمعية الوطنية الفرنسية التي عهدت عام ١٧٩٤م، إلى الأب (جريجوار) أنْ يضع تقريراً يبين فيه الوسائل الناجعة للقضاء على اللهجات الشعبية، ونشر اللغة الفصحى (اللاتينية) [٢] .

ومن ثمّ فإن علماء الوصفية انطلقوا في نقدهم من الواقع اللغوي الذي يعيشونه، بعد أن أصبح المستوى (العزيز عليهم) على رأي دافيد كريستل (يقصد اللاتينية)، مستويات كثيرة منها، البرتغالية ، والقشتالية ، والفرنسية والإيطالية والرومانية والإسبانية، وقد بلغ من شدة التغيرات بين هذه اللغات ، ان المرءَ يحس أنها لغات مختلفة تماماً [٣] .

وقد تعدى الأمر ذلك، فالفرنسية اليوم تختلف عن اللغة الفرنسية مثلاً قبل مئة عام أو أقل، ومما يُذكر أن لنابليون مذكرات تحتاج اليوم إلى مَنْ يترجمها [٤] .

فالوصفيون يرون أن دراسة اللغة ينبغي أن تصف الظاهرة اللغوية وفق تطورها الذي وصلت إليه ، ومن ثمّ فإنهم يتخذون شعار " دَعْ لغتك وشأنها "، ويرون أن الدراسات اللغوية ينبغي أن تواكب التطورات الحاصلة في اللغة .

---

(١) تمام حسان ، اللغة بين المعيارية والوصفية . ص ٦٩ وما بعدها .

(٢) عبد الواحد وافي ، علم اللغة . ص ٤٩ .

(٣) محمود السعران ، اللغة والمجتمع. ص ١٦٧-١٦٩ .

وانظر : عبد الغفار هلال : علم اللغة بين القديم والحديث . ص ١٠٠ .

(٤) انظر : أحمد نصيف الجنابي : ملامح من تاريخ العربية . دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨١م ، ص ٦٦.

بينما نرى أن المعيارية تشكل ضرورة مُلحة بالنسبة لدراسة اللغة العربية ، وذلك لأنها مرتبطة بالقرآن الكريم ، الذي هو دستور الإسلام الأعلى ، ومعجزته البيانية الكبرى، ومن ثمّ فالمسلمون يشعرون بضرورة المحافظة على هذا المستوى اللغوي المتميز في ألفاظه وتراكيبه، ومعانيه، قال الإمام الخطابي : " اعلم أن القرآن إنما صار معجزاً لأنه جاء بأفصح الألفاظ في أحسن نظوم التأليف، مُضمَناً أصح المعاني " [١]، ومن ثمّ فإنه لا بد أن يسعى النحاة إلى تثبيت المعايير اللغوية ما أمكن ، لتواجه ألوان التطور اللغوي، وتُيسّر للأجيال أن تلجأ إلى هذه المعايير في التعرف على ذلك المستوى الأمثل وتعلمه، وإن كانوا لا ينتمون إلى ذلك العصر ، أو تلك البيئة ، اللذين استنبُطت منهما قواعد اللغة المعيارية [٢] .

ب- المعيارية في المنهج التحويلي

أما عن المعيارية في المنهج التحويلي ، فهي قوانين رياضية مبنية على مفاهيم افتراضية، ومن ثمّ فالنحو التحويلي ينبني على عدد متناه من الجمل المختبرة (المعطيات الواقعة) يعمل على (إسقاطها) على عدد غير متناه من الجمل النحوية، بواسطة قوانين عامة (قواعد النحو)، حُددت على أنها مفاهيم افتراضية ، من ذلك الفونيمات الخاصة والكلمات والأركان ... إلخ [٣] .

وهذا يعني أن المنهج التحويليّ منهج استنتاجي Deductive Method ، يسعى إلى شرح الفعالية اللغوية من الداخل، وذلك لمعرفة المقدرة الكلامية التي تعمل داخل الذهن البشري وذلك عن طريق الخطوات الآتية [٤] :

---

(١) انظر : عائشة عبد الرحمن : الإعجاز البياني للقرآن . ط دار المعارف بمصر ، ص ٣٤ .

(٢) انظر: إسماعيل عمايرة: التفكير اللغوي التراثي بين التأصيل والتعليم . ص ١٠ .

وانظر : أحمد نصيف الجنابي : ملامح من تاريخ اللغة العربية . ص ١٩ .

(٣) انظر : مجموعة من النصوص لتشومسكي ترجمها صالح الكشو ، وأثبتها في كتابه " مدخل في اللسانيات "، تونس، الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٥م ، ص ١٧٢ .

(٤) انظر : مازن الوعر : قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث ص ١٠٧ .

١- وضع فرضيات لغوية تعتمد على نظريات علمية .

٢- تطبيق الفرضية اللغوية وتجربتها على مواد لغوية معينة .

٣- إعادة صياغة الفرضية اللغوية إذا دعت الحاجة إلى ذلك .

٤- تثبيت الفرضية اللغوية في حال مناسبتها للمواد اللغوية .

أما المتأمل في المعيارية عند نحاة العربية فيلاحظ أنها هدفت إلى تثبيت معايير لغوية استُنْتِجتْ من استقراء كلام العرب ، وعلى هذا فإنه يمكن تلخيص خطوات الوصول إلى هذه المعايير كالآتي [١] :

١- ملاحظة المادة اللغوية .

٢- حَدْس المادة اللغوية .

٣- صياغة فرضية للمادة اللغوية .

٤- فحصُ الفرضية وتدقيقها .

ويكون من نتائجها تمييز الخطأ والصواب بالنسبة للكلام الفعلي في زمن الاحتجاج اللغوي.

بينما نلاحظ أن المعياريّة التحويليّة تسعى إلى الملاءمة بين ما هو ذهني فكري، وما هو واقعي لغوي، وعلى هذا فالمعياريّة بهذا المفهوم، ليست وصفاً للكلام الفعلي، بل هي قواعد للجملة على أساس أنها شكل تجريديّ نظريّ ، ومن ثَمّ فليس لها علاقة بالصواب والخطأ بالنسبة للاستعمال الفعلي للغة [٢] .

مآخذ على المعيارية التحويلية

تؤخذ على المعيارية التحويلية المآخذ الآتية :

١- ذكرنا أن المنهج التحويليّ يسعى إلى أن تكون الفرضيات التي تنص على الخصائص العامة التي تخضع لها كل لغة إنسانية محتملة الوجود ، والتي هي عائدة إلى النشاط اللغوي الإنساني بصورة عامة [٣] .

---

(١) مازن الوعر ، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث . ص ١١٠ .

(٢) نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة . ص ٣٠٠ .

(٣) ميشال زكريا، الألسنية التوليدية . ص ٨٨ .

ولا يخفى أن لكل لغة خصوصيتها، فالقاعدة النواة التي اعتمد عليها التحويليون، وحـددها النحاة العرب بالإسناد، تنطبق على الإنجليزية والعربية ، مثلاً، غير أنها لا تنطبق علـى الإيطالية والبرتغالية ، وذلك لأن الفاعل فيها لا يشكل عنصراً تام الدلالة [1] .ومما يـذكر أن المنهج التحويلي لم يُقم دراسته إلا على نماذج من اللغة الإنجليزية، لغـة تشومـسكي الخاصة [2].

٢- قدمت التحويليّة معايير ركزت على السلوك اللغوي الداخليّ للإنـسان، وذلـك علـى اعتبار أن اللغة قدرة فطرية مناسبة للإنسان وحدَهُ، ولذلك ينبغي على التحليل اللـساني أن يشرح تلك المقدرة بوسائل فكريّة ونفسيّة لمعرفة طبيعة اللغة. وقد اتخذت هـذه المعـايير بُعداً رياضياً، فيزيولوجياً، ولكنها قصرت عن الإحاطة باللغة، ظاهرةً اجتماعية متغيـرة، تغير الزمان والمكان [3] .

٣- استـصعبت القواعـد فـي المـنهج التحـويلي، لأنهـا ذات طـابع رياضـي متشعب [4] .

٤- أُخذ على المنهج التحويلي نزوعه إلى التفتت، فكلما قُدمت نظريـة أجريـت عليهـا تعديلات جديدة، وربما كان السبب في ذلك أنها أصلاً من " بنات أفكار فرد معـين ، قـام بتطويرها على مرّ السنين ، وفي الوقت نفسه يقوم بتدريسها لطلابه، وهـؤلاء الطـلاب يقومون بتطوير وجهات نظرهم الخاصة حول النظرية الأصلية، ومن ثمّ تظهر اختلافـات متعددة [5] .

(١) انظر : رشيد العبيدي : الألسنية بين عبد القاهر والمحدثين. ص ٢١ .

(٢) رشيد العبيدي ، البحث اللغوي وصلته بالبنيوية في اللسانيات . ص ٧٠ .

(٣) انظر مازن الوعر: علم اللسان من البنيوية إلى الذهنية . مقالة منشورة في مجلة المعرفة ، السنة التاسـعة عشرة، العددان ٢٢٠-٢٢١، حزيران، ص ١٥٩ .

(٤) دافيد كريستال ، علم اللغة. ترجمة حلمي خليل ، ص ١٥٩ .

(٥) السابق. ١٥٩ .

من هذه التعديلات التي أخذ بها تشومسكي التعديل الذي قام به علماء تحويليون أبرزهم فودور وكاتس (Fodor and Katz)، واعتقدا أن هذا التعديل يركز على المعنى، وبذلك يكون مكملاً ومُعدّلاً لنظرية القواعد التحويلية التي بدأها تشومسكي، وقد حاول هذا التعديل أن يفسر الخصائص الدلالية، وذلك عند مقابلة الجملتين التاليتين مثلاً.

الرجل الصادق

و السمكة الصادقة .

إذ نجد ان الجملة الأولى مقبولة من حيث الدلالة، في حين نجد أن الثانية غير سليمة، وذلك عن طريق دراسة مكونات الجملة الأولية، وما تتسم به من سمات ، فمثلاً كلمة " رجل " يتألف معناها من العناصر الأولية التالية :

[+ اسم/ + محسوس / + معدود / + حي / + بشري / + ذكر / + بالغ]

وقد استعملوا العلامة "+"، كي تشير إلى انتماء المفهوم الدلالي، إلى مضمون الكلمة الموافقة، والعلامة (–)، إلى عدم انتمائه. فالسمكة مثلاً يتألف معناها من العناصر الأولية التالية :

[+اسم / + حي / – إنسان / + حيوان ، + يعيش في الماء]

وصفه صادق تتكون من

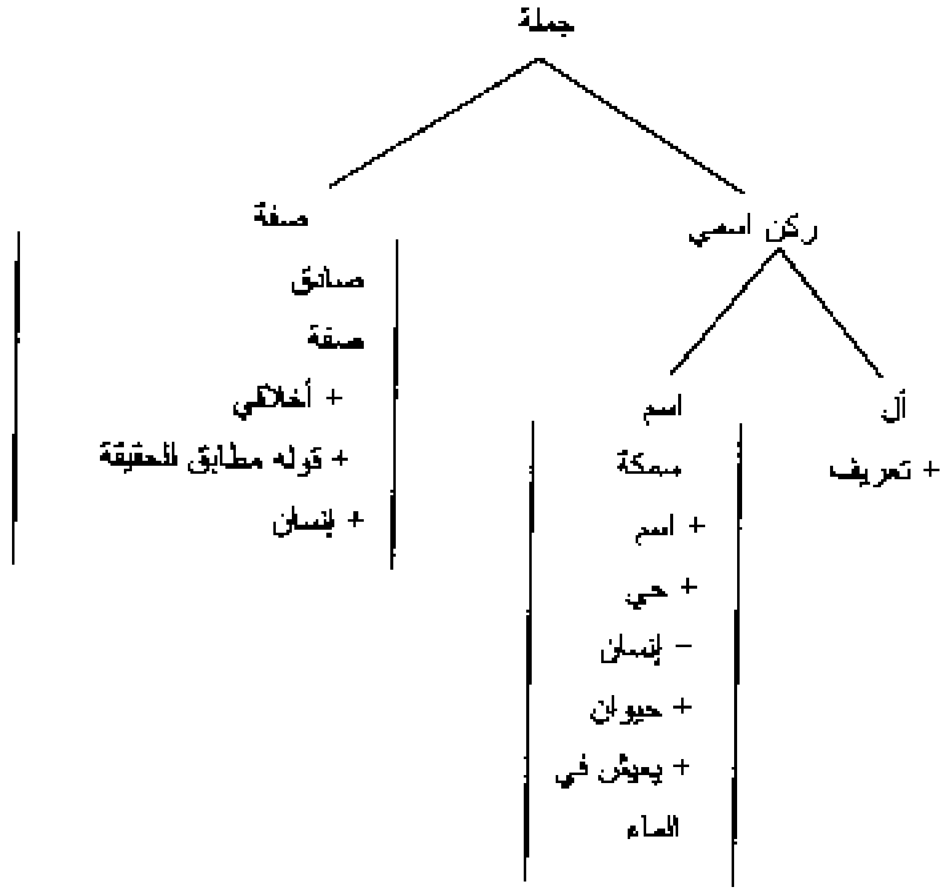
[+ صفة / + أخلاقي / + قوله مطابق للحقيقة / + إنسان]

ومن هنا نجد ان صفة ' صادق ' تحتوي على (+ إنسان)، بينما الموصوف وهو (سمك)، يحتوي على (– إنسان) وبالتالي يحصل تناقض من إسناد الصدق إلى السمك. ويمكن تمثيل ذلك بالشكل الآتي [1] :

---

(١) انظر : نايف خرما : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة . ص ٣٢٦ .

وانظر : عادل فاخوري : اللسانية التوليدية والتحويلية . ص ٥٥ – ٥٧ .



ويرون أنهم بهذه الطريقة يمكنهم تحليل معاني مفردات أية لغة، ومن ثمّ يتمكنون من تَبيُّن الخلل في معاني بعض الجمل، وذلك نحو انعدام المعنى في المثـال المـشهور " الأحلام الخضراء العديمة اللون تنام بعنف "، ذلك ان أحد عناصر كلمة حُلم هو (− حي)، بينما أحد عناصر كلمة نام (+ حي)، وبذلك فإنه لا يكون توافق بين حُلم ونوم، ولا ينـتج عن ارتباطهما معنى مفهوم .

وكذلك فإن كلمة حُلم (− محسوس)، بينمـا مـن عناصـر كلمـة أخـضر(+ محسوس)، ومن ثَمَّ لا يوجد توافق عند اجتماعهما .

وقد أخذ على هذه الطريقة طولها ، وتعقيدها إضافة إلى أنها لا تصلح للتطبيق على كثيـر من اللغات، مما يجعلها قاصرة عن أن تصبح نظرية متكاملة للمعاني كما توقع أصـحابها لها أن تكون [١] .

---

(١) انظر عادل فاخوري : اللسانية التوليدية والتحويلية . ص ٥٩ .
وانظر أيضاً نايف خرما : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة . ص ٣٢٧ .

٢- تقويم المعياريّة في التراث النحوي العربي

سوف أتناول هنا بعض النظرات التقويمية للمنهج المعياريّ، مع محاولة لتقويم العلاقة التاريخية بين معيارية القدماء ، ومعياريّة بعض المناهج الحديثة كالتوليدية التحويلية لتشومسكي .

أثبتت المعيارية التراثية فاعلية كبيرة في معالجة الظواهر اللغوية، فقد قدّم العمل النحوي من خلال نظرية العامل هياكل تعليمية تُقام عليها وَحدة المعايير، واتخذت المعياريّة من هذه الهياكل شكلاً من الترابط بين الكلمة وسياقها. إلا أن ذلك لا يعني خلوها من المآخذ، فقد سُجلت عليها مآخذ عدة أبرزها :

١- تعدد الأوجه الإعرابية : وقد أخذ أشكالاً منها :

أ. تعدد أوجه الاختلاف في تقدير المحذوف، من ذلك اختلافهم في قوله تعالى: "وصيةً لأزواجهم " (١) قُرئت بالنصب على أساس أن التقدير " كَتَبَ عليهم الوصية لأزواجهم "، وقُرئت بالرفع على أساس أن التقدير " أمرنا وصيةٌ " (٢) .

ب. تعدد أوجه الإعراب بسبب عدم ظهور العلامة الإعرابية: كالأسماء المقصورة، والأسماء الموصولة، من ذلك أنه قيل في إعراب " الذين " في الآية (الذين يؤمنون بالغيب) إنها تحتمل :

١- الجر على أنها صفة للمتقين أو بدل منهم .

٢- الرفع على أنها مبتدأ، وخبره " أولئك على هدى " أو على أنه خبر مبتدأ مقدر تقديره " هم ".

٣- النصب على تقدير (أعني) (٣) .

---

(١) سورة البقرة. الآية ٢٤٠، ونص الآية : (والّذين يُتوفون منكم ويذَرون أزواجاً وصيةً لأزواجهم متاعاً إلى الحولِ غير إخراجٍ ، فإن خرجن فلا جُناح عليكم فيْ ما فَعلن في أنفُسِهنّ من معروف، والله عزيز حليم).

(٢) الفراء ، معاني القرآن . ج١/ ٢٠٥ .

(٣) العكبري، التبيان في إعراب القرآن ، ج١ / ١٠، ١١ .

وانظر : الفراء معاني القرآن ، جـ١/ ١١-١٢ .

وتمام الآية : " الذينَ يؤمنون بالغيبِ ويقيمون الصلاةَ ومما رزقناهم يُنفقون " البقرة ، الآية ٢ .

جـ. تعدد أوجه الإعراب بسبب اشتراك أكثر من باب نحوي في علامة واحدة . من ذلك أن الاسم بَعْدَ (إلا) إذا كان في جملة منفية والمستثنى منه موجودٌ في مثل " ما رأيتُ الطلابَ إلا زيداً " يُعرب إعرابين [1] .

الأول : مستثنى منصوب وعلامة نصبه الفتحة .

والثاني : بدل من المفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة .

د. أخضع النحاة قواعد ترتيب الجملة للعامل، فتناولوا ذلك في إطار جواز تقدم المعمولات على العوامل ، وبخاصة، أنهم قسّموا العوامل ، إلى عوامل قوية وأخرى ضعيفة، ورأوا أن بعض الأدوات تمنع عمل ما قبلها فيما بعدها، وعلى هذا توزعت ظاهرة الترتيب وفقاً للعامل ، وقد يجنحون في تفسير ذلك إلى افتراض حالات ربما لا يكون لها وجود في الواقع، وذلك نحو:

١. ما أورده السيوطي حول [2] (هل يجوز في المضارع المنصوب بعد الفاء أن يتقدم على سببه، فيقال: " ما زيد فنكرمَه يأتينا" و " متى فآتيك تخرج " و " كم فأسيرَ تسير "والغريب أننا نجد أن النحاة يتحاورون ويتجادلون في نحو هذه الأمثلة التي لا أحسب لها وجوداً في الواقع)، فيتابع السيوطي موضحاً بقوله: " فيه قولان : قال البصريون: لا، وقال البصريون في ذلك أن النصب بأن مضمرة، وأن الفاء عاطفة ، عطفت المصدر المقدر من أن المضمرة والفعل، على مصدر مُتوهمٍ من الفعل والمعطوف عليه، والتقدير: لم يكن من زيدٍ إتيانٌ فيكون منّا إكرام. وعلى هذا يمتنع التقديم، لأن المعطوف لا يتقدم على المعطوف عليه، ومذهب الكسائي وأصحابه أنَّ الناصب هو الفاء نفسها، وليست عاطفة فلا معطوف هنا، وإنما هو جواب تقدّم على سببه مع تقدم بعض الجملة فلم يمتنع[3] .

---

(١) ابن جني ، اللمع في العربية ص ٦٧ .

وانظر ابن يعيش : شرح المفصل جـ ٢ / ٨١ .

(٢) انظر : السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، جـ ٢ ، ص ١٦٨ ، ١٦٩ .

(٣) السيوطي ، الأشباه والنظائر ، جـ٢ ، ص ٦٩ . .

٢. واختلف النحاة أيضاً في المسألة السابقة، حول جواز الفصل بين السبب ومعموله بالفاء ومدخولها [١] ، وذلك كأن يُقال : " ما زيدٌ يكرِم – فنكرمه – أخانا " مُراداً به: ما زيد يُكرم أخانا فنكرمَه ، فمذهب البصريين المنع ، ومذهب الكوفيين الجواز .

والخلاف قائم على أساس الخلاف في عامل النصب في الفعل بعد الفاء ، فالبصريون يذهبون إلى أن ما بعد الفاء معطوف على مصدر مُتَوَهَّم من يُكرِم. فكما لا يجوز أن يُفصَل بين يكرم ومعموله، لأن يكرم في تقدير المصدر. والكوفيون يجيزون هذا التركيب المفترض، لا استناداً إلى نصوص لغوية تبيح النَّسْجَ على منوالها ، وإنّما لأنه لا عطف عندهم ولا مصدر متوهماً.

٣- اعتمد البصريون في منع تقديم خبر (ما زال) وما كان في معناها من أخواتها على قاعدة عندهم، يرون فيها أن حرف النفي لا يعمل ما بعده فيما قبله، في حين يجيز ذلك الكوفيون وابن كيسان [٢] . ولم يورد أي من الفريقين شواهد من اللغة لتأييد قاعدته. معتمدين على أحكام العامل وحدها . وعلى عكس هذه الحالة، لا يجيز الكوفيون تقديم خبر (ليس) عليها، يوافقهم في ذلك المبرد وابن الأنباري ، ويجيز ذلك البصريون [٣] .

ولعله يجدر بنا أن نلقي النظر على نقطة خلافيّة حول مدى علاقة المعياريّة التراثيّة بالمعيارية التوليديّة التحويليّة .

رأينا من خلال ما عرضناه في الفصل الثالث كيف أن اللغويين العرب القدماء أرسوا دعائم أساسية من دعائم المناهج التي تسير عليها البحوث اللغوية الحديثة ، مما جعل بعض الباحثين يجزمون بتأثر تشومسكي مثلاً ، بالنحاة العرب ، تأثراً يُشعر بأن النحو التوليديّ التحويليّ إنما هو نسخة عن نظريّة النحو العربيّ. يقول محمد زياد الكبة: " ما وصل إليه النحو العربي من التطور منذ قرون عديدة تحاول النظرية النحوية الرائجة في الغرب حالياً أن تدركه، فالنحاة العرب أدخلوا الفكرة التوليديّة التحويلية في صلب قواعد اللغة العربية . ولو أنهم لم يطلقوا عليها التسمية نفسها، وما قواعد الحذف والإضافة

---

(١) السيوطي ، الأشباه والنظائر ، جـ ٢/ ص ١٧٠ .

(٢) انظر : ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة رقم ١٧، جـ١ ، ص ١٥٥ .

(٣) السابق ، المسألة رقم ١٨ ، جـ ، ص ١٦٠ .

والتقديم والتأخير ، ومفهوم (التقدير) في الإعراب إلا جزء من القواعد التحويلية الموجودة في صميم اللغة العربية. وأغلب الظن – وهذا هو اعتقادي الشخصي – أن تشومسكي أخذ مبادىء نحوه التحويليّ عن العربية من خلال اللغة العبريّة، التي قدم رسالته لنيل الماجستير فيها، ومن المعروف أن للنحو العربي أثراً بالغاً في النحو العبري " (١) .

ويرى بعض الباحثين (٢) أن هذا التوافق الكبير في الأنظار اللغوية، يرجع إلى انتقال العلم العربي إلى الغرب اللاتيني، وذلك أن (ملفستر دي ساسي) كان عالماً بمفاهيم النحاة العرب اللغوية ، وأنه أستاذ (فون هومبولت)، الذي هو أول من ألمح بصراحة إلى طبيعة القدرة اللغوية الخلاّقة، ثم استفاد تشومسكي من هذه الأنظار جميعاً .

وأرى أن معرفة تشومسكي باللغات الساميّة بوجه عام، واطلاعه على النحو العربي شكلت بُعداً من أبعاد ثقافته، وقد أشار إلى معرفته هذه صراحة في مقابلة أجريت معه بقوله : " قبل أن أبدأ بدراسة اللسانيات العامة، كنت أشتغل ببعض البحوث باللسانيات السامية ، وما زلت أذكر دراستي للأجرومية (٣) منذ سنوات عده خلت، أظن أكثر من ثلاثين سنة، وقد كنت أدرس هذا مع الأستاذ فرانز روزنتال Franz Rosenthal ، وكنت مهتماً بالتراث النحويّ العربيّ والعبريّ، الذي نشأ في بعض ما كنت قد قرأته من تلك الفترة ، ولكنني لا أشعر أنني كفءٌ للحديث عن البحوث اللسانية التي كان العرب قد أسهموا بها لبناء علم اللسانيات الحديث (٤) .

---

(١) جان ليونز، تشومسكي . ترجمة محمد زياد الكبة، منشورات النادي الأدبي بالرياض ، ١٩٧ ، ص ٦٥ .
وانظر : رشيد العبيدي : الألسنية بين عبد القادر والمحدثين. ص ١٣ .

(٢) انظر : عبد الرحمن الحاج صالح ، مدخل إلى علم اللسان الحديث. " مجلة اللسانيات الصادرة عن معهد العلوم اللسانية والصوتية التابع لجامعة الجزائر ، المجلد الأول (الجزء ١-٢)، والمجلد الثاني (جزء ١).

(٣) الأجروميّة : هو كتاب مختصر مشهور في النحو العربي لمؤلفه ابن أجروم (القرن الثامن للهجري)، ونقل إلى اللاتينية في للقرن السادس عشر الميلادي .

(٤) انظر المقابلة التي أجراها معه مازن الوعر في أمريكا عام ١٩٨٠ وأثبتها في كتابه: دراسات لسانية تطبيقية ، منشورات دار طلاس ، دمشق ، ١٩٨٩ ، ص (٢٩١-٣١١).

غير أن إلمام تشومسكي وبعض الغربيين بنحو بعض اللغات الساميّة، كالعبريّة، وتأليف بعض النحاة اليهود، الذين عاشوا في كنف الدولة الإسلامية وبخاصة في الأندلس، ليس كافياً إلى خلق قناعة بأن النحو التوليدي، مؤسس على نظرية النحو العربي. ولعل أفضل ما يقال بهذا الشأن، أن تأثر هؤلاء بالنحو العربي كان بطريقة غير مباشرة، وربما داخلها كثير من توارد الخواطر، وبخاصة عند البحث في قواعد لغات متشابهة، كاللغات الساميّة، فكثيراً ما يقع العلماء على جوانب من التفسير المتقارب الذي يُشبه ذلك الوعي الضمني على قواعد اللغة الأم عند الإنسانية جميعاً [١] .

ولعل ما مرّ بنا حول " المعيارية " مثالٌ جيد يوضح وعي التحويليين على مفهوم المعيارية ، بيد أنهم يعبرون عنه بما يتفق وهدفهم في وضع نظرية لغوية شاملة .

---

(١) انظر : نهاد الموسى، نظرية النحو العربي . ص ١٠٩ .

المبحث الرابع
المنهج التاريخي

مرّ بنا في الفصل الأول، الأسس التي قام عليها المـنهج التـاريخي والتـاريخي المقارن، وفي الفصل الثاني ، إرهاصات هذا المنهج عند علماء العربية . وقد أشارت هذه الإرهاصات إلى أن الانتباه إلى التشابه والصلات بين العربية واللغات السامية الأخـرى ، يُشكّل جانباً – ولو هامشياً – من المعرفة اللغوية عندهم . إذ لم يبلغ شأو الدراسة المطلوبة في هذا المجال، كما هي حال المنهج التاريخي الحديث، الذي استطاع الباحثون من خلاله أن يكشفوا اللثام عن أمور مهمّة، وفي خطوات منظمة ، وبأدوات مهيئة، مـن شـأنها أن تخدم اللغة.

بيد أن ومضات اللغويين العرب التاريخية ذات قيمة، جعلتهم يصيبون أحياناً فيما يذهبون إليه، ويخطئون أحياناً أخرى، ويمكن أن نوازن بين آرائهم التاريخيـة والمـنهج التاريخي الحديث من خلال النقاط الآتية ، مع التأكيد على أن للخطوات القليلـة الـسابقة فضل الريادة المبكرة في شق الطريق أمام مستقبل الدراسات المنهجيّة اللاحقة في ضـوء هذا المنهج.

١ – تأصيل ليس

مرّت بنا آراء النحاة في (ليس) في الفصل الثاني [1] . والنظرة المقارنـة تلقـي ضوءاً يؤيد رأي الخليل في تركيبها من " لا أيس " ، ذلك أن " أيت " تعني في الـسريانية فعل الوجود، وعندما تدخل عليه اللام النافية يصبح (ليث) Let، فيلتقي مع معنى (لـيس) العربية ، ويمكن ربط هذا الفعل بفعل الوجود في العبرية وهو (يـــش ـ لُـاً)، وممـا يُرجح هذه الرؤية أن السين العربية تقابلها الشين السريانية، كما أن الثاء السريانية تقابلهـا التاء العربية، وإذا علمنا أن التاء العربية تتبادل مع السين كما في نحو (النـاس والنـات) (والاكياس ، والأكيات)، وذلك لقرب مخرجهما ، ولصفة الهمس فيهما ، فإنه يسهل علينـا

---

(١) انظر الفصل الثاني . ص ١٤٤

وانظر : الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، المسألة رقم ١٨ ، والمسألة ١٩ .

أن نُرجح أن (ليس من الأفعال المركبة Compound verbs من (لا ايس) وهذا يلتقي مع الشواهد القليلة الباقية في العربية ... نحو " ائتني به من حيثُ أيسٌ وليس ، أي من حيث هو ولا هو " (١) .

وكذلك فإن النظرة التاريخية المقارنة تسعف في إلقاء ضوء يرجح رأياً لابن أبي الربيع ذهب فيه إلى أن الأصل في " لات " : " ليس " أُبدلت سينها تاء كما في ست، (٢) فعادت الياء إلى الألف، لأن الأصل في ليس " لاس "، لأنها فعل، ولكنهم كرهوا أن يقولوا " ليت "، فيصير لفظها لفظ التمنّي "، في حين ذهب جمهور النّحاة إلى أنّها (لا)، زِيدتْ التاء عليها لتأنيث الكلمة ، كما زيدت مع ربّ (٣) .

من الواضح أن ابن أبي الربيع يعيد (لات) إلى (ليس)، وهي كما أوضحنا مكونة من " لا ايس " بل لعل (لات) هي الصورة الأقدم لـ (ليس) قبل تحول التاء فيها إلى سين.

وكذلك فإن ابن أبي الربيع يلفتُ النّظر إلى سمةٍ من السمات التي تتميز فيها العربية في التوسعة على ذاتها وذلك بتمييز (لات) عن ليس التي للتمني .

غير أن رأي ابن أبي الربيع ظل رأياً فردياً، لأنه لم يقدّم أدلة تاريخية مقارنة تساعده في دعم رأيه هذا ، ومن ثمَّ لم يسهم رأيه في تخفيف حدّة الخلاف بين النحاة فيها .

٢- تأصيل الاسم الموصول

اختلف النحاة في أصل الاسم الموصول ، فذهب الكوفيون إلى أن الاسم هو "الذّال " ساكنة فقط من " الذي " ، لسقوط الياء في التثنية وفي الشعر، ولو كانت أصلاً لم تسقط، واللام زيدت ليُمكن النُطق بالذّال ساكنة .

---

(١) انظر :

١- إسماعيل عمايرة ، خصائص العربية . ص ٥٥ .

٢- ابراهيم السامرائي ، فقه اللغة المقارن . ص ٦٨ .

٣- مهدي المخزومي ، في النّحو العربي ، قواعد وتطبيق . ص ١٣٧ .

٤- براجستر اسر، التطور النحوي. ص ١١١ .

(٢) إسماعيل عمايرة ، (ست) أصلها " سدس " ، فأبدلت السين تاءً وأدغمت فيها الدال ولمزيد من التفصيل أنظر ، العدد (دراسة لغوية مقارنة). ص ٧٩-٩٠ .

(٣) السيوطي ، الهمع ، ج٢ / ١٢١ .

وذهب الفرّاء ، إلى أن أصل الذي، "ذا" المشار بها. وذهب السهيليّ، إلى أن أصل الذي ، "ذو" بمعنى صاحب ، " وقدر تقديرات حتى صارت الذي في غاية التعسف والاضمحلال " [١] .

والمنهج التاريخي المقارن يلقي ضوءاً على هذه المسألة بما يرجح رأي الفراء، ذلك أن " أل " من معانيها الصلة ، فهي تفيدُ ما يفيده الاسم الموصول أحياناً، وقد تركبت " أل " مع "ذي" في العبرية في قولهم هلّزى הַלָּזֶה، ومعناها الذي ، هذا إذا علمنا أنه يمكن ردّ "أل" التعريف العربية إلى هل العبرية ، فـ " هل " استعملت للتعريف في العبرية، وكذلك استعملت في اللحيانية، وفي الثمودية، وهما عربيتان بائدتان، فقالوا: هفرس وهم يقصدون، (الفرس) و (هجمل): وهم يقصدون الجمل [٢]، والتبادل بين الهاء والهمزة ظاهرة معروفة في العبرية، في نحو " هيا " ، و " أيا "، و " هزروف " ، و " أزروف "، و " هنار " و " أنار " ، وقد ذكر ابن هشام : أنه ورد عن العرب " أفْعلْتَ " بمعنى " هل فعلتَ " وهو من إبدال الخفيف ثقيلاً . [٣]

٣- تأصيل مذ ومنذ

واختلف النحاة في " مذ ومنذ " ، فذهب الفراء إلى أن أصلها " من ذو " من الجارّة ، " وذو " بمعنى الذي [٤] .

وذهب آخرون إلى أن أصلها " مِنْ إذْ "، حُذفت الهمزة ، فالتقى ساكنان، النون والذال ، فحُرِّكت الذال، وجُعلت حركتها الضمة التي هي أثقلُ الحركات لأنها ضمنت معنى شيئين " مِنْ " و " إلى "، وذهب البصريون إلى أنها بسيطة غير مركبة [٥] .

ويرجح المنهج التاريخي أنها مركبة من " مِنْ " و " إذا "، ذلك أنّ " إذا " في العربية تقابلها (أزي) אֲזַי في العبرية ، فتكون الذال العربية قابلت الزاي العبرية، والألف العربية قابلت الياء العبرية، وهي في الحبشية " يئزي "، وقد تطورت "إذا " فنُحتَتْ منها

---

(١) السيوطي ، الهمع. جـ ١/ ٢٨٣ .

(٢) انظر : إسماعيل عمايرة : خصائص العربية في الأفعال والأسماء . ص ٦٩-٧٠ .

(٣) ابن هشام ، مغني اللبيب . ج١ / ٥٤ .

(٤) انظر : السيوطي : الهمع . ج٣/ ص ٢٢١ ، ولنظر المرادي : الجنى الداني ص ٤٦٤ .

(٥) ابن يعيش، شرح المفصل . جـ ٢٢١/٣ .

مع " مِن " كلمة واحدة في العبرية ، فتكونت كلمة מעז Mēaz وتعنـــي " منـــذ "، ويبدو أثر النّحت أكثرَ وضوحاً في " مُذ "، ذلك أن النون صوت ضعيف ، قابلٌ لأن يتأثر فيما بعده[١] .

٤ – تأصيل لفظ الجلالة (الله)

واختلف النحاة في أصل لفظ الجلالة " الله "، فذهب يونس بن حبيـــب والكـــسائي والفراء، إلى أن أصل " الله " الإله ، ثم حُذفت الهمزة تخفيفاً، فاجتمعت لامان، فأدغمـــتْ الأولى في الثانية ، فقيل (الله) [٢] .

وقال الخليل بن أحمد، أصل إله (ولاه)، من الوله والتحير[٣] ، وقد أُبدلت الـــواو همزة لانكسارها فقيل (إله)، كما قيل في (وعاء ، إعاء) وفي (وشاح ، إشاح)، ثم أُدخلـــت الألف واللام وحذفت الهمزة فقيل (الله) .

وذكر ابن منظور رأياً لسيبويه يذهب فيه إلى أن "ولاه "، أصل اسم الله تعالى .

وذهب المازني إلى أن قولنا " الله "، إنما هو اسم هكذا موضوع لله عز وجـــل ، وليس أصله (إله) ولا (ولاه)، فقال : " والدليل على ذلك أني أرى لقول (الله)، فضل مزيّة على إله، وأني أعقل به ما لا أعقلُ بقول (إله) [٤] .

ويعود لفظ الجلالة في اللغات الساميّة إلى الأصل (ēl)، أي ألف مكـــسورة ولام، بمعنى القوة والقدرة، ومن معاني الإله في العربية ، القادر القوي، ويُلفظ فـــي الـــسريانية ellan "، وهو قريب جداً من لفظ الجلالة، " الله " في العربية ، وهذا يجعل رأي ســـيبويه أقرب الآراء إلى أصل الكلمة مقارنة باللغات السامية .

وقد كان الدعاء بصيغة " اللهم "، مثار نقاش بين النحاة ، فقد ذهـــب البـــصريون إلى أن الميم عوض عن حرف النداء ، ولذا فهم لا يجوزون دخول حرف النـــداء علـــى

---

(١) إسماعيل عمايرة ، نظرة مقارنة على بعض أدوات المعاني في ضوء اللغات السامية . من منشورات مجلة " دراسات " الصادرة عن الجامعة الأردنية ، العدد الرابع ، ١٩٩٣م، ص ١١٨ .

(٢) الزجاجي ، اشتقاق أسماء الله. تحقيق عبد الحسين الفتلي ، ص ٢٣ .

(٣) ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة. تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة البابي الحلبي ، مادة " وله " ، جـــ٦ ، ص ١٤٠ .

(٤) الزجاجي ، مجالس العلماء. تحقيق عبد السلام هارون ، مطبعة الكويت ، ١٩٦٢م، ص ٦٩ .

"اللهم "، يقول سيبويه: " قال الخليل رحمه الله ، اللهم نداء، والميم ها هنا بدل من " يـا "، فهي ها هنا فيما زعم الخليل رحمه الله آخر الكلمة بمنزلة يا في أولها " [1] .

ويقول الزجاجي : " ومما لا يُستعمل فيه حرف النداء قولهم : اللهم اغفـر لنـا، زيدت الميم في آخره، لأنّ الميم في آخره عوضٌ من حرف النّداء " [2] .

أما الكوفيون، فإنّهم يرون أن الأصل في " اللهم " هو " يا الله أمّنا بخير "، ولمّـا كثرت في كلامهم حذفوا بعض الكلام طلباً للخفة واستدلوا لرأيهم ببيتين مـن الـشعر لـم يُعرف قائلاهما " [3] .

ولا يخفى أن حجة الكوفيين واهية في هذا الموطن، وقد كان ردّ البصريين عليهم لطيفاً، إذ لو كان الأصل في " اللهم يا الله أمنا بخير ، فكيف نفسّر ورود أدعيـة لا تتفـق وهذا المفهوم. من مثل " اللهم العنه " [4] ؟

ولعل كلمة " اللهم " بهذه الصيغة تشبه الصيغة العبرية الأولـى للفـظ الجلالـة إلوهيم[5].

وسبق أن ذكرنا أن لفظ " إلوهيم " العبري، جاء من أصل (el) التي تعني " الله " في اللغات السامية ، والياء والميم في العبرية علامة الجمع، ويجمع لفظ الجلالة من بـاب التعظيم، وهذا يفسر لنا أنّ الميم في (اللهم) العربية ، جاءت من بابِ التعظيم، وليس مِـنْ بابِ العوض كما أشار النحاة [6] .

ولعل وجهة النظر المقارنة هذه تكشف عن القيمة الدلالية للدعاء بهذه الـصيغة، فالداعي بها يكشف عن تقرب خالص لله سبحانه وتعالى، يجمع فيه كل أسماء الله في هـذا اللفظ " اللهم " ثم إنه يعكس شدة ما يُحسُّ به .

---

(١) سيبويه ، الكتاب . جـ ٢/ ١٩٦ .

(٢) الزجاجي ، الجمل . ص ١٦٤ .

(٣) ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة ٤٨ .

(٤) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة ٤٧ .

(٥) إسماعيل عمايرة ، ظاهرة التأنيث . ص ٤٣ .

(٦) السابق . ص ٤٣ .

وقد أشار البلاغيون إلى هذا المعنى إشارة دالّة، قال أبو حيان في تفسيره للآية الكريمة: " قل اللهم مالِك المُلك تُؤتي الملك مَن تشاء وتنزع الملك ممّن تشاء، بيدك الخير، إنّك على كل شيءٍ قدير " (١) " من قال : اللهم ، فقد دعا بجميع أسمائه كلّها، فـ " اللهم " مجمع للدعاء ، ومعنى " اللهم " هو الله زيدت فيه الميم فهو الاسم العلم المتضمن لجميع أوصاف الذات " (٢) .

٥- تأصيل أداة النداء (هيا)

وردت إشارة تاريخية في باب النداء تشير إلى أنه ربما كان الأصل التاريخي لأداة النداء (هيا) هو (أيا)، ذكر سعيد بن الدهان (٥٦٩هـ) في كتابه (الغُرّة في شرح اللمع) " ... فإنْ بَعُدَ المنادَى عن هذا قلت: أيا زيد. وقد يُبدلون الهمزة (هاء)، كما قالوا: إيّاك وهيّاك"(٣) ومما يرجحُ أن الإشارة تاريخية، أنهم أوضحو أن " يا " هي أم الباب في النداء ، وذلك لأنها تُستعمل للقريب والبعيد والندبة .

والمنهج التاريخي المقارن يرى أنّه ربما كانت (هيا) أقدم من أيا، وذلك لأن العربية تميل إلى إبدال الهاء همزة، فيما اشترك من كلمات بينها وبين اللغات السامية فصيغة أفعل تُقابلها في العبرية والآرامية هفعيل הִפְעִיל وكذلك فإنّ العربية ما تزال تحتوي على آثار من هذه الهاء في " أنار " و " هنار " (٤) .

وقد أشار الخليل إلى أنّ قُربَ مخرجهما كان سبباً في تبادلهما ، في مجال النداء وغيره، يقول الخليل بعد ذكر تقارب الهمزة والهاء في المخرج : " ولذلك استخفّت العرب إدخال الهاء على الألف المقطوعة (يعني الهمزة)، يقال : أراق وهراق، وأيهات وهيهات ، وأشباه ذلك كثير " (٥) ،، ثم ذكر الرمّاني أنّ " هيا مجراها مجرى أيا " تقول

---

(١) سورة المائدة ، الآية ١١٤ .

(٢) أبو حيان ، البحر المحيط جـ٢/ ٤١٩ . وانظر الرازي : التفسير الكبير جـ٦/ ص ٢٨٥ .

(٣) ابن جني، اللمع في العربية ، تحقيق حامد مؤمن ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٥ .

(٤) إسماعيل عمايرة ، الأقيسة الفعلية المهجورة ، ص ٢٠ .

(٥) الأزهري ، تهذيب اللغة ، تحقيق أحمد عبد العليم إبراهيم مادة (راق).

من ذلك هيا زيدٌ ، وهيا عبدَ الله ، والهاء بدل من الهمزة ، كما أبدلوها في هرقْتُ الماءَ"(١).

٦- تحديد معيار للحكم على الدخيل

يلتقي المنهج التاريخي المقارن مع علماء العربية القدماء في تحديد معيار للحكم على اللفظ إن كان دخيلاً أو لا ، فقد اتخذ علماء العرب القدماء معيار " القوانين الصوتية " لهذا الغرض، وعلى هذا أشاروا إلى وجود مقابلات مطردة بين العربية والآرامية ، ذكر الجواليقي (٢) (٥٤٠هـ) تطبيقاً لهذه الفكرة بأن ذهب إلى أن كلمة " ناطور " مُعرَّبة وأن المقابل العربي لها هو (الناظور)، وتعني (حافظ النخل والشجر).

وذكر ابن دريد في الناطور : " الناطور ليس بعربي ، إنما هي كلمة من كلام أهل السواد، لأن النبط يقلبون الظاء طاء، ... وإنما الناطور ، الناظور بالعربية، فقلبوا الظاء طاء ، والناظور الأمين ، وأصله من النظر " (٣) .

والواقع أن الظاء العربية يقابلها طاء في الآرامية ، وهذا قانون من القوانين الصوتية المطردة (٤) .

٧- تأصيل علامة الجمع

ذكر النّحاة أنّ الواو والنون علامة جمع المذكر السالم، غير أنهم وجدوا ألفاظاً انتهت بالواو والنّون، غير أنها تفتقر إلى شروطه ، ولذا سموُها ملحقة بجمع المذكر السّالم، وذلك نحو (ألفاظ العقود ، مثل عشرون وأخواتها ، وأرَضون، وأهلون ، وبنون، وسنون ، وعضون) كما في قوله تعالى : " الذين جعلوا القرآن عضين " (٥) ، أي فرقوه أعضاءً، ومثله (عزين).

---

(١) الروماني ، معاني الحروف . تحقيق عبد الفتاح شلبي ، القاهرة ، دار النهضة ، ص ١٧ .

(٢) انظر: الجواليقي : المعرّب تحقيق أحمد محمد شاكر ، ط ثانية ، ص ٦٨ ، وص ٣٣٤ .

(٣) ابن دريد، جمهرة اللغة حيدر أباد. ١٣٥٠ ، جـ ٢ ، ص ٣٧٥ .

(٤) برإجستراسر، التطور النحوي للغة العربية. أخرجه وعلّق عليه رمضان عبد التواب، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ١٤٠ .

وانظر : محمود فهمي حجازي، أسس علم اللغة العربية . القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٢١٥ .

(٥) سورة الحجر ، الآية ٩١ .

والمنهج التاريخي المقارن يسهم بمعالجة أكثر إقناعاً للجموع بوجه عام، وذلك لأنّ الواو والنون علامة للجمع بوجه عام، قبل أن تصبح علامة لجمع المذكر، فالجمع في العبرية مثلاً يكون بإضافة الواو والنون دون تخصيص [1] ، ولكن العربية مالت بمرور الزمن إلى جعل الواو والنون علامة للمذكر، وكثرت الأشباه والنظائر فعدّها النحاة علامة له، ومن ثم فإن المنظور التاريخي المقارن، يمكن أن يبين التّطور في هذه الظاهرة، وبذلك يَضع هذه الشواهد التي سُمِّيَت (بملحقات جمع المذكر السّالم) في موقعها التّطوري المناسب .

٨- تأصيل تاء التأنيث

اشترط النحاة أن يكون ما قبل تاء التأنيث مفتوحاً، قال ابن يعيش: " تاء التأنيث لا تكون في الأسماء المفردة إلا وقبلها مفتوح، نحو: حمزَة وطلحة " [2] .

وعلى هذا ذهبوا إلى أن التاء في مثل " بنت وأُخت " ليست للتأنيث ، وذلك لسكون ما قبلها، ويلخص ابن جني اضطراب سيبويه في هذا بقوله : " يقول صاحب الكتاب (سيبويه) ، في غير موضع من كتابه: إن التاء في بنت وأخت للتأنيث، وقال أيضاً في باب ما ينصرف وما لا ينصرف إنّها ليست للتأنيث ، واعتلّ لهذا القول بأن ما قبلها ساكن، وتاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها ساكناً"، ثم نقل رأي أستاذه أبي علي الفارسي في المسألة بقوله: " قال أبو علي رحمه الله : ليس بنت من ابن، كـصَعْبَة من صَعْب، إنما تأنيث ابن على لفظة ابنة، والأمر على ما ذكر ، فإن قلت : فهل في بنت وأخت علم تأنيثٍ أم لا ؟ قيل : بل فيها علم تأنيث. فإن قيل : وما ذلك العلم ؟ قيل الصيغة فيها علامة تأنيثها، وذلك أن أصل هذين الاسمين ـ بَنَو وأَخو" [3] . وانتهى ابن جني بعد ذلك ببيان رأيه في أن تاء " أُخت وبنت" ليست للتانيث، وإنّما هي بدل من الواو .

---

(١) انظر بروكلمان،: فقه اللغات السامية ترجمة رمضان عبد التواب ، ص ٩٦ .

وانظر إبراهيم السامرائي : التطور اللغوي التاريخي ـ بيروت ، ط٢، ١٩٨١م، ص ٧٨ .

(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل جـ١/٥٥.

(٣) ابن جني، الخصائص جـ١/ ٦ . ٢-٢٠٩ .

وعلم اللغة التاريخي المقارن يُلقي الضوء على هذه المسألة ، وبيان ذلك أن الفتحة على الحرف الذي يسبق تاء التأنيث ، والتي عدّها النحاة أصلاً، هي حركة طارئة جيء بها للتخلّص من توالي السّواكن ، وهذا ما حصل في الأكادية ، هذا إضافة إلى أنّ الأكادية تستعمل طريقة أُخرى للتخلّص من التقاءِ السّواكن المتماثلة عند التأنيث وذلك بتحريك أحد السّاكنين اللذين في المذكّر ، وذلك كأن يصبح تأنيث كلمة (عدواني – (nark – (nakar-t-um) بمعنى عدوانية بدلاً من nark-at-um .

وقد يكون التخلص من التقاء السّواكن بَدلاً من الفتحة، وذك نحو ما حصل في الأكادية، في نحو تصغير كلمة (صغير Sehr بـ صخرتم Sehertum[1] .

وقد أشار سيبويه إلى أنه سمع عن العرب مثل هذه الظاهرة ، وذلك بقوله: " سمعت العرب يقولون ضربت ضربةِ وأخذت أخذةِ وشبّه للهاء بالألف، فأمال ما قبلها، كما يميل ما قبل الألف " [2] ومثل هذا ما يحصل في اللهجات الدراجة اليوم . حيث يُمال ما قبل تاء التأنيث في " فاطمِة ، وكريمِة ".

وتتخلص العبرية من توالي السواكن في حالة التأنيث بالسيجول (حركة مُمالة نحو الكسر)، وذلك كقولهم : emet بمعنى حقيقة، أما السبب في السكون الذي في بنْت فهو أن بنْت مؤنث " ابن "، ومن الواضح أن الألف في أولها جيء بها بسبب سكون الباء في أول الكلمة، وعلى هذا يكون تأنيث (بن) بزيادة التّاء فتُصبح الكلمة (بنْت) ولّما كان لا بد من تحريك الباء تحاشياً للبدء بساكن لم يلزم فتح ما قبل تاء التأنيث لجواز التقاء ساكنين في آخر الكلمة ، وقد أُنث (ابن) على (ابنة)، لكن من المرجح أن صيغة (ابنة) أحدث استعمالاً من (بنت)، لأن (بنت) هي الصيغة المبنية على الأصل، وهي الصيغة الواردة في اللغات السامية، وهكذا يحسم المنهج المقارن هذا الاضطراب وذلك لتَشدد النحاة في القياس ، وعدم التفاتِهم إلى الظاهرة اللغوية من منظور تاريخي .

---

(١) إسماعيل عمايرة، ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية . عمان ، ١٩٩٣ ، ص ٤٩ .

(٢) سيبويه، الكتاب ، جـ ٤ ، ص ١٤٠ .

٩- الإعراب والبناء

وقد مسّ النحاة الجانب التطوري، عندما رأوا أن البناء أسبق من الإعراب، ومما يشير إلى ذلك أن النحاة أدركوا أن الحركة الإعرابية أحياناً قد تتغير دون أن تـؤثر فـي الدلالة، من ذلك قول ابن يعيش في قولهم : من عَلُو : يُروى بالضم والفتح والكسر، وهذه اللغات وإن اختلفت ألفاظها فالمُراد بها معنى واحد " (١) قال أعشى باهله :

إني أتتني لِسانٌ لا أُسَرُّ بها ... من عَلْوَ لا عَجَبٌ منها ولا سَخَرُ

وقال الزجاجي " إن الكلامَ سابق الإعراب في المرتبة، وقد تلفظت العـرب بـه زماناً غير مُعرب، ثم رأت اشتباه المعاني فأعربته أو نطقت به مُعربـاً فـي أول تبلبـل ألسنتها به" (٢) .

فالإعراب عند القدماء تطور عن البناء من ناحية تاريخية. أما علماء الساميّات المقـارن، فيذهبون إلى أن اللغات الساميّة معربة في الأصل ، ثم مالت إلى البنـاء التـدريجي فـي مراحل لاحقة . (٣)

وهناك مزيدٌ من الأمثلة التي كان للمنهج التاريخي المقارن أثرٌ في إلقاء الـضوء عليها ، وفي كل هذا إشارة واضحة إلى أنه لو ملك النحاة العرب أدوات المنهج التاريخي، لاهتدوا إلى كثير من المسائل المهمة، ولأوصلتهم هذه الدراسات إلى آفاق رَحبة من شأنها أن تخفف حدة الخلاف بينهم .

١٠- مزايا المنهج التاريخي

تبين لنا كيف أن معرفة علماء العربية الجزئية بالمنهج التاريخي، لم تـسهم فـي انتفاعهم به في دراسة الظواهر اللغوية بشكل مطّرد شامل ، ورأينا أمثلة مـن إضـاءات المنهج التاريخي على اللغة ، سواء منها ما كان يرصـد هـذه الظـواهر مـن منابعهـا وتوجهاتها، وما تؤول إليه، مع تحديد ذلك كله زماناً ومكاناً؛ أو ما كان يسعى نحو تفسيره تفسيراً ينطلق أصلاً من الواقع النصيّ بوصفه الوثيقة التاريخية في يد الباحث التـاريخي،

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل جـ ٤/ ٩٠ .

(٢) السيوطي ، الهمع. جـ / ٤٤ .

(٣) نهاد الموسى ، في تاريخ العربية ، ص ١١٣. وانظر إسماعيل عمايرة ، المستشرقون والمنـاهج اللغويـة ص ٣٢ .

مما يقلل من أهمية التعليلات المنطقية أو الفلسفية التي يتكىء عليها أصحاب المنهج المعياري ، كما يقلل كذلك من أهمية بعض التعليلات التي تترتب على التفسير الشكلي القائم على مبدأ البحث عن (العامل النحوي).

وقد كان للمنهج التاريخي المقارن فضل في إثبات المزايا التالية للعربية :

١- أثبتت الدراسات المقارنة أن العربية اشتملت على معظم الحروف التي اشتملت عليها أخواتها الساميات، وزادت أصواتاً أو حروفاً لا وجود لها في كثير منها، كالظاء والغين والضاد [(١)] .

فالأبجدية العبرية والآرامية لا تتجاوز – عملياً – اثنين وعشرين حرفاً، ومما يذكر أن الثاء والخاء والدال، وهي من أحرف ظاهرة " بجد كفت " المعروفة في هاتين اللغتين ليست سوى تلوين صوتي لكل من التاء والكاف والذال – على التوالي – ولا يترتب على تلونها اختلاف في المعنى ، تماماً كما يتلون نطق الراء في العربية بين الترقيق والتفخيم دون أن يترتب على ذلك فرق في المعنى [(٢)] .

وفضلاً على ذلك تتميّز العربية عن أخواتها الساميات بثروة لفظية معجمية هائلة مما حدا بنولدكه أن يقرر أن " مقارنة قواعد اللغات السامية يجب أن يبدأ حقاً من العربية"[(٣)] .

٢- أثبتت الدراسات التاريخية المقارنة أن العربية أوسع الساميات وأدقها في قواعد الصرف والنحو ، من ذلك أن أوزان الأفعال في العربية موظفة توظيفاً دقيقاً فلكل وزن معانيه ، فوزن فاَعَل : وهو الوزن الذي لم تشارك فيه العربية سوى الحبشية يفيد المشاركة والتكثير ، ووزن أفْعل: يفيد التعدية والصيرورة .

---

(١) نولدكه / اللغات السامية. ترجمة رمضان عبد التواب ، ص ١٥ .

وانظر : إسماعيل عمايرة : ظاهرة (بجد كفت) بين العربية واللغات السامية . مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد (٤٣) ، ١٩٩٢ ، ص ٢٩ .

(٢) انظر : إسماعيل عمايرة : ظاهرة (بجد كفت) بين العربية واللغات السامية ، ص ١٦ .

(٣) نولدكه، اللغات السامية ، ص ١٥ .

والعربية تمتاز باشتمالها على أوزان للمطاوعة، وذلك نحو: (انفعل ، وافتعل، وتَفعّل، وتفاعل، واستفعل)، في حين لا يوجد في السريانية غير ثلاثة من هذه الأفعال هي:

(فَعَلَ ، فعّلَ ، افتعل)

وفي العبرية وزنان هما : (افتعل ، وانفعل)، وتتفرد العربية بصيغ خاصة للفعل المبني للمجهول وذلك نحو [١] :

(فُعِل، وفُعِّل، واستُفْعِل، وفُعِلِل)، بينما اعتمدت اللغات السامية الأخرى، على صيغ المطاوعة في التعبير عن معنى المبني للمجهول [٢] .

٣- أسهم المنهج المقارن في تأصيل بعض الظواهر اللغوية، وذلك كظاهرة الإعراب في اللغات السامية، مما ألقى الضوء عليها في العربية [٣]. وأكد أنها ظاهرة أصيلة وليست طارئة .

٤- أسهم المنهج التاريخي المقارن في ردّ بعض التُّهم التي وُجهت للعربية ، وذلك نحو قصورها في مجال التعبير عن الزمن يقول المستشرق سبتينو موسكاتي: "... وللغات السامية – ومنها العربية – نظام في تصريف الفعل يختلف اختلافاً تاماً عما في اللغات الهندية الأوروبية ، فليس فيها إطلاقاً صيغ زمنية بالمعنى الصحيح ، أي صيغ خاصة تدل على حدوث الفعل في الحاضر أو الماضي ، أو المستقبل ، فهي لا تميز إلا بين الحالة والحدث أي بين نشاط (مستمر أو اعتيادي)، وحدث تمّ ... " [٤] .

ويمكن تلخيص الدوافع التي دفعت " موسكاتي " وأمثاله إلى مثل هذا الرأي بالآتي :

---

(١) انظر : سيبويه : الكتاب جـ ٤/ ٢٨٠-٢٨٥ ، ٣٧٢، ٣٧٥ .
وكذلك ابن هشام ، أوضح المسالك جـ ٢ / ١٥٥ .

(٢) انظر : بروكلمان : فقه اللغات السامية . بروكلمان ، ص ٥٧ .
وانظر إسماعيل عمايرة : خصائص العربية . ص ٣٢ .

(٣) انظر : الفصل الأول ، ص ١٩ .

(٤) موسكاتي، الحضارات السامية القديمة. ترجمة السيد يعقوب بكر ، دار الكتاب العربي، القاهرة ، ص ٤٦-٤٧ .

١- قياسهم الزمن في العربية على الزمن في اللغات الهندية الأوروبية ، وهذا يدل على عدم إدراكهم لسمة مهمة في الفعل العربي، تلك هي دلالتهُ على الهيئة ، إضافة إلى دلالته على الزمن، فمثلاً الفعل العربي (يكسر) ومشتقاته :

يُكسّر ، يكاسِر ، يتَكَسَّر ، ينْكسِرُ ، يتكاسَر ، كلٌ منها يدل على الحاضر من حيث الزمن، بيد أن كُلاً منها يدل على هيئة خاصة، فالألف في يكاسر تفيد المشاركة، والتشديد في يكسِّر يفيد المبالغة والتركيز Intensiv أو الشدة والتكرار Iternativ أو السببية Kausativ وتفيد النون في ينْكسِر المطاوعة Reflexiv ، في حين أن الأفعال في اللغات الهندية الأوروبية، لا تتسم ببيان الهيئة ، وإن كانت تحفل بصيغ متعددة لإبراز الزمن [١] .

وقد أدرك هنري فليش عدم صلاحية هذه الموازنة بين العربية ، واللغات الهندية الأوروبية ، فقال : " لا نجد في أنفسنا ميلاً إلى أن نركب النظام الفرنسي للفعل على النظام العربي، فيؤدي به ذلك إلى ألا نفهم منه شيئاً " [٢] .

٢- النمط الذي جرى عليه تقسيم نحاة العربية القدماء في تقسيم الفعل، فقد ربطوا الفعل بالصيغ الزمنية الثلاث شكلاً ومعنى، كما ربطوه بالحدث قال سيبويه : " ... وأما الفعل فأمثلةٌ أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء وبُنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقعْ ، وما هو كائنٌ لم ينقطع ، فأما بناء ما مضى ، فذهبَ، وسمعَ ... وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمراً: اذهبْ ، واقتلْ، واضربْ، ومخبراً: يقتلُ ويذهبُ ... وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرتَ " [٣] .

فتقسيم سيبويه شامل للصيغ الشكلية (الماضي ، والمضارع والأمر)، والمعنوية أي الزمن الماضي، والمستقبل (الذي يشمل المضارع والأمر صيغة). والدائم (الذي يقصد به اسم الفاعل ويعني الحال المستمر في المستقبل) . وأكد ذلك المبرد بقوله : " ... إن كلّ فعل تعدى او لم يتعد، فإنه مُتعدٍ إلى ثلاثة أشياء ، إلى المصدر ... ويلي المصدر الزمان ، فكل فعل يتعدى إلى زمان ... والمكان لا يخلو فعل منه " [٤] .

---

(١) انظر: إسماعيل عمايرة : خصائص العربية ، ص ٣٨ .

(٢) هنري فليش ، العربية الفصحى ، ترجمة عبد الصبور ، ص ١٣٧ .

(٣) سيبويه ، الكتاب . ١٢/١ .

(٤) المبرد المقتضب . ج٤ / ٣٣٥ – ٣٣٦ .

٣- صدور بعض علماء الغرب وبخاصة أصحاب المذهب العقلي مثل (همبولت)، عن موقف حضاري ، يتجاوز البُعد اللغوي، فهم يرون أن " اللغة التي تحتوي على أزمنة محددة واضحة للأفعال مثلاً ، تدفع المتحدثين بها إلى إدراك قيمة الوقت ، وتعوّدهم الدقة في المواعيد والمحافظة عليها ، أما اللغة التي لا توجد فيها أزمنة واضحة للفعل ، بل تكتفي بصيغة زمنية واحدة ، فإنها تؤثر في المتحدثين بها، وتفقدهم الاهتمام بقيمة الوقت مما يجعلهم يهملون المحافظة على المواعيد، ولا يهتمون بإنجاز أعمالهم ، حسب جدول زمني واضح " [١] .

وقد ردّ " ماريو باي" على أصحاب المذهب العقلي مشيراً إلى أن الصلة بين اللغة والأجناس ، فقدت صحتها، نظراً لاختلاط الشعوب ، مما أضاع المعالم المحددة لكل جنس منها [٢] .

وقد أدرك بعض المستشرقين فساد المعايير السابقة، وفنّدوا هذه الدعوى بقصور العربية ، وذلك بمقارنة الزمن في العربية مع اللغات السامية، مما ألقى الضوء على الزمن في العربية وأبرز تفوقها ، يقول براجستراسر ناعتاً العربية بأنها " أغنى منهما (أي من اللغات الأوروبية)، من حيث الوفاء بحاجات التعبير عن الزمن [٣] .

والمتأمل للزمن في العربية يجد أنّ وسائله متعددة فهي :

١- عن طريق الصياغة الفعلية وذلك نحو الصيغ :

فعلَ ، يفعلُ (المرفوع)، يفعلْ (المجزوم) ، يفعلَ (المنصوب)، افعَلْ ،

وقد يُضاف إلى ذلك بعض المشتقات التي يمكن أن تنوب عن الفعل ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول .

٢- عن طريق الأدوات ، وذلك نحو :

قد فعل ، قد يفعل ، سيفعل (سوف يفعل).

---

(١) ماريو باي ، لغات البشر . ص ٥٤ .

(٢) السابق . ص ٥٥ .

(٣) برجستراسر، التطور النحوي . ص ٨٩-٩٠ .

٣- عن طريق الأفعال وذلك نحو :

كان يفعل ، أخذ يفعل، شرع يفعل ، طفق يفعل .

٤- عن طريق الأقسام السابقة كلها :

كان قد فعل، سيكون قد فعل ، ما يزال يفعل .

والعربية في هذه الصياغات المطّردة تلتقي مع اللغات السامية إلا أنها تتفوق عليها في أنها وظفتْ هذه الصيغ بدلالات زمنية متمايزة ، فالسريانية والعبرية فيهما الفعل (كان) بوصفه فعلاً مساعداً، إلا أنّ استعماله لا يعطي دلالة زمنية جديدة ، وقد علّق براجستراسر على هذه الظاهرة بقوله : " وهذا يُظهر طبيعة السريانية ، بخلاف العربية، فهي (أي السريانية)، وإن حازت كثيراً من وسائل التنويع والتخصيص ، فلا تستفيد منها، بل تهمل الفروق وتبقى مبهمة المعاني مُسهبة الألفاظ " (١) .

وقد تتفوق العربية في هذا الجانب على اللغة الألمانية مثلاً، فالألماني إذا أراد ترجمة الجملة العربية " كان فلان يفعل الخير " فإنه يترجمها بمعنى : فَعلَ فلان الخير " دون إبراز للمقصود في الجملة الأولى، من تكرار لفعل الخير بما يشبه العادة، وذلك لعدم وجود صيغة قياسية في الألمانية تخدم هذا الغرض (٢) .

٥- عن طريق استخدام القرائن اللفظية السياقيّة ، وذلك نحو اقتران الجمل بالظروف الزمنية مثل : إذ ، لما ، الآن . أو اقترانها بالزمن المستفاد من الأسماء، التي تنقل إلى معنى الظروف وتستعمل استعمالها، ومن هذه الأسماء :

أ. المصادر التي تبين الأوقات نحو : أتيتك قدوم الحاجّ.

ب. أسماء الزمان نحو : آتيك مقدمَ الحاجّ.

جـ. بعض الأسماء المبهمة الدّالة على أوقات، أو ما أضيف إليها كأسماء المقادير ، نحو: كم ساعة بقيت هناك، وأسماء الأعداد نحو: مكثت خمسةَ عشرَ يوماً، وأسماء الأزمنة المعينة، وذلك نحو " أمس وسَحَر ، ومساء، وضحوةَ ... إلخ) (٣) .

---

(١) براجستراسر، التطور النحوي . ص ٩٠ .

(٢) انظر إسماعيل عمايرة : خصائص العربية . ص ٤٤ .

(٣) انظر : عباس محمود العقاد : اللغة الشاعرة: القاهرة ، د.ت، ص ٨٣، ٨٤ .

وانظر : علي جابر المنصوري : الدلالة الزمنية في الجملة العربية . بغداد ، ١٩٨٤ ، ص ٥٠ .

٦- عن طريق القرائن المعنوية والتاريخية، وذلك كقوله تعالى : " ونُفخَ في الصُّورِ " فإن المعنى يدل على ما يُستقبل من الزمان، لأنه مرتبط ذهنياً بيوم القيامة ، ونحو قولنا: خالد بن الوليد يدرك خطط الأعداء، فإن ذلك يعني أنه كان قد أدرك خطط الأعداء في الماضي، فأدى إلى انتصار المسلمين .

وقد أخذ بعض الباحثين على النحاة القدماء عدم اهتمامهم بالزمن النحوي الذي ينسجم مع ما تؤديه الألفاظ المترابطة في سياق معين، يقول تمام حسّان: " ... نظر النحاة العرب في معنى الزمن في اللغة العربية ، وكان من السهل عليهم أن يحددوا الزمن الصرفي في أول وهلة ، فقسموا الأفعال بحسبه إلى ماضٍ ومضارع وأمر، ثم جعلوا هذه الدلالات الزمنية الصرفية نظاماً زمنياً، وفرضوا تطبيقها على صيغ للأفعال من السياق ، كما يبدو من تسمية الماضي ماضياً حتى حين يكون معناه في السياق الاستقبال " (١) .

والواقع أن النُحاة القدماء تنبهوا إلى هذه الجوانب السياقية في الدلالة على الزمان، وإن لم يتعرضوا إليها تعرضاً منهجياً بارزاً كالصيغ الصرفية ، فابن هشام مثلاً تنبه إلى وظيفة الفعل في الاستعمال فقال : " إنهم يعبرون بالفعل عن أمور : أحدها: وقوعه وهو الأصل، والثاني: مشارفته – للوقوع – نحو قوله تعالى: "وإذا طلّقتم النساءَ فبلغنَ أجلهُنّ، فأمسكُوهن" (٢)

أي فشارفن انقضاء العدة . والثالث : إرادته : وأكثر ما يكون ذلك بعد أداة الشرط، الرابع: القدرة عليه نحو: (وعداً علينا إنّا كنا فاعلين) ..." (٣) .

وأشار عبد القاهر الجرجاني إلى أهمية اللواحق في تحديد زمن الفعل، وتغير المعنى بناء على ذلك بقوله: " ... ثم ينفرد كلُّ واحد منها بخصوصيته في ذلك المعنى، فيضع كلاً من ذلك في خاص معناه، نحو: أن يجيء بـ (ما) في نفي الحال ، وبـ (لا)، إذا أراد نفي الاستقبال وبـ (إن) فيما يترجح بين أن يكون، وأن لا يكون ... " (٤) .

---

(١) تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها . ص ٣٤٢ .

(٢) سورة البقرة . الآية ٢٣١ .

(٣) ابن هشام ، مغني اللبيب ، جـ٢/٦٨٨-٦٩٠ .

(٤) الجرجاني، دلائل الإعجاز . ص ٦٤ .

وسنعرض في الفصل القادم بإذن الله لمزيد من الإضاءات التـــي أســـهم المـــنهج التاريخي المقارن من خلالها بإعطاء رؤية جديدة مقنعة، وذلك من خلال عرضنا لـــبعض الظواهر اللغوية لا سيما تلك التي شهدت خلافاً بين النحاة .

الفصل الرابع

تعدّد تقويم الظاهرة اللغويّة بتعدّد النظرة المنهجيّة إليها

تقديم :

وقفنا في الفصول السابقة على ملامح من أظهر المناهج في دراسة اللغة في القديم والحديث ، ورأينا أن كلاً من أصحابها يجتهد في دراسة الظاهرة اللغوية .

فالمنهج الوصفي تعامل مع الظاهرة اللغوية بوصفها استجابة لإثارة خارجية محيطة ، ومن ثَمّ ركّز هذا المنهج على السلوك الخارجي للإنسان ، واعتبرة عيّنات لغوية أصيلة يمكن استخدامها في البحث والاستقصاء ،في حين أُخِذَ علية عَدَمُ إحاطتة بالسلوك الداخلي، والفاعلية النفسية والفكرية في الدماغ البشري . ومن مظهرية هذا المنهج أنة لا يعتني إلا بواقع اللغة ولا يولي تاريخها كبير عناية .

والمنهج المعياري يسعى إلى تثبيت المعايير اللغوية ، ما أمكن لتواجه ألوان التطور اللغوي ، وتيسر للأجيال أن تلجأ إلى هذة المعايير، في التعرف على وضع لغوي ما ، إن كانو لا ينتمون إلى ذلك العصر أو تلك البيئة اللذين استنبطت منهما قواعد اللغة المعيارية . ولا يخفى ما لهذا المنهج من قدرة على خدمة اللغه العربية إنطلاقاً من خصوصيتها ، بوصفها لغة مختصة بالقرآن الكريم يتمثل إعجازه في بيانه ، وقد أنزلة الله لهداية الناس كافة على مَرّ العصور .

والمنهج التحويلي نظر إلى الظاهرة اللغوية ، على أنها ذات أبعاد ذهنية فكرية نفسية ، ومن ثمّ ركز على السلوك الداخلي للإنسان ، بينما أُخِذَ علية عدم إحاطته بأثر السلوك الخارجي له .

والمنهج التاريخي يسعى إلى إضاءة جوانب الظاهرة اللغوية من خلال ما يكتشف الباحثون من نقوش وآثار ، وما يجدُ عليه من تحليلات نتيجة لتأملهم لمراحل اللغة المختلفة ، فتعدّد المناهج يدلُّ – فيما رأى – على أهمية الظاهرة اللغوية، وليس على تناقض هذه المناهج , بل يجعل اللغة تظهر كمكعب لا يكفي لوصفة أن يُسلّط علية الضوء من نور مصباح واحد يضيء سطحاً واحداً من مساحاته ، وتخفى عندئذٍ أسطحه الأخرى، بل تُسلّط عليه المناهج المتعددة كي يبدو المكعب أكثر وضوحاً وإشراقاً من جوانبه المتعددة .

ومن خلال هذا الفهم للظاهرة اللغوية ، والمناهج المتعددة سوف أحاول تفسير بعض الظواهر اللغوية النحوية ولا سيما تلك التي كانت مدار خلاف وجدل بين بعض أصحاب هذه المناهج ، حتى نرى كيف تتعاون هذه المناهج في الكشف عن أسطح الحقيقة اللغوية وأعماقها ، ولن تكون من همّة هذا الفصل أن يستقصي كل الأبواب النحوية، فحسبُه أن يقفَ منها على جُملة من الأمثلة الدالّة من خلال بعض الأساليب التركيبية الآتية:

أسلوب التنازع

تقومُ فكرةُ بابُ التنازع عند النحاة ، على أن يتقدم عاملان ويتأخر عنهما معمول، ويكون كلٌ من العامليْن طالباً للمعمول نحو : (دخلَ وجلسَ محمدٌ) ، فلمّا تقدم في هذه الجملة عاملان ، هما : (دخلَ وجلسَ) وتأخر عنهما معمول ، وهو محمد ، وكان كل من (دخل) و(جلس) طالباً له ، فإنه لا يجوز عندهم أن يكون (محمد) معمولاً للفعلين جميعاً ، إذ لابد أن يكون لأحدهما فقط ، وفي هذا اختلف النحاة اختلافاً بيّناً ، فالكوفيون يَرون أن إعمال الفعل الأول أولى وذلك لتقدمه ، وذهب البصريون إلى أن إعمال الثاني أولى وذلك لجواره[1].

وقد انفرد الفراء برأيٍ ذهب فيه إلى أن ((الفعل الثاني إن طلب أيضاً الفاعلية، نحو: ضرب وأكرم زيد عمراً ، جاز أن نُعمل العاملين في المُتنازَع ، فيكون الاسم الواحد فاعلاً للفعلين)) [2]

والى مثل هذا ذهب الزمخشري في تفسيره لقوله تعالى : " ولَكنْ تصديقَ الذي بين يديْهِ وتفصيلَ الكتاب لا ريب فيه من ربّ العالمين "[3] فرأى أن (من ربّ العالمين) متعلق بـ(تصديق) و (تفصيل) معاً [4].

---

(١) انظر : ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة رقم ١٣ ج ١ ص ٨٣- ٩٦ وانظر : ابن هشام : مغني اللبيب ، ج١/٢٧٧، ص ج٢/٥٤٢

(٢) الرضي الأسترابادي ، شرح الكافية ، ج ١، ص٧٩ وانظر : السيوطي : الهمع، ج٥ ، ص١٣٧ .

(٣) سورة يونس : الآية ٣٧

(٤) انظر الزمخشري : تفسير الكشاف ، ج٢ ص ٣٤٧.

ويمكن تصنيف مسائل التنازع على النحو الآتي :

أ. أن تكون حاجة العاملين واحدة ، وذلك كأن يحتاج كلّ من الفعلين إلى فاعل واحد ، أو مفعول واحد ، كقوله تعالى : "آتوني أفرغ علية قطرا"(١) وقولة تعالى " هاؤم اقرأوا كتابيه"(٢) وقوله صلى الله علية وسلم : " تسبحون وتكبرون وتحمدون دُبُرَ كلِ صلاة ثلاثاً وثلاثين "

ب. أن تختلف حاجة كلٌ من العامِلَيْن، فالأول يحتاج فاعلاً، والثاني يحتاج مفعولاً ، وفي هذا النوع اشتد خلاف النحاة ، وقد استندوا لإثبات آرائهم إلى مجموعه محدودة من الشواهد الشعرية ، عَرضَ سيبويه لبعض منها(٣)، وزاد النحاة المتأخرون عليها شواهد بادية التكلف وذلك نحو قول ابن مالك (٤)

نحو أظنُّ ويظنّاني أخا زيداً وعمراً أخوين في الرخا

وقول الأشموني في التمثيل للمتعدي إلى ثلاثة، إلى إعمال الأول: "أعلمني وأعلمتُهُ إيّاه إيّاه زيدٌ عمراً قائماً " و " أعلمني وأعلمت زيدا عمراً قائما إياه إياه " و "أعلمتُ وأعلمني زيدٌ عمراً قائماً إيّاه إيّاه " (٥)

وقد عَرضَ بعض الباحثين الوصفيين ، لظاهرة التنازع موضّحين أن تفسير النحاة لهذا الباب لا يستند إلى واقع اللغة ، وإنما يقوم على أساس عقليّ فلسفيّ محض، إذ عالج النحاة موضوع إسناد الفعل إلى فاعله ، في ضوء اعتبارات فلسفية، وعالجوا مسألة الفعل كما لو كان عاملاً حقيقة ، فليس للفعل عندهم إلا فاعل واحد ، وليس للفاعل أكثر من فعل واحد ، ولا يجوز أن يتقدمَ الفاعلُ على الفعل ، لأن الفاعل معمول للفعل ، ورتبة المعمول بعد العامل .

---

(١) سورة الكهف : الآية ٩٦

(٢) سورة الحاقة : الآية ١٩.

(٣) سيبوية ، الكتاب ، ج١، ص٧٣، ٧٥، ٧٤

(٤) ابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك ص١٠٤.

(٥) الأشموني ،ج٢ ص١٠٧

وعلى هذا فهم يرون ما رآة الفرّاء من قبل ، فلا مانع يمنع من أن يكون المعمول الواحد لعاملين مختلفين[1]، أما فيما يتعلق بالشكل الثاني لظاهرة التنازع ، فإنهم يرون أن الشواهد اللغوية لا تشكل ظاهرة عامة ، فهي شواهد محدوده إضافة إلى أنها شعرية ، وللشعر خصوصيات ، فقد أُبيح للشاعر أن يصرف ما لا ينصرف ، وأن يقصر الممدود ، وأن يمد المقصور، ومن ثم فإنة يمكن أن تُحمل الشواهدُ الشعرية المذكورة على الاضطرار ، أما الشواهد المصنوعة أي التمرينات غير العلمية، فإنهم يرون أنها نصوص غير مقبولة، وهي أقرب (إلى الهذر وكلام المسَحَرة)، وهي لا تصدر عن مواقف اجتماعية أبداً[2]

وعلى هذا ، فالوصفيون ينتهون إلى أن هذا الباب في النحو ، يمكن الاستغناء عنه ، لأنة لا يقوم على أساس سليم ، ولا يستند إلى واقع .

وقد عرض بعض الباحثين التحويليين لهذه الظاهرة ، وهم يرون أن النحاة لم يلجأوا في تفسيرها إلى المعنى، وذلك للكشف عن البنية الأصلية في كل شاهد من شواهد الباب ، وإنما استندوا إلى فكرتي الإعمال والإضمار .

وقد حاولوا تفسير ظاهرة التنازع في ضوء مفاهيم المنهج التحويلي ، من ذلك أنهم يعيدون الجمل التالية :

١- ناديتُ محمداً وأكرمتُهُ .

٢- ناديتُ محمداً وأكرمتُ .

٣- ناديتُ وأكرمتُ محمداً .

إلى بنية عميقة واحدة هي :

ناديتُ محمداً و أكرمتُ محمداً .

وهذا يعني أن (محمداً) في الجملة المعطوفة (١) ، قد استبدل به ضمير أعمل فيه العامل الثاني (أكرمتُ) ، ثم جرت عملية حذف لمحمد أو ضميرة في المثال رقم

---

(١) انظر : مهدي المخزومي : في النحو العربي(نقد وتوجيه) ص١٦٧.

(٢) انظر تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص٨٤

(٢) استغناء بدلالة المذكور (وهو معمول العامل الأول)، وعلى هذا يبقى العامل الثاني في هذا المثال غير عامل في شيء ظاهر أو مضمر .

أما المثال الثالث ، فقد جرت فيه عملية تقديم للعامل الثاني، فبدا كل من الفعلين مؤهلاً للعمل في (محمد) ولا سيما أن جهة العمل لكل من الفعلين واحدة. (١)

ومما يلاحظ أن هناك شروطاً معينة حتى تتم عملية الحذف والتقديم التي حدثت في الجملة الثالثة ،وتلك الشروط هي :

١- أن يكون العاملان متفقين في العمل المطلوب لكل منهما .

٢- أن يكون معمول أحدهما -في البنية العميقة Deep structure مطابقاً لمعمول الآخر ، وهذا ما يُعرف بـــ (حذف انقطاع التسلسل) Gapping .

٣- أن لايكون هناك إضمار للمعمول من النوع الذي فرضه النحاة في التنازع ، في أي من العوامل المتنازعة عند تجاورها بتقديم بعضها .

وعلى هذا فإنه – مثلاً- لا يمكن تفسير الآية (جاء الحق وزهق الباطل) ، كما فسرنا الجملة الثالثة ، ذلك أن مركّبي (زهق الباطل) يختلفان عن مركّبي (جاء الحق)، ولو حاولنا حذف أحد مكوني الجملة المعطوفة، كما فعلنا في المثال السابق، لما أمكن ذلك لأجل هذا الاختلاف (٢)

ومن المُلاحظ أن معظم الشواهد التي تضمنت تنازعاً اتحد فيها العاملون في العمل، ولنأخذ مثالاً على ذلك ونرى كيف يُحلل من خلال هذا المنهج .

قال تعالى : " لقد تقطّع ما بينكم وضلّ عنكم ما كنتم تزعمون "(٣)

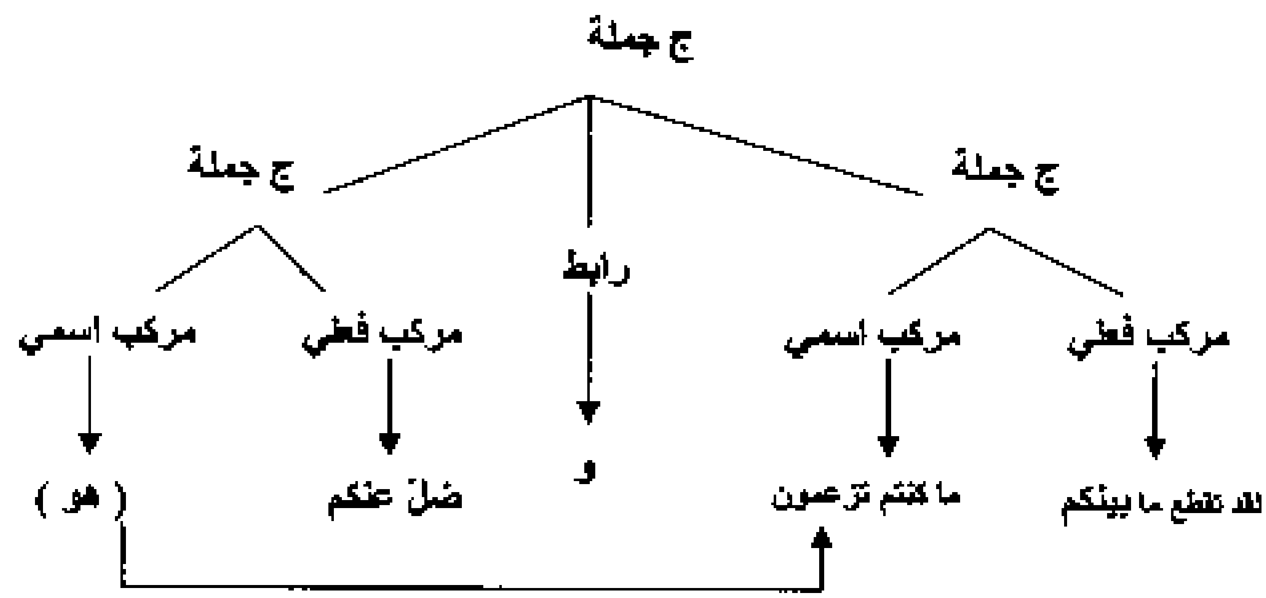
فالعامل الأول هو (تقطّع) والعامل الثاني (ضلّ) ، والمعمول (ما كنتم تزعمون)، ويمكن توضيح البنية العميقة لهذا التركيب بالمشجّر الآتي :

---

(١)انظر فيصل صفا : ظاهرة التنازع في العربية -مدخل تحويلي . منشورات المجلة العربية للعلوم الإنسانية -المجلد الثامن العدد الثلاثون ربيع ١٩٨٨م ص١٤-١٥ .

(٢) السابق .ص٢٢ .

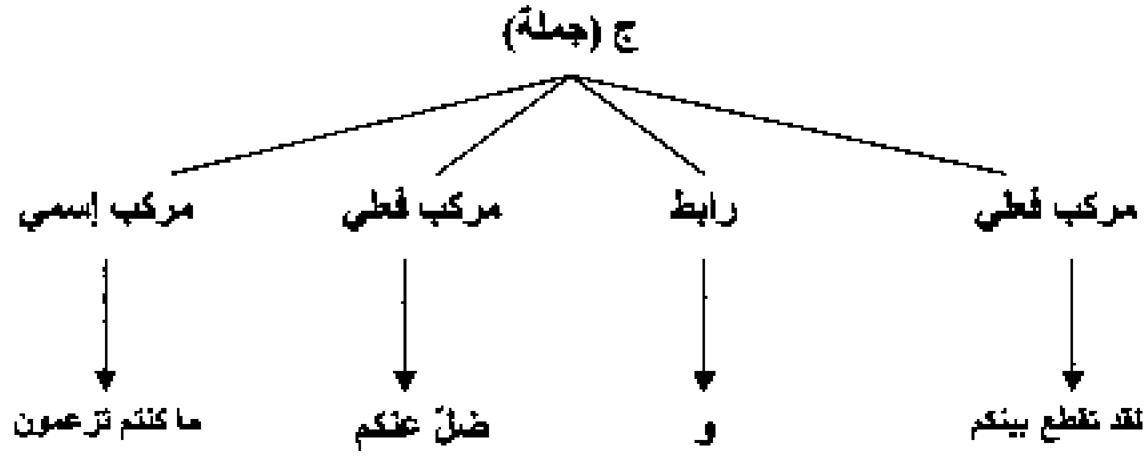
(٣) سورة الأنعام : الآية ٩٤.



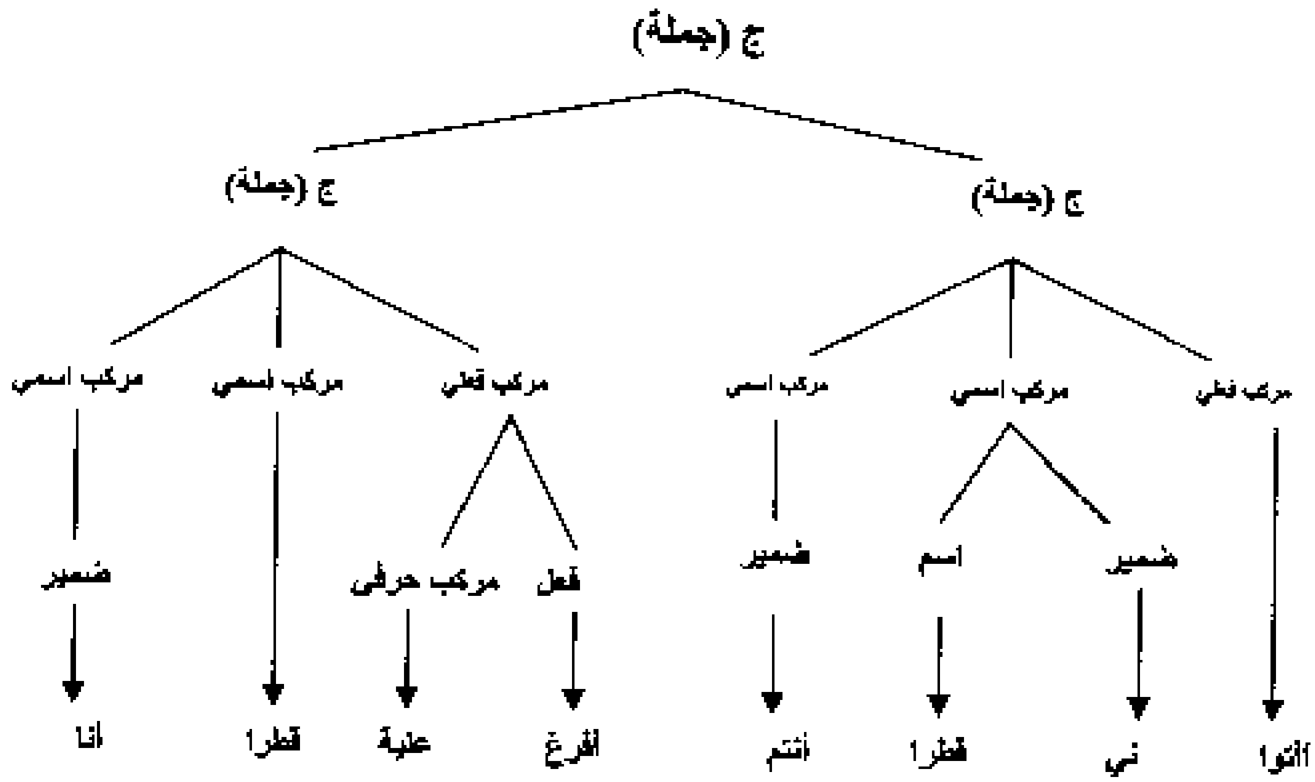
أن تفحص المعنى التفسيري السياقي يؤكد أن الفعلين (تقطّع)، و(ضلّ) ، يطلبان معمولين يُطابق أحدهما الآخر ، وعلى هذا تكون البنية العميقة ." لقد تقطع بينكم (ما كنتم تزعمون)، وضل عنكم (ما كنتم تزعمون) ، وقد جرى تحويل بالتعبير بالضمير عن الأسماء المكررة فأصبح التعبير هو : " لقد تقطع بينكم (ما كنتم تزعمون) وضلّ عنكم (هو)، ولمّا كان أحد العاملِيْن يعمل في اسم هو نفسه الذي يعمل فيه الأخر، فقد سمحت العربية بتجاور العاملَيْن المتفقيْن في العمل المطلوب لكل منهما، على نحو يتنازعان فيه المعمول الظاهر .

وهذا التغير الأخير : (وهو حركة التجاور بتقديم العامل في الجملة الثانية)، يجعل من الشاهد الذي كان مؤلفاً من جملتين في البنية العميقة كلاماً مؤلفاً من جملة واحدة فقط، والعامل الثاني ما هو إلا امتداد للعامل الأول. ويمكن تمثيل هذة الجملة الواحدة الممتدة بالمشجر الآتي [١].

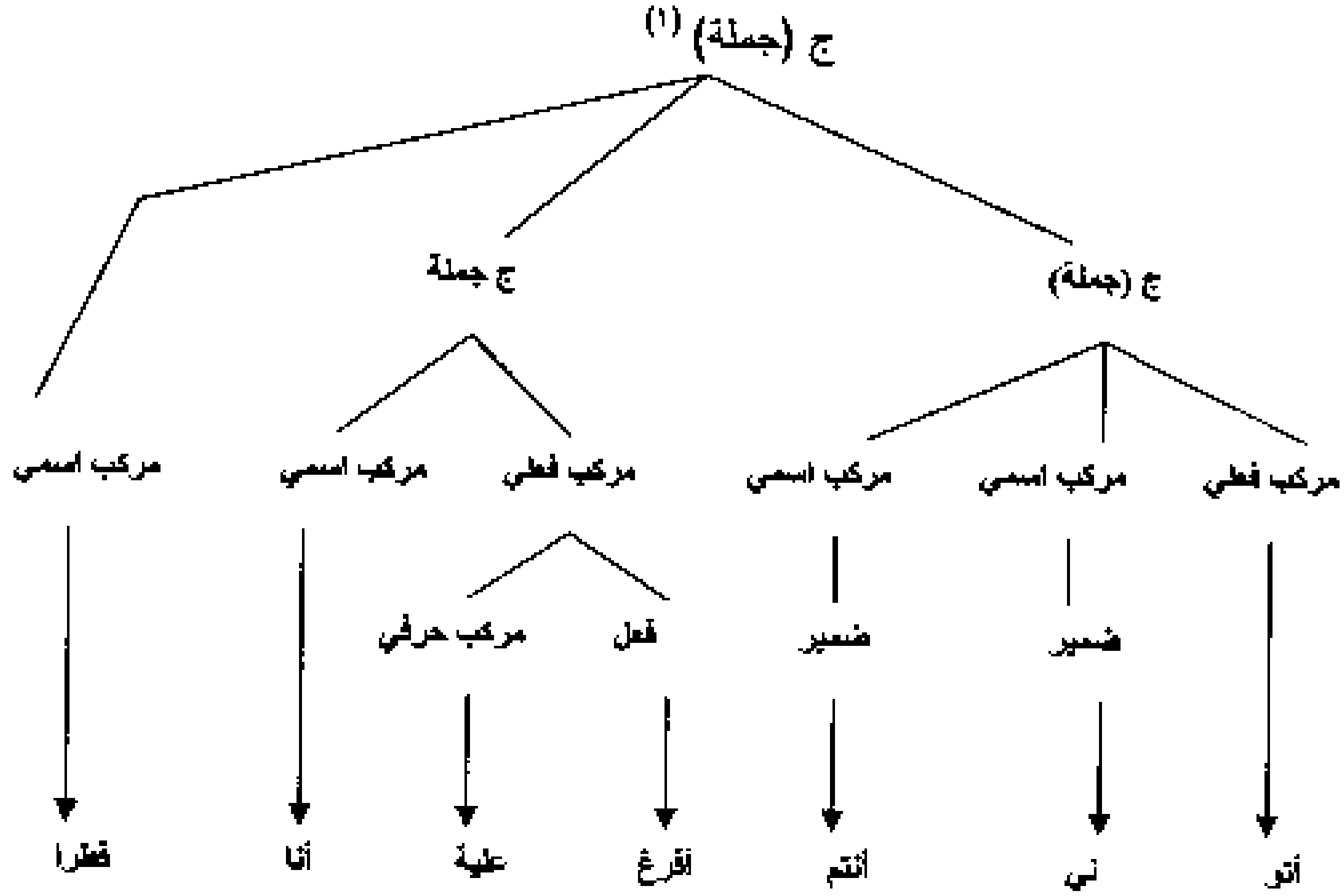
(١) فيصل صفا ، ظاهرة التنازع في العربية – مدخل تحويلي . ص٣٣.



ولنأخذ مثالاً آخر لا يشتمل على عطف بين العاملين كما في قوله تعالى "آتوني أفرغ علية قطْرا " ولكننا نلاحظ أن العامل الثاني (أُفرِغ)، علّق على العامل الأول تعليقاً شرطياً. ولو لاحظنا المعنى التفسيري ، لوجدنا أن العامل الأول فيه يطلب معمولاً مطابقاً، للمعمول الظاهر في الآية . وهذا يكشف أن البنية العميقة تُمثل جملة كبرى مؤلفة من جملتين، مُعلّقة ثانيتهما على أولاهما تعليقاً شرطياً يمثل رابطاً غير ظاهر . وعلى هذا يمكن توضيح البنية العميقة Deep Structure بالمشجر الآتي :



واضح من المشجر أن معمول العاملين (قطراً) مكررٌ ، وهذا يمثل رتبة مساوية رتبة القرينة ، وعلى هذا يُحذف معمول الثاني ، ويتحرك المعمول الأول ليقع في نهاية الجملة ثم يرتفع ليمثل واحداً من خطوط العقدة العليا ، هكذا :



وعلى هذا نخلص إلى ما يلي :

١- إذا لم يوجد – من الناحية التركيبية – ما يمنع من تقديم العامل الثاني باتجاه العامل الأول ليؤلفا معاً امتداداً عاملياً يتقدم بعد أن يتم حذف معمول الثاني ، ويظهر المعمول الأول في نهاية الكلام المعني بالتنازع .

٢- إذا وجد ما يمنع من تقدم العامل الثاني ، اكتُفي بتأخير معمول العامل الأول حتى نهاية التركيب ذي العلاقة ، ليصبح واحداً من مكوناته الرئيسة.

أما إذا كانت حاجة العاملين ، تختلف عن حاجة العامل الثاني له ، وذلك نحو قول عمر ابن أبي ربيعة (٢).

إذا هي لم تستك بعودِ أراكةٍ   تنخّل ، فاستاكت به عُودُ أسْحلِ

فهم يرون أن هذه الشواهد قليلة ، وهي تفسر من باب الضرورة الشعرية

---

(١) فيصل صفا ظاهرة التنازع في العربية –مدخل تحويلي.ص٤٣

(٢) انظر الأشموني : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك د.ت،ج٢/١٠٥.

ففي الشاهد السابق، (عود أسحل) معمول ظاهر مباشر للفعل (تنخّل) ، أما العامل الآخر (استاكت) فقد عمل في الضمير بوساطة الحرف، وعلى هذا فلا تنازع في البيت، وما تقديم الشاعر (استاكت به) على (عود أسحل) ألا نتيجة لاضطرار الشاعر وذلك كي يأتي بالقافية على وجهها [١].

وهكذا نرى أن إعادة النظر في الباب من زوايا نظر متنوعة يسهم في تفسيره تفسيراً مقنعاً مرجحا رؤية قديمة هي رؤية الفرّاء ، وهذا يجعل الفرصة مهيأة للنحاة المحدثين للأخذ برأية وبذلك تستعمل صيغة التنازع كما وردت عن العرب، دون أن تثير التمحّل في التفسير الذي يُفضي إلى الخلاف والاضطراب .

أسلوب الشرط

أحسب أن أسلوب الشرط من أكثر الأساليب التي تحتاج إلى مراجعة في ضوء المناهج الحديثة ، ذلك أن كثيراً من مسائله كانت مثار خلاف بين النحاة أنفسهم ، وسوف أقفُ على بعض المفاهيم الأساسية فيه:

أ- في تعريف الشرط

لعل مصطلح الشرط من أكثر المصطلحات التي لم تتخذ صورة مستقرة عند النحاة القدماء ، فقد تحدث عنه ابن يعيش بمعناه العام: "الشرط " [٢]، وتحدث عنة الزمخشري تحت اسم " الشرطية "، وذلك حين قسم الجملة إلى اسمية وفعلية وشرطية وظرفية[٣] وذكره أبو البركات الأنباري ، تحت " باب الشرط والجزاء " [٤] وقد اضطرب النحاة ، في تصنيف جملة الشرط فمنهم من عدّها جملة فعلية، قال ابن يعيش إن الجملة الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين : الشرط :فعل وفاعل والجزاء فعل وفاعل " [٥] ، في حين ذهب الزمخشري ، إلى أن جملة الشرط ، تمثل قسماً قائماً بذاته، إلى جانب الجملة الاسمية والفعلية والظرفية ، وقد عارضه ابن هشام ذاهباً إلى أن

---

(١) فيصل صفا ، ظاهرة التنازع في العربية – مدخل تحويلي ص١٥ .

(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل .ج٨ ، ص١٥٥

(٣) الزمخشري ، المفصل ، ص ٢٤ ،وانظر ابن يعيش شرح المفصل . ج١ ، ص٨٨

(٤) ابن الأنباري العربية .ص٣٣٦

(٥) ابن يعيش ، شرح المفصل .جه / ٨٨ .

الشرط، جملة فعلية ، ووافقة في أن الجملة الظرفية ، جملة مستقلة بذاتها . وذلك لأن التقسيم-فيما يرى – قائم على ما يقع في صدر الجملة ، دون النظر إلى ما تقدمه من حروف. (١)

من الواضح أن اضطراب النحاة هذا ، في باب الشرط ، عائد إلى أسباب شكلية اتخذوها معياراً للتقسيم ، وذلك وفقا لما يقع في الصدر ، إضافة إلى توفر علاقة الإسناد في طرفي أسلوب الشرط كليهما .

أما فيما يتعلق بإدراك النحاة لمضمون هذا الأسلوب ، فلا شكّ أنهم أدركوا دلالته إدراكاً عميقاً ، يبدو ذلك من قول ابن يعيش مثلاً :" وتدخل (إن) على جملتين ، فتربط إحداهما بالأخرى وتصيّرهما كالجملة، نحو قولك : إن تأتني آتك ، والأصل : تأتيني آتيك ، فلمّا دخلت (إن) عقدتْ إحداهما بالأخرى حتى لو قلت ، إنْ تأتني وسكتّ لا يكون كلاماً حتى تأتي بالجملة الأخرى "(٢) فهو يدرك إذن، أنّ أسلوب الشرط كلٌّ لايتجزأ .

وعبّر عن ذلك عبد القاهر الجرجاني بقولة ".....الشرط – كما لايخفي – في مجموع الجملتين لا في كل واحدة منهما على الانفراد ، ولا في واحدة دون الأخرى. "(٣)

وقد انعكس اضطراب النحاة القدماء على الباحثين المحدثين . فلم يستقر المصطلح تماماً فقد اطلق عبد القادر المهيري على الشرط الجملة الشرطية التلازمية "(٤) وقد اكتفى ريمون الطحّان بقوله:" الشرط والجواب "(٥)

---

(١) انظر ابن هشام : مغني اللبيب ص٤٩٢

(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ج٨/ ١٥٦

(٣) الجرجاني ، دلائل الاعجاز . ص ١٨٩

(٤) عبد القادر المهيري وآخرون ، النحو العربي من خلال النصوص لتلامذة السنه الثالثة من التعليم الثانوي – نحو الجمل –منشورات الديوان التربوي ، تونس ، ١٩٦٥م ، ص١٥٠ وما بعدها.

(٥) ريمون الطحّان ،الألسنة العربية ، دار الكتاب اللبناني ٩٠،

وهو يضع جملة الشرط ضمن جمل يصطلح عليها بذات الشقين[1] ويرى عبد السّلام المسدّي أن أشمل المصطلحات هو " التركيب الشرطي "[2] وهو يتكون من جملتين جملة الشرط وجملة الجواب .

وهو يرى من خلال استنطاق الجداول الإحصائية لأسلوب الشرط في القرآن، أن تركيب الشرط يرد في القرآن الكريم، في سياق الاستئناف بنسبة كبيرة تصل إلى ٦٢,٦٦%، وهذا يعني أن تركيب الشرط يمتاز بالتكامل التركيبي المفضي إلى التكامل الدلالي ، مما يؤهلة إلى الاستقلال النسبي في الخطاب ، حتى تكون له الطاقة الإخبارية التي تمكّنهُ من افتتاح حلقة الكلام وغلقها في السياق نفسة .

ولعلّ هذا يعكس شيئاً من الترجيح لرأي الزمخشري السالف الذكر ، إضافة إلى ما يدعو إلية المسدّي من ضرورة مراجعة تعريف الجملة في العربية. [3]

ويحلل خليل عمايرة الجملة الشرطية من منظور وصفي، فيرى أن الجملة النواة في الجملة الشرطية :" إن تخرج فأنا خارج " [4] هي " أنا خارج " وهي جملة اسمية توليدية. ثم جاء المتكلم بتحويل لغرض في المعنى هو الشرط ، وعلى هذا أضاف (إن تخرجْ) وأضاف (الفاء) رابطاً يربط الجملة بالشرط فأصبحت : إن تخرجْ فـ أنا خارج

وهو يرى أنة بهذا التحليل الوصفي يُقدم تصوراً واضحاً لهذا الأسلوب في العربية ، ويخلّص المتعلم من الإعراب المحلي ، فلا يقول مثلاً إنْ : (أنا خارج) في محل جزم جواب الشرط .

وكذلك يرى أنة بهذا التحليل يستطيع إلقاء الضوء على التفاوت في المعنى بين الجمل الشرطية، منطلقاً بذلك من قول لعبد القاهر الجرجاني قال فيه : "....وفي الشرط والجزاء إلى الوجوة التي تراها في قولك : إن تخرجْ أخرجْ ، وإن خرجتَ خرجتُ ، وإن تخرجْ فأنا خارج، وأنا إن خرجتَ خارجٌ ... فيُعْرَفُ لكلٍ من ذلك موضعهُ، ويجيء به

---

(١) الألسنية العربية ، ص٩٠ .

(٢) عبد السلام المسدي ، ومحمد الطرابلسي ، الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية . الدار العربية للكتاب ، تونس ، ١٩٨٥ ص١٧ .

(٣) السابق .ص١٢٦

(٤) خليل عمايرة ، في نحو اللغة وتراكيبها . ص١٢٤ .

حيثُ ينبغي له "ويتظرَ في التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى ، فيضع كُلاً من ذلك ، في خاصّ معناه ".[١]

ب. الأصل في فعل الشرط وجواب الشرط

أدرك النحاة القدماء بنيتين أساسيتين للشرط، أولهما خاصة بما يُعرف بأدوات الشرط الجازمةوهي تتكون من العناصر الآتية :

[حرف شرط + جملة فعلية ذات فعل مضارع مجزوم + جملة فعلية ذات فعل مجزوم] .

وحرف الشرط يعلّق إحدى الجملتين بالأخرى، ويجعل الأولى شرطاً في حدوث الثانية وذلك نحو : إن تدرسْ تنجحْ .

وثانيها تتعلق بالأدوات التي تحمل معنى الشرط من حيث إنها تُعلّق إحدى الجملتين بالأخرى ، إلا أن ما بعدها لا يكون مجزوماً، وذلك نحو (إذا ، لمّا ، ولو). فالجملة التي أداتها (إذا) مثلاً تتكون من (إذا +جملة فعلية فعلها ماضٍ على الأغلب[٢] + جملة فعلية جوابية)

وذلك نحو قولة تعالى: " وإذا أنْعَمْنا على الإنسانِ أعْرَضَ ونَأى بِجانِبِهِ وإذا مَسّه الشَّرُّكانَ يؤوساً "[٣] وقد تأتي على الصورة الآتية :

(إذا + جملة فعلية فعلها مضارع + جملة فعلية جوابية)، نحو قولة تعالى: "إذا يُتْلَى عليهم يَخِرّونَ للأذْقَانِ سُجَدا "[٤] ، ومن ثمّ فإن (إذا) لم تختص بجزم المضارع ، مع أنها وردت في بعض الشواهد الشعرية، فعدّها النحاة بناء على النظرة الاستقرائية (التي تقوم على تكوين الأحكام العامة من خلال استعراض الجزيئات) ضرورة شعرية.

مثال ذلك قول الشاعر :

استغنِ ما أغناك ربُّكَ بالغنى وإذا تُصِبْكَ خصاصةٌ فتجمّلِ

---

(١) الجرجاني ، دلائل الإعجاز . ص١١٨

(٢) Ismail Amayreh , Das Verhaltnis Zwischen der Theorie der Arabischen National grammatik und dem Text befund . Dissertation, Erlangen 1983 .

(٣) سورة الاسراء . الآية ٨٣.

(٤) سورة الإسراء . الآية ١٠٧.

قال سيبويه في ذلك : " وقد أجازوا في الشعر مضطرين شبهوها بـــ (إن) إذ رأوها لما يستقبل ، وأنها لابد لها من جواب "[1] وقال الاشموني : " هو في النثر نادر وفي الشعر كثير "[2] وأذا راجعنا هذا الحكم الذي ذهب إلية الأشموني في ضوء النظرة الإحصائية[3]، فيمكن أن نفهمه أو أن نعدلة على النحو الآتي : تُعدّ (إذا) مع الفعل المضارع مرفوعاً أو مجزوماً نادرة ، إذا ما قورنت بنسبتها الطاغية مع الفعل الماضي، ولكن هذه الندرة في استعمال المضارع يغلب أن يكون الجزم فيها للشعر للذي يحتمل الضرورة .

ومن الملاحظ أن النحاة لم يحملوا أياً من صور (إذا) على الأخرى ، كما فعلوا في أدوات الشرط الجازمة ، إذ يُعدُّ الماضي معها في محل جزم .

وعلى هذا فقد حاول النحاة الإلمام بباب الشرط بصوره المتنوعة من خلال فكرة "الأصل والفرع " فجعلوا الأصل في فعل الشرط أن يكون مجزوما وذلك لرغبتهم في تعليل ظاهرة الجزم وفقاً لنظرية للعامل ، وردّ ما لم يكن مجزوماً إلى الجزم ، بجعله "في محل جزم "، قال سيبويه " أصل الجزاء الفعل، وفيه تعمل حروف الجزاء ، ولكنهم يضعون في موضع الجزاء غيره "[4]

وقال المبرد : " أصلُ الجزاءِ أنْ تَكونَ أفعالُهُ مُضارعة لأنّهُ يُعْرِبُها "[5]

إلا أن المنهج التاريخي يقدّم رؤيةً جديدةً لهذه الظاهرة بالمقارنة مع اللغات السامية، وذلك بعَدّ فعل الشرط المجزوم يمثل صيغة مستقلة تمثّل أصلاً سامياً قديماً، وهي صيغة الماضي Prateritum الأكادية ، ذات الدلالة الماضية، وقد تبادلت هذة الصيغة مع صيغة الماضي(فَعَلَ) في التركيب الشرطي، وفي صيغة (لم يفعل التي هي نفي (فَعَلَ)، وبذلك فهو ليس فعلاً مضارعاً Imperfekt ، تعرض للجزم [6].

---

(١) سيبويه ، الكتاب ، ج٣/٦١ وانظر : المبرد : المقتضب ، ج٢/ ٥٦

(٢) الأشموني ، شرح الأشموني .ج٤/١٣ .

(٣) انظر الدراسة الاحصائية

Ismail Amayreh , Das Verhaltnis Zwischen der Theorie der Arabischen National grammatik und dem Text befund . Dissertation, Erlangen 1983.

(٤) سيبوية ، الكتاب ج٣، ص٩١.

(٥) المبرد ، المقتضب ، ج٢، ص٦٦ .

(٦) إسماعيل عمايرة ، نظرة مقارنة الى المدرسة النحوية العربية ، ص١٣٨.

أما فيما يتعلق بجواب الشرط، فإن الأكادية مثلاً تعبر عنه بما يدل على المستقبل، باستعمال صيغة المضارع المرفوع (يدرسُ مثلاً) . وعلى هذا فإن الشكل الآتي يمثل التركيب الساميّ للجملة الشرطية[1]

أداة + فعل يدل على الماضي + فعل يدل على المستقبل

مثل (يدرسْ) ، وهو المضارع المرفوع (يدرسُ)

وهذا النمط التاريخي القديم أصبح نادراً في العربية ، وقد أشار إلية بعض النحاة القدماء كالزمخشري[2].

ولعل هذة النظرية التاريخية تحكي أصلاً منطقياً، حيث يعبِّر عن فعل الشرط بالماضي ، وجواب الشرط بالمستقبل، وبذا يتحقق ما يرمي إلية النحاة من أن جواب الشرط ينبغي أن يكون تالياً في تحققه زمنياً لفعل الشرط قال المبرد : الجزاءَ غيرُ واجب آخرهُ إلا بوجوب أوله"[3].

ومما يُلاحظ أن بعض النحاة كانوا على وعي بأن الدلالةَ الزمنية تكاد تختفي في أسلوب الشرط . قال ابن الحاجب : " قد يُستعملُ الفعلُ الواقعُ شرطاً لـــ(إن) وغيرها في مُطلق الزمان " وذلك نحو قوله تعالى: "أن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجركم"[4]. فيدخل الماضي والمستقبل[5]. ولاحظ الفرّاء أن (كان)، وهي من أهم قرائن الزمن في العربية لايكون لها دور في التركيب الشرطي ، قال : " وكانَ قَدْ يَبْطُلُ في المعنى ، لأنَّ القائلَ يقول : إن كنت تُعْطِيني سألتك ، فيكوُن قَولك : إن أعطيتني سألتُك " [6] ولعل السبب في عدم ظهور دلالة الزمن بشكل واضح في أسلوب الشرط ، أنة مكون من حدثين ، فالحدث في الشرط

---

(١) إسماعيل عمايرة ، بحث نظرة مقارنة الى المدرسة النحوية العربية . المنشور في كتابـــه : بحـــوث فـــي الاستشراق واللغة ، ص ١٤٠.

(٢) السابق ، ص ١٤٠ .

(٣) المبرد ، المقتضب ،ج٢/٦٧.

(٤) سورة محمد .الآية ٣٦ .

(٥) الرضي الإسترابادي ، شرح شافية ابن حاجب ص١٥٠ .

(٦) انظر : السيوطي الهمع ج٤ص٣١٧ .

أبرز من الزمن ، وهذا ما أشار اليه عبد القاهر الجرجاني من خلال تقليبه لشواهد أسلوب الشرط .

قال: " لا نَعلم شيئاً يبتغيه الناظمُ بنَظْمِهِ غيرَ أنْ ينظرَ في وجوهِ كلِّ باب (من أبواب النحو) ، وفروقه ، .... وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك : إن تخرجْ أخرجْ ، إن خرجتَ خرجتُ وإن تخرج فأنا خارج ، وأنا إن خرجتَ خارج ، .... فيعرف لكلٍ من ذلك موضعهُ ، ويجيء به حيثُ ينبغي له "(١)

ومن ثَمَّ فقد أشارَ بعضُ الباحثين الوصفيين إلى أن الزمنَ في إسلوبِ الشرط، لا يبدو كثيراً من خلال دراسةِ المستوى الصرفي ، بل إنه يحتاج إلى دراسة السياق ، وما يشتمل علية من قرائن دالّةٍ على الزمن(٢).

ولا يتعارضُ خلّو الجملةِ الشرطية من وضوح الدلالة على الزمن مع ما مرَّ سابقاً من أن فعل الشرط ينبغي أن يكون في تحققة سابقاً إذا ما تحقق جواب الشرط .

وتشيرُ الدراساتُ الإحصائيةُ التي هي ثمرة من ثمار المنهج الوصفي ، إلى أن التقسيم العقلي الذي وضعه النحاة لأسلوب الشرط ، لا يتفق مع واقع الاستعمال اللغوي ، فقد ذكر الزجاجي : " والأجودُ في هذا الباب أن تأتي بفعلين مستقبلين فتجزمهما .... أو أن تأتي بفعليين ماضيين فتدعهما على حالهما مفتوحين .... وبعد ذلك أن تأتيَ بفعل ماض وتتركه على حاله ويكون الجوابُ مستقبلاً فتجزمه كقولك : إن ركبتَ أركبْ معك(٣) وقد فسر السيوطي الحالة الأخيرة ، بأنها جائزة للخروج من الأضعف (في العمل) إلى الأقوى(٤).

---

(١) دلائل الإعجاز ،ص١١٨

وانظر : السيوطي : الهمع ج٢، ص٣١٧

(٢) تمام حسّان ، اللغة العربية ، معناها ومبناها . ص١٠٤- ١٠٥

وانظر: علي جابر المنصوري : الدلالة الزمنية في الجملة العربية . ص٤٣

(٣) الزجاجي ، الجمل ،ص٢١٨ ، وانظر : سيبويه : الكتاب ج٣،ص٩١ . والمبرد ، المقتضب ج٢ ص٦٠ .

(٤) السيوطي ، الهمع ج٤ ص٣٢٢ .

في حين تشير الدراسات الإحصائية إلى أن الفعل الماضي في العربية هو الأكثر شيوعاً بوجه عام في الجملة الشرطية من الفعل المجزوم ، ولا سيما إن أُخذَ بعين الاعتبار دلالة (لم يفعلْ) على الماضي[1] ، وربما كان ذلك عائدا الى أمرين .

الأول : عدم وضوح الدلالة الزمنية في أسلوب الشرط كما أسلفنا .

والثاني : ميل مستعمل اللغة للتخلص من التفكير في العلامات الأعرابية .

ويرى مهدي المخزومي أن أسلوب الشرط يتكون من عبارتين ، تكونّان جملة واحدة لا جملتين، وإن اشتمل كل منهما على مسند إليه ومسند، وذلك لأن العبارتين ترتبطان بوساطة أداة الشرط ، ارتباطاً وثيقاً، لا يُتصور معه استقلال إحدى العبارتين عن الأخرى ، ويمكن ربط هذة الرؤية الوصفية برأي عبد القاهر الجرجاني الذي عبّر عنه بقوله : " .... الشرط – كما لا يخفى – في مجموع الجملتين ، لا في كل واحد منهما على انفراد ، ولا في واحدة دون الأخرى"[2]

وعلى هذا فهو يرى أن تقسيم جملة الشرط إلى جملتين تقسيم قائم على النظر العقلي ، والتحليل المنطقي الذي كان طاغيا على أذهان النحاة [3]. ويحلل خليل عمايرة تركيب الشرط من وجهة نظر وصفية على أنة مكون من الجملة النواة "التوليدية " وهي تتكون من جملة جواب الشرط ، وعلى هذا فإن ما زاد عليها هو الذي يُكسبها معاني مختلفه حسب الزيادة ويمكن تحليل الجملة الآتية :

" مَنْ يزرعْ المعروفَ يحصدُ الشكر " كالآتي

الجملة التوليدية هي : (يحصد الشكر)، وهي مكونة من فعل +فاعل + مفعول به .

وقد جرى عليها تغيير بالزيادة التالية :

" من يزرعْ المعروف " وهي مكونة من حرف شرط + فعل + فاعل + مفعول به .

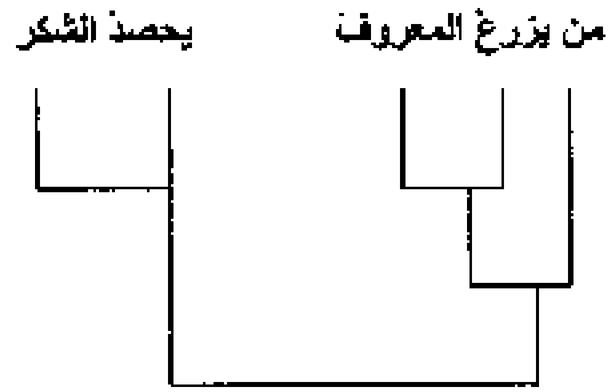
وعلى هذا أصبحت الجملة

---

(١) إسماعيل عمايرة ، بحوث في الاستشراق واللغة ،ص١٤١ .

(٢)الجرجاني ، دلائل الإعجاز ،ص١٨٩

(٣) مهدي المخزومي في النحو العربي ، نقد وتوجيه ص٢٩٩ .



وبما أن الزيادة مؤثرةً على بؤرة الجملة (نواتها)، فقد نقلت معنى الجملة التوليدية إلى جملة تحويلية ، عنصر التحويل فيها الزيادة التي أفادت معنى الشرط[1].

رأينا كيف أن الجرجاني نظر إلى الجملة الشرطية على أنها بناء متكامل ، ووحدة تعبيرية واحدة ، وقد تكوّنتْ من جملتين، لكنه لم يبين أي الجملتين هي الأساس، أما وجهة النظر الوصفية هذة فقد اهتمت بتصنيف ذلك في جملة أساسية وأخرى فرعية.

ب- اقتران جواب الشرط بالفاء

لاحظ النحاةُ اقتران جواب الشرط بالفاء في مواضع محددة ، أسْمَوها الفاء الجوابية، ومعناها الربط ، وقدْ خُصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية "ولمناسبتها للجزاء معنى"[2]، وهذه المواضع هي :

١- إذا كان جوابُ الشرط جملة اسمية ، نحو قولة تعالى :" وإن يَمْسَسكَ بخير فهو على كلّ شيء قدير "[3].

---

(١) خليل عمايرة ، في نحو اللغة وتراكيبها ص١٢٢ -١٢٥

(٢) خالد الأزهري ، شرح التصريح على التوضيح ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ،جـ٢ص٢٥٠.

وانظر :المُرادي : الجنى الداني في حروف المعاني تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد فاضل ص٦٦- ٨٨

(٣) سورة الأنعام . الآية ١٧.

٢- إذا كان جواب الشرط جملة طلبية نحو قولة تعالى :" إنْ كُنْتُمْ تُحبونَ اللهَ فاتّبعوني يُحْبِبكُم اللهَ "[١]

٣- إذا كان جواب الشرط جملةً فعلية فعلُها جامد ، أي غيرُ متصرف نحو قوله تعالى:" إن تَرَنِ أنا أقلُّ منْكَ مالاً وولداء فعسى ربي أنْ يُؤتِينِ خَيْراً من جنّتك "[٢]

٤- إذا كان جواب الشرط جملة فعلية فعلُها مسبوقٌ بقد نحو قوله تعالى :" إن يسرقْ فقد سرق أخٌ لَهُ من قبل"[٣]

٥- إذا كان جواب الشرط جمله فعلية مسبوقة بحرفي، السين أو سوف، نحو قوله تعالى :" وإن خِفتُم عَيْلَةً فَسوفَ يُغنيكُمُ الله مِنْ فضله "[٤]

٦- إذا كان جواب الشرط جملة فعلية منفية بحرف (لن) نحو قوله تعالى :"وما يَفعَلوا مِنْ خَيرٍ فَلَنْ يُكفَروهُ "[٥] أو بحرف (ما) نحو قوله تعالى: " فَإن تَوليتم فما سألتُكم من أجر "[٦]

وقد كان لالتزام النحاة بهذة القواعد آثار أهمها :

أ- لجوء النحاة إلى إخراج الشواهد التي جاءت غير مشتملة على الفاء ، مع أنها شواهد قرآنية ، فيها دلالة الشرط واضحة ، مثال ذلك رأيهم في الآيتين التاليتين :

قال تعالى :" وَالّذِيْنَ إذَا أصابَهَمُ البَغيُ هُمْ يَنتَصرون "[٧]

وقال تعالى :" وإذا ما غَضِبوا هُمْ يَغفِرون "[٨]

فقد أخرجها ابن هشام من الشرط ، فقال :" فإذا فيهما ظَرفٌ لخبرِ المبتدأ بعدهما، ولو كانت شرطية ، والجملة الاسمية جواباً، لاقترنت بالفاء "[٩]

---

(١) سورة آل عمران ، الآية ٣١.

(٢) سورة الكهف من الآيتين (٣٩، ٤٠).

(٣) سورة يوسف ، الآية٧٧.

(٤) سورة التوبة ، الآية ٢٨ .

(٥) سورة آل عمران ،الآية ١١٥ .

(٦) سورة يونس ، الآية ٧٢ .

(٧) سورة الشورى ، الآية ٣٩.

(٨) سورة الشورى ، الآية ٤٢ .

(٩) ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص١٣٦ .

ولم يستطع أبو حيان التخلص من سطوة هذه القاعدة النحوية ، فقال معلقاً على تفسير أبي البقاء الذي أشار فيه إلى أن " هم : مبتدأ ، ويغفرون ، الخبر والجملة جواب (إذا) [(1)]. قال أبو حيان " وهذا لا يجوز لأن الجملة لو كانت جواب (إذا) لكانت بالفاء "[(2)]

ب- أدخل النحاة بعض الشواهد في أسلوب الشرط ، مع أن معناها لا يفيد الشرط، مثال ذلك جعلهم قوله تعالى :" إن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ "[(3)] شاهداً للجملة الشرطية التي يأتي جوابها فعلاً مسبوقاً بقد، وكان دليلهم على ذلك ارتباط الجواب بالفاء ، والمتأمل للآية يجد أن " فَقَدْ سَرَقَ أخٌ له مِنْ قَبْلُ " لا يتضمن جواب الشرط الحقيقي ، إذ ليس فيه نتيجة جزائية للمشروط ، وعلى هذا فالفاء ليست واقعة في جواب الشرط ، ويمكن تقدير جواب الشرط بقولنا : " فلا يُستغرب ذلك ، لأن أخاً له قد سَرَقَ من قبل " أو " لاعجب، فقد سرق له أخ من قبل "[(4)] ومثل ذلك في فعل الشرط ، إذ يمكن عَدُّه محذوفاً معنىً ، وتقديره : (إن يَثْبُتَ أنهُ سرق)، وقد درس بعض المستشرقين هذه الظاهرة التي يتم فيها تنحية جواب الشرط الحقيقي، والاستعاضة عنه بما يدل عليه، أمثال (ريكندوف Reckendorf وبروكلمان ، وعُرفت باسم الزحزحة Vershiebung [(5)] .

ولم يلتفت النحاة لهذة الظاهرة في هذة الآية وأمثالها، وذلك بسبب رغبتهم في اطّراد القاعدة النحوية ، حتى لو أدى بهم ذلك – أحياناً – إلى الالتفات إلى الشكل على حساب الدلالة، وأما البلاغيون فقد فطنوا إلى هذه الظاهرة من باب حرصهم على المعنى.

واضح أنَّ وجود الفاء في جواب الشرط من أكثر القواعد صرامة عند النحاة، لدرجة أنه كان لها الدور الحاسم في التفريق بين طبيعتي التركيبين في الآيتين التاليتين :

---

(1) أبو حيان ، البحر المحيط ،جـ٧ ، ص٥٢٢ .

(2) السابق ، ص٥٢٢.

(3) سورة يوسف ، الآية ٧٧ .

(4) إسماعيل عمايرة ، نظرة مقارنة إلى المدرسة النحوية العربية من خلال باب الشرط ، ص١٤٢ – ١٤٣ .
وانظر: سمير ستيتة أنماط التركيب في جملة الشرط العربية ، ص(١٥ -١٦)

(5) إسماعيل عمايرة ، نظرة مقارنة إلى المدرسة النحوية العربية ، ص١٤٣ .

قال تعالى : " فإذا جاءَ أجلُهُم لا يَستأخرونَ ساعةً ولا يَستَقْدِمونَ "[١]

قال تعالى :" إذا جاء أجلُهُم فَلاَ يَستأخرونَ ساعةً ولاَ يَستقدِمونَ"[٢]

فأخرجوا الآية الأولى من الشرط . لعدم اقتران الفعل فيها بالفاء . بينما أدخلوا الثانية في الشرط وعدّوا " فلا يستأخرون ساعة " جواباً للشرط .

وقد ألقى المنهج التحويلي ضوءاً على ظاهرة الشرط عُرفت عند القدماء بــ(اعتراض الشرط على الشرط) ، كتب فيها ابن هشام رسالة تحمل العنوان نفسه، والظاهرة تعني ، إقحام ثاني الشرطين قبل تمام التركيب الشرطي الأول ، وذلك كما في قولة تعالى : "ولولا رجالٌ مؤمنون ونساءٌ مؤمناتٌ لم تَعلموهُم أن تَطؤوهُم فتصيبكم منهم معرّةٌ بغير علمٍ ليُدخلَ اللهُ في رَحْمتهِ من يشاء ، لَوْ تزيّلوا لَعذبنا الذينَ كفروا منهم عذاباً أليما"[٣].

فقد اختلف النحاة في تقدير جواب كل واحد من الشرطين ، فمنهم من ذهب إلى أن يكون الجواب المذكور جواباً للشرط الثاني ، وهما أي (الشرط الثاني وجوابه)، جواباً للشرط الأول [٤] ومنهم من ذهب إلى أن الجواب المذكور للشرط الثاني، أما جواب الشرط الأول فهو محذوف معلوم مما بعده .

ومنهم من ذهب إلى أن الجواب ، للشرط الأول ، أما الشرط الثاني ، فلا جواب له، لأنه ليس أكثر من قيد للشرط الأول فيقدر بحال واقعة موقعه [٥]، فتصبح الآية على إيقاع :" لولا رجالٌ مؤمنونَ ونساءٌ مؤمناتٌ غيرُ متزيّلين " والرأي الأخير هذا يتفق مع رأي بعض الباحثين التحويليين ، ذلك أن هذا النمط من الشرط يمكن أن يفسر بقانون التوسعة والتضييق ، ذلك أن الشرط الثاني توسعة للشرط الأول .

فالشرط الأول = لولا رجال مؤمنون.

---

(١) سورة الأعراف . الآية ٣٤ .

(٢) سورة يونس . الآية ٤٩ .

(٣) سورة الفتح . الآية ٢٥

(٤) العكبري ، التبيان في إعراب القرآن جــ٢ ، ص٦٩٦ .

(٥) ابن هشام اعتراض الشرط على الشرط ، تحقيق عبد الفتاح الحموز ، الأردن ، دار عمار ، ١٩٨٦م ، ص٣٩ – ٤٠ .

والشرط الثاني = لو تزيلوا، ولمّا كان الشرط الثاني، توسعة للشرط الأول، فقد حصل تضييق يهدف إلى البلاغة والإيجاز في جواب الشرط، بأن كان جواباً واحداً ، لا جوابين .

وبهذا المفهوم فإن اصطلاح الاعتراض ليس دقيقاً ، فالاعتراض يعني صرفاً لبعض الكلام عن وجهته ، وليس في توالي الشرطين شيء من هذا، بل إنّ الشرط الثاني لا يَزيدُ عن كونه توسعةً للشرط الأول(١).

ويمكنُ من خلال هذه الرؤية أن نُفسر بعضَ التراكيب الشرطية التي يبدو فيها الشرط الأولُ امتداداً للشرط الثاني، وذلك كما في قوله تعالى :

" إذا حَضَرَ أحَدَكُم الموتُ إنْ تَرَكَ خيراً الوصيةُ للوالدينِ والأقربين "(٢)

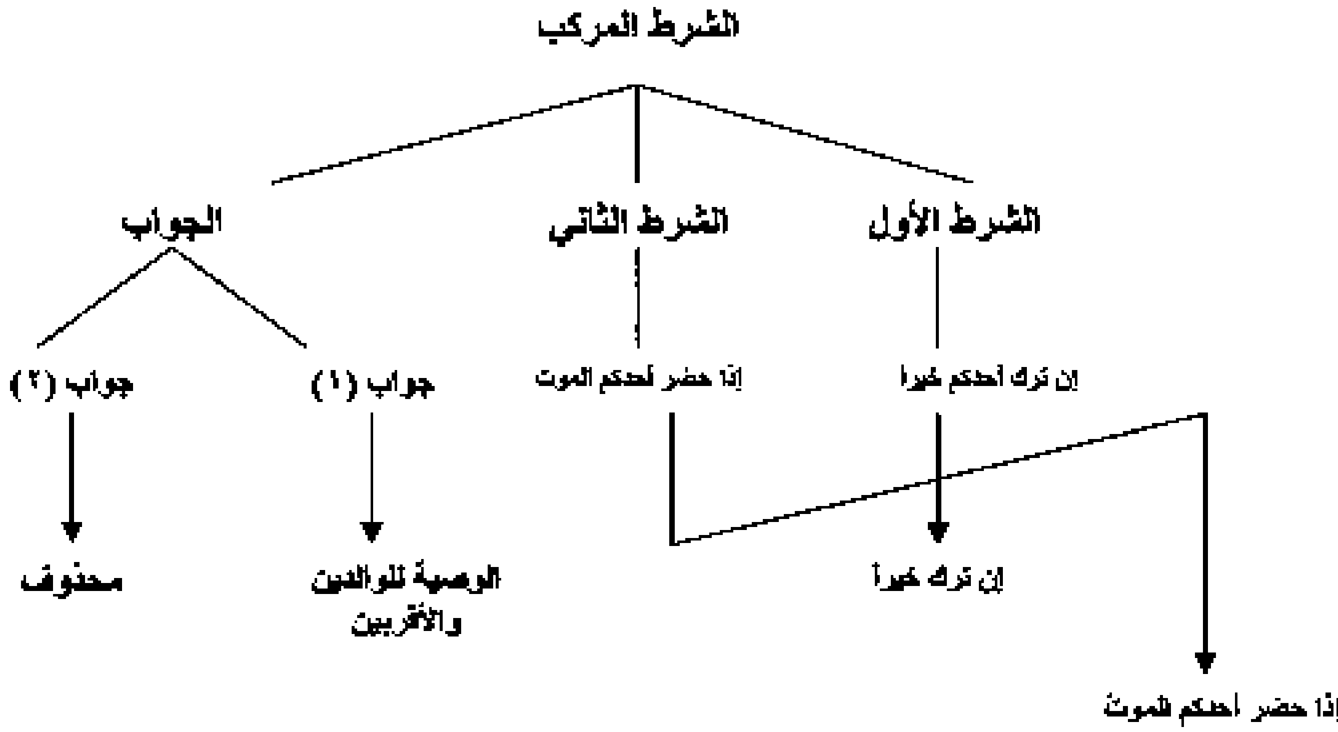
وذلك بتصور البنية العميقة للآية بأنها : إن تَرَكَ أحدُكُم خيراً إذا حضرهُ الموتُ، فالوصيّةُ للوالدينِ والأقربين ، إلا أن الشرط الثاني تَقدّم على الشرط الأول ، وهذا يتناسب مع رَهْبَة الموتِ وحضوره ، وبذلك يكون التقديم قد تناسب مع الدلالةالمقصودة بإعطائها بُعداً بلاغياً معجزاً ويمكن توضيح ذلك بالمشجر الآتي : (٣)

---

(١) انظر : سمير ستيتية ، أنظمة التركيب في الجملة الشرطية العربية . ص٥٢ .

(٢) سورة البقرة . الآية . ١٨

(٣) سمير ستيتة . أنظمة التركيب في الجملة الشرطية العربية . ص٥٢ .



وعلى هذا يمكن أن يُقدّر الشرط الأول بظرف وذلك على نحو :

" إن يترك أحدكم خيراً ، حين يحضرُهُ الموت ، فالوصية للوالدين ".

وليس بالضرورة أن يكون التقدير للشرط الثاني فقط، كما يرى ابن هشام . وذلك حيث يكون التقدير " إذا حَضرَ أحدَكُم الموتُ تاركاً خيراً ، فالوصية ...." بل إنَّ في هاتين الصورتين توسيعاً يتفق مع المعنى، وإن كنت أرى أن تقدير الشرط الأول فيه نفاذ أبعد إلى المعنى المقصود .

ويمكن في ضوء هذا المنهج ترجيح رأي الكوفيين في تَقَدُّم جواب الشرط على فعله على رأي البصريين ، وذلك كما في نحو قوله تعالى : " قل هَاتُوا بُرْهَانَكُم إن كُنتُم صَادِقِين".[1] وذلك برد التركيب إلى أصله ، ثم دراسة ما ينبثق عن هذا الأصل ، وعلى هذا فأصلُ التركيب " إن كُنْتُمْ صادِقِينَ هاتوا بُرْهانَكُم "[2] .

ثم تقدم الجواب على فعل الشرط ، وذلك لبيان الأهمية بينما لجأ البصريونَ إلى القول بحذف الجواب، فقدرُوا الجملة على أصل " هَاتُوا برهانكُم ، إن كُنْتُم صادقين فهاتوا

---

(١) سورة البقرة، الآية ٩١

(٢) سمير ستيتية ، أنظمة التركيب في الجملة الشرطية العربية ،ص٥٨ .

برهانكم ". والذي دفعهم إلى مثل هذا التصور ، اعتقادهم بـــ((استحالةُ أن يتقدم المُسَبَب، على السبب، ولذلك فمرتبة الجزاء ، أن يكون بعد الشرط)) . [١]

ولا يخفي أنّ تصور البصريين في هذه المسألة مستندٌ إلى المنطق الذي لا تخضع له اللغة دائماً ، يساند ذلك كثرة الجمل الشرطية التي تبدو فيها هذه الظاهرة ، وذلك نحو قوله تعالى :" إني أخافُ إن عصيْتُ ربّي عذابَ يومٍ عظيم "[٢].

وقوله تعالى : "كانُوا إذا قيلَ لهم لا إله إلا الله يَستكْبِرون "[٣].

هذا إضافة إلى التزامهم بالقاعدة المعيارية، التي ترى أن أداة الشرط لها الصدارة. والمنهج الوصفي يرجّح رأي الكوفيين كذلك لانة غير محتاج الى تأويل، فجواب الشرط مذكور ولا حاجة بنا إلى الحذف والتقدير الذي ذهب إلية البصريون .

أسلوب الاستثناء

درس النحاة الاستثناء انطلاقاً من معنى الاستثناء ، فقد عرّف سيبويه الاستثناء بأنة " مُخْرج مما أدخلت فيه غيره "[٤] وتابعه في ذلك النحاة فذكر ابن السراج مثلاً أن "إلا تُخرج الثاني مما دخل فيه الأول موجباً كان أو منفياً "[٥]

ومثال ذلك :

قامَ القومُ إلا زيداً .

فالاستثناء مُثبت، والمستثنى منه موجود، وأداة الاستثناء إلا والاسم الذي بعدها (المستثنى) منصوب .

وقد ظلّ خط المبنى متوافقاً مع خط المعنى في توسيع نطاق الاستثناء ، حتى تعدى الاستثناء النحوي الذي عُرف بعناصر معينة هي (المستثنى منه، وأداة الاستثناء، والمستثنى) إلى تراكيب أخرى وذلك نحو :

---

(١) ابن الأنباري ،الإنصاف في مسائل الخلاف ج٢، ص٦٢٧.

(٢) سورة يونس . الآية ١٥

(٣) سورة الصافات . الآية ٣٥

(٤) سيبويه ، الكتاب . ج٢ ص٣١٣

(٥) ابن السراج ، الأصول في النحو . جـــ١ /ص٢٨٢

جاءَ الطلابُ غيرَ زيدٍ .

جاءَ الطلابُ سوى زيدٍ.

فقد عدَّ النحاة (غير ، وسوى)، أسماء للاستثناء، فهي تعرب إعراب الاسم التالي لـــ(إلا) فنقول :

جاء القومُ غيرَ زيد .

وما جاءَ القومُ غيرَ زيد (وغيرُ زيد) .

وما جاء غيرُ زيدٍ .

ومن الواضح أنَّ محاولة النحاة للموازنة بين الشكل والمعنى كانت سبباً في ضم (غير وسوى) إلى باب الاستثناء ، إذ هما من حيث المعنى تدلان على المغايرة ، ومن حيث الشكل أمكن إعطاؤهما حركة المستثنى .

ويرى بعض الباحثين الوصفيين أن (غير وسوى)، ليستا من الاستثناء، بل إنهما اسمان نكرتان نحو (مِثْل) في إبهامها ، فإن نُصبتا فهما منصوبتان على الحال، وأن رفعتا فهما مرفوعتان على النعت . وربما بدا هذا الرأي مقبولاً ، بيدَ أننا ينبغي أن نميز بين التركيبين الآتيين :

جاء القومُ غيرَ مسرعين . فمسرعين هنا حال ، و(غيرَ) ، نفت الحال وأُعربت إعرابه . بينما نجد أن هذا التحليل لا يصلح في الجملة :

جاء الطلابُ غيرَ زيد.

وربما كان هذا سبباً في عدّ النحاة لغير وسوى اسمين للاستثناء.(١)

العامل في المستثنى

اختلف النحاة في العامل في المستثنى ، فذهب بعضهم إلى أنَّ العامل فيه هو الفعل الواقع قبل إلا ، أو ما في معناه بتوسط إلا (٢)، وقد نسب ابن يعيش(٣) هذا الرأي إلى سيبويه وذلك لقوله :

---

(١) انظر : ابن هشام : مغني اللبيب جـــ١ / ١٥٨.

(٢) ابن السراج ، الأصول في النحو جـــ٢٨١/١

وانظر : ابن يعيش : شرح المفصل جـــ٢/ ٧٧ .

(٣) انظر : ابن يعيش : شرح المفصل : جـــ٧٧/٢ .

"عاملاً فيه ما قبله من الكلام "[1] .

وذهب بعض النحاة إلى أن العامل هو "إلا" ، وردّ على هذا الرأي،

أ- بأنه لو كان الأمر كذلك لوجب ألا يجوز في المستثنى إلا النصب ، ولا خلاف في جواز الرفع والجر في المنفي على البدل .

ب- أن هذا يؤدي إلى إعمال معاني الحروف .

جـ- وكذلك ليس (إلا) عامل النصب ، لأننا نقول : قام القوم غيرَ زيد ، وتقدير (إلا) يفسد المعنى ، إذا قلنا قام القوم إلا غيرَ زيد .

د. إن كانت إلا هي العاملةفي المستثنى ، فالكلام يصبح مكوناً من جملتين ، وإذا أعمل الفعل بتقويته إلا ، كان الكلام جملة واحدة ، والكلام متى كان جملة واحدة كان أولى[2].

وذهب الفرّاء إلى أن عامل النصب هو (أنّ) المتضمنة في إلا ، التي أصلها (إنّ، لا) فزيد في (قام الطلابُ إلا زيداً) ، إسم إنّ ولا : سدت عن الخبر لأن التأويل : إنّ زيداً لم يقم ، ثم خُففت إنّ وأُدغمت في لا ، ورُكّبت معها فصارتا حرفا واحداً وأعملوها عملين ، عمل إنّ فنصبوا بها في الإيجاب، وعمل لا فجعلوها عطفاً في النفي، وصارت بمنزلة حتى .

واضح أن هذا الافتراض لا يسنده دليل ، وقد ردّ علية ابن الانباري، مرجحاً أن إلا حرف واحدٌ ، وحتى إن كانت تتكون من حرفين ، فإنهما باجتماعهما فقد كل منهما ما كان عليه في حالة الإفراد[3].

وقد ذهبَ بعضُ الباحثيين الوصفيين[4] إلى أن علامة النصب على المستثنى جاءت دليلاً على إخراجة ، عما جاء قبل إداة الاستثناء إلا ، وهم في هذا ينظرون إلى الاستثناء نظرة دلالية يُوجهون من خلالها نصوصا لسيبويه في نحو قوله " هذا باب لايكون المستثنى فيه

---

(١) سيبويه ، الكتاب ، جـ٢/ ٣١٠.

(٢) انظر ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة ٣٤، ص٢٦٢

(٣) انظر ابن الانباري : الإنصاف في مسائل الخلاف . مسأله ٣٤

(٤) انظر خليل عمايرة : في نحو اللغة تراكيبها ، ص٥٥ .

وانظر : فارس عيسى : للنصب على الخلاف في ضوء نظرية العامل النحوي . مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، جامعة مؤتة ، المجلد الثامن ، العدد السادس ، ١٩٩٣م ، ص١٩١ .

إلا نصباً ، لأنه مُخْرَج مما أدخل فيه غيره .... وذلك قولك: أتاني القومُ إلا أباك، ومررتُ بالقوم إلا أباك، والقوم فيها إلا أباك وانتصب الأب، إذ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله، ولم يكن صفة "[1].

وقال ابن يعيش : ".... فالاستثناء صرف اللفظ عن عمومه، بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول "[2]وبذلك فهم يلتقون مع ما ذهب إليه الكسائي، بأن عامل النصب في المستثنى هو مخالفة الأول[3].

ويرى تمام حسّان أن العامل في المستثنى قرينة معنوية ، فالمستثنى يخرج من علاقة الإسناد التي عليها المستثنى منه، وتكون إلا "وهي قرينة" لفظيةٌ تضافرتْ مع معنى الإخراج وهي قرينه معنوية ، ليفهم من كليهما ومعهما (النصب) ، وغيره من القرائن معنى الاستثناء "[4]. وذهب بعض الباحثين التحويليين إلى أن العامل في المستثنى هو الفعل الذي سدت مسده أداة الاستثناء (استثني) وعلى هذا فالبنية العميقة للاستثناء هي:

جاء القوم إلا زيداً .

جاء القوم استثني زيداً .

وقد جرى تحويل على البنية العميقة ، تم به حذف الفعل أستثني ، وعُوض عنه بـ(إلا) . ومن خلال عملية التحويل هذه صارت الجملتان جملة واحدة بعد أن عُوض عن الفعل بأداة الاستثناء ، وبقيت الدلالة نفسُها ، وهي إخراج ما بعد أدوات الاستثناء مما دخل فيه ما قبلها حُكماً، ومن ثم فإن الاستثناء ، من حيث حقيقته التركيبية والدلالية ، تحويل مركب اجملي، بالحذف والتعويض ، بأدوات خاصة، ، يخرج بها ما بعدها ، مما دخل فيه ما قبلها ، حكماً[5].

---

(١) سيبويه ، الكتاب ،جـ٢ ص٣٢-٣٣١

(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ، جـ١ /٧٥-٧٦ .

وانظر السيوطي : الهمع ،جـ٣ /٢٤٨

(٣) انظر السيوطي : الهمع جـ٣/ ٢٥٣

(٤) تمام حسان ، اللغة العربية ، معناها ومبناها ص١٩٩-٢٠٠

(٥) تيسير عيسى، الأنماط التحويلية في الجمل الاستثناء العربية . رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، ١٩٨٩م، ص ٣٨

وربما كان رأي الوصفيين في الاستثناء أقربُ إلى الصحة من رأي الباحثين التحويليين ، وذلك لأنة لايوجد ما يمنع من أن تكون البنية العميقة لجملة :

جاء القومُ إلازيداً

هي: جاء القوم وامتنع زيدٌ

وهذا هو محور المحاورة التي جرت بين عضد الدولة وأبي عليّ الفارسي، حيث قال عضد الدولة (هلاّ قدّرتَ امتنع ، فرفعتَ زيداً، فقال له أبو عليّ : هذا الجواب الذي ذكرتُ لك ميداني ، وإذا رجعنا ذكرتُ لك الجواب الصحيح إن شاء الله "[1].

الاستثناء المفرّغ

هو الجملة المنفية المشتملة على الحرف (إلا) ، ولكن المستثنى منه فيها غير موجود وذلك نحو :

ما جاء إلا زيدٌ.

وهذا من الأمثلة التي تدل على أن النحاة كانوا يحتكمون إلى الشكل في كثير من الأحيان ، فمع إدراكهم لدلالة هذا الأسلوب ، بأنه يفيد القصر والتوكيد ، إلا أن وجود إلا جعلهم يجعلونه نوعاً من أنواع الاستثناء ، فشكل التركيب جعلهم يتجاهلون دلالة الاستثناء الذي فيه إخراج المستثنى مما دخل فيه المستثنى منه ، وهذا يثبت المجيء لزيد في المثال السابق. وعلى هذا يذهب بعض الباحثين الوصفيين إلى عده من أساليب الحصر والتوكيد[2]

وقد امتد ميل النحاة إلى الشكل في باب الاستثناء إلى أن انتظم هذا الباب عندهم خلا وعدا وحاشا ، فعدوها من الاستثناء ، إن كانت مقترنة بـــ(ما)، وجاء ما بعدها منصوباً ، وهي على هذا أفعال جامدة فاعلها مستتر فيها ، وما بعدها مفعول بها[3].

وأما إن جاءت غير مقترنة بـــ (ما) ، وما بعدها أسماء مجرورة، فهي عندئذٍ تعامل معاملة حروف الجر ، وما بعدها مجرور بها .

---

(١) ابن الأنباري ، انظر الإنصاف المسألة ٣٤.

(٢) انظر : مهدي المخزومي : في النحو العربي ، نقد وتوجيه . ص٢٣٧.

وانظر : خليل عمايرة : في نحو اللغة وتراكيبها . ص١٤٨.

(٣) سيبويه ، الكتاب .جـــ٢/ ٣٤٩.

واضطراب النحاة[1] هذا يمثل قمة الانحراف باتجاه الشكل في تفسير هذه الظاهرة.

وينظر بعض الباحثين الوصفيين إلى أنها (خلا و عدا وحاشا) حروف ، وذلك لعدم اشتمالها على زمن وحدث ، وهذا يوافق رأي الزجاجي[2] وابن يعيش من القدماء، فيها[3].

وقد يشير لختلاف حركة الاسم الواقع بعدها ، إلى أنها سمات لغوية لقبائل عربية مختلفة ،وإلى مثل هذا أشار السيوطي. ومن الملاحظ أن شواهد هذه الكلمات قليلة، وبخاصة تلك التي جاء ما بعدها منصوباً . وذلك نحو قول شاعر مجهول : "ألا كل شيء ما خلاَ اللهَ باطلُ).

لعل فيما ذكرنا من مسائل ، وغيرها من باب الاستثناء ، تفسيراً لكثرة القواعد النحوية في هذا الباب، وفي معظم أبواب النحو العربي. ولعل كثرة القواعد وتضخم الأبواب ظاهرةً يمكن ردّها إلى أسباب كثيرة أهمها :

أ- الاختلافات في آراء النحاة التي يعللون بها الظاهرة النحوية، وبخاصة أثناء محاولتهم ردّ المعمول إلى عامل معين .

ب- التعدد في صور الظاهرة اللغوية الواحدة ، وبخاصة في حركة الإعراب ، فالاسم في المستثنى المنفي، تارة يكون تابعاً وأخرى يكون منصوباً، مما يشير إلى تعدد في اللهجات ، ولكن النحاة وإن كانوا على علم بذلك ، إلا أنهم كانوا يجتهدون في تخريج الصور المتعددة ، بما يتفق ونظرية العامل ، حتى لو بلغ بهم ذلك حد التأويل .

وقد قدم المنهج الإحصائي الذي يُعد ثمرة من ثمار المنهج الوصفي دراسة تطبيقية إحصائية لباب الاستثناء[4]، وذلك من حيث بيان عدد قواعد باب الاستثناء في ستة من

---

(١) انظر: السيوطي: الهمع جـ٣/ص٢٨٢-٢٨٨

(٢) الزجاجي ، الجمل ص٢٣٤

(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل . جـ٨/ص٤٧.

(٤) انظر: نهاد الموسى، باب الاستثناء بين النظرية والتطبيق، مجلة دراسات الصادرة عن الجامعة الأردنية، مجلد ٦ ، ١٩٧٩م .

الكتب الأصول ، ومن ثم بيان مدى دوران هذه القواعد في نصوص متعددة ومتنوعة تعود إلى عصر الاحتجاج اللغوي .

وقد بلغ عدد قواعد الاستثناء في كتاب " الأصول في النحو " لابن السراج مثلاً مائتي قاعدة، ولا شك أن ابن السراج، كان حريصا على استقطاب الوجوه المختلفة للقواعد وردها إلى أصولها في النظر ، ومن ثَمّ فقد اتسع عنده الباب ، بينما وصلت عدة القواعد عند الزجاجي في كتابة (الجمل) إلى تسع وأربعين قاعدة ، وذلك لأنه كان يستهدف غاية تعليمية قريبة . في حين وصل عدد القواعد المستعملة في الواقع اللغوي تسعاً وأربعين قاعدة .

وهذه النتائج الإحصائية تكشف عن تضخم قواعد الأبواب النحوية، وتُسفر عن بيان حقيقة دوران قواعد الباب في واقع الاستعمال ، مما يُمكّنَ من بيان القواعد الصوتية والصرفية والنحوية ، التي تتقوم بها الفصحى ، وبمعرفتها تتحقق المعرفة بالفصحى، خالصة بلا حشو ولا عامية ، وهذا يُمكّنَ من ترتيب هذة القواعد ترتيباً منهجياً مفيداً على مستوى التعليم المبتدىء ، والبحث العلمي المتخصص .

أسلوب التوكيد

يتجاذب النحاة – فيما أحسب – مبدآن في عملية التفكير اللغوي ، المعنى والشكل، ولو أمعنا النظر في شريحة من شرائح التفكير اللغوي القديم ، ممثل في موضوع التوكيد ، لرأينا أن تسمية التوكيد بهذا الاسم ، تمثل جانب المعنى ، ولكن مفهوم التوكيد في العربية أوسع من هذا الذي تضمنه المفهوم النحوي للتوكيد فقد قسم النحاة التوكيد إلى قسمين .

١- التوكيد اللفظي : قوامه تكرير اللفظ نفسه وهذا القسم جائز في الأفعال والأسماء والحروف، وفي الجمل أيضاً .

٢- التوكيد المعنوي : ويتم بألفاظ مخصوصة بسطها النحاة في كتب النحو، وقد قصروه على الأسماء ولا نجد اختلافاً يذكر بين النحاة بشأنه، فحدوده ومفرداته واحدة عند الجميع، ما عدا بعض الاجتهادات الشخصية كالذي نلحظه عند ابن جني، الذي ذكر نوعي التوكيد بقوله: " التوكيد نوعان، أحدهما تكرير اللفظ بلفظه،

وهو نحو قولك : قام زيد قام زيد ، وقد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة، والثاني تكرير الأول بمعناه، ، وهو على ضربين أحدهما للإحاطة والعموم، والآخر للتثبيت والتمكين ، الأول كقولنا ، قام القومُ كلُّهُم ورأيتُهُم أجمعين ، والثاني نحو قولك : قامَ زيدٌ نفسُهُ،ورأيته نفسَهُ ،[1].

ولا يخفى أن ابن جني قسم التوكيد المعنوي– الذي جعله النحاة قسماً واحداً – إلى قسمين .

التوكيدُ في مفهومه النحوي يتحكم فيه جانب الشكل إلى جانب المضمون، إذ يحده من جانب الشكل، مبدأ التبعية الإعرابية، وهو مبدأ محكوم في عمومه بنظرية العامل. وهذا يعني أن التأكيد تابع للمؤكد ، والعامل فيه هو العامل في متبوعه، رفعاً ونصباً وجراً، يقول ابن مالك[2].

يتبعُ في الإعرابِ الاسماءُ الأولْ نعتٌ وتوكيدٌ وعطفٌ وبدلْ

ولكن العربية فيها أنواع أخرى من التوكيد : من جانب المعنى ، بيد أن المفهوم النحوي للتوكيد لم ينتظمها، من ذلك توكيد الفعل: فقد أشار إليه النحاة إشارة في التوكيد اللفظي ، لانسجامه مع نظرية العامل ، في التبعية ، ولكنهم لم يذكروا أن الفعل يمكن أن يؤكد توكيدا معنوياً ، فيما عدا إشارة لابن عصفور، قال فيها: "التوكيد المعنوي يقسم إلى قسمين ، قسم يُراد به إزالة الشك عن الحديث ، وقسم يُراد به إزالة الشك عن المحدث عنه ، فالذي يُراد به إزالة الشك عن الحديث هو التوكيد بالمصدر، نحو قولك : مات زيد موتاً ، وقتلتُ عمراً قتلاً ، وذلك أنّ الإنسان قد يقول : مات فلان مجازاً، وإن لم يمت ، ، أي كاد يموت فإذا قال : مات عمرو موتاً ،وقتلت زيداً قتلاً، كان الموت والقتل حقيقيين"[3] وعلى هذا يُمكنُ أن ينتظم باب التوكيد ، مؤكدات الفعل وذلك نحو :

---

(١) ابن جني ، الخصائص . جـ٣/ ١٠٢

(٢) ابن هشام ، أوضح المسالك . جـ٣/٥٠.

(٣) الزجاجي ، شرح جمل الزجاجي . تحقيق وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، بغداد ، ١٩٨٢، ص٢٦٣

نونا التوكيد : وهما حرفان من حروف المعاني لا محل لهما من الإعراب ، وقد بسط النحاة القول في المواضع التي تأتي بها كل منهما، بين الجواز والوجوب[1]. وسوف أعرض لبعض القضايا المتعلقة بها ، والتي وقف النحاة فيها بين الشكل والمعنى.

١ – تأصيلُ نوني التوكيد :

يمكن تلخيص آراء النحاة القدماء في أصل نوني التوكيد بما يأتي :

ذهب الكوفيون إلى أن النون الخفيفة متفرعة من النون الثقيلة ، عن طريق اختزالها تماماً كما تخفف (أنَّ) و (لكنَّ) [2]وذهب البصريون إلى أن كلاً من النون الخفيفة والثقيلةُ أصل مستقل قائم بذاته، قال سيبويه: "فالخفيفة في الكلام على حدة، والثقيلة في الكلام أكثَرُ، ولكننا جعلناها على حدة لأنها في الوقف كالتنوين ، تذهب إذا كان بعدها ألف خفيفة أو ألف ولام ، كما تذهب لالتقاء الساكنين ، وما لم يحذف عنه شيء "[3].

ويرى فريق ثالث من النحاة أن النون الخفيفة هي الأصل ، وأنَّ النون الثقيلة هي الفرع ، أخذاً بمبدأ قرينة البساطة في التركيب[4].

ورجَّح بعضُ الباحثين رأيَ الفريق الثالث [5] وذلك استناداً إلى ظاهرة النبر ، ويمكن أن نوضح هذه الظاهرة بما قاله بروكلمان الذي ذهب إلى أن " في اللغة العربية القديمة، يدخل نوع من النبر، تَغلُبُ عليه الموسيقية ، ويتوقف على كمية المقطع، فإنه يسير من مؤخرة الكلمة نحو مقدمتها حتى يقابل مقطعاً طويلاً فيقفَ عنده، فإذا لم يكن في الكلمة

---

(١) ينظر في ذلك على سبيل المثال ،

١- سيبويه ، الكتاب ،جـ٣/١٠٤،جـ٣/٥٠٩ .

٢- المبرد ،المقتضب جـ٢، ص٣٣٣ .

٣- ابن يعيش ، شرح المفصل جـ٩،ص٤٣

٤- المرادي الجنى الداني ص١٤٢

٥- المالقي ، رصف المباني في شرح حروف المعاني ص٣٣٤.

(٢) انظر: ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة ٩٤ ،ص(٦٥- ٦٦٩) .

(٣) سيبويه ، الكتاب ،جـ٣/٥٢٤.

(٤) هذا الرأي للشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي ، حاشية الشيخ يس على شرح التصريح على التوضيح ، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ، د.ت، جـ٢،ص٢٠٣

(٥) انظر فوزي الشايب : التأكيد بالنون أصله وأثره . مجلة دراسات الصادرة عن الجامعة الأردنية المجلد ١٥، العدد ١٣ لسنة ١٩٨٨م ، ص١١٩

مقطع طويل فإن النبر يقع على المقطع الأول منها"[١] وعلى هذا التصور فإن النون الثقيلة نتجتْ عن حدوث نبر بإشباع مقطع من المقاطع، بأن تقوّى إما بارتفاعه الموسيقي أو شدتة، أو مداه ، أو عدة عناصر من هذه العناصر، في نفس الوقت وذلك بالنسبة إلى نفس العناصر في المقاطع المجاورة "[٢] .

وهذا النبرُ حصلَ على المقطع الأخير من الكلمة وهو النون الخفيفة ، فشُددتْ بمعنى أنها أصبحت ثقيلة .

وأرى أن البحث في أسبقية أيٍ منهما تاريخياً لا يتأتى بيسر ، وبخاصة أن هذا النوع من التوكيد ، يُعد سمة خاصة بالعربية ، فليس هناك فرصة للمقارنة بين العربية وأخواتها الساميات في هذة الجزئية[٣]

وأحسب أن البحثَ في أثر هذه النون من ناحية صرفية وتركيبية ودلالية ، يكون نافعاً ومتيسراً أكثر .

إن ملاحظة النسيج المقطعي لهذين الحرفين تشير إلى أنهما يشكلان نسيجاً خاصاً ، فهو في النون الثقيلة (ص–ص–ح) [٤] ، وهذا شكل غير مألوف في العربية؛ وكذلك لم تعرف اللغة أداة تتكون من حرف واحد (ص) كما في النون الخفيفة .

ومما يلاحظ أنْ النّون في (إنْ) التي تدخل على الاسم ، تقوم بالدّور الوظيفي نفسه الذي تقوم به نون التوكيد مع الفعل ، مع فارق هو أن همزة (إنْ) الناسخة التي تدخل على الاسم همزة قطع ، وهمزة هذه حين تلحق الفعل هي همزة وصل ، وثمة فارق بين همزة توكيد الفعل وهمزات الوصل الأخرى في العربية هو : أن همزة نون التوكيد مع الفعل، لا تظهر مطلقاً ، لأنها مدرجة في الكلام ، فلا يُبدأ بها أبدا . أمّا همزات الوصل الأخرى كهمزة (أل) التعريفية فإنها – تحقق من بدء الكلام، ولا تحقق عند وصله.

---

(١) كارل بروكلمان ، فقة اللغات السامية .ص٤٥

(٢) جان كانتينو ، دروس في علم أصوات العربية . ترجمة صالح القرمادي نشر مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية ،تونس ،١٩٦٦ص١٤٩

(٣) انظر عبد الصبور شاهين : المنهج الصوتي للبنية العربية . مؤسسة الرسالة ، بيروت ،١٩٨٠ ،ص٩٨

(٤) ص = صامت .
ح = حركة .

بناء الفعل إذا اتصلت به نون التوكيد

استناداً إلى النظام المقطعي ، يمكن أن نفهم قول النحاة ، ببناء الفعل إذا اتصلت به نون التوكيد ، بأنه قول صدروا فيه عن التزامهم بنظرية العامل ، التي أوحت إليهم أن حركة البناء مُجتلبة للفعل ، وعلى هذا يمكن دراسة بعض حالات الفعل المؤكد بنون التوكيد الثقيلة على النحو الآتي :

١ – حالة توكيد الفعل المسند إلى اسم ظاهر ، أو ضمير الواحد المذكر :

عندما يتصل الفعل المسند إلى ضمير الواحد المذكر ، بنون التوكيد ، فإن الاتصال يكون مباشراً ، بعد سقوط الحركة الإعرابية ، هكذا :

ينصر + أنّ = ينصرونّ

Yansuru +anna ⟶ Yansuranna

وهنا يتضح أن نهاية الفعل هي الراء ، وهي متحركة بحركة الوصل وهي الفتحة، ولهذا قال النحاة : إن الفعل مع نون التوكيد يُبنى على الفتح .

وقد اختلفوا في تخريج هذا الفتح وتعليله ، فذهب سيبويه إلى أن حركة الفتح جاءت لالتقاء الساكنين . قال :"اعلمْ أن فعلَ الواحد ، إذا كان مَجزوماً فلحقتهُ الخفيفةُ والثقيلةُ ، حرّكتَ المجزومَ ، وهو الحرف الذي أسكنْتَ للجزم ، لأن الخفيفة ساكنة ، والثقيلة نونان ، الأولى منهما ساكنة والحركة فتحة "[١]وقد وافق سيبويه في رأيه هذا الزجاجي[٢] والسيرافي[٣] وابن يعيش[٤] .ويرى المبرد أن الحركة السابقة لنون التوكيد ، حركة بناء لأجل التركيب، يقول : "اعلمْ أن الأفعالَ مرفوعة كانت أو منصوبةً أو مجزومةً ، فإنها تُبني مع دخولِ النون على الفتحة ، وذلك أنها والنون كشيء واحد ، فبُنِيَتْ مع النون بناءَ خمسةَ عشر ... وإنما اختاروا الفتحةَ لأنّها أخفُ الحركات "[٥]

---

(١) سيبويه ، الكتاب ،جـ٣/٥١٨.

(٢) الزجاجي ،الجمل في النحو ، تحقيق علي الحمد ،ص٣٥٦.

(٣) الأزهري ، التصريح ،جـ٢/٢٠٦

(٤) ابن يعيش ، المفصل ،جـ٩/ ٣٧.

(٥) المبرد ، المقتضب ، جـ٣ص١٩ .

ويذهب بعض المستشرقين[١] إلى أن الحركات لم تأتِ لأجل التركيب ، ولا جاءت لأجل التخلص من التقاء الساكنين ، كما ذهب النحاة العرب ، وإنما هي عنصر أساسي ، وجزء لا يتجزأ من لاحقة التوكيد ، فعند إرادة التوكيد تضيف حسب وصفهم إما (– نَ/an)، وإما (– نّ / anna) .

وأرى أن رأيَ النحاة العرب وبخاصة سيبويه يثير تساؤلاً، فإن كان التقاء الساكنين، يؤدي إلى ظهور حركة الفتح ، كما مَرّ بنا ، فهذا يصدق في حالة الفعل المجزوم ، ولكن أين ذَهبتْ حركة الرفع في الفعل المضارع المرفوع ؟ وذلك في نحو :

ينصرُ – ينصرَنّ

وكذلك يثير رأي المستشرقين تساؤلاً آخر، وهو أن كلامهم يشير إلى وجود (حركة + نْ + نَ) ،

وهذا أصلاً مَقْطَعٌ غيرُ متشكلٍ في العربية ، إذ لا يوجد مقطع يبدأ بحرف علة فكيف يفترضون وجود هذا المقطع ؟

وأرى أنه يمكن تفسير هذه الظاهرة من خلال الرؤية التي طرحتها سابقاً، والتي تتلخص في الربط بين أن المؤكدة للفعل، وأن المؤكدة للاسم،وذلك بأن الأصل في الفعل ينصرَنَّ، مثلاً، هو :

ينصرُ + أن ، ومن ثم سُهلت همزة القطع إلى همزة وصل لا تظهر ؟لأنها تركبت مع الفعل فأصبحت بمثابة الكلمة الواحدة ، وبذلك فالمقطع المتكون قبل – تسهيل الهمزة هو

(همزة + حركة + صامت / ص + ح +نْ)

وهو مقطع قصير مغلق +نَ (مقطع قصير مفتوح)

والسؤال الذي ما يزال مطروحاً ، أين ذهبت حركةُ الفعل المضارع (الضمة) ؟ .

من الواضح أن "ضمةَ " الفعل المضارع اجتمعت مع الفتحة التي هي حركة الهمزة ، ولا شك أن هناك صعوبة في نقل اللسان من الضمة إلى الفتحة ، إضافة إلى أن اللغة تميل إلى التوظيف ، فقد اختارت في صيغة المفرد أن تحذف الضمة ، وتبقى الفتحة ، أما في

---

(١) W.Wright. Agrammar of the Arabic Language2Vol 13rd edition Cambridge Univerity Press Landon . 1981 Vol IP.61.

صيغة الجمع ، فإنها تُبقي الضمة مخففة (لأنها أصلاً واو مشبعة ، وذلك تخلصاً من المقطع الطويل، وذلك كما في نحو ينصرون، حيث يصبح الفعل مع نون التوكيد الثقيلة (ينصرونَنّ)، حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال ، فصار الفعل بعد حذفها بنون مشددة .

(Yan/su/run/na)

ويُلاحظ وجود مقطع مديد من نوع (ص + ح + ح + ص) في حالة الوصل ، وهي صعوبة تتجنبها اللغة عند أمْن اللبس ، فاختصر هذا المقطع إلى مقطع قصير مقفل (ص + ح + ص) واصبحت الصيغة .

(Yan/su/run/na)

والمُلاحظ أن ضمير الجماعة هو الذي اختصر إلى النصف، وبقي نصفه في صورة الضمة القصيرة ، وعلى هذا فالمسند إليه باقٍ في الجملة على عكس ما ذهب إليه النحاة القدماء بأن الواو قد حُذفت .

لغة : يتعاقبون فيكم

تقضي القاعدة القياسية المعيارية التي اعتمد النحاة فيها على أساس وصفي ، يستند إلى نسبة أعلى من الشيوع ، أن يأتي الفعل مع فاعله ، إذا كان اسماً ظاهراً مجرداً من الضمير العائد على الفاعل ، فلا يُقال : قاموا الرجال ،....ولا قاما الرجلان، وعندما واجه النحاة هذه الظاهرة في النص القرآني الكريم ، وذلك نحو قوله تعالى: "وأسروا النَجْوى الذينَ ظَلَموا "[1] وقوله تعالى " وحَسِبوا ألا تكونَ فتنةٌ فَعَمُوا وصَمُّوا ، ثُمّ تاب الله عليهم، ثُمّ عَموا وصَمّوا كثيرٌ منهم، والله بَصيرٌ بما يَعْملون "[2].

وفي الحديث النبوي الشريف كما في قوله صلى الله علية وسلم:" يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكة بالنهار "[3]

وفي الشعر، وذلك نحو قول الشاعر :

نَصرُوكَ قَوْمي فاعتَززتَ بنصرهِم ولو أنّهم خَذَلوك كُنْتَ ذَليلا[4]

---

(١) سورة الأنبياء . الآية ٣.

(٢) سورة المائدة . الآية ٧١

(٣) مختصر صحيح مسلم . المكتب الإسلامي ، بيروت ، ص٤٠ .

(٤) انظر : الأشموني . شرح الاشموني جـ٢/٣٣.

وقول آخر :

يلومونني في حبِّ ليلى عَواذلي ولكنّني من حبها لَعميــدُ[1]

حاول النحاة تعليل هذه الظاهرة التي تشكل سمةً لهجية نسبت إلى بلحارث[2] وكذلك نسبت إلى طيء وأزد شنوءة[3] .

فرأوا أن ما أُلحِق بالفعل قد يكون علامةً . شأنُهُ في ذلك شأن علامة التأنيث ، وقد يكون ضميراً . قال سيبويه : " واعلمْ أنَّ من العربِ مَنْ يقول : ضَرَبوني قَومك ، وضَرَباني أخواك . فشبّهوا هذا بالتاء التي يُظهرونَها في "قالت فلانة" وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث " ، وهي قليلة :

قال الفرزدق :

ولكنْ ديافيٌّ أبوه وأمّه بحوران يعصرنَ السليطَ أقاربُهْ

وأما قوله جل ثناؤه (وأسروا النجوى الذين ظلموا)، فإنما يجيء على البدل[4].

ولكنَّ جلَّ النحاةِ على أنَّه ضمير ، رجح ذلك ابن مضاء بقوله : "....والدليل على ذلك قولهم في التثنية قاما ويقومان ،وفي الجمع ، قاموا ، ويقومون ، فهذه ضمائر دَلَّ عليها بألفاظ "[5]ومن ثَمَّ فقد اختلف النحاة في إعراب الاسم بعد الضمير، فمنهم من عدّه بدلاً، ومنهم من عَدّه مبتدأ والجملة السابقة عليه هي الخبر[6] .

ولا يخفى أن النحاة خَرّجوا هذه اللغة بما يتفق مع القاعدة التي تنص على أنه لا يجتمع فاعلان لفعل واحد[7]، وعلى هذا لم يُعرب الاسم (البراغيثُ) في جملة (أكلوني البراغيث) فاعلاً.

---

(1) انظر: الأشموني ،شرح الأشموني ، ج1/ – 280

وانظر : ابن يعيش : شرح المفصل ،جـ8/ ص62 –64

(2) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ،جـ2،ص80

(3) السيوطي ، الهمع ، جـ2 ، ص257 .

(4) سيبويه ،الكتاب ،جـ2،ص40–41

(5) ابن مضاء ،الرد على النحاة ،،ص82–83

(6) السيوطي ، الهمع جـ2/256–257

(7) ابن جنّي ، الخصائص ،جـ1/49 .

ومن الباحثين من يذهب إلى أن هذا الاسم يحمل معنى التوكيد ، وهو يرى أن قسرية القاعدة النحوية التي تنص على أن الظاهر لا يؤكد المضمر ، هي التي حالت دون إعرابه فاعلاً، ويدلل على ذلك من خلال تحليله لبعض الجمل التي تبدو فيها هذه اللغة، فهو يرى مثلاً أن الجملةَ النواة في جملة "أكلوني البراغيث " هي

أكل البراغيث إياي

فعل + فاعل + مفعول . ويسميها الجملة التوليدية .

ثم تحولت هذه الجملة إلى :

أكل البراغيث البراغيثُ إياي ، وذلك بتوكيد الفاعل توكيداً لفظياً .

ثم تحول الاسمْ الظاهر إلى ضمير ، فأصبحت الجملة :

أكلوا البراغيث إياي

ثم تقدم الضمير المفعول ليلتصق بالفعل فأصبحت :

أكلوني البراغيث[1].

ومن الباحثين من يرى أن هذه الظاهرة ذات جذور ضاربة في اللغات السامية فهي تمثل أصلاً تاريخياً في العربية، ما زالت تحتفظ له بعدد غير قليل من الشواهد، وهي تمثل القاعدة في بعض اللغات السامية، وعلى هذا فإن هذه اللهجة تنبئ عن مرحلة من مراحل، كانت العربية تشترك فيها مع أخواتها الساميات، ثم تطورت عنها بالخروج على هذه القاعدة، وربما كان ذلك جنوحاً للسهولة واليسر إضافة إلى أن المتحدث عندما لا يُلحق علامةً بالفعل ، يملك زمام الأمر في الفاعل ، فيفرده أو يثنيه أو يجمعه أو يؤنثه أو يذكّره، بعكس ما لو كان صرحَ به قبل الفعل[2].

وبهذا فالمنهج التاريخي يضيء جانباً مهماً من جوانب هذه الظاهرة، مما يرجح رأياً لدى بعض القدماء غير أنه لم يُكتب له الشيوع ، إذ رأوا أن هذه اللواحق بالفعل علامات، وليست ضمائر، وعلى هذا فالأمثل – فيما أرى – أن يُعرب الاسم الواقع بعد الفعل

---

(١) انظر : خليل عمايرة : في التحليل اللغوي .ص٢٥٧

وانظر خليل عمايرة : آراء في الضمير العائد ولغة "أكلوني البراغيث ".ص٤١–٤٢

(٢)انظر : إسماعيل عمايرة : ظاهرة التأنيث بين العربيّة واللغات السامية .ص١٠١

المتصل بلاحقة فاعلاً ، وليس بدلاً ولا توكيداً . قال ابن عقيل :" أن الفعل إذا أُسند إلى ظاهر مثنى أو مجموع أتي فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع فتقول : قاما الزيدان، وقاموا الزيدون ، وقمن الهندات ، فتكون الألف والواو والنون حروفاً تدل على التثنية والجمع كما كانت التاء في قامت هند حرفاً يدل على التأنيث عند جميع العرب والاسم الذي بعد المذكور مرفوع به ، كما ارتفعت هند بقامت "(١)

لا النافية للجنس

درس النحاة لا الداخلة على الأسماء، فألحقوها تارة بـــ (ليس) ، وألحقوها أخرى بـــ(إنّ) ، فهل احتكم النحاة في هذا الإلحاق إلى الشكل أم إلى المعنى ، أم إليهما معاً ؟

لتبيُّن ذلك لابُدّ أن نقفَ على استعمالات لا .

١- لاحظ النحاة أنهُ –أحياناً – يعقب لا اسم مرفوع وذلك نحو قولنا :

" لا رجلٌ في الدار بل رجلان" وقول الشاعر :

تعزّ فلا شيْءٌ على الأرضِ باقيا   ولا وزرٌ مما قضى اللّهُ واقيا

٢-ويكون الاسم بعدها –أحياناً أخرى – منتهياً بحركة الفتح ، وذلك نحو قولنا :

" لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله " .

وحتى يُميّز النحاةُ بين هذه وتلك ألحقوا الأولى بليس والثانية بـــ(إنّ) . ولا يخفى أن هذا الإلحاق يستند إلى أساس شكلي ، وذلك لأن ما بعد ليس يكون مرفوعاً ، وما بعد (إن) يكون منصوباً . وقد حاول النحاة التمييز بين دلالة كل من الاستعمالين ، فذكروا أن الأولى (الملحقة بليس) تشير إلى نفي الواحد، في حين تستعمل الثانية لنفي الجنس. ولعل المتأمل في الاستعمالين ، لا يجد فرقاً يُذكر في كثير من المواطن ، بل ليس من السهل أن يُحمل قول الشاعر :" تعز فلا شيء على الأرض باقيا " على نفي الواحد، فالمقصود كما هو واضح من السياق نفي الجنس ، وعلى هذا فإنَّ (لا) تفيد معنى النفي، وما إلحاقها بـــ(ليس) أو (إن) إلا محاولة من النحاة لتسويغ الحركات الاعرابية على الاسم الذي يليها ، ولا أدلَّ على ذلك من ورود الاسم الذي بعدها

---

(١)ابن عقيل ، شرح ابن عقيل . جــ٢/٨٠

بقراءتين قرآنيتين كما في قوله تعالى : " لا بَيعَ فيه ولا خُلةَ ولا شفاعةَ "[1] فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالنصب ، بغير تنوين ، وقرأ الباقون بالرفع والتنوين (لا بيعٌ فيه ولا خلةٌ ولا شفاعةٌ) .

إلا أنهم حاولوا تخريجها بما يتفق مع نظرية العامل، يقول أبو زرعة: " اعلم أنّ لا إذا وقعت على نكرة جُعِلتْ هي والاسم الذي بعدها كاسم واحد ، وبنى ذلك على الفتح، فإذا كررت جاز الرفعُ والنصب ، وإذا لم تُكرر فالوجه فيه الفتح ، قال عز وجل: "لا ريبَ فيه "[2]. من رفع (بيعٌ...خلةٌ..شفاعةٌ) جعله جواباً لقول القائل: (هل فيه بيعٌ ؟ هل فيه خلةٌ ؟) ومن نصب جعله جواباً لقول القائل: (لعل من بيع فية ؟ هل من خلةٍ) ، فجوابه (لا بيعَ فيه ولاخلةَ) لأن (مَنْ) ، لما كانت عاملة جعلت لا عاملة ، ولما كانت جواب (هل) لم تُعْملها، إذ كانت هل غير عاملة "[3]

وقد حاول النحاة التمييز بين " إنّ " ولا النافية للجنس التي اُلحقت بها ، وذلك بأن التمسوا لها باباً مستقلاً . من حيث ، إنها ترد لنفي الخبر عن الاسم نفياً مؤكداً ، أما إنّ وأخواتها ، فهي لأثبات الخبر للاسم ، في صورة التوكيد ،أو التشبية أو الاستدراك أو التمني أو الترجي .

وقد جعل النحاة لها شروطاً كي تعمل عمل (إنّ) ، أبرزُها :

١- أن تكون نافية .

٢- أن يكون منفيها هو الجنس .

٣- ألا يدخل عليها جار .

٤- أن يكون اسمها نكرة .

٥- أن يكون خبرها نكرة .

ولكن السؤال الذي نطرحُهُ هنا . لماذا جعل النحاة اسم لا النافية للجنس مبنياً على الفتح إن كان مُفْرداً ، ولم يعدّوه منصوباً ؟

---

(١) سورة البقرة . الآية ٢٥٤.

(٢) سورة البقرة . الاية ٢.

(٣) ابن خالويه ، حجة القراءات السبع .ص(١٤١-١٤٢) .

يبدوا أن النحاة اختاروا البناء على الفتح ، وذلك لأن :

فكرة البناء تؤدي إلى تعدد الخيارات في تخريج الاسم الواقع بعد لا المكررة، وبخاصة أنهم لاحظوا أن هذا الاسم يأتي على وجوه عدة هي :

أ. أن يكون الاسم بعد لا المكررة منتهياً بعلامة الفتح ، وذلك نحو قولنا "لا حولَ ولا قوة إلا بالله " وقال تعالى : " لا بيعَ فيه ولا خلةَ ولا شفاعةَ " .

وبذلك يكون الاسم معطوفاً على لفظ اسم (لا) الأول .

ب. أن يكون الاسم بعد لا المكررة منصوباً وذلك نحو " لا حولَ ولا قوةً "

وقال الشاعر :

لا نسبَ اليومَ ولا خُلةً اتسعَ الخرقُ على الراقع

فقد خرّج النحاة نصب هذا الاسم على محل (اسم لا) ، وتكون لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف

جـ. أن يكون الاسم بعد لا المكررة مرفوعاً وذلك نحو قولنا :" لاحولَ ولا قوةُ إلا بالله "، ونحو قول الشاعر :

هذا – لَعَمْرُكُمْ– الصَّغار بعينِهِ لا أمَّ لي – إن كَانَ ذَاكَ – ولا أبُ

فمن تخريجات النحاة لهذا الوجه ، أنه معطوف على محل " لا واسمها " وهو موضع رفع بالابتداء[1]

من الواضح أنْ تعليل النحاة للوجوه الواردة بعد لا المكررة، يجسد رغبتهم في تفسير حركات أواخر الكلمات ، وفق نظرية العامل . مما دعا بعض الباحثين لإعادة النظر في هذا الباب .

فرأى بعض الباحثين الوصفيين ، أن الاسم بعد لا مُعربٌ وليس مبنياً[2] وذلك دون فرق بين الفتح والتنوين ، قياساً على الممنوع من الصرف ،فهو مُعرب وإن كان غير منون، وهم بذلك يرفضون فكرة تركّب لا مع اسمها ، وذلك لأن ظاهرة التلازم بين لا واسمها،

(١) انظر ابن جني : اللمع ص٤٥

(٢) انظر : محمد صلاح الدين بكر : النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم ،د.ت، الجزء الثاني ، الكويت ، ص٤٤٦. وانظر : مهدي المخزومي : في النحو العربي ، نقد وتوجية ،ص٢٥٢

ليست مختصة بها بل تبدو في كثير من الأبواب النحوية كتلازم المبتدأ والخبر وكان مع اسمها، وإنّ مع اسمها .

ومما يشير إلى ضعف هذه الفكرة عند النحاة أنهم سرعان ما تنحَّوا عنها إذا أُتبع الاسم بعدها بنعت ، وذلك نحو قولنا : (لا رجلَ ظريفَ فيها) فذهبوا إلى أن اسم لا يركَبَ مع صفته ، تركب العدد المركب (خمسةَ عشر)، وقد امتنع تَركُب لا مع اسمِها هنا لأن التركيب لا يكون من ثلاثة أجزاء[١]

وعلى هذا فإن كان الاسم بعد لا المكررة ، منتهياً بحركة الفتح ، أو تنوين الفتح ، فهو منصوب بلا الثانية ، والواو تعطف جملة على جملة . أما إن كان الاسم منتهياً بتنوين الضم ، فإن (لا) تكون عاملة عمل ليس وما بعدها معمول لها ، والواو عاطفة لجملة على جملة . وأرى أن هذا التفسير ، قد ظل يدور في دائرة الفكر النحوي القديم ، الذي حاول التعليل وفق نظرية العامل . مع أنه حاول التخلص من فكرة الإعراب على المحل. ويرى بعض الباحثين الوصفيين[٢] أنّ لا مع اسمها يشكل جملة تامة لا تحتاج إلى خبر، وذلك اعتماداً على أنهما تفيدان معنى يحسن السكوت عليه، إذ نقول : لاضيرَ ولا فَوْتَ ، ولا بأس ، فيتم الكلام.

وكذلك يقف بعض القارئين على " لا ريبَ " في قوله تعالى : " ذلك الكتابُ لا ريبَ فيه هدىً للمتقين "[٣] .

أما عن حركة الفتح على الاسم الذي يليها ، فمردُّ ذلك إلى أن الاسم استُعْمِل استعمال الفعل فصار منصوباً، ولا سيما أن هذا الاسم غالباً ما يكون مصدراً أو في معنى المصدر، وذلك نحو قوله تعالى : " فلا عدوان إلا على الظالمين "[٤]. وقوله تعالى: " فلا

---

(١) انظر: ابن جني : اللمع في العربية . ص٤٦

وانظر : الزمخشري : المفصل ، ص٢٩، ٣٠

(٢) ابراهيم مصطفى ، إحياء النحو . ص١٣٧

(٣) سورة البقرة . الآية ٢

(٤) سورة البقرة . الآية ١٩٣

عدوانَ عليّ "[١] وقوله تعالى : " لا إكراهَ في الدين ، قد تبين الرشدُ من الغيّ، فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعُروة الوثقى لا انفصامَ لها "[٢].

ومن الوصفيين من يرى[٣] أن " لا " تفيد مطلق النفي سواءٌ أكانت حركة الاسم الذي بعدها الفتح ، نحو ما مَرّ بنا من آيات، أو الضم، وذلك نحو قوله تعالى :" لا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون "[٤] وقوله تعالى:" لا الشمسُ ينبغي لها أن تُدرك القمر ، ولا الليلُ سابقُ النهار "[٥] وقوله تعالى : " لا فيها غولٌ ولا هم منها ينزفون "[٦] ومن الأدلة على ذلك أنَ الآية الواحدة قُرئت بأكثر من وجه، وفضلاً على ذلك فالآية الواحدة حُرّك الاسم الذي بعد "لا " فيها بأكثر من حركة ، وذلك نحو قوله تعالى : " فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج " وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (فلا رفثٌ ولا فسوقٌ) بحركة رفع منون ، (ولا جدالَ) بحركة نصب ، ومع ذلك فقد تكلف النحاة والمفسرون تسويغ الحركات هذه وفق نظرية العامل . قال الفراء : " فالقُرّاء على نصب ذلك كلة بالتبرئة إلا مجاهداً ، فإنة رفع الرفثَ والفسوقَ ونصبَ الجدال ، وكل ذلك جائز ، فمن نصب اتبع آخر الكلام أوله، ومن رفع بعضاً ونصب بعضاً فلأن التبرئة فيها وجهان : الرفع بالنون ، والنصب بحذف النون، ولو نصب الفسوق والجدال بالنون لجاز ذلك في غير القرآن ؛ لأن العرب إذا بدأت بالتبرئة فنصبوها لم تنصبْ بنون ، فإذا عطفوا عليها بـــ(لا) كان فيها وجهان ، إن شئت جعلت (لا) معلقة يجوز حذفها فنصبت على هذه النيّة بالنون ، لأن (لا) في معنى صلة، وإن نويت بها الابتداء كانت كصاحبتها ، ولم تكن معلقة ، فتنصب بلا نون"[٧] وعلى هذا يمكن تحليل الآية (لا شريكَ له) [٨] على أن الجملة النواة لها هي " شريكٌ له " ، مبتدأ وخبر ، ثم زاد المتكلم أداة دالة على معنى النفي وهي (لا) فأصبحت الجملة (لا شريكَ له)

---

(١) سورة القصص . الآية ٢٨

(٢) سورة البقرة . الآية ٢٥٦

(٣) انظر : خليل عمايرة : في التحليل اللغوي ، ومنهج وصفي تحليل . ص١٦٩.

(٤) يونس . الآية ٦٣ .

(٥) يس . الآية ٤٠.

(٦) الصافات .الآية ٤٧.

(٧) الفراء ، معاني القرآن جـــ١/١٢٠.

(٨) الأنعام . الآية ١٦٣

وهي جملة تحويلية عنصر التحويل فيها هو زيادة حرف النفي (لا)، ولا قيمة للحركة على الاسم من حيث الدلالة .

إن الرؤية الوصفية السابقة تمثل – فيما أرى – الواقع الدلالي الذي تحمله (لا) في سياقها، وربما شكلت مع الرؤية التاريخية صورة أكثر وضوحاً لهذه الظاهرة . وقد فسّر بعض الباحثين التاريخيين مثل هذه الحالات التي تتعاور فيها الاسمَ الواحدَ أكثرُ من حركة في الموضع الواحد في ضوء الأمور الآتية :

١– تعودُ هذه الظاهرة ، إلى مرحلة من مراحل تطور اللغة تعكس ضيق المستعمل بالاحتكام إلى شكل إعرابي واحد صارم ، ومن ثَم فقد بدأ بالتفلت من الالتزام بذلك ، واللجوء إلى التعدد[١] ، هذا إضافة إلى أن العربية ، أُخذت عن عدد من القبائل ، ولكل قبيلة سِمَتُها اللهجية الخاصة ، وإن كانت تشترك معاً في أمور كثيرة[٢]

والشواهد على هذه الظاهرة متعددة، يبدو ذلك من خلال تبادل الفتحة والضمة، كما في نحو المصدر المُعرف الواقع في ابتداء كلام ، نحو: الحمدُ لله[٣] ، فإنه يرتفع على الابتداء في القاعدة الفصيحة الغالبة ، ويَنتصبُ عند عامة بني تميم ، فيقولون : الحمدَ لله، ولا يخفى أن المعنى واحد في حالتي الرفع والنصب . إلا أن بني تميم انتهت إلى النصب في حين انتهى غيرها إلى الرفع ، أما تأويل النحاة لهذه الظاهرة بعدّهم المصدر في حالة الرفع مبتدأ ، بينما هو في حالة النصب مفعول مطلق (مصدر نائب عن فعله)، فهو تأويل ليس مُلزماً كي يُفهم الموضع من خلاله[٤] .

---

(١) أنظر : إسماعيل عمايرة : تعدد الأوجه الإعرابية ، دراسة تحليلية تاريخية . ص١١

(٢) انظر : نهاد الموسى : نحو منهج في تحقيق قراءة الشعر القديم وفقاً لصورتة التاريخية ،ص١٣

(٣) سيبويه الكتاب ،جـ١/ ٣٢٨

وانظر : نهاد الموسى ظاهرة الاعراب في اللهجات العربية القديمة . من منشورات (أبحاث الجامعة الأمريكية) لعام ١٩٧٢ ، ص٧٣

(٤) انظر : نهاد الموسى : ظاهرة الإعراب في اللهجات العربية القديمة . ص٧٣ .

وكذلك فقد تبادلت الضمة والكسرة والفتحة على الاسم الواقع بعد لا سيما ، وذلك نحو قولنا :

أحبُ الكتبَ ولا سيما كتبُ الأدب . ويجوز " كُتبَ " و " كُتبِ "

ولا يخفى أن المعنى واحد في الحالات الثلاث ، مع أن النحاة جهدوا في إيجاد تخريجات للحالات الثلاث[1] .

فإن كان الاسم بعد لا سيما مرفوعاً ، فهو خبر لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره هو ...والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب ، صلة الموصول بعد (ما)، وإن كان الاسم بعد لا سيما منصوباً، فهو مفعول به لفعل محذوف تقديره أعني أو أخص، وإن كان الاسم بعد لا سيما مجروراً ، فإن : سيَّ : اسم لا منصوب بالفتحة الظاهرة ، لأنه مضاف . وكتبِ : مضاف إليه مجرور وعلامة جرة الكسرة .

٢- اتخاذ مستعمل اللغة قرائن أخرى غير الحركة الإعرابية ، لتدل على المعنى[2] ، وتميز الباب عن غيره من ذلك في سياق لا النافية للجنس :

أ. قرينة الصيغة (وهي قرينة لفظية)[3] ، فالاسم في سياق " لا" يأتي نكرة وهذا يتفق مع دلالة النفي ، بينما في سياق إنّ وأخواتها ، غالباً ما يكون الاسم معرفة، وذلك لأن توكيد النكرة لا يفيد شيئاً لما فيها من العموم والشيوع، أما توكيد المعرفة فهو واضح الفائدة لتحديدها .

ب. وكذلك قرينة الرتبة وهي (قرينة لفظية أيضاً)، إذ لا يتقدم خبر " لا"، ولو كان شبة جملة على اسمها ، وهذا يمثل قيمة خلافية لها من باب (إنّ وأخواتها)، حيث يكون ذلك جائزاً .

جـ . وقرينة التضام، (وهي قرينة لفظية) فيمثّل تضام اللام المؤكدة مع الاسم (إنّ) أو خبرها قيمة خلافية تُميّز (إنّ) بصورة خاصة عن (لا) . كما أن تضام "

---

(١) انظر : ابن السراج ، : الأصول في النحو جـ١ / ٢٠٥

(٢) انظر: نهاد الموسى : ظاهرة الإعراب في اللهجات العربية القديمة . ص٨٢

(٣) انظر في تعريف هذه القرائن: تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ص١٩٤

ما" مع (إنّ وأخواتها) يميزها عن (لا النافية) ، حيث لا تتضام (ما) معها[1] .

تقدّم الاسم على الفعل

حاول النحاة ضبط الكلمات من خلال وجودها في التركيب ، ومن خلال ارتباطها مع غيرها من الأبنية بعلاقات تحددها طبيعة التركيب، ولعل علاقة الإسناد من أهم هذه العلاقات ، وهي علاقة تكون بين المبتدأ والخبر ، وبين الفعل والفاعل . قال الرضي الأستراباذي : " فالكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو في فعل واسم "[2] وبناءً على هذه العلاقة حُددت أمور أخرى وذلك نحو الرتبة، والحالة الإعرابية، والحركة الإعرابية ، ومن ثَمّ فإن رتبة الفاعل تأتي بعد الفعل ، وعلى هذا ميّزوا بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية، بما جاء في صدر الأصل قال ابن هشام :" الاسمية هي التي صدرُها اسم ، كزيدٌ قائمٌ، والفعلية هي التي صدرُها فعل كقام زيدٌ، وضُرِب اللصُ وكان زيدٌ قائماً وظننته قائماً ، ويقومُ زيدٌ ، وقُمْ "[3]

فإنْ تقدم الفاعل على الفعل فإنه يصبح مبتدأ ، والجملة تصبح خبراً ، بما فيها من ضمير مستتر عائد عليه، وذلك نحو : زيد قام . قال ابن الأنباري مُعلّلاً ذلك بقوله :" الفاعل ينزل منزلة الجزء من الكلمة وهي الفعل "[4] وقال ابن يعيش ، مركزاً على أهمية الرتبة في تعليله وجوب تأخير الفاعل :" إنما وجب تقديمُ خبر الفاعل – يعني الفعل – لأمر وراء كونه خبراً ، وهو كونه عاملاً ، ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول ، وكونه عاملاً فيه سبب أوجب تقديمه "[5] .

ولكن هذه النظرة المعيارية لم تكن بهذه الحدّة عند الكوفيين ، فهؤلاء كانوا يميلون إلى الانطلاق من جانب المضمون ، في هذه المسألة ، إذ يعدُّون زيداً في جملة (زيدٌ قام) هو

---

(١) محمد بكر ، النحو الوصفي . ص٤٥٢ .

(٢) شرح الكافية . جـ١/ ٧

(٣) ابن هشام ، مغني اللبيب . جـ٢/٣٧٦

(٤) في أسرار العربية . ص٣٥

(٥) شرح المفصل . جـ١/ ٧٤

الفاعل سواء أتقدم أم تأخر[١] . وهي نظرة وصفيّة يؤيدها الباحثون الوصفيون الذين انتقدوا النحاة القدماء لقيام تقسيمهم للجملة على أساس شكلي، فيرى فندريس أن الفرق بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية هو " أنه بالجملة الفعلية يُعبر عن حدث مُسنَد إلى زمن منظور إليه باعتبار مدة استغراقه منسوباً إلى فاعل موجهاً إلى مفعول ، وإذا لزم الأمر، نحو : أسمع الموسيقى.. أما الجملة الاسمية، فيعبر بها عن نسبة صفة إلى شيء: البيت جديد ، وهي تتضمن طرفين : المسند والمسند إليه . وكلاهما من فصيلة الاسم "[٢] .

وذهب مهدي المخزومي إلى أن الجملة الفعلية ما كان فيها المسند فعلاً والجملة الاسمية ما كان فيها المسند اسماً[٣]

وقد استند المخزومي في رأيه هذا إلى ما ذكره القزويني في ذكر أحوال المسند :" أما كونه – أي المسند – فعلاً، وللتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة على أخصر وجه مع إفادة التجديد"[٤] .

وكذلك استند إلى رأي عبد القاهر الجرجاني في دلالة الفعل المسند على التجدد حيث قال: " إن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء، من غير أن يقتضيَ تجدده شيئاً بعد شيء، وأما الفعل، فموضوعه على أن يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً فشيئا "[٥] وعلى هذا فإن المخزومي يرى أن " محمد سافر " و " سافرَ محمدٌ " جملتان فعليتان ، ما دام المسند فعلاً. ولا شك أن رأيَ المخزومي يُرجح رأي الكوفيين في هذه المسألة ، إلا أنه اتكأ على معطيات تحتمل النظر والمناقشة، فالتجدد والحدوث سمة غالبة على الأفعال، ولكننا نجد أن هناك أفعالاً تشتمل على أحداث منقطعة لا تجدد فيها وذلك نحو " مات محمد " " وهلك خالد " ، وغيرها[٦] . وذهب خليل عمايرة إلى الرأي نفسه ، ولكنه يستند إلى أن الجملة النواة في جملة (زيدٌ قام) هو " قام زيد "، وهذه الجملة تمثل " حداً أدنى

---

(١) انظر: السيوطي للهمع جـ٢/٢٥٤

(٢) اللغة ص١٦٣

(٣) في النحو العربي . ص٤١

(٤) للخطيب القزويني ، تلخيص المفتاح ص٤٧

(٥) دلائل الإعجاز . ص١٣٣

(٦) انظر:أبراهيم للسامرائي :الفعل زمانه وأبنيته . ص٢٠٤

من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه "[1] ، أي أنها تمثل أحد الأطر الفعلية الرئيسة في اللغة العربية ، وقد تحولت هذه الجملة (النواة) بعنصر من عناصر التحويل وهو (الترتيب)، ممثلاً في تقديم الفاعل على الفعل، وذلك لغرض الأهمية والتوكيد، وأرى أنّ هذا التحليل رجح رأي الكوفيين ، بالاعتماد على الأدلة المقنعة الآتية :

١- انطلق من نظرة وصفية في عدّه لكل من الجملة الإسمية والجملة الفعلية ، إطارين أساسيين في العربية ، دون افتراض لأصالة أحدهما على الآخر . ويساندة في هذا، المنهج التاريخي ، فاللغات السامية استُعملت فيها الجملتان ، الاسمية والفعلية على حد سواء ، وقد رأى علي الجارم ، أن الجملة الفعلية هي الأصل في العربية، وذلك حين قال : " تقتضي العقلية العربية أن تكون الجملة الفعلية الأصل والغالب الكثير في التعبير ، لأن العربي جرت سليقته ، ودفعتة فطرته إلى الاهتمام بالحدث في الأحوال العادية الكثيرة ، .... فالأساس عندة في الإخبار أن يبدأ بالفعل "[2] . وهو رأي يعوزه الدليل ، وبخاصة أن الاستقراء التام في العربية غير متيسر ، قال أبو عمرو بن العلاء :"فما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر وكثير"[3] .

٢- أفاد من فكرة "العبرة بصدر الأصل " في تصنيفه للجملة الاسمية والفعلية في إطارها الأساسي (الجملة النواة)[4] فجملة "قام زيد " هي جملة أساسية فعلية نظراً لما ورد في صدرها .

٣- أفاد من فكرة التقديم للأهمية ، وهي فكرة ذكرها النحاة غير مرة، فقد ذكر سيبويه أن العرب " إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعاً

---

(١) في نحو اللغة وتراكيبها . ص٨٧

وانظر : في التحليل النحوي ص٤٠ .

وهو متأثر بهذا التعريف بما ورد عن الزمخشري في تعريف الجملة بأنها :"ما كان من الألفاظ قائماً برأسه مفيداً لمعنى يحسن السكوت عليه "وانظر ابن يعيش :شرح المفصل جـ١٨/١

(٢) الجملة الفعلية أساس التعبير في اللغة العربية مقالة منشورة في مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة الجزء السابع، ١٩٥٣ .

(٣) ابن الأنباري ، نزهة الألباء :ص١٧ .

(٤) خليل عمايرة ، في نحو اللغة العربية وتراكيبها ص٨٦

بهمانهم ويعنيانهم "[1] . وبذلك فقد عدّ أن الجملة " قام زيد " تعرضت لعنصر من عناصر التحويل وهو التقديم لغرض الأهمية والتوكيد .

ويسمي عبد القادر المهيري هذه الجملة:(زيد قام) الجملة المزدوجة[2]. وذلك لأنها اسمية من حيث الشكل، فهي مكونة من مبتدأ وخبر ، وهي من حيث المضمون فعلية، مكونه من فعل وفاعل قام بالفعل فهي اسمية الشكل، فعلية المضمون، ويرى أن هذة التسمية تجنب الخلط بين الاسم المتقدم الواقع فاعلاً وغيره، وذلك لأن الاسم المتقدم على الفعل لا تربطة دائماً علاقة الفاعلية مع الفعل، بل قد تتمثل هذه العلاقة في المفعولية وغيرها[3]. ونرى أن العلامة الإعرابية، تسهم في تحديد العلاقة بين الاسم المتقدم والفعل، وبخاصة أن النحاة ، أجازوا تقدم المفعول على الفعل . إضافة إلى ما في هذه الرؤية من إضافة مصطلح يبدو مُلبساً، ويرجح محمد الخولي رأي الكوفيين أيضاً ، وذلك من خلال تحليله لجملة يتقدم فيها الفاعل على الفعل وفقاً لفرضية " فيلمور "، إحدى الفرضيات المُعدّلة لنظرية تشومسكي .

فهو يحلل الجملة التالية : الولد يكْبُربالمعادلات التالية[4] :

جملة ←—— مساعد + فعلية + محور

←—— مساعد + فعلية + [جار + مُعرّف + اسم]

←—— يكبر + ل + أل +ولد

بالقانون التحويلي (١) (حذف جار الفاعل أو المبتدأ)

←—— يكبر + ... + أل + ولد

بالقانون التحويلي (١٣) توافق الفعلية والفاعل :

←—— يكبر + ... + أل + ولد

---

(١) سيبويه ، الكتاب جـ١/٣٤.

(٢) انظر مساهمة في تحديد الجملة ، مقالة منشورة في مجلة الحوليات التونسية ، العدد (٥) ص١١.

(٣) السابق ،ص٥١.

(٤) انظر : قواعد تحويلية للغة العربية ،ص١٨٢

بالقانون التحويلي (١٤) (نسخ الاسم)

← ال + ولد + يكبر + ... + ...

بالقانون التحويلي (١٦) (قانون الحركات)

← ال + ولدُ + يكبرُ +.... +.....

بالقوانين المورفيمية الصوتية ← الولدُ يكبر

كان – بين الفعلية والحرفية

ينظر النحاة إلى " كان " بوصفها فعلاً ، ولكنهم يتحفظون إزاء المواصفات الفعلية الكاملة لهذا الفعل، ولذا عدّوها فعلاً ناقصاً[١] واختلف النحاة في إعراب ما بعدها، فمنهم من رأى أنها مسندة إلى مرفوعها ، وهو فاعل ، ولا تنفك عن منصوبها وهو حال. ومنهم من رأى أنها لا تدل على حدث ، وأنها تدخل على الجملة الاسمية ، فترفع المبتدأ ويُسمى اسمها وتنصب الخبر ويُسمى خبرها، قال ابن يعيش :" إنها لا تدلُ على حدث ، بل تفيد الزمانَ مجرداً من معنى الحدث "[٢]

ولا شك أن هناك اعتبارات حملت النحاة على عدّها فعلاً ، وذلك نحو :

١- تصرفها : والتصرف سمة من سمات الأفعال، ومن الشواهد التي وردت فيها كان متصرفة ، قول الشاعر[٣] :

عسَى الهمُّ الذي أمسيتُ فيهِ　　　يكُونُ وراءَهُ فرَجٌ قريبُ

٢- تمامُها :إذ وردت " كان " في بعض الحالات تامة ، من ذلك قول الشاعر[٤] :

إذا كانَ الشتاءُ فأدفئوني　　　فإنَّ الشيْخَ يهدِمُهُ الشتاءُ

٣- نظرتهم المعيارية التي تسعى إلى تفسير العمل النحوي في الجملة الاسمية بعدها، والدليل على ذلك أنهم أدخلوا زمرة كلمات سَمّوها " أخوات كان " تحت باب واحد ، يضمها أساس من العمل ، وليس أساس من التخصص الوظيفي الزمني.

---

(١) انظر ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف جـ٢/ص٤٩٠

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ، جـ٧ص٩٧

(٣) ابن جني ، اللمع ،ص٢٠٤

(٤) السابق ، ص٨٥.

ولعل هذا التحفظ قد بلغ مبلغه عند الزجّاجي ، فهي عندة حرف ، وقد وضعها تحت عنوان " باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر "[1] .

وعلّق أبو القاسم بن العريف على رأي الزجاجي بقوله : " وإنما سمّى الزجاجي – كان وأخواتها حروفاً ، لأنها لا تدل على حَدَث ولا تُضارع الفعل المتعدي فضعفتْ ، فأشبهت الحروف فسمّاها حروفاً لذلك "[2].

وقال ابن الأنباري : " لأنها لا تدل على المصدر (الحدث) ، ولو كانت أفعالا لكان ينبغي أن تدل على المصدر، ولما كانت لا تدلُ على المصدر ، دلّ على أنها حروف[3] وأحسبُ أن نظرة الزجاجي وابن الانباري في عدّها حرفاً لا تتعارض مع المنهج التاريخي، فبعض الحروف ترجع إلى أصل فعليّ ، نحو عدا وحاشا وخلا ، فهذه الأدوات أصلها حرفي. وعلى هذا فقد تعددت نظرة القدماء اليها فعدّوها حروفاً تارة وأفعالاً أخرى. وعلى هذا فلا مانع من أن تكون " كان " غير الدالة على الحدث متطورة تاريخياً عن (كان) الدالة على حدث ، ولكنها اختصت بالزمان ، وهذا ما تؤيده النظرة المقارنة ، ففي السريانية والعبرية مثلاً أفعال تخصصت بالدلالة على الزمن دون الحدث[4].

أما تصريفها الذي يقربُها من الأفعال ، فأنة قد يُفسر من منظور تاريخي أيضاً، وذلك شأنها في ذلك شأن " مَنْ " المحكية مثلاً ، التي أجاز فيها النحاة الرفع والنصب والجر والجمع والتذكير والتأنيث[5]. مما ينبئ عن أنها كانت في مرحلة تاريخية ما مُعْربة ، ثم اتجهت نحو البناء وما تزال (أيّ) أداةً معربة . والذهاب إلى أن " كان " أداة، يتفق والمنهج الوصفي، فكان يأتي منها المضارع ، والأمر ، واسم الفاعل ، ولكن خلوّها من معنى الحدث يحول بينها وبين أن تكون أفعالاً . وعلاوة على ذلك فإن كان ، تدخل على الأفعال فنقول " كان يقرأ " مثلاً .

---

(١) الجمل . تحقيق علي الحمد . ص٤١ .

(٢) السابق . ص ٤١

(٣) أسرار العربية ز ص ٥٥ .

(٤) انظر ابراهيم السامرائي : الفعل زمانه وأبنيته ، ص٥٨ .

(٥) انظر ابن جنّي : اللمع في العربية . ص٢٣٥ .

وعلى هذا فهي أداة مُحوّلة عن الفعلية ، وهدف هذا التحويل هو التخصص في الدلالة على الزمن(١) .

وهي طارئة على الجملة النواة في نحو " كان الطقسُ جميلاً " فالجملة النواة هي " الطقسُ جميلٌ " جملة اسمية ثم جرى تحويل على هذه الجملة بزيادة عنصر الزمان . وعلى هذا يمكن تحليلها على النحو الآتي : (٢)

كان : عنصر الإشارة إلى الزمن الماضي .

الطقسُ : مبتدأ مرفوع ، أو (مسند إلية مرفوع) .

جميلاً : خبر ، أخذ الفتحة اقتضاء لكان أو (مُسنَد أخذ الفتحة قياساً على ما جاء عن العرب . وربما كان من إيجابيات هذه النظرة التخلص من الإعراب المحلي ، عندما يكون خبر (كان) جملة .

تبين من استعراض هذه النماذج أن الظاهرة اللغوية يمكن أن تُسلَّط عليها أنوار من كُوى مختلفة، ينبعث من ذبالة كلٍّ منها نور يضيء جانبا من جوانبها ، أو عمقاً من أعماقها، وكل نور يمثل منهجاً ورؤية مختلفة، ولا يترتب على ذلك التضاد بالضرورة، فإن حصل تضاد ، فهذا لا يعني عيب في تكامل المناهج وتعددها ، وإنما يعني أن ثمّة عيباً في طريقة تطبيقها أو طريقة تطبيق بعضها .

وعلى هذا فإن للمرء أن يطرح تصورّاً مفاده أن النحو العربي لا تكفي في دراسته النظرة المعيارية وحدها، فقد بات لزاماً – بعد أن اتضحت معالم هذه المناهج الحديثة في عصرنا هذا أن يُعاد النظر في الدرس اللغوي كلة ، في ضوء كل منهج على حده ، وفي ضوء التكامل المنهجي الذي يلقي وهَجَه على الحقيقة اللغوية من جميع أبعادها .

---

(١) أنظر: تمّام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ،ص١٣٠

(٢) انظر خليل عمايرة : في نحو اللغة وتراكيبها ،ص١٠٢

الخاتمـــة

لم يدّخر علماء العربيّة جهداً في دراسة اللغة العربية ، مدفوعين برغبة علمية صادقة في أن يحافظوا على لغة القرآن الكريم ويُسهّلوا تعليمه ، وهم في سبيل هذه الغاية، أفادوا من جميع العلوم المتوفرة في عصرهم ، ساعد في ذلك الاحتكاك الثقافي، والانفتاح الفكري الإسلامي ، واتصالهم بالحضارات المختلفة .

حاول هذا البحث أن يعرض صورة لأبرز المناهج اللغوية الحديثة، وأن يتتبع الخيوط المنهجيّة عند علماء العربية، ومن ثمّ حاول بيان صورة الفكر النحوي العربي، بين المناهج الحديثة، من خلال الموازنة بينها وبين هذه المناهج ، ومن ثمّ طرح دراسة تطبيقيّة ، اشتملت على دراسة بعض الأساليب اللغوية، من وجهات نظر المناهج المتعددة، وقد خلَص البحث إلى جملة من النتائج، وبعض التوصيات يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

١- إن تتبع التفكير النحوي يجعلنا نقف على بعض الإرهاصات المبكرة للتفكير المنهجيّ عند النحاة القدماء ممثلاً في إرسائهم لأسس المناهج الآتية :

أ. المنهج الوصفيّ .

ب. المنهج التحويليّ.

جـ. المنهج المعياريّ.

د. المنهج التاريخي .

وقد تتبّعتُ المظاهر الدالّة على هذه المناهج التي بدت متفاوتة في نضجها عند النحاة .

٢- إن المنهج المعياري هو المنهج الأكثر نضجاً عند النحاة ، ذلك لأنّه يتفق مع هدف النحاة في إيجاد معايير للغة العربية في زمان ومكان محددين ، وذلك حفاظاً على العربية في المستوى الذي نزل علية القرآن الكريم ، وذلك حتى يتسنى لهذه المعايير أن تساعد في تعلّم العربية وتعليمها على مرّ الأجيال.

٣- المنهج التاريخيّ كان مجرد معالم منثورة هنا وهناك . وقد وقفت على مجموعة من الأسباب التي أسهمت في تشكيل هذه المعالم .

٤- أوضح البحث أن منهج النحاة في تناولهم لمستويات اللغة في مؤلفاتهم يوازي أحدث النظريات التربوية المعاصرة، إذ جعلوا للمادة النحوية وقواعد التركيب أسبقية تعليميّة تفوق المستوى الصرفي ، والمستوى الصوتي ، مع أنهم يدركون قيمتهما التأصيلية ، وذلك انطلاقاً من الطريقة الكلية التي تبدأ بتعليم الكلّ وهو الجملة (التركيب)، ثم تنتقل إلى الكلمة (الصرف) ، ثم إلى الجزء (الصوت) .

٥- عند مقابلة أنظار النحاة العرب القدماء من منظور وصفيّ فإننا نجد اتفاقاً في أفكار رئيسة كثيرة ، وذلك نحو صدورهم عن مبدأ التوزيع ، ومبدأ المكونات المباشرة ، والمبدأ الاجتماعيّ في دراسة اللغة، إضافة إلى تفريقهم بين الكلام واللغة وغير ذلك .

٦- وكذلك فإننا نجد نقاط موازنة كثيرة بين أنظار النحاة العرب، وأنظار المنهج التحويليّ ، وذلك فيما يتعلق بالبنية السطحية والبنية العميقة ، التي كثيراً ما عبّر عنها النحاة بفكرة ، الأصل والفرع، وكذلك فيما يتعلق بعناصر التحويل، وبخاصة في المحاولة التي عُرفت بـــ(نظرية العامل والرابط الإحالي) عند التحويليين .

٧- ثمة درجة عالية من التماثل الذي وصل إلى حد التطابق بين أنظار القدماء والمحدثين ومثّلنا لذلك باستعمال عبد القاهر الجرجاني لمصطلح " معنى المعنى" الذي كان عنواناً لكتاب (أوغدن وريتشارد ،١٩٣٢م) The meaning of meaning ، فقد حاولا توضيح فكرة المعنى من خلال القاعدة المشهورة التي أسمياها " المثلث الأساسي ". إن هذا التماثل في كثير من الأفكار ، جعل بعض الباحثين يميلون إلى أن علماء اللغة الغربيين قد اطلعوا بشكل أو بآخر على جهود علماء العربية ، وأفادوا منها في بناء علم اللغة المعاصر ، ويرى آخرون أن هذا التوافق ربّما كان منها من قبيل التوارد الذي يخطر على الفكر الإنساني عند معالجة ظاهرة إنسانية واحدة . ولم تستبعد هذه الدراسة أن يكون وجه الشبه

بين التفكير اللغويّ العربيّ ، والتفكير اللغويّ الحديث عائداً إلى ذلك التواصل الفكري بين علوم الحضارة العربيّة الإسلامية وأوروبا منذ أقدم العصور، ويعزّز هذا الأمر تاريخياً تأثر الإسبان بالحضارة الإسلامية في العصور الوسطى ، وقد أكد بعض المستشرقين ذلك التواصل ،كما ورد في الحديث الذي نقلنا طرفاً منه على لسان تشومسكي ، وغيرة مثل المستشرق الألماني فايس[1]. الذي اكد تأثير المعارف اللاتينيّة في مجال اللغة بالمعارف اللغويّة العربيّة .

٨- وقفتُ على وجوه الاتفاق والاختلاف في مفهوم المعياريّة عند النحاة العرب القدماء ، والمعياريّة في المنهج التوليدي التحويلي ، وذلك ببيان الخطوات التي اتّبعها كل طرف من هؤلاء في تشكيل معاييرهم .

٩- إن النحاة العرب لم يهملوا المعنى ، بل كان المعنى هدفاً رئيساً من أهدافهم، يبدو ذلك في كثير من أقوالهم النظرية وتطبيقاتهم العملية . وما نظريّة العامل إلا نظريّة تعليميه حاول النحاة من خلالها الربط بين المبنى والمعنى، غير أنّهم كانوا يميلون أحياناً إلى المبنى ، وذلك ربما نتيجة لإحساسهم بأن الشكل أكثر ثبوتاً من المضمون، ويزيد الإحساس بتفوق النحاة في الربط بين المبنى والمعنى عند الاطلاع على المناهج الغربية ، وما واجهته من صعوبة في ضبط الظاهرة اللغوية ضبطاً تاماً يجمع بين المبنى والمعنى ، مما أدّى إلى انحياز المدرسة السلوكية إلى الشكل ، في حين انحازت المدرسة الإنجليزية إلى المضمون، وقد واجهت هذه الصعوبات تشومسكي أبرز أعلام المنهج التوليدي التحويلي، وما التعديلات التي أجراها تلاميذ تشومسكي إلا محاولة منهم لإيجاد موازنة بين الشكل والمضمون .

١٠- رصدت مجموعة من العيوب التي انعكست على اللغة العربية من خلال التزام النحاة الصارم بالمعيارية ، متمثلة في التزامهم بنظرية العامل وتمحلهم في بعض أقيستهم ومبالغتهم في التعليل أحياناً .

---

(١) انظر إسماعيل عمايرة : رأي فايس في كتاب : المستشرقون ونظريتهم في نشأة الدراسات اللغويـــة العربيـــة . اربد ، ١٩٨٧، ص٨٧

١١- تأثر معظم الباحثين العرب المحدثين ، بالنظريات الغربية ، وقد كان لتأثرهم هذا نتائج إيجابية ، لعل أبرزها لفت النظر إلى دراسة التفكير النحوي العربي وتمحيصه ، وكانت له أيضاً نتائج سلبية ، تبرز في التركيز على سلبيات نظرية العامل دون إيجابياتها ، ووسم الجهود النحوية بالشكلية الخالصة والقصور بوجه عام .

وقد أكدت هذه الدراسة أن ثلب جهود القدماء لا يتناسب مع منهج النحاة الذي خدم العربية خدمة واسعة. فقد جهد النحاة في استصفاء صورة منضبطة للعربية تجعلها ثابتة المعالم العامة على مرّ العصور .

١٢- وقد عرضت الدراسة إلى بعض محاولات المحدثين – وأخص المستشرقين منهم – في محاولة تقديم العربية من منظور وصفيّ يختلف عن الطرح التقليدي القائم على نظريّة العامل، ولا نُقلل من أهمية ذلك عندهم ، غير أننا نؤمن أن نظرية العامل أكثر دقة واستيعاباً ، وأقرب إلى الروح التعليمية من النظريات الحديثة، ونؤمن كذلك أن محاولات المحدثين من المستشرقين وغيرهم يمكن أن يُستضاء ببعض جوانبها في تعميق وصف الظاهرة اللغوية العربية ، في نظرة منفتحة، تسعى إلى الأخذ بما تثبت صحّته وجدواه.

١٣- نقد علماء اللغة المحدثين الغربيين لما أسموه بالنحو التقليديّ للغات الكلاسيكية الأوربية (كاليونانية القديمة واللاتينية)، الذي كان شائعاً في القرون السابقة للنهضة في أوربا ، نقد مُسوَّغ ، فيما أرى، وبخاصة بعد أن فشلتْ محاولاتهم في الحفاظ على بقاء اللغة اللاتينية حيّة ، ومن ثَمّ فهم يتابعون اللغة في مستواها الذي تطوّرت إليه، بينما نلاحظ أن هذا لا يتّفق مع خصوصيّة اللغة العربيّة الفصحى في ارتباطها بالقرآن الكريم .

التوصيات

أشير فيما يأتي إلى بعض التوصيات التي ينبغي أن يأخذ الدرس اللغوي بها :

١- الانتفاع بأدوات المناهج المعاصر في دراسة اللغة العربيّة ، وذلك انطلاقاً من أن الظاهرة اللغويّة تحتاج إلى تسليط الأضواء عليها من أكثر من منهج، على أنّ الأصل في هذه المناهج أن تكون متكاملة وليست متضادّة .

وعلى هذا فإنه يمكن الإفادة من المنهج الوصفيّ الإحصائيّ مثلاً ، في إجراء إحصاء لقواعد اللغة العربية كما هي في الكتب النحوية ، وإجراء إحصاء آخر ، على مدى دوران هذه القواعد في واقع النصوص التي تقع ضمن زمن الاحتجاج اللغوي والنصوص الحديثة . مما يسهم في تحقيق ما يأتي :

أ. بناء تصور واضح للقواعد التي استند النحاة فيها إلى قياس وصفيّ، والقواعد التي استند النحاة فيها إلى القياس المنطقي .

ب. تأليف المناهج التعليمية تأليفاً يستند إلى المعرفة بواقع دوران هذه القواعد في الاستعمال اللغوي .

جـ. معرفة مدى التطور في الأساليب اللغوية المتنوعة على مرّ الزمن .

وكذلك يمكن الانتفاع من المنهج التاريخي المقارن في المقارنة بين الخصائص والظواهر اللغوية في العربية وأخواتها الساميّات، وقد يترتب على هذا إلقاء الضوء على مسائل كانت مدار خلاف بين النحاة ، وبذلك فإنها تحسم هذا الخلاف ، وتقلّل من عدد القواعد .وقد بيّنا ذلك من خلال بعض الأمثلة. ويضاف إلى ذلك أن حرص الباحثين على نشر العربية في البلدان الإسلاميّة بوجه خاص ينبغي أن يدفع الباحثين إلى إجراء البحوث التقابليّة بين اللغة العربية واللغات التي تتكلّمها شعوب تلك البلدان ، تمهيداً لوضع الكتب التعليميّة القائمة على أسس علميّة تربويّة مدروسة .

٢- إجراء مزيد من الموازنات بين المناهج الحديثة ، ونظريّة النحاة القدماء ، وذلك بهدف الوصول إلى تشكيل قاعدة عريضة تتّسم بروح الأصالة ، وتتطلع إلى إيجاد نظرية لغوية ذات صبغة علميّة مجدّدة .

وقد حاولتُ في هذه الدراسة أن أورد جملة من الأمثلة التي تسعى إلى بيان أهمية الأخذ بهذه التوصيات .

لم تبلغ هذه الدراسة الغاية ، ولعلّ عزائي أنني أخلصت النية في تناولها وبذلت فيها أقصى الجهد ، فأسأل الله أولاً وآخراً ن أن يتغمّد الزلّة بالرحمة ، وأن يجعل الخطأ – لإخلاص النية – اجتهاداً يؤهلني إلى عدم الحرمان من الأجر، وأن أصبت فعسى أن يضاعف الله لي الحسنة .